الانتصار السياسي..

مصر تصنع السلام

حرب أكتوبر.. 1973
كيف حققت مصر الانتصار؟

إصدار وثائقى بمناسبة مرور خمسون عامًا علي حرب أكتوبر 1973

المجـــلد الثالث

الطبعــة الأولى: يناير 2024

رقـم الإيـداع: 2024/1844

الترقيـــم الـدولي: 9-5-87240-977-978

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة – مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

موسوعة

حرب أكتوبر.. 1973

كيف حققت مصر الانتصار؟

المدير العام

د. خالد عكاشة

المستشار العام للموسوعة

اللواء د. **محمد قشقوش**

تحرير الموسوعة

تحرير المجلد الأول

د. خالد حنفي علي

تحرير المجلد الثاني

د. حسن أبو طالب

تحرير المجلد الثالث

د. دلال محمود

المحور العسكري

محرر المحور: اللواء د. **محمد قشقوش**

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

اللواء **أسامة إبراهيم**

اللواء د. **عز الدين عوف**

اللواء **علي حفظي**

اللواء **عماد منسي**

اللواء **مجدي حجازي**

اللواء د. **محفوظ طه مرزوق**

الرائد أ.ح./ **محمد الحسيني**

اللواء د. **محمد قشقوش**

أ. **محمد منصور**

المحور السياسي

محرر المحور: د. **حسن أبو طالب**

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

السيد/ أحمد أبو الغيط
د. أحمد يوسف أحمد
د. جمال عبد الجواد
د. حسن أبو طالب
د. عبد المنعم سعيد
السفير د./ عزت سعد
اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
د. محمد كمال
أ. رحاب الزيادي
أ. ماري ماهر
أ. محمد عبد الرازق
أ. منى قشطة
أ. نوران عوضين

المحور الاجتماعي والاقتصادي

محرر المحور: د. **خالد حنفي علي**

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

د. خالد حنفي علي
د. خالد عبد الفتاح
أ. بسنت جمال
أ. أحمد بيومي

المحور الإسرائيلي

محرر المحور: د. **دلال محمود**

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

د. دلال محمود
د. رانيا فوزي
د. عبد العليم محمد
أ. شادي محسن

الإخراج الفني

أ. إسلام علي

المتابعة والتنفيذ

أ. مي سعيد

المجلـــد الثالث

الانتصار السياسي.. مصر تصنع السلام

الفصل التاسع عشر: الجهود الدبلوماسية لتحرير سيناء وبناء السلام 783

أولًا: رؤية الرئيس السادات ومتغيرات حاكمة 784
ثانيًا: الدور الأمريكي وجهود التحرك نحو السلام 787
ثالثًا: فشل عقد مؤتمر جنيف 797
رابعًا: زيارة السادات التاريخية إلى القدس (نوفمبر 1977) 800
خامسًا: تعثر مفاوضات اللجنتين العسكرية والسياسية 816
سادسًا: السادات ومحاولة تحفيز الدور الأمريكي 826
سابعًا: السادات وتحفيز الدور الأوروبي 832
ثامنًا: عودة المحادثات مع الجانب الأمريكي في القاهرة 834
تاسعًا: تحركات الرئيس السادات في اتجاهات مختلفة 839
عاشرًا: تحركات أمريكية بلا جدوى 846

الفصل العشرون: الطريق الصعب نحو معاهدة السلام 857

أولًا: محادثات السادات – بيغين في كامب ديفيد (5-17 سبتمبر 1978) 858
ثانيًا: الغضب العربي تجاه الاتفاقيتين الإطاريتين والحسم المصري 865
ثالثًا: معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية (26 مارس 1979) 869
رابعًا: تطبيق المعاهدة ومراحل الانسحاب الإسرائيلي 881

الفصل الحادي والعشرون: معركة استرداد طابا وأبعادها الاستراتيجية 887

أولًا: بداية النزاع حول طابا 888
ثانيًا: اللجوء إلى التحكيم والاستعدادات المصرية 898
ثالثًا: حدود الوساطة الأمريكية خلال التحكيم 901
رابعًا: مشارطة التحكيم وتشكيل فريق المحكمين وفرق التفاوض 903
خامسًا: عمليات البحث في الوثائق 908
سادسًا: وقائع المحكمة 919
سابعًا: معركة إثبات مصرية طابا 927
ثامنًا: الأبعاد الإجرائية في الدفاع المصري 939
تاسعًا: قرار المحكمة وانتصار الدبلوماسية المصرية 949

الفصل الثاني والعشرون: ماذا فعلت إسرائيل بعد الحرب؟ 961

أولًا: إسرائيل **بعد أكتوبر..** السياق المحيط مختلف 963
ثانيًا: كيف ظهرت الصورة الذهنية لإسرائيل بعد الحرب؟ 963

ثالثًا: اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحرب والسلام مع مصر 966
رابعًا: تغيرات في القوى السياسية داخل إسرائيل 969
خامسًا: الوضع الاقتصادي لإسرائيل 970
سادسًا: إعادة تعريف أعداء إسرائيل 971
سابعًا: محاولات استعادة التفوق الإسرائيلي المفقود 979
ثامنًا: حرب لبنان 1982 980
تاسعًا: منظومة الأهداف لمواجهة التهديدات العسكرية والسياسية 987
الفصل الثالث والعشرون: كيف خططت إسرائيل لتجنب أكتوبر جديد؟ 1001
أولًا: إعادة بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية 1002
ثانيًا: **الإنفاق العسكري الإسرائيلي**.. تضخم الميزانية واستمرار التهديدات 1010
ثالثًا: منظومات تسليحية متنوعة للعودة للتفوق والردع 1015
رابعًا: مأسسة العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية 1026
خامسًا: اكتساب حلفاء إقليميين لمواجهة التهديدات العسكرية 1031
سادسًا: **اختيار الضرورة**.. الطريق إلى التحكيم 1035
سابعًا: تقييم الإدارة الإسرائيلية لكافة مراحل حرب أكتوبر 1973 1044
خاتمة 1053
الوثائق والمرفقات 1063

19

الجهود الدبلوماسية لتحرير سيناء وبناء السلام

كان «السلام» الخيار الاستراتيجي المصري منذ الانتصار العسكري في حرب أكتوبر 1973 الذي أنهى نظرية «الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر» وأعاد لمصر وجيشها هيبتهما وكرامتهما، فقد هدفت الحرب بالأساس إلى إسقاط النظريات الإسرائيلية، وقلب الموازين العسكرية على أرض الواقع، وإقناع إسرائيل بحتمية خيار السلام، وما أن حققت أهدافها بات الطريق مفتوحًا أمام الأداة الدبلوماسية لاستثمار النصر وإرساء السلام العادل.

وقد تضمنت استراتيجية السلام المصرية منطلقات رئيسية أهمها: ضمان السيادة المصرية الكاملة على كافة أراضيها. والتمسك بسياسة عدم الانحياز ورفض الأحلاف والتبعية. وتجنب الانخراط في صراعات جانبية مع الدول العربية

أو الاتحاد السوفيتي بما يعرقل جهود السلام. وضرورة إشراك الولايات المتحدة في عملية السلام نظرًا لتأثيرها الكبير في مسار الصراع العربي الإسرائيلي. والوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وبدون تسويتها سيظل الصراع قائمًا، مع التأكيد على استعادة الحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني حتى وإن تم على مراحل. وضمان استمرار العملية السياسية وإحباط محاولات عرقلتها وإبداء مرونة في المجالات التكتيكية مثل حجم القوات وتوعيتها ومدد التنفيذ. وأخيرًا، قبول إسرائيل دولة داخل حدود الرابع من يونيو 1967 (1).

أولًا: رؤية الرئيس السادات ومتغيرات حاكمة

عقب توقيع اتفاق فك الاشتباك الثاني في 4 سبتمبر 1975، خيم الجمود على مسار مساعي السلام المصرية الإسرائيلية، وقد لعبت المتغيرات الأمريكية والإسرائيلية الداخلية دورًا، فالولايات المتحدة كانت على أعتاب الانتخابات الجديدة في نوفمبر 1976 ومن المعروف أن العام السابق للانتخابات لا يشهد تغيرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية ويكون بمثابة تسيير للقضايا الخارجية دون طرح مبادرات جديدة انتظارًا للرئيس الجديد، كما كان العام 1977 عام انتخابات الكنيست التاسعة وتمكن خلالها حزب الليكود اليميني المتشدد برئاسة مناحيم بيغين من أن يصعد إلى الحكم. وأدرك السادات أن الحاجز النفسي بين العرب عمومًا، والمصريين خصوصًا، والإسرائيليين، سيلقي بعملية السلام في حلقة مفرغة بحيث يدفع كل طرف باعتراضات شكلية تجاه مقترحات ومبادرات الطرف الآخر لأسباب تتعلق بالحساسيات الشديدة والشكوك والأبعاد الدينية والتاريخية وغيرها، لكنها جميعها أسباب تبتعد عن جوهر القضية.

لذلك، اعتقد السادات -حسبما أورد في كتابه «البحث عن الذات»- أن السبيل الوحيد إلى التغيير لا بد أن يتناول صلب هذه النظرية وجوهرها، أي لا بد من أسلوب جديد يتخطى مرحلة الشكليات والإجراءات ويكسر حاجز عدم الثقة

المتبادلة [2]. ورأى السادات أن النظرة الواقعية للواقع الدولي وطبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تُفضي إلى نتائج مفادها [3]:

- أن قدرة الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر على التحرك مرهونة بالوضع العالمي القائم.
- أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن علاقتها الخاصة بإسرائيل أو أن تقف إلى جانب القاهرة ضد إسرائيل.
- أن تراجع الاعتماد على التسليح السوفيتي يفرض قيودًا على قدرات مصر على الحركة والمناورة السياسية.
- أن غياب استراتيجية عربية موحدة نتيجة اختلاف المصالح العليا للدول العربية وتحرك كل منها من منطلق نظريات سياسية مختلفة ووفقًا لمصالح المعسكر الدولي الذي تنتمي له يجعل هدف الموقف العربي الموحد صعبًا ولا يخدم المصالح المصرية العليا.
- أن ربط الموضوعين المصري والفلسطيني لن يُفضي إلى حل للنزاع المصري الإسرائيلي، نظرًا للتشابكات والتعقيدات العديدة على الصعيد الفلسطيني ومنها تفكك الحركة القومية الفلسطينية إلى اتجاهات متعددة، وعدم قدرة منظمة التحرير على التحكم عسكريًا وسياسيًا في اتجاهات عمل فصائل المقاومة الأخرى، ونتيجة لهذه الخلافات الداخلية فإنهم لم يتمكنوا من وضع رؤية استراتيجية تجاه القرار الأممي 242.
- أن حرب أكتوبر أثبتت أن المصريين والعرب ليسوا جثة هامدة وإنما قوة قادرة على القتال وهزيمة إسرائيل.

وعليه، أدرك السادات أن ما يستطيع الحصول عليه أمريكيًّا هو مطالبة كارتر بتبني نهجًا يتسق وكون الولايات المتحدة دولة عظمى مسئولة عن السلام في العالم ولها مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط، وهي مصالح ترتبط بشكل كبير بالدول العربية وقد أثبتها استخدام العرب لسلاح البترول. كما استشعر فشل الجهود التي بذلتها إدارة جيمي كارتر لإعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، كانت تجربة السجن الشخصية للرئيس السادات أحد

العوامل الحاكمة لصياغة تصوراته الخاصة تجاه السياسة الخارجية، ففي كتابه «البحث عن الذات»، أوضح أنه تعلم من تجربة «الزنزانة 54» أن من لا يستطيع أن يغير أفكاره أولًا لن يستطيع أن يُحدث أي تغيير في عالم الواقع ومن ثم لن يستطيع تحقيق أي تقدم. لذلك قرر السادات المبادرة بإحداث التغيير في النظرة العربية إزاء إسرائيل وسعى إلى تسريع عملية السلام من خلال التخلي عن الدبلوماسية متعددة الأطراف لصالح المفاوضات المباشرة مع إسرائيل[4].

وبالعودة للمتغيرين السابق ذكرهما؛ فإنهما التقيا مع هدفي السادات الرئيسيين المتعلقين باستعادة الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967 وتحقيق السلام، فعقب الانتخابات الإسرائيلية أصبح مناحين بيغين رئيس الوزراء السادس لإسرائيل، وقد عَيَّنَ موشيه ديان وزيرًا للخارجية، وكانت مصر تعتبره رجلًا يُمكن التعامل معه، كما أن بعض الوسطاء الدوليين، وبالأخص رئيس رومانيا نيكولاي تشاوتشيسكو، أكدوا للسادات أن بيغين «رجل قوي ويريد السلام»[5]. وفي الولايات المتحدة أصبح الديموقراطي جيمي كارتر رئيسًا وأراد إحداث إنجاز على الصعيد الخارجي لتدعيم صورته كرئيس قوي في ظل تعدد الأزمات الداخلية وبالأخص البطالة والتضخم وأزمة الطاقة، وهي ملفات لا حلول سريعة لها، وكان فريق كارتر محترف وعلى دراية بأزمات الشرق الأوسط، فبحسب وزير الخارجية المصري آنذاك إسماعيل فهمي، فإن نظيره الأمريكي الجديد سايروس فانس رجل على درجة عالية من الاستقامة وصريح وذو خبرة دبلوماسية واسعة وجدير بالثقة، وكان رئيس مجلس الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي أحد الواضعين الرئيسيين لتقرير معهد بروكينجز عن الشرق الأوسط الذي تنبأ بحل للمشكلة على أساس العودة إلى حدود ما قبل 1967 وخلق كيان فلسطيني، رغم أنه أنكر حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم عندما تولى المنصب[6].

ثانيًا: الدور الأمريكي وجهود التحرك نحو السلام

أبدت الإدارة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا بمشكلة الشرق الأوسط، وتخلت عن سياسة الخطوة التي اتبعها وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر، لصالح الحديث عن التفاوض من أجل بلوغ السلام الشامل، وكانت الولايات المتحدة هي الفاعل الدولي الرئيسي في عملية السلام بالشرق الأوسط خلال هذه المرحلة، وحاولت تسهيل عقد مؤتمر جنيف، وأجرت مشاورات مع الطرفين المصري والإسرائيلي وبعض الأطراف العربية بغية استكشاف المواقف والوصول لصيغة سلام مقبولة، كما شهدت الفترة منذ تولي كارتر الحكم رسميًا في 20 يناير 1977 وحتى زيارة السادات للقدس في 11 نوفمبر 1977، العديد من الجولات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن **نستعرض أبرزها كالتالي:**

1. **زيارة وزير الخارجية الأمريكي لمصر لاستكشاف المواقف (فبراير 1977):**

وصل فانس للقاهرة يومي 17 و18 فبراير 1977 ضمن جولة عربية شملت أيضًا سوريا والسعودية بهدف استطلاع وجهات نظر قادة المنطقة بشأن السلام العادل والشامل بحيث تستطيع الولايات المتحدة بلورة رأيها حول أفضل السبل لتحقيق التقدم نحو السلام، وكانت زيارة مصر أولًا اعترافًا بدور القاهرة الرئيسي في عملية المفاوضات، وقد حمل فانس رسالة من كارتر مفادها «رغبة كارتر استكشاف سبل إحراز تقدم ذي مغزى هذا العام (1977) نحو إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»، وكانت هذه الزيارة بداية اتصالات مستمرة بين القاهرة وواشنطن.

2. **زيارة السادات لواشنطن (أبريل 1977):**

التقى خلالها بالرئيس الأمريكي كارتر، حيث استعرض رؤيته لسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وأكد أنه لا ينكر حق إسرائيل في أن تعترف بها دول المنطقة بشرط الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة في 5 يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشددًا على استعداده لتنفيذ جميع الالتزامات التي يفرضها القرار الأممي 242 على أن تفعل إسرائيل ذلك أيضًا، فلا مساومة على حقوق الشعب الفلسطيني أو على أي شبر من الأراضي العربية

المحتلة عام 1967، كما أبدى تفهمه لإعطاء كافة الضمانات لإسرائيل حتى لو شملت «تسليح كل مواطن بدبابة وطائرة» بشرط أن تستعمله إسرائيل داخل حدودها، وأن يحصل العرب على ضمانات مماثلة تمامًا -باستثناء عقد اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد السوفيتي أيضًا كون مصر دولة عدم انحياز وستظل إرادتها ملكًا لها- وأبدى قبوله أيضًا لأي مطلب إسرائيلي سواء قوة مشكلة من الأمم المتحدة، أو قوات على الحدود، أو مناطق منزوعة السلاح على الجانبين[7].

3. **زيارة وزير الخارجية الأمريكي لمصر (أغسطس 1977) وتقديم مقترحي السلام المصري والإسرائيلي:**

في أوائل أغسطس 1977، حضر وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس إلى مصر ضمن جولة إلى منطقة الشرق الأوسط شملت سوريا، والسعودية، والأردن، ولبنان، وإسرائيل، بهدف مناشدة كافة الأطراف لتقديم مقترحات سلام مكتوبة، وفي الإسكندرية وخلال محادثات مع السادات قدم الجانب المصري مقترحه للسلام، الذي يتكون من جزأين؛ الأول أربع نقاط تحدد المتطلبات الأساسية لسلام نهائي عادل ودائم، والثاني اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل يتألف من تسع مواد. **أما المبادئ فهي**[8]:

- الانسحاب الكامل الشامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلت منذ يونيو 1967.
- الاعتراف بالحق الثابت للشعب العربي في فلسطين في إقامة دولته.
- الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومضمونة دوليًا.
- التزام كل الدول في المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة، وحل الخلافات بالسبل السلمية.

وتلي استعراض المبادئ التأكيد على استعداد مصر توقيع الاتفاق التالي مع إسرائيل في وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية، وشمل الاتفاق 9 مواد جاء نصها كالتالي[9]:

- الاتفـاق وملاحقـه يشـكل اتفـاق السـلام النهائي بـين الطرفين وفـق أهـداف ومبادئ ميثـاق الأمـم المتحـدة ووفق قـرار مجلـس الأمن رقـم 242.
- تتعهد الحكومة الإسرائيلية بأن تسحب قواتها من الأراضي المصرية التي احتلت منذ 5 يونيـو 1967 إلى الحـدود الدوليـة لمصر، على أن يكون الانسـحاب، وفـق جدول زمني متفق عليـه وموضح في الملحق، يتم تنفيذه خلال ثلاثة أشـهر من توقيع هذا الاتفاق.
- تتعهـد مصـر بضمـان حريـة الملاحة في قنـاة السـويس وفق معاهـدة القسـطنطينية لعـام 1888، كمـا تتعهـد بضمـان حريـة الملاحـة في مضايـق تـيران وفـق مبـادئ القانـون الـدولي.
- يقيـم الطرفـان المصـري والإسـرائيلي مناطـق منزوعـة السـلاح علـى جانبي وامتـداد الحـدود بينهـا علـى ألا يتجاوز عرضهـا خمـس كيلومـترات مـن كل جانـب، ويقبـلا مرابطـة قـوات حفـظ سـلام تابعـة للأمـم المتحـدة علـى أراضيهمـا علـى امتـداد الحـدود، كمـا يقبـلا وضـع أجهـزة إلكترونيـة وجهـاز للإنـذار المبكـر علـى أراضيهمـا بالقـرب مـن الحـدود.
- يتعهـد كل طـرف بـأن يحـترم ويعـترف بسـيادة الطـرف الآخـر ووحـدة أراضيـه واسـتقلاله السـياسي، ويحـترم ويعـترف كل طـرف بحـق الطـرف الآخـر في العيـش داخـل حـدود آمنـة ومعـترف بهـا، كما يضمـن كل طـرف أن أعمـال الحـرب أو العدوان لا تصـدر أو ترتكـب مـن داخـل أراضيـه ضـد سـكان أو مواطـني أو ممتلـكات الطـرف الآخـر، ويمتنـع كل طـرف عـن التدخـل في الشـئون الداخلية للطـرف الآخـر، ويمتنعا أيضًـا عـن اسـتخدام القـوة أثنـاء تنفيـذ الاتفـاق.
- يُعلـن الطرفـان انتهـاء حالـة الصـراع ويتعهـدا بإنهـاء كافـة المطالبـات والادعـاءات وحـالات الحـرب.
- بعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما.
- يوافـق الطرفـان علـى إقامـة لجنـة مشـتركة لدراسـة أي مشـكلة تظهـر أثنـاء تنفيـذ الاتفـاق.
- هـذا الاتفاق سـتضمنه الولايات المتحـدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشـتراكية السـوفيتية وسـيعرض على مجلـس الأمن للموافقـة عليه، وقد اتفـق الطرفان على أن دولًا أخـرى يمكن أن تصبـح أطرافًا في الضمانـات آنفة الذكـر.

وقد أبدى فانس إعجابه بنص المقترح المصري واعتبره متوازنًا وعرضه على كارتر عقب عودته إلى واشنطن.

- كان الجانب الإسرائيلي قد سلّم فانس مقترحه للسلام خلال زيارته لإسرائيل، وسيتم عرضه تفصيلًا حسبما أورده وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي في مذكراته، كونه يعكس فلسفة إسرائيل وطموحها الاستراتيجي بعيد المدى. وقد تكون المقترح الإسرائيلي من ديباجة و42 مادة ووثيقتين سريتين. أما الديباجة فتضمنت إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل واتخاذ إجراءات للحيلولة دون التهديد بالحرب مستقبلًا، والتأكيد على ضرورة اعتراف كل دولة بسيادة واستقلال الدول الأخرى داخل حدود آمنة معترف بها، والعيش في إطار علاقات قائمة على الصداقة وحسن الجوار، وإزالة الحواجز التي تمنع كلا الشعبين من حرية تبادل المعلومات والخدمات والأفكار والسلع. **وفيما يخص بنود المعاهدة المقترحة فإنها جاءت كالتالي**[10]:
- إعلان إنهاء حالة الحرب بين البلدين.
- الالتزام المتبادل من جانب مصر وإسرائيل بالاعتراف واحترام سيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسي، وألا يساند أي الطرفين ادعاءات ضد سيادة الطرف الآخر أو استقلاله السياسي إذا تقدمت بمثل هذه الادعاءات في المستقبل أية دولة أو مجموعة أو منظمة.
- لا يستخدم الطرفان القوة ضد بعضهما البعض.
- الاتفاق بين مصر وإسرائيل على الحدود وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة، على أن يحترم الطرفان وحدة أراضي الطرف الآخر داخل الحدود الجديدة، ويتخليان عن أية مطالب إقليمية مستقبلة ضد الطرف الآخر، مع اعتبار الحدود الجديدة ثابتة لا تُمس حرمتها.
- إقامة العلاقات الدبلوماسية خلال شهر من سريان المعاهدة مع تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء.
- على الطرفين إبرام اتفاق ثنائي من أجل تطبيع العلاقات التجارية خلال عدد -لم يتحدد- من السنين من بدء سريان هذه المعاهدة.

- توقيع اتفاق ثقافي بين الطرفين خلال عدد- لم يتحدد بعد- من السنين من موعد سريان المعاهدة.
- تتعهد إسرائيل بإجلاء قواتها المسلحة من كل الأراضي على الجانب المصري من الحدود التي أنشأتها هذه المعاهدة وفق الجدول الزمني الملحق. (اللافت هنا أن عنوان المادة لم يكن انسحاب القوات الإسرائيلية وإنما توزيع القوات، وجاءت الصياغة غير واضحة؛ فلم تشر إلى الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية باعتبارها أراضي مصرية، ولكنها استخدمت تعبيرات جديدة مثل «كل الأراضي على الجانب المصري من الحدود»، وكان هذا يعني تصور إسرائيل حدودًا جديدة وليس الحدود الدولية).
- كل المناطق التي ستجلو عنها القوات المسلحة الإسرائيلية ستكون منزوعة السلاح، والقيود القائمة على التسليح والقوات ستظل سارية (مقصود المنصوص عليه في اتفاق فك الاشتباك الثاني).
- تناولت القيود الأنشطة العسكرية التي قد تنشأ من جانب أي من الطرفين.
- تناولت مسألة منع وقوع أعمال إرهابية من أي الجانبين.
- نصت على الحد من سباق التسلح واعتبرته تبديدًا للموارد ومصدرًا للتوتر.
- تناولت تسوية المطالب المالية.
- توافق مصر على ألا تلجأ إلى تطبيق نصوص المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية (بمعنى لا تُغلق القناة في وجه السفن الإسرائيلية لأسباب تتعلق بالأمن).
- حماية حرية الملاحة في المضايق وخليج السويس وخليج العقبة.
- حماية حرية الطيران فوق المضايق وخليج السويس وخليج العقبة.
- يمتنع الطرفان عن الدخول في حرب اقتصادية ضد بعضها البعض، وطلبت المادة من مصر على وجه الخصوص ألا تقاطع شركات دولة ثالثة تتعامل مع إسرائيل.
- يُحظر أي دعاية أو تحريض مُعادٍ.
- يلتزم كل طرف بعدم التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر.

- يمتنع كل طرف عن إتيان أي أعمال تضر بالعلاقات الدبلوماسية أو غيرها من علاقات الطرف الآخر مع دولة ثالثة أو مع المنظمات الدولية، وطالبت مصر بمساندة عضوية إسرائيل في التنظيمات الإقليمية.
- لا يمنح أي الطرفين أي وضع دولي أو دبلوماسي كان إلى أية منظمة هدفها تدمير أو تخريب الطرف الآخر، وأن يعارض الطرفان منح مثل هذا الوضع إلى أية منظمة من هذا القبيل من جانب أي دولة أو منظمة أخرى، (يقصد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية).
- إزالة العقبات في نظم التعليم، وإدخال مناهج دراسية تهدف إلى إيجاد تقدير إيجابي لتاريخ وقيم وتقاليد الطرف الآخر.
- يلتزم الطرفان بسحب كل تحفظاتهما وإعلاناتهما الخاصة بالمعاهدات متعددة الأطراف، المتعلقة بالاعتراف بالطرف الآخر أو التي تؤثر في إمكانية تطبيق المعاهدة لدى الطرف الآخر وبالامتناع عن توجيه مثل هذه التحفظات أو الإعلانات في المستقبل.
- حماية حرية الحركة بين البلدين، ومن ذلك إمكانية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية.
- و26 و27 و28 يجب فتح خطوط الاتصال الجوية والبرية والسكك الحديدية، وتحسينها، وإقامة خدمات بريدية، واتصالات سلكية ولا سلكية، وفتح الموانئ أمام سفن الطرف الآخر.
- يتمتع مواطنو الطرفين بحقوق الإنسان.
- لليهود الحق في الهجرة في أي وقت من مصر إلى إسرائيل أو إلى أي دولة أخرى يختارونها دون عقبات من أي نوع كان.
- يلتزم الطرفان بتأييد أي مشروع قرار يعرض على أي جهاز من أجهزة الامم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى بهدف إلغاء قرارات قائمة موجهة ضد الطرف الآخر (كان مطلوبًا من مصر أن تتعهد بتأييد إلغاء قرار الجمعية العامة رقم 3379، الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال التميز العنصري والتفرقة العنصرية).

- يعترف الطرفان بأن التاريخ والجغرافيا أوجدا علاقة مصالح موضوعية بين بلديهما، وأن مصالحهما الاقتصادية والإنسانية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، وأن الطرفين يوافقان على تعزيز ارتباطهما الطبيعي هذا من أجل منفعتهما المتبادلة.
- تضمنت مشكلة اللاجئين الذين يعيشون على أراضي كل طرف.
- تضمنت احترام المقابر وحق إعادة دفن جثث رعايا كل طرف.
- حملت عنوان «الجنسية» وتضمنت صفحة بيضاء لم يُقدم فيها الإسرائيليون أفكارهم بشأنها.
- إقامة تعاون متبادل من أجل التنمية في مختلف المجالات.
- صدور عفو عام لرعايا الطرف الآخر المسجونين بسبب مخالفات جنائية.
- إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ المعاهدة.
- في حالة ظهور تناقض بين التزامات الطرفين بموجب المعاهدة الحالية وبين التزاماتها بموجب أي اتفاقية دولية، فإن المعاهدة المصرية الإسرائيلية سيكون لها دائمًا الأسبقية، ويُحظر على أي طرف أن يلتزم بأي معاهدة أو اتفاقية أو ترتيب أو تفاهم مع أي طرف ثالث يكون متعارضًا مع نصوص هذه المعاهدة (قُصد منها إبطال التزامات مصر وتعهداتها كما هو منصوص عليه في معاهدة الدفاع العربي المشترك).
- تناولت إجراءات تسوية المنازعات التي قد تثور، ونصت على إرسال المعاهدة إلى أمين عام الأمم المتحدة، لتسجيلها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

4. **زيارة وزير الخارجية المصري لواشنطن وتقديم المقترح الأمريكي (سبتمبر 1977):**

في 21 سبتمبر 1977، ذهب إسماعيل فهمي إلى واشطن ضمن وفد رسمي من وزارة الخارجية، وكان الموضوع الرئيسي للزيارة هو كيفية عقد مؤتمر جنيف وإنجاحه، وخلاله حاول وزير الخارجية المصري دفع واشنطن نحو القيام بدور فعَّال لإنجاح المؤتمر وجعله يركز على قضايا التسوية الحقيقية وليس فقط المشكلات الإجرائية، وأراد عقد محادثات تمهيدية تقودها الولايات المتحدة للوصول لتفاهمات بشأن بعض التفاصيل التي تحتاج لمفاوضات مطولة توفيرًا للوقت في جنيف وكي لا يكون الاجتماع مجرد تكرار للمواقف الإسرائيلية التي عُرضت خلال

نسخته الأولى في ديسمبر 1974 وحظيت برفض القاهرة، وطالب فهمي الرئيس كارتر بتقديم ضمان فعَّال بإقامة وطن قومي للفلسطينيين في الضفة وغزة، لكن كارتر اعترف بمحدودية الدور الأمريكي في ممارسة ضغوط على إسرائيل، وأكد أن نفوذه على إسرائيل يرتبط نسبيًا بمدى تأييد الرأي العام الأمريكي والكونجرس والدوائر اليهودية، واعتبر الإفراط في الضغوط بمثابة «انتحار سياسي له»، ولوحظ التهرب المستمر للإدارة الأمريكية من الالتزام بإقامة الدولة الفلسطينية والإصرار على وضع القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال مؤتمر جنيف والاكتفاء بالاعتراف بحق كل دولة العيش في سلام.

واعتقد كارتر في صعوبة إحراز تقدم كبير قبل الذهاب لمؤتمر جنيف نتيجة الموقف الإسرائيلي المتشدد، وشدد على ضرورة الإسراع بعقد المؤتمر دون إرجائه، مُقدمًا مقترحات إجرائية لتسهيل عقدة كان أهمها مشاركة وفد عربي موحد للتغلب على الخلافات العربية تتضمن ممثلين للفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية بشرط ألا يكونوا شخصيات قيادية مشهورة في المنظمة (هنا خشي فهمي أن الولايات المتحدة تحاول التلميح بوجود انقسامات داخل المنظمة أو خلقها مؤكدًا أن جميع أفرادها نشطون وملتزمون بمبادئها)، ورأى كارتر أن تبعث الولايات المتحدة بفريق للقيام بجولة مكوكية بين القاهرة وتل أبيب وعواصم عربية أخرى قبل المؤتمر للتوصل إلى أكبر قدر من الاتفاقات والتفاهمات قبل مؤتمر جنيف على أن تُستكمل عملية المفاوضات هناك وتقوم خلالها الولايات المتحدة بدور نشط، وأكد ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي بالمؤتمر واستعداد واشنطن إعطاءه دورًا في عملية السلام لكي لا يفسد المؤتمر.

واقترح الرئيس كارتر أيضًا إمكانية الفصل بين مشكلة اللاجئين ومشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة، **فالأولى**: يُمكن أن تكون موضوع مناقشات دولية أما **الثانية**: فتناقش بجنيف. كذلك، كشف كارتر عن مبادئه بشأن عملية السلام، وموقفه تجاه بعض جوانبها، حيث أكد استعداده لقبول انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967 باستثناء تعديلات طفيفة، وأن يكون للفلسطينيين وطن قومي، وإقامة سلام حقيقي وليس مجرد إنهاء حالة الحرب، وأوضح أن واشنطن

تشجع المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، وتسعى لتضييق فجوة الخلافات بين مواقف الدول العربية، وأنها ستحاول دائمًا إبراز نقاط الاتفاق في المواقف المختلفة والعمل من أجل حل وسط عادل. وقد أبدى كارتر استعداده للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير رسمي لحثّها على قبول القرار 242، وكان هذا اقتراح لوزير الخارجية المصري، لكنه طالب الجانب المصري بإقناع المنظمة بقبول القرار الأممي 242 كأساس للتسوية كي يتثنى له إجراء اتصالات رسمية مع المنظمة ورئيسها ياسر عرفات، فدون تلك الخطوة لن يكون بإمكان الولايات المتحدة التواصل معها إعمالًا بالاتفاق المعقود بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية أثناء توقيع اتفاق فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل. وبخصوص مصير مرتفعات الجولان السوري، كشف كارتر عدم إمكانيته الضغط على إسرائيل للانسحاب من الجولان [11].

وكنتيجة للاجتماع، خلص وزير الخارجية المصري إلى أن كارتر لن يمارس ضغوطًا كثيرة على إسرائيل، وسوف يتردد في إقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسوف يلتزم بالضمانات التي منحها كيسنجر لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تساند أي قرار أو تحرك في الأمم المتحدة دون موافقتها، مما يزيد من صعوبة إيجاد صيغة مقبولة للتمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف، كما أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لضمان عودة مرتفعات الجولان إلى سوريا، ما من شأنه جعل الرئيس السوري حافظ الأسد أكثر تشددًا وغير مستعد للذهاب إلى جنيف. وعليه، قيَّم وزير الخارجية أنه لا يُمكن الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها في عملية السلام، بعكس رغبة السادات، ولا يجب لمصر أن تتفاوض بمفردها مع إسرائيل والولايات المتحدة، وإنما عليها توسيع نطاق عملية السلام بتعبئة الحكومات العربية، والرأي العام العربي خلف مصر، لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة وتل أبيب؛ بل وتشجيع الاتحاد السوفيتي والقوى الغربية الأخرى على القيام بدور مهم في الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط [12].

ومع ذلك، فهذه الزيارة شهدت تسليم وزير الخارجية المصري المقترح الأمريكي لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وقد تشابه كثيرًا مع المشروع المصري،

وصيغ بتعبيرات لا غموض فيها ورتب تتابع الأحداث بطريقة طبيعية ومنطقية تبدأ بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية إلى الحدود الدولية وتنتهي بإنهاء حالة الحرب بين الطرفين عند استكمال الانسحاب، واتفق المقترح الأمريكي مع المبدأ الوارد بالقرار الأممي 242 وهو أنه يجب على إسرائيل الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة، ونص بوضوح على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هي الحدود بين مصر وفلسطين في زمن الانتداب البريطاني دون تعديلات. وقد تضمن المشروع ديباجة من خمس فقرات و11 مادة [13].

توضح الديباجة أن العلاقات بين مصر وإسرائيل ستقوم على أساس نصوص ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي المعترف بها التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم، والإشارة إلى رغبة الطرفين في تنمية العلاقات الطبيعية للدولتين للعيش في سلام مع بعضها البعض، والتأكيد على أن السلام يجب أن يكون وفق مبادئ القرار الأممي 242، **فيما جاءت المواد الـ 11 على النحو التالي**[14]:

- يلتزم الطرفان المصري والإسرائيلي باحترام والاعتراف بسيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسي، وكذلك بحق كل طرف في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، ولا يلجأ الطرفان إلى استخدام القوة، وأن يقوما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن يبذلا كل ما في وسعهما لضمان أن أعمال الحرب أو العنف أو العدوان لا تنشأ أو ترتكب من داخل أراضي أي منها.
- الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين التي كانت مشمولة بالانتداب البريطاني من قبل.
- يتم الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدائمة على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة وتتزامن مع تنفيذ بنودها الأخرى.
- حرية مرور السفن والشحنات الإسرائيلية عبر قناة السويس ومضايق تيران أيضًا وحق الطيران بالنسبة للطائرات المدنية.
- من أجل تنمية العلاقات الطبيعية فإنه يجب أن يضع الطرفان بروتوكولًا خاصًا يحدد هذه العملية. وسيتم التطبيع على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة وتكون متوازية ومتزامنة مع تنفيذ كل النصوص الأخرى.

- تناولت ترتيبات الأمن.
- حالما يتم تنفيذ كل بنود المعاهدة فإن الطرفين ينهيان كل الدعاوى وحالات الحرب بينها.
- من أجل القضاء على سباق التسليح الذي يشكل تبديدًا للموارد ومصدرًا للتوتر فإن الطرفين يتفقان على أن يوقعا ويصدقا على معاهدة لحظر الانتشار النووي، وأن ينظما حجم قواتهما المسلحة، ونوع تسليحهما، ونظم أسلحتهما.
- تُشكَّل لجنة مشتركة تضم ممثلين من الطرفين برئاسة الأمم المتحدة وتعمل على أن يتم تنفيذ للمعاهدة بالكامل من أجل حل المشكلات التي تثور أثناء التنفيذ.
- يلتزم الطرفان بالسعي إلى ضمانات لتنفيذ نصوص المعاهدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقبول هذه الضمانات.
- ستدخل المعاهدة حيز التنفيذ لدى توقيعها، والتصديق عليها وفق الإجراءات الدستورية الخاصة بكل طرف.

ثالثًا: فشل عقد مؤتمر جنيف

مثلما سبق القول، فقد سعت إدارة كارتر منذ تنصيبها إلى إحياء مؤتمر جنيف، كساحة مفاوضات دولية مقبولة، لكن العديد من الخلافات الإجرائية والموضوعية ثارت بشأنه، فقد أكدت القاهرة أنها لن تذهب إلى جنيف دون منظمة التحرير الفلسطينية، كما أصرت الدول العربية على حضور المنظمة كشرط لمشاركتها، انطلاقًا من حقيقة أنه لا يوجد سلام دائم في الشرق الأوسط دون إعادة حقوق الفلسطينيين، وقد اعترفت الدول العربية بالإجماع في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي كان ضروريًا حضور المنظمة لاجتماعات جنيف، لكن إسرائيل رفضت مشاركتها، كما كانت غير مُرحبة بالمفاوضات متعددة الأطراف، كونها لا تستطيع فرض إراداتها على جبهة عربية موحدة، ولكن إذا استطاعت التفاوض مع كل دولة عربية على حدة وعزل مصر عن الدول الأخرى فقد تحصل على ما تريد، لذلك أرادت إجراء مفاوضات منفردة مع كل دولة عربية واستبعاد الفلسطينيين استبعادًا كاملًا.

وكانت المساعي الإسرائيلية واضحة لإفشال أي خطوات دولية جادة باتجاه عقد المؤتمر، فقد سارعت نحو رفض البيان المشترك الأمريكي السوفيتي الصادر في أكتوبر 1977 بشأن شروط إحلال السلام في الشرق الأوسط كونه صدر دون علمها أو التنسيق مسبقًا معها، كما أن الرفض راجع لرغبتها في الهيمنة على القرار السياسي الأمريكي، وبالتالي لم يروق لتل أبيب اتفاق القوتين الكبريين دون مشاورتها، وربما اللافت أيضًا أن المعارضة الإسرائيلية جاءت على نص صيغ بشكل مُحايد للغاية ونُقح مرارًا قبل إصداره بحيث لم يعد يُشير إلى القرارات الأممية المؤيدة للحقوق الفلسطينية؛ بل لم يتضمن أي إشارة للقرار الأممي 242. وفي هذا السياق، يُمكننا استعراض أبرز ما اشتمله البيان [15]:

- اقتناع الحكومتين الأمريكية والسوفيتية بأن المصالح الحيوية لشعوب منطقة الشرق الأوسط ومصالح تعزيز السلام والأمن الدولي تفرض على وجه الإلحاح ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة في أسرع وقت ممكن للصراع العربي الإسرائيلي، ويجب أن تكون هذه التسوية شاملة، وتتضمن كافة الأطراف المعنية، وكل المسائل.
- يجب أن تُعالج التسوية كافة القضايا الأساسية مثل: انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967، وحل المشكلة الفلسطينية، وإنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح على الحدود.
- اعتقاد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن الطريق الوحيد الصحيح والفعال لتحقيق حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو التفاوض داخل إطار مؤتمر جنيف للسلام، الذي يعقد خصيصًا لهذا الغرض، على أن يشترك في إعماله ممثلون لكل الأطراف الداخلة في الصراع بما فيهم ممثلون للشعب الفلسطيني.
- مناشدة أطراف النزاع كافة على أن تتفهم الحاجة إلى أن تراعي بعناية الحقوق والمصالح المشروعة لبعضهما البعض، وأن تظهر استعدادًا متبادلًا للعمل على هذا الأساس.

ورغم عدم انحياز البيان مطلقًا ضد الجانب الإسرائيلي وتضمنه بعض المبادئ الأساسية التي يمكن أن تستخدم كخطوط استرشاد عريضة للأطراف المعنية في مداولاتها، إلا أنه حظي برفض إسرائيل. ومن ناحية أخرى، تشاورت إدارة كارتر مع الأطراف المعنية مرارًا وبذلت جهدًا لإقناعها بالمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، وتبادل كارتر عددًا كبيرًا من الرسائل مع قادة الدول المعنية لمحاولة إزالة كافة العقبات الجوهرية أو الإجرائية، ودفع الأطراف نحو مائدة التفاوض، واستغل زيارات وزراء خارجية الدول العربية وإسرائيل لنيويورك لحضور أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1977 للقائهم ومناقشتهم في مختلف جوانب الصراع بالتفصيل، فيما عُرف بالمحادثات عن قرب، وأجرى وزير الخارجية سايروس فانس زيارات عديدة للشرق الأوسط لمناقشة مختلف جوانب الأزمة. كذلك، فإنه ولتبديد المخاوف المصرية بعث كارتر برسالة إلى السادات أكد خلاله جدية مساعيه لتحقيق السلام واقتناعه التام بأن حل مشكلة الشرق الأوسط تتطلب معالجة المشكلة الفلسطينية، وشدد على ضرورة الوثوق في الدور الأمريكي[16].

ويرى وزير الخارجية آنذاك إسماعيل فهمي أن رسائل كارتر اكتسبت أهمية لأنها أظهرت استعداد الرئيس الأمريكي -للمرة الأولى- لإصدار بيان علني قوي عن المشكلة الفلسطينية، وأن كلماته كانت واضحة بأنه لا يسعى من أجل سلام منفرد بين مصر وإسرائيل. وبحسب تقييم فهمي، فإن إدارة الرئيس كارتر بذلت جهودًا كبيرًا لضمان عقد مؤتمر جنيف وتعزيز فرص نجاحه، رغم اعترافها بوجود صعوبات أمام إمكانية حدوث اختراق في عملية السلام، لكنه اعتقد في إمكانية التغلب عليها، كما كانت حريصة على تفادي أي تطورات جديدة أو إضافية من شأنها تأزيم الموقف، ولم تكن تخشى أن يحاول الجانب السوفيتي عرقلة عقد مؤتمر جنيف، كذلك، فإن الإدارة الأمريكية لم تعلم بوجود اتصالات بين مبعوثي السادات وبيغين في دولة ثالثة (المغرب) لترتيب زيارة السادات للقدس، وربما تعمد الرجلان إخفاء نيتهما عن الرئيس كارتر لأنهما كانا يعلمان أنه سيعارض مبادرتها كون إدارته ملتزمة بإيجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط عن طريق مؤتمر جنيف للسلام، بينما كانت إسرائيل تعارض مفهوم تسوية شاملة يتم التوصل إليها باشتراك الدول العربية كافة، ولطالما أعلنت معارضتها لاستئناف مؤتمر جنيف[17]. وقد جاءت زيارة

السادات إلى القدس في 19 نوفمبر 1977 لتضع حدًا لجهود عقد مؤتمر جنيف الذي لم يعد هناك مبررًا لعقده.

رابعًا: زيارة السادات التاريخية إلى القدس (نوفمبر 1977)

تبلورت فكرة زيارة القدس لدى الرئيس السادات خلال جولة أجراها إلى رومانيا وإيران والسعودية في أغسطس 1977، لكن الرواية بشأن كيفية تبلورها ووصولها إلى الصيغة التي أُجريت بها تشهد اختلافًا بين عرضها من قبل السادات في مذكراته «البحث عن الذات» وعرضها من قبل وزير الخارجية آنذاك إسماعيل فهمي في مذكراته «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط». ووفقًا للوزير فهمي، جاءت فكرة زيارة القدس نتيجة اجتماع السادات برئيس رومانيا تشاوتشيسكو، حيث أخبره الأخير أن بيغين قد عرضت عليه خطة للسلام في الشرق الأوسط بالخرائط، لكن الخطة المعروضة تضمنت عرضًا غير مقبول بالنسبة لحل القضية الفلسطينية، فقد اقترحت ضم إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل إقامة كيان فلسطيني صغير على مساحة غزة نفسها تبدأ من حدود لبنان متجهة نحو الجنوب موازية للبحر المتوسط. هذا المقترح رفضه السادات واعتبره غير جاد، لكنه كان يفكر في الذهاب للقدس وعرض على فهمي -بحسب شهادته- الذهاب للقدس وإلقاء خطاب داخل الكنيست لتحريك الموقف[18].

لم يكن فهمي مقتنعًا بالذهاب للقدس، وساق مبرراته للسادات كالتالي[19]: إن زيارة القدس تمثل اعترافًا بإسرائيل وإنهاءً لحالة الحرب وهما ورقتا التفاوض الوحيدتان في يد الجانب المصري ولا يجب التخلي عنهما دون تنازلات إسرائيلية حقيقية، كما أن الزيارة ستخلق رأيًا عامًّا رسميًا وشعبيًا عربيًا وفلسطينيًا مناهضًا للقاهرة وستعزل مصر عن العالم العربي، وستضعف أيضًا قدرات مصر للمناورة والتفاوض وتجعل القاهرة ملتزمة بتوقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل وبشروط إسرائيلية خاصة ومحددة بشأن سيناء، وكذلك رأى فهمي أن المشكلة حاليًا ليست سيناء فإسرائيل والولايات المتحدة يعلمان تمامًا أنه لا سلامًا في المنطقة دون الانسحاب من سيناء، وقد اشترطت المسودة الأمريكية لمعاهدة

السلام -المشار إليها سلفًا- انسحاب القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء بالكامل إلى خط الحدود الدولية، لكن المشكلة الحقيقة تكمن في إصرار إسرائيل على البقاء في الجولان السوري والضفة الغربية وغزة والذهاب إلى إسرائيل لن يغير وجهة نظرها. واقترح فهمي حينها تنظيم لقاء بين السادات وبيغين خارج إسرائيل سواء في جينيف أو واشنطن أو حتى القاهرة، يتحدى خلاله السادات بيغين لطرح برنامج سلام وإذا فشل أو تردد يتم فضحه أمام الرأي العام العالمي باعتباره العقبة الحقيقة للسلام، كما أن لقاءً كهذا خارج إسرائيل سيحظى بمساندة الرأي العام العالمي، ويجعل لمصر الكلمة الأخيرة ويفتح أمامها مجال حرية الاختيار ويترك لها إمكانية الارتداد.

وبحسب رواية فهمي، فإنه اقترح الدعوة لمؤتمر قمة دولي في القدس الشرقية لمدة يومين أو ثلاثة يحضره رؤساء الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والأردن وياسر عرفات، والأمين العام للأمم المتحدة، ويناقش وضع فلسفة أساسية لمعاهدة سلام للشرق الأوسط على شكل خطة رئيسية تحدد جميع النتائج المهمة والحل الأساسي لها، ثم ينفض ليُكمل مؤتمر جنيف العمل ويناقش أعضاءه تفاصيل معاهدة السلام، مما سيضطر إسرائيل للالتزام بالقوانين الدولية ويقدم ضمانًا لها من أعضاء مجلس الأمن، وقد صاغ فهمي رسالة إلى الأطراف المعنية بالمشاركة لدعوتهم، وعرضها على السادات الذي وافق عليها دون تعديل، لكنه طلب عرضها أولًا على الرئيس الأمريكي كارتر بعكس الاتفاق المسبق بين السادات وفهمي أنه يتم إرسال صيغة الدعوة لكافة الأطراف في التوقيت نفسه لضمان نجاحها، وهو ما رفضه فهمي خشية اعتقاد كارتر أن السادات يريد سحب الأضواء منه وقيادة جهود التفاوض. وأمام إصرار السادات بعث فهمي برسالته إلى كارتر عن طريق السفير الأمريكي بالقاهرة هرمان إيلتس، وجاء الرد مطابقًا لتوقعات فهمي حيث رفض الرئيس الأمريكي المقترح مفضلًا عقد مؤتمر جنيف أولًا وحال فشله بإمكان تنفيذ هذا المقترح، وعليه، تم سحب فكرة المؤتمر ولم تُرسل الدعوات للأطراف المعنية [20].

هذه كانت رواية إسماعيل فهمي، أما الرئيس السادات فأشار أن مسألة زيارة القدس راودته أثناء رحلته بالطائرة بين رومانيا وإيران، وأنه فكر في عقد مؤتمر تمهيدي لمؤتمر جنيف في القدس تشارك به الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، تكون مهمتهم إعداد ورقة عمل للموضوعات الرئيسية التي ستُناقش في جنيف، ورأى أن التوقيت المناسب لهذا المؤتمر إما «يوم جمعة» أو «يوم العيد» لكي يُصلي داخل المسجد الأقصى، لكن لضيق الوقت وصعوبة ترتيب زيارة للخمس الكبار ومعرفة مدى ملاءمة مواعيدهم، قرر القيام منفردًا بالزيارة واختار لها «يوم العيد» ليصليه بالمسجد الأقصى[21].

وبينما كانت وزارة الخارجية تُحضر لاجتماع وزراء الخارجية العرب بتونس الذي كان مقررًا له يوم 12 نوفمبر 1977، الذي استهدف صياغة موقف عربي موحد قبل مؤتمر جنيف، فاجأ السادات الجميع خلال خطاب أمام مجلس الشعب يوم 9 نوفمبر 1977 حضره الزعيم ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدعوة من القاهرة، بخروجه عن صيغة الخطاب المُعد سلفًا قائلًا: «إنني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم إذا كان هذا يحمي من أن يُجرح -مش أن يُقتل- عسكري أو ضابط من أولادي، وأنا أقول فعلًا إنني مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم، وستدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم»[22].

ورغم أن الحاضرين اعتبروا هذه الإشارة ذلة لسان غير مقصودة، وطالب السادات نفسه بحذفها من طبعات الصحف القومية المصرية الصادرة في اليوم التالي، إلا أن السادات كان يعنيها وكانت كاشفة لتوجه مستقبلي. كذلك فإن استدعاء عرفات لحضور الخطاب يحمل مدلولاته، فالزعيم الفلسطيني كان في طرابلس للتوسط بين مصر وليبيا لإزالة الخلافات بين البلدين، وحصل على وعد من العقيد معمر القذافي لتقديم 500 دبابة جديدة لمصر، لكنه -أي عرفات- تلقى رسالة تُلح عليه بالحضور فورًا للقاهرة، وبُعث إليه بطائرة خاصة لنقله[23]، فقد تجاوز السادات مسألة مواجهة إسرائيل عسكريًا التي كانت تعنيها مساعي توريد

500 دبابة للقاهرة وهو الآن يطرح مسألة المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين بحثًا عن السلام لمصر.

ويحكي فهمي في مذكراته، أن موضوع الذهاب للكنيست طرحه السادات أيضًا خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي في 5 نوفمبر 1977، وكان هدفه عرض نتائج رحلة رومانيا وإيران والسعودية، لكنه أشار إليه بشكل عابر، حيث قال: إني مستعد للذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب في الكنيست لو كان في هذا إنقاذ لدم أبنائي»، وبينما لم يتوقف الحاضرون كثيرًا أمام هذه العبارة، رفع الفريق عبد الغني الجمسي صوته دون إذن مسبقًا قائلًا: «الكنيست كلا.. الكنيست كلا.. هذا غير ضروري»[24]. كما أرسل السادات حسن التُهامي مبعوثًا شخصيًا إلى المغرب للقاء موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي والمندوب عن رئيس الوزراء بيغين لاستكشاف رغبتهم في عقد اجتماع. وعقب هذه التطورات بعث بيغين بدعوة إلى السادات لزيارة القدس قبلها الأخير على الفور رغم معارضة كبار مساعديه بمن فيهم وزير الخارجية الذي استقال.

وفي هذه الأثناء، عُقد اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس حيث أبدى الوزراء مخاوفهم من تصريحات السادات بالذهاب للقدس، لكن وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي نفى قطعًا احتمالية حدوث مثل تلك الزيارة، وقد تراجعت مخاوف الوزراء العرب عندما شارك فهمي في صياغة قرار اتفق عليه وزراء الخارجية العرب بالإجماع ينص على الالتزام بوحدة العمل العربي وإسقاط محاولات العدو الإسرائيلي التي تستهدف تجزئة الصراع، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لحقها في ممارسة دورها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والمشاركة على أساس متكافئ وعلى قدم المساواة في ساحة العمل السياسي شأنها في ذلك شأن أي دولة من دول المواجهة وإعادة تأكيد الالتزام العربي برفض جميع المحاولات الهادفة للانتقاص من تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني[25].

وقد كشف الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، محمود رياض، أن السادات سافر إلى دمشق قبل ثلاثة أيام من زيارة القدس وأبلغ نظيره السوري

حافظ الأسد بقراره لزيارة القدس محاولًا إقناعه بجدواها إعلاميًا وسياسيًا، وعندما ناقشه الأسد بخصوص رد الفعل العربي العدائي الشديد لمثل تلك الخطوة، أجابه الرئيس السادات بأنه حتى ولو حدث مثل هذا العداء لخطوته فإنه سوف يزول قطعًا قبل أقل من ثلاثة أشهر وأكد له أنه يتوقع حل الصراع العرب الإسرائيلي برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة لأن إسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الأراضي العربية[26].

أراد السادات بزيارة القدس «كسر الحاجز النفسي» بين الإسرائيليين وجيرانهم حيث اعتقد أن المشاكل بين إسرائيل وجيرانها هي مشاكل نفسية بنسبة 70٪، وفي 19 نوفمبر 1977، حطت الطائرة الرئاسية المصرية بوينج 707 في مطار اللد، وعلى متنها أول رئيس دولة عربية يزور إسرائيل في حدث تاريخي أثار دهشة العالم بما فيهم المصريون والإسرائيليون الذين لم يتوقعوا أن يأتي يوم يكون رئيس أكبر دولة عربية على أراضيهم، وقد حظي السادات باستقبال حافل من قبل قيادات إسرائيل بمن فيهم الرئيس إفرايم كاتسير، ورئيس الوزراء مناحيم بيغين، ووزير الخارجية موشيه ديان، ورئيس هيئة الأركان موردخاي جور، ورئيسة الوزراء السابقة جولدا مائير، ووزير خارجيتها أبا إيبان، وأرييل شارون (كان وزيرًا للزراعة حينها)، أستاذ اللغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية بالقدس مناحيم ميلسون[27]. وقد صلى السادات في اليوم التالي صلاة العيد داخل المسجد الأقصى، وتوجه بعد الظهر إلى الكنيست لإلقاء خطابه الشهير.

كان «السلام» هو المحور الذي يدور حوله الخطاب. ويُمكننا تفنيد مفردات الخطاب كالتالي: أشار السادات إلى حقائق موازين القوة الجديدة على الأرض بين مصر والعرب من جهة وإسرائيل من جهة ثانية عقب 1973 التي جعلت السلام بات الخيار الأمثل بالنسبة لإسرائيل (ولم أكن، في ذلك الوقت، في وضع من يستجدي السلام – إن الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تمامًا، تملك من مقومات القوة الاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام – أرجو أن أؤكد لكم، أنني أعتمد، في هذا الجواب الواضح الصريح، على حقائق عدة، لا مهرب لأحد من

الاعتراف بها)، لافتًا إلى الطبيعة الإسرائيلية المخادعة التي يُمكنها عرقلة السلام (دعونا نتصارح، بالكلمة المستقيمة، والفكرة الواضحة التي لا تحمل أي التواء).

وحدد السادات خمس نقاط رئيسية هي شروط ومسببات السلام: الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة بما فيها القدس العربية، والاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، والاعتراف بحق جميع الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة، ومراعاة مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في عدم اللجوء إلى القوة، وانتهاء حالة الحرب (هناك أرض عربية احتلتها، ولا تزال تحتلها، إسرائيل بالقوة المسلحة، ونحن نصّر على تحقيق الانسحاب الكامل منها، بما فيها القدس العربية. إن الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة بعد 1967 أمر بديهي لا نقبل فيه الجدل، ولا رجاء فيه لأحد أو من أحد. إن السلام لا يُمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، وإنه لخطأ جسيم، لا يعلم مداه أحد، أن نغمض الطرف عن تلك القضية، أو ننحيها جانبًا. لتتجه الجهود إلى بناء صرح شامخ للسالم، بدلًا من بناء القلاع والمخابئ المحصنة بصواريخ الدمار). وأكد السادات أن السلام عملية ديناميكية يتطلب لاستمراره تقديم كل طرف ضمانات للطرف الآخر (عندما نسأل: ما هو السلام بالنسبة إلى إسرائيل؟ يكون الرد هو أن تعيش إسرائيل في حدودها مع جيرانها العرب في أمن وأمان، وفي إطار كل ما ترتضيه من ضمانات، يحصل عليها الطرف الآخر).

ويُظِهر تحليل الخطاب استخدام أنماط مختلفة من ديناميكيات القوة لتسليط الضوء على الأهمية الكبرى للسلام مقابل الآثار الضارة للحروب، ومن هذه الأنماط «**وقف الاصطدام**» لإرسال رسالة للإسرائيليين بإمكانية التعايش معًا، ونمط «**السببية**» عند الحديث عن اشتراطات السلام العادل، ولتسليط الضوء على أن «الانسحاب الكامل» من جميع الأراضي المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية هما القوتان الوحيدتان اللتان «تسببان» السلام، وكذلك نمط «الأخلاق» الذي استُخدم عند الإشارة إلى القرار غير المسبوق لزيارة إسرائيل لإبراز أهمية هذه الخطوة من أجل رفاهية البشرية جمعاء[28].

وقد أظهرت الاستجابة الإسرائيلية لزيارة السادات والمفاوضات اللاحقة لها -سنتعرض لها بالتفصيل- اختلاف المنظورين المصري والإسرائيلي تجاه صيغة

التسوية من حيث منطلقاتها الحالية ومستهدفاتها ومآلاتها، فبينما عرضت مصر السلام الكامل الذي تحدد من خلاله مصطلحات وإشكاليات الأمن، طالبت إسرائيل باتفاق أمني يتم من خلاله تحديد مصطلحات وإشكاليات السلام. وفي هذا الإطار، كانت قضية الضفة الغربية كاشفة لتباين رؤية الجانبين ولنواياهما، فالرؤية المصرية للتسوية في الضفة الغربية وغزة كانت تُعزز المخاوف الإسرائيلية بشأن التعريفات المستقبلية للأمن، وبالمثل، فإن الإصرار الإسرائيلي على الإبقاء على شكل من أشكال السيطرة الأمنية على التطور المستقبلي للكيان الفلسطيني عزز القلق المصري بشأن نوايا إسرائيل الحقيقية، ونتيجة لذلك، تعرقلت المفاوضات بشأن التسوية في الضفة وغزة، وفصلت اضطرارًا عن مسار التسوية المصرية الإسرائيلية [29].

وعقب عودته، ألقى السادات خطابًا أمام مجلس الشعب يوم 26 نوفمبر تناول فيها نتائج الزيارة، مؤكدًا أنه لم يترتب عليها أي تفريط في حق قانوني أو تاريخي للأمة العربية، ونافيًا أن يكون هدفه التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل، ورأى أن كثيرًا من جماعات الضغط التي تعمل لحساب إسرائيل في دول أخرى (الولايات المتحدة) تم تجميدها كلية؛ بل إن بعضها قد تحول إلى قوة ضاغطة على إسرائيل نفسها، وقال إن عددًا كبيرًا من المسئولين الإسرائيليين اقتنعوا بأن العرب لن يقبلوا أي تسوية ما لم تضمن تحرير الأرض العربية المحتلة منذ يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية [30].

1. **رد الفعل العربي:**

أورد الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، محمود رياض، رد الفعل العربي على زيارة السادات للقدس في مذكراته، واصفًا الشعور الذي ساد العواصم العربية بـ «المفاجأة والذهول وعدم التصديق»، والإحساس بأن إسرائيل تحقق ما رفض العالم العربي بكل نظمه وحكوماته وشعوبه إعطاءها طوال ثلاثين سنة، كانت مصر تؤكد خلالها على مقاطعة إسرائيل وتمسكها بالحقوق الفلسطينية والعربية في مواجهة الأطماع التوسعية الإسرائيلية. وقد اعتبرت سوريا الزيارة خرقًا واضحًا وصريحًا لجميع الالتزامات والقرارات التي ارتبطت بها مصر، وأنها تلحق أفدح الأضرار بالقضية العربية وأنها أيضًا محاولة منفردة للتفاوض مع إسرائيل،

فيما اقترح العراق عقد مؤتمر عاجل محدود يحضره رؤساء الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية للإسراع باتخاذ إجراءات تعبر عن الرفض العملي لمبادرة السادات[31].

واجتمع العراق والجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس الليبية للتعبير عن تضامنهم السياسي في رفض تلك الاتصالات المصرية الإسرائيلية المباشرة، وقرروا تجميد علاقاتهم مع مصر، ما حدا بالسادات إلى إعلان قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع تلك الدول. وقد امتنعت الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية عن حضور اجتماع لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة في 27 مارس 1978 للنظر في الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان «عملية الليطاني»، واقترح وزير خارجية الكويت الشيخ صُباح تشكيل لجنة للتقريب بين مصر والدول العربية قبل التمهيد لاجتماع قمة عربية لبحث العملية الإسرائيلية، وتقرر تشكيل لجنة للتضامن العربي برئاسة الرئيس السوداني جعفر النميري وعضوية (محمود رياض) ووزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات والأردن واليمن الشمالية[32].

ومن جهته، أجرى محمود رياض جولة عربية للتقريب بين مصر والدول العربية، فاتجه إلى سوريا يوم 4 إبريل 1978 واجتمع مع الرئيس حافظ الأسد، الذي اشتكى من التحركات المنفردة للسادات خلال محادثات فك الاشتباك الأول والتوقيع على الاتفاق دون انتظار وصول سوريا إلى اتفاق مماثل، واقترح إعلان السادات فشل مبادرته للسلام ثم عقد اجتماعًا لدول المواجهة تحضره مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي السعودية سمع رياض من المسئولين السعوديين أن بيغين أجهض مبادرة السادات برفضه لمشروع السلام، وأن هناك فرصة أمام لجنة التضامن لتقريب وجهات النظر المصرية والسورية. أما في الأردن، فقد رأى الملك الحسين أن يسبق اجتماع القمة العربية اجتماع لدول المواجهة العربية لضمان نجاحها. وفي أبريل 1978، اجتمع رياض مع لجنة التضامن العربي بالخرطوم، واقترحت اللجنة أن يسافر النميري -ممثلًا لها- إلى القاهرة للاجتماع بالسادات ثم إلى دمشق، وخلال الاجتماع أبدى السادات استعداده لإعادة العلاقات

السياسية والدبلوماسية مع الدول العربية التي سبق أن قطعها معها، كما أنه وافق على حضور مؤتمر القمة العربي في أي وقت وأي مكان تتفق عليه الأطراف العربية، لكنه رفض إعلان مصر لوقف أية اتصالات مع إسرائيل والاكتفاء بإجراء الاتصالات عن طريق الولايات المتحدة، وأكد أن مبادرته لم تفشل ويكفي أنها حركت الرأي العام العالمي، وأوضح أنها لا تعني حلًا منفردًا مع إسرائيل وإنما قصدت حلًا شاملًا، واكتفى بإبداء استعداده وقف الاتصالات في القاهرة قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي المقترح مع إمكانية إجرائها خارج مصر[33].

ثم غادر النميري إلى سوريا للاجتماع مع الأسد، واستعرض موقف السادات الذي كرر تمسكه بالحل الشامل، وأوضح أنه جمَّد بالفعل أعمال اللجنة السياسية والعسكرية مع إسرائيل، لكنه لا يستطيع رفض الاجتماع مع إسرائيل إذا طلب الإسرائيليون ذلك، لأن مناحيم بيغين سوف يتهم السادات بأنه غير راغب في السلام. واقترح النميري عودة العلاقات السياسية مع مصر تمهيدًا لعقد قمة عربية، بينما أكد الأسد عدم قبول سوريا بزيارة القدس وبالتالي فهي غير ملزمة بأي شيء يترتب عليها، وأصر على ضرورة إعلان السادات فشل المبادرة ووقف الاتصالات الثنائية مع إسرائيل حتى يُمكن إقامة تعاون عربي على أسس واضحة، ورغم محاولات النميري إقناع الأسد بالتخلي عن فكرة مطالبة السادات بإعلان فشل مبادرته، وعدم وضع شروط مسبقة لاجتماع القمة العربية، إلا أن الأسد تمسك بموقفه بضرورة الإعلان عن وقف أي اتصالات مباشرة بين مصر وإسرائيل قبل عقد أي قمة عربية تحضرها سوريا، لذلك لم يُعقد الاجتماع، وظل النميري وأعضاء لجنة التضامن يحاولون تقريب وجهات النظر بين مصر وسوريا[34].

2. مفاوضات مينا هاوس (15 ديسمبر 1977):

أراد السادات استغلال الزخم الذي أحدثته زيارته إلى القدس، والدعوة لمؤتمر تحضيري يستهدف الإعداد للشق التنظيمي والإجرائي للعودة إلى مفاوضات جنيف، فتم توجيه الدعوة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن، لحضور مؤتمر تحضيري بفندق مينا هاوس بالقاهرة منتصف ديسمبر. ولم تقبل الدول العربية المذكورة ولا

منظمة التحرير الدعوة، وبالتالي لم يحضر المؤتمر سوى الولايات المتحدة وإسرائيل، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة جيمس جونا، وقائد قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط. وقد خيمت أجواء الخلافات والتوترات على أجواء المؤتمر ولم يُسفر عن اتفاق، وفيما يلي نستعرضها تفصيلًا:

مع وصول الوفد الإسرائيلي، عُقد اجتماع تمهيدي بين الجانبين يوم 14 ديسمبر لاستكشاف أفكار الإسرائيليين وخططهم وأسلوبهم، حيث قدم رئيس الوفد الإسرائيلي «إلياهو بن إليسار» ومستشاره القانوني «مائير روزين»، مشروعًا لاتفاقية سلام مقترحة، تبين أنه المشروع نفسه الذي قدمته الولايات المتحدة في سبتمبر 1977 لوزير الخارجية السابق إسماعيل فهمي ورفضته القاهرة، وقد رفض رئيس وفد التفاوض المصري «عصمت عبد المجيد» استلامه كونه لم يُكلف باستلام مقترحات لمشروع سلام باعتبار مؤتمر «مينا هاوس» معنيًا بالشق الإجرائي والتنظيمي لمؤتمر جنيف وليس معنيًا بمناقشة مضمون ومحتوى اتفاقية سلام. وكالعادة شمل المقترح الاقتراحات الإسرائيلية المُكررة الذي رفضها الجانب المصري مرارًا كونها تتجاهل تلبية المطالب المصرية بخصوص أراضيها، وجاء فيه [35]: عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وعدم التهديد بالدخول في الحرب مستقبلًا. واعتراف كل دولة بحق الأخرى في السيادة والاستقلال داخل حدود آمنة ومعترف بها. والاتفاق على الحدود بين مصر وإسرائيل وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة، وأن الطرفين سيحترمان دون أي تحفظ أراضي الطرف الآخر داخل حدوده الجديدة. وأن يكون المرور في قناة السويس مفتوحًا لكل السفن الإسرائيلية على إطلاقها، بالمخالفة لنصوص اتفاقية القسطنطينية التي تُعطي مصر الحق في الرقابة على السفن المارة. وأن تتعهد الحكومة المصرية اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية دعوة عنصرية.

وفي 15 ديسمبر، عُقدت أعمال الجلسة الأولى لمؤتمر مينا هاوس، وعرض خلالها الدكتور عصمت عبد المجيد الجوانب التي تقبل بها مصر كأساس للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهي: الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة

طبقًا للقرار الأممي 242، وإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق كل دول المنطقة في أن تحيا ضمن حدود آمنة ومعترف بها، مؤكدًا أن السلام يجب أن يتأسس على قواعد القانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها وقراراتها بما في ذلك القرار 242، بينما كرر الجانب الإسرائيلي عرض مقترحه المشار إليه سلفًا، وانتهت الجلسة والاجتماع دون نتائج أو اتفاق[36].

3. **اجتماع جانكليس لاستكشاف النوايا (20 ديسمبر 1977):**

شهدت زيارة السادات للقدس الاتفاق على زيارة يقوم بها وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر ويزمان للاجتماع بالسادات لوضع أسس العلاقات العسكرية بين الجانبين في مرحلة السلام، وفي 20 ديسمبر وصل ويزمان والوفد المرافق لمطار القاهرة وكان في استقبالهم وزير الدفاع المصري الفريق عبد الغني الجمسي والوفد المرافق له، حيث ذهب ويزمان والجمسي إلى استراحة جزيرة الفرسان الرئاسية بالإسماعيلية للقاء السادات، حيث طلب منه سرعة التوصل إلى سلام حقيقي وإبلاغ بيغين أن يُعلن موافقته على مبدأ الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية حتى تسيير الأمور بسرعة لتحقيق السلام الحقيقي، وأبدى الرئيس المصري استجابة إيجابية تجاه بعض القضايا التي طرحها ويزمان ومنها تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتسيير خط طيران مدني بين الدولتين، وتبادل السفراء[37].

وعقب الاجتماع الثلاثي بين السادات والجمسي وويزمان باستراحة الفرسان توجه ثلاثتهم إلى استراحة جانكليس بالإسماعيلية أيضًا لبدء المفاوضات، ولم يكن هناك جدول للمحادثات حيث إن الموضوعات العسكرية المطروحة للنقاش مكملة لبعضها ويصعب تجزئتها، وفضل المشير الجمسي حينها المناقشات المفتوحة لاستكشاف النوايا الإسرائيلية في الموضوعات الرئيسية، وفي بداية المحادثات بادر الجمسي بسؤال ويزمان بشأن رأي إسرائيل في الانسحاب من سيناء وكيفية إتمامه وتوقيته، فراح يُعدد المخاوف الإسرائيلية باعتبارها بلدة ودولة صغيرة جغرافيًا وديموغرافيًا مقارنة بالعرب المحيطين بها، واقترح لمعالجة تلك الإشكالية إجراء عملية تبادل أراضٍ بين النقب الإسرائيلية وسيناء المصرية، وهو ما يؤكد استمرار

التفكير الإسرائيلي التوسعي رغم مبادرة السادات للسلام والنتائج العسكرية لحرب 6 أكتوبر 1973، وأن سيناء ستظل هدفًا ثابتًا للسياسة الإسرائيلية، ولديها من الصبر الاستراتيجي والأطروحات البديلة ما يكفي لتحقيقه[38].

ويتضمن مشروع ويزمان ضم مساحة كبيرة من سيناء إلى إسرائيل على شكل مثلث قاعدته خط الحدود المصرية ورأسه في وسط سيناء حتى شرق المضايق مباشرة، ويضم هذا المثلث الأرض من شرق العريش على المحور الشمالي إلى الجفجافة والمليز على المحور الأوسط إلى نخل ورأس النقب في جنوب سيناء، أي حرمان مصر من مواقع استراتيجية. وكان الهدف منه ضم منطقة مستوطنة «ياميت» جنوب رفح، ومطار رفح شمال سيناء، ومطار رأس النقب جنوب سيناء، إلى الأراضي الإسرائيلية. لكن الجانب المصري رفض -بالطبع- هذا المقترح [39].

وكان الموضوع الثاني على طاولة المفاوضات قضية حجم الجيش المصري ومناطق انتشاره وتمركزه، حيث طالب الإسرائيليون تخفيض عدده بعد السلام وإعادة انتشاره بعيدًا عن منطقة القناة وتمسك بوعد سابق قدمه السادات لبيغين مفاده عدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق ممري متلا والجدي الاستراتيجيين، وقد أكد الجمسي أنه عقب السلام سيتغير حجم القوات وأماكن تمركزها ليتماشى مع الموقف الجديد، على أن يتم تخفيض حجم قوات الطرفين البرية والبحرية والجوية، ومن المعروف أن السلاح الجوي هو القوة الضاربة الرئيسية لدى الجيش الإسرائيلي. كما أراد الجمسي إعادة مناقشة مسألة نشر القوات شرق ممري متلا والجدي باعتبارها منطقة استراتيجية يتطلب الدفاع عنها وجود قوات شرق خط المضايق لا سيمًا أن المطارات الرئيسية في سيناء موجودة بتلك المنطقة ومنها مطارات تمادة والمليز والسر والعريش وشرم الشيخ. وهكذا، أظهر النقاش نوايا إسرائيل بترك الجزء الأكبر من سيناء خلف المضايق دون قوات عسكرية وحرمان القوات الجوية المصرية من استخدام مطارات سيناء، وفي ظل احتدام النقاش لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد بشأن مستقبل عدد القوات وتسليحها، وعلق المشير الجمسي -في مذكراته- بقوله إن حجم القوات المسلحة لأي دولة وأماكن تمركزها ونوعية أسلحتها الرئيسية في السلم والحرب هو عامل رئيسي

من عوامل تحقيق الأمن القومي للدولة وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية، وبالتالي فإنها ليست موضوعًا للمناقشة سواء في السلم أو الحرب [40].

أما الموضوع الثالث فخص استمرار محطات الإنذار الإسرائيلية في جبلي خِرم والحلال، ما يعني مراقبة النشاط العسكري المصري داخل سيناء لمنع تحقيق مفاجأة استراتيجية وتكتيكية مثلما حدث عام 1973، وقد رفض الجانب المصري المقترح من حيث المبدأ ولم يُناقش [41].

وعقب انتهاء مباحثات جانكليس، عاد الجمسي ووايزمان لمقابلة السادات الذي أظهر غضبه من استمرار تعنت الإسرائيليين واتباع الأساليب القديمة في المفاوضات وكأن زيارة الكنيست لم تكن، وأبدى السادات استعداده لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وتبادل السفراء وضمان حرية الملاحة، مقابل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بما في ذلك جميع المستوطنات، مع إمكانية أن تبحث مصر إبقاء مطاراتها في سيناء مدنية، أما إذا أرادت إسرائيل مطارات عسكرية فلها أن تُنشئها داخل أراضيها. ويرى المشير الجمسي أن اللقاء كان رسالة مصرية شديدة اللهجة من السادات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغين الذي كان مزمعًا للقاء السادات في الإسماعيلية في 25 ديسمبر، حيث ربما وصلته نتائج زيارة بيغين للولايات المتحدة قبل أسبوع، التي عرض خلالها بيغين على كارتر مشروع السلام الإسرائيلي المزمع تقديمه للسادات، ويبدو أنه كان غير مقبول لذلك بادر السادات بتوجيه الرسالة له قبل وصوله عن طريق ويزمان[42].

4. اجتماع السادات-بيغين في الإسماعيلية (25 ديسمبر 1977):

وصل بيغين إلى الإسماعيلية صباح يوم 25 ديسمبر، برفقته موشيه ديان وزير الخارجية، وعيزر ويزمان وزير الدفاع، وأهارون باراك المدعي العام، وإلياهو بن إليسار الذي ترأس الجانب الإسرائيلي في محادثات مينا هاوس، وعدد من المستشارين القانونيين والسياسيين منهم ماثير روزين ويهودا أفنير وموشيه شارون. أما الوفد المصري الذي صاحب السادات ضم نائبه حسني مبارك، وممدوح سالم رئيس الوزراء، ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية، وعبد الغني الجمسي وزير

الدفاع، وبطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية، وحسن كامل رئيس الديوان، وأسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية، وعصمت عبد المجيد رئيس الوفد المصري في محادثات مينا هاوس. وحظي الوفد الإسرائيلي باستقبال عادي في المطار أثار استياءه بعكس الاستقبال الحافل الذي تلقاه السادات في القدس.

أكد السادات خلال المحادثات رغبة مصر في السلام وأن تكون حرب أكتوبر نهاية الحروب بحيث يمكن أن تتفرغ لبناء مستقبل آمن للمنطقة. وبدأ بيغين تقديم مشروع للسلام تضمن تعديلات على المشروع السابق لكنه لا يلبي شروط الجانب المصري المتعلقة بالانسحاب الكامل من سيناء، ويكشف نوايا الإسرائيليين بالاحتفاظ بوجودهم داخل سيناء، فقد نص المقترح الإسرائيلي على التالي: سحب إسرائيل قواتها إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وهذه أول إشارة لاعتراف إسرائيل بهذه الحدود الدولية منذ عام 1967، وسوف يتم هذا الانسحاب على مرحلتين، أولاهما: الانسحاب إلى خط العريش–رأس محمد، وثانيهما: الانسحاب إلى خط الحدود الدولية المشار إليها مع إتمام هذا الانسحاب الأخير في خلال ثلاثة إلى خمسة سنوات من يوم توقيع المعاهدة. وبقاء القواعد الجوية الإسرائيلية الموجودة في سيناء بين خط العريش–رأس محمد والحدود الدولية المصرية مع فلسطين تحت الانتداب، وهي قواعد «أتزيون» و«إيتام» و«أوفيرا»، والإبقاء أيضًا على محطات الرصد الإلكتروني في جبلي الحلال والحريم مع تأمين وجود قوات متحركة بحرية وبرية داخل الأراضي والمياه المصرية الإقليمية (43).

علاوة على بقاء المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في سيناء في أماكنها، وهي المستوطنات التي بين رفح والعريش وعلى الشاطئ الغربي لخليج العقبة بين إيلات وشرم الشيخ، على أن تخضع للسيادة المصرية مع بقاء قوات إسرائيلية قليلة للغاية لحمايتها وسوف يخضع هذا الوجود للقانون الإسرائيلي والمحاكم الإسرائيلية. واعتبر بيغين أنه بذلك قدم تنازلًا عن السياسة التي قررتها الحكومة الإسرائيلية منذ عام 1967 والتي تقضي ببقاء هذه المستوطنات في أماكنها تحت سيطرة إسرائيل. ويتضمن المقترح أيضًا حق المدنيين الإسرائيليين والعرب المقيمين في سيناء بحرية الحركة في المنطقة الخاضعة للأمم المتحدة وقواتها التي لا يمكن إخراجها من سيناء إلا بموافقة

الجانبين المصري والإسرائيلي ومع صدور قرار إجماعي من مجلس الأمن باتخاذ هذه الخطوة. ويختتم المقترح بأن تظل معاهدة السلام المزعومة مع مصر سارية المفعول حتى عام 2001 يعاد دراستها بعدها (44).

وهنا، ثار جدال بشأن تفسير القرار الأممي 242، فبينما ذكّر وزير الخارجية محمد إبراهيم كمال بيغين بمنطوق القرار -ردًا على مقترحه للسلام- الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء إلى خط الحدود الدولية، زعم بيغين أن القرار يتيح لإسرائيل الاحتفاظ بأجزاء من الأراضي المحتلة لحماية أمنها (الحدود الآمنة).

لم يُجادل الفريق المصري كثيرًا كون طروحات بيغين لم تكن مقبولة إطلاقًا، فاستأنف الأخير عرضه الخاص بالسلام على الجبهة الفلسطينية، قائلًا: «إسرائيل ترى أن السيادة يجب أن تكون لها على الضفة الغربية وغزة»، بذريعة امتلاكها حقوقًا بها، وطالما أن هناك آخرين -يقصد العرب- يرون خلاف ذلك فإنه يقترح أن يظل موضوع السيادة مفتوحًا، وواصل تقديم مشروعه الذي يُعطي لإسرائيل كل ما تريده لضمان مباشرة سيطرتها على الضفة الغربية وغزة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، بينما يُعطى للفلسطينيين أعمالًا إدارية ذاتية محدودة لتنظيم شئونهم فقط، حيث يتم إدارة الضفة وغزة من قبل مجلس منتخب محليًا مكون من 11 عضوًا ومقره بيت لحم. ورغم أن المشروع الجديد لم ينص على ضم الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل، إلا أنه يقضي بعدم إنشاء دولة فلسطينية، ولا حق للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ويكون للفلسطينيين حق الاختيار بين الجنسية الأردنية والجنسية الإسرائيلية، ويكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي، ويتم إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي فيها على أن تتولى إسرائيل شئون الأمن العام والنظام (45). ولم يحظَ المشروع أيضًا بالقبول المصري، وانتهى اليوم الأول من المفاوضات، دون الاتفاق على إصدار بيان مشترك عن محادثات الإسماعيلية على أن يصدر كل جانب بيانًا بوجهة نظره.

شهد اليوم التالي 26 ديسمبر، مؤتمرًا صحفيًا قال خلاله السادات أنه جرى تحقيق تقدم بشأن موضوع الانسحاب، أما عن القضية الفلسطينية فقد كان

موقف مصر هو أن تقوم الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، أما موقف إسرائيل فهو أن العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية يتمتعون بالحكم الذاتي. وانتهت المفاوضات دون الاتفاق على إعلان مبادئ السلام الشامل والعادل أو على مبدأ الانسحاب الكامل من سيناء، وكان منجزها الوحيد الاتفاق على تشكيل لجنتين، الأولى: سياسية برئاسة وزيري خارجية الجانبين وتعقد جلساتها في القدس، والثانية: عسكرية برئاسة وزيري دفاع الطرفين وتعقد جلساتها في القاهرة.

والجدير بالذكر أن الوفد المصري استبق الاجتماع بتجهيز بيان عن التسوية كإعلان للمبادئ الحاكمة لها، وتضمن في أهم نقاطه: انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة تنفيذًا لقرار مجلس الأمن 242 ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وضمان سيادة كل دولة على كامل أراضيها من خلال إجراءات يتم التوافق عليها بين الأطراف. والتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كل جوانبها من خلال الحق في تقرير المصير وبمشاركة كل من مصر والأردن وممثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل [46].

5. **زيارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لأسوان (5 يناير 1978):**

وصل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في زيارة قصيرة إلى مطار أسوان يوم 5 يناير 1978، ضمن جولة خارجية شملت بولندا وإيران والهند والأردن والسعودية ومصر، حيث أجرى مباحثات مع السادات في استراحة مطار أسوان مدتها ساعة شملت موضوع السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وعقب المباحثات أدلى كارتر ببيان أكد خلاله على ضرورة نجاح مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل، وأنه لا يوجد مبرر معقول لعدم التوصل إلى تسوية، وأنه وجد رغبة مشتركة لدى جميع الأطراف للتوصل إلى السلام، وأن عملية التفاوض سوف تستمر واعدًا بدور نشيط ومباشر للولايات المتحدة في أعمال اللجنة السياسية التي يشارك فيها وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس. وطرح كارتر في بيانه رؤيته للمبادئ الأساسية للسلام الدائم والعادل وهي: أن يقوم السلام الحقيقي على أساس علاقات طبيعية عادية بين الأطراف التي سيحقق السلام فيما بينها، وأن يكون هناك انسحاب من «أراضي احتلتها إسرائيل» عام 1967 مع الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها

لجميع الأطراف في إطار علاقات طبيعية سلمية تتفق مع قراري مجلس الأمن 242 و338، وأن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصير مستقبلهم [47].

وعقب مغادرة كارتر، حدد السادات خلال مؤتمر صحفي أهم نقاط المباحثات مع الرئيس الأمريكي، وشملت: الاتفاق على ضرورة التوصل في اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس إلى إعلان مبادئ يتضمن أسس التسوية الشاملة، ويترتب على صدوره إنشاء لجان مشتركة مصرية-إسرائيلية، وسورية-إسرائيلية، وأردنية-إسرائيلية، وفلسطينية-إسرائيلية، تُحدد مراحل الجلاء والضمانات ومشاكل الأمن على أن يقرر الفلسطينيون من يمثلهم في اللجنة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية. وأوضح أنه اتفق مع كارتر على أنه لا سلامًا بدون حل المشكلة الفلسطينية، وأن هناك تقاربًا بين تعبير مشاركة الفلسطينيين في حق تقرير المصير، وتعبير «حق تقرير المصير الذي ينشده الفلسطينيون»[48].

خامسًا: تعثر مفاوضات اللجنتين العسكرية والسياسية

بالرغم من تعنت الموقف الإسرائيلي وعدم تقديره لزيارة الرئيس السادات للقدس، فقد تقبل الرئيس السادات أن تجتمع اللجنتان العسكرية والسياسية، لكسر الجمود الطاغي على الموقف. وقد تقرر عقد اجتماع اللجنة العسكرية بالقاهرة خلال النصف الأول من يناير 1978، نظرًا لأن تحقيق نتائج عسكرية إيجابية ويفتح الطريق للوصول إلى اتفاقيات سياسية. وعقدت اللجنة سبع جلسات على مرحلتين، الأولى: شهدت أربع جلسات خلال الفترة من 11 إلى 13 يناير 1978، وشهدت الثانية: ثلاث جلسات خلال الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 1978، بالإضافة لعدد من الاجتماعات الجانبية على مستوى الوزراء والمستويات الأقل. ورأس المحادثات من الجانب المصري وزير الدفاع الفريق الأول محمد عبد الغني الجمسي ومن الجانب الإسرائيلي وزير الدفاع عيزر ويزمان.

بدأت المرحلة الأولى بوصول ويزمان للقاهرة حيث اصطحبه الجمسي للقاء الرئيس السادات في الاستراحة الرئاسية بأسوان، حيث دارت مناقشات لمدة ساعة تقريبًا حول موضوع المستوطنات والمطارات الإسرائيلية في سيناء. تحدث ويزمان عن الأمن الإسرائيلي وصغر مساحة إسرائيل ما يُفقدها العمق الاستراتيجي اللازم للدفاع عن نفسها، وأبرز أن كثيرين من الإسرائيليين يقيمون بالقرب من الحدود وأن بئر سبع على سبيل المثال تقع على مسافة ثلاثين كم فقط من الحدود، وأن موضوع الأمن بالنسبة للإسرائيليين هو موضوع مهم جدًا، لكن السادات أكد أن مصر لن تقبل بأي حل لا يحقق استعادة سيناء كاملة بدون وجود أي مستوطنات أو مطارات فيها [49].

وبعد انتهاء الاجتماع، اتجه الجمسي ووايزمان لقصر الطاهرة بالقاهرة لبدء أعمال اللجنة العسكرية، ودارت المباحثات خلال المرحلة الأولى حول المبادئ الأساسية لموضوعين رئيسين هما: الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وترتيبات الأمن المتبادل. وفي بداية الاجتماع الأول، أشار الجمسي إلى أن هدف الاجتماع حل المشاكل العسكرية بما في ذلك موضوع المستوطنات والمطارات في سيناء، وهما الموضوعان اللذان يشهدان خلافًا بين الجانبين. فيما شرح ويزمان وجهة نظر إسرائيل في موضوع الأمن، وتحدث عن العزلة التي تعيشها إسرائيل ووجود المستوطنات الإسرائيلية قريبة من الحدود، واعتبر أن موضوع مطاري رفح ورأس النقب يرتبط أيضًا بالأمن الإسرائيلي، وأنها كلفت إسرائيل عشرات الملايين من الدولارات، وأوضح أن خطة السلام الإسرائيلية تقضي بإعادة سيناء إلى السيادة المصرية بينما تبقى المستوطنات في حوزتها فيما تُمنح المطارات مكانة خاصة. وفي رده على أهمية هذه المطارات، أجاب ويزمان بأنها للدفاع عن إيلات ضد الأردن والسعودية ومصر. واقترح ويزمان أن تتحول إحدى القاعدتين الجويتين إلى مطار مدني، وأن تظل الأخرى تحت سيطرة إسرائيل، وأن تبقى باقي المطارات تحت إشراف الأمم المتحدة حتى عام 2001. وبالطبع حظي المقترح الإسرائيلي -الذي كان مطابقًا لمقترح بيغين خلال محادثات الإسماعيلية- برفض مصري كونه يعني أن سيادة مصر على سيناء ليست كاملة وأن الانسحاب الإسرائيلي لن يكون كاملًا[50].

ومن جهته، قدم الجمسي المبادئ التي توضح الموقف المصري وتشمل: عدم قبول أي نقاش حول حدودها الدولية. وجدية مصر في تحقيق التسوية الشاملة، وأن مهمة اللجنة العسكرية هي مناقشة الموضوعات العسكرية المتعلقة بالحل الشامل مع التركيز على المشاكل القائمة بين مصر وإسرائيل. وأن اللجنة لا تزال في بداية أعمالها ومن السابق لأوانه التحدث عن أية نتائج. وأن قضية المستوطنات لا تشكل أية قيمة بالنسبة لأمن إسرائيل، وأنها عقبة أساسية في سبيل التوصل إلى سلام دائم، كما أنها تتعارض مع الإعلان الإسرائيلي بالانسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية، كما أنها خرق للقانون الدولي، وسبق أن عارضها كل أعضاء مجلس الأمن في نوفمبر 1976 بما فيهم الولايات المتحدة [51].

وخلال الجلسة الثانية في اليوم التالي، تحدث رئيسا الأركان المصري محمد علي فهمي والإسرائيلي موردخاي جور، وتحدث الأخير عما هي الحدود التي تجعل مصر غير قادرة على شن الحرب إذا وقعت حرب على حدودهم الشرقية أو الشمالية خصوصًا وأنه لم يتم تسوية مشاكلهم مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتطرق إلى شرح أهمية المطارات للدفاع عن إسرائيل، قائلًا: إن المسافة بين إسرائيل وسوريا تستغرق 6-4 دقائق طيران، والمسافة بين إسرائيل ومصر تتراوح بين 10-12 دقيقة طيران، وأن إسرائيل تملك 6 مطارات عسكرية عاملة، وهناك خطورة من حشد أعداد كبيرة من الطائرات في عدد ضئيل من المطارات، وبالتالي فإنه أراد استخدام مطارات سيناء لأن عدد مطارات إسرائيل لا يستوعب كل طائراتها. وقد رفض فهمي الحديث الإسرائيلي مؤكدًا أن الإنذار المبكر لا يجب أن يكون على حساب الأراضي المصرية، وموضحًا أن مصر تفتقر أيضًا إلى الإنذار المبكر من جهة البحر[52].

وانتهت هذه الجولة من المفاوضات دون تحقيق أي تقدم في موضوعي المستوطنات والمطارات؛ فإسرائيل تتمسك بمشروعها الذي يتعارض مع السيادة المصرية ولا يحقق الانسحاب الكامل من سيناء، فيما تمسك الوفد المصري بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من سيناء دون إبقاء أي مستوطنات أو مطارات تحت أي ادعاء [53]. وكانت هذه المرحلة بمثابة استكشاف لمطالب الجانبين، واستخدمت

خلالها إسرائيل موضوعي المستوطنات والمطارات كعنصر ضغط لتحقيق أفضل شروط ممكنة للسلام من وجهة النظر الإسرائيلية.

أما مفاوضات اللجنة السياسية، التي تقرر أن تكون خلال شهر يناير 1978، فقد استعد لها وفد المفاوضات المصري، حيث اتفق على ترك موضوعات خطوط الانسحاب والمستوطنات والمطارات العسكرية وخلافه للجنة العسكرية كونها مسائل عسكرية، لضمان عدم السقوط في فخ المنهج الإسرائيلي للتفاوض القائم على جر المفاوض المصري إلى الإغراق في تفصيلات فنية تبتعد كليًا عن جوهر المباحثات وتفرغها من مضمونها، لذلك، اتفق الجانب المصري أن يكون المنهج في اجتماعات القدس هو البحث في إطار التسوية السياسية الشاملة بين العرب وإسرائيل وليس فقط بين مصر وإسرائيل، والتوصل إلى إعلان مبادئ متفق عليه يحكم عناصر التسوية والمفاوضات التالية[54].

وأخذ الجانبان الإسرائيلي والمصري يتبادلان الوثائق التي تعكس رؤية كل منهما لما يُمكن أن يكون إعلانًا مرضيًا للمبادئ الحاكمة للتسوية وذلك عبر الجانب الأمريكي. وفي 1 يناير 1978 قدم وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان تصورًا لجدول الأعمال أظهر استمرار التفكير الإسرائيلي المرفوض مصريًا المتعلق بالحفاظ على المستوطنات الإسرائيلية داخل أراضي سيناء وكذلك مسألة نزع السلاح، واستمرار إسرائيل في الحديث عن تسوية للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تدور حول مجرد ضمان الحكم الذاتي للفلسطينيين، والتعامل معها على أنها قضية ديموغرافية تتعلق بالفلسطينيين العرب والفلسطينيين اليهود (الإسرائيليين) وليست قضية سياسية تتعلق بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في إقامة دولته الخاضعة لسيادته بالكامل[55].

تضمن مقترح جدول الأعمال الإسرائيلي ثلاث نقاط هم: بحث موضوع وضعية المستوطنات الإسرائيلية المدنية في سيناء في المنطقة الواقعة إلى الشرق من خط العريش–رأس محمد. وبحث مبادئ معاهدة السلام المتعلقة بكل من الضفة الغربية وغزة والمقترح الإسرائيلي في الحكم الذاتي للفلسطينيين العرب. والعناصر التي يمكن تضمينها في اتفاقية السلام. وقال ديان في رسالته: إنه يُقدر أن موضوع

نزع سلاح سيناء سوف تعالجه اللجنة العسكرية بالقاهرة التي ستبدأ أعمالها قبل عدة أيام من اللجنة السياسية بالقدس، موضحًا أنه إذا ما تمكنت الاجتماعات العسكرية من تسوية موضوع نزع سلاح سيناء فإنه يُمكن أن تركز أعمال اللجنة السياسية على المسائل السياسية مثل مسألة وضعية المستوطنات المدنية الإسرائيلية في سيناء، أما إذا ما لم يتم التوصل إلى تسوية مسألة نزع السلاح فإنه يُمكن بحثها[56].

بالمقابل، قدم الجانب المصري رؤيته لجدول الأعمال الذي تضمن المبادئ والنقاط التي تركز عليها مصر باستمرار، وهي [57]: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في 1976، وضمان وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة من خلال إجراءات يتفق عليها بين الأطراف على أساس المعاملة بالمثل. وضمان حق كل دول المنطقة لسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها. والتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كافة عناصرها من خلال مفاوضات تشارك فيها كل من مصر والأردن وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني. وإنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلمية بين كل دول المنطقة بالاتساق مع ميثاق الأمم المتحدة.

انقضت عشرة أيام قبل ما أفاد الجانب الإسرائيلي برده على المقترح المصري، الذي جاء بما لا يتوافق مع الرغبات المصرية، حيث أبدى ديان موافقته على ثلاث مقترحات مما قدمته مصر مع تعديلات محددة تفرغها من مضمونها، فيما رفض بندين هما: الانسحاب من الأراضي المحتلة والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية. وأكد أن إسرائيل على استعداد لقبول أي صياغة لجدول الأعمال يكون قد تضمنها القرار الأممي 242، رافضًا ما قدمته مصر من مقترحات في الإسماعيلية يوم 25 ديسمبر 1977. وعاود الجانب الإسرائيلي تكرار النقاط التي رفضتها مصر مثل تثبيت وضعية المستوطنات بسيناء، إضعاف البعد الفلسطيني وحقوق الفلسطينيين باعتبارهما مجرد قضية سكان لا شعب، وعدم تناول مسألة الانسحاب، وأكد على النقاط المهمة بالنسبة له وأهمها إنهاء حالة الحرب وتوقيع معاهدة سلام، حيث قدم ديان مقترحًا جديدًا لجدول الأعمال تضمن خمس نقاط هي: ضمان

قدسية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال إجراءات، من بينها إقامة مناطق منزوعة السلاح. وضمان حق كل الدول بالمنطقة في السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي. وإنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل الدول من خلال توقيع معاهدات سلام. وتضمين معاهدات السلام المسائل السياسية والمدنية كالمستوطنات في سيناء. والاتفاق على إعلان خاص بالفلسطينيين العرب المقيمين في الضفة الغربية وغزة [58].

جاء رد الجانب المصري مُكررًا المواقف السابق اقتراحها، وشعرت الولايات المتحدة أن الطرفين يدوران في حلقة مفرغة وأنه لا بد من تدخل الأمريكيين لتهيئة الأجواء نحو المفاوضات ومساعدة الجانبين على تجاوز خلافاتهما، فقدم السفير الأمريكي بالقاهرة في 12 يناير مقترحًا أمريكيًا يتضمن التوصل إلى إعلان مبادئ للمفاوضات والتسوية باعتبارها الهدف الابتدائي لأعمال اللجنة السياسية، وتوضيح أهمية التسوية الفلسطينية والتحرك من خلال حل مرحليٍّ لها مدته حوالي خمسة أعوام، وإتاحة الفرصة لوزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس أن يناقش في القدس مع الطرفين المصري والإسرائيلي مسألتين أساسيتين هما الاتفاق على خطوط استرشادية للتفاوض على ترتيبات للضفة الغربية وغزة لفترة خمسة أعوام، وإعلان مبادئ للتسويات بين العرب وإسرائيل[59].

وتضمنت رسالة السفير مقترحًا أمريكيًا لجدول الأعمال يتناول ثلاث نقاط هي: إعلان مبادئ حاكمة للمفاوضات ومعاهدات السلام في الشرق الأوسط، مع تركيز هذا الإعلان على مسائل تتناول السلام، والانسحاب من الأراضي المحتلة، واتفاق حول الحدود الآمنة والمعترف بها، والتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وبحث الخطوط الاسترشادية للمفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية في كل عناصرها. ومناقشة عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وجيرانها اتساقًا مع مبادئ القرار 242. وأمام استمرار الجدل المصري الإسرائيلي بشأن عناصر المقترح، عاودت واشنطن في 15 يناير 1978 طرح مقترح مُعدل تضمن ثلاثة نقاط أيضًا هي: إعلان مبادئ للعناصر الحاكمة للمفاوضات التي تستهدف تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. والخطوط الاسترشادية للمفاوضات

المتعلقة بالضفة الغربية وغزة. وعناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وكل جيرانها اتصالًا بمبادئ القرار الأممي 242 (60).

وفي صباح 16 يناير، حطت طائرة الوفد المصري من طراز بوينج 737 في مطار اللد، حيث ألقى رئيس الوفد الدكتور عصمت عبد المجيد كلمة فور نزوله من الطائرة، تضمنت تأكيد حقائق الموقف المصري المتمثلة في تحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية وضمان الأمن للجميع. وبحلول 17 يناير بدأت أعمال اللجنة السياسية باجتماع ثلاثي مُغلق ضم الوفود المصرية والإسرائيلية والأمريكية، حيث طالب وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل بتحقيق السلام الشامل والانسحاب من كل الأراضي المحتلة وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، وعرض الجانب الأمريكي النقاط التي تطرق إليها الرئيس كارتر بأسوان في 4 يناير والنقاط المتضمنة في جدول الأعمال المقترح، ثم قدم موشيه ديان الموقف الإسرائيلي المُكرر الذي رفضته القاهرة مرارًا وتكرارًا (61).

جاء مضمون المقترح الإسرائيلي لإعلان المبادئ متضمنًا العناصر التالية: أن حكومتي مصر وإسرائيل مصممتان على مواصلة جهودهما للوصول إلى تسوية شاملة للسلام بالإقليم. وأن الحكومتين، وفي إطار مثل هذه التسوية، يبديان استعدادهما للتفاوض حول معاهدات سلام على أساس المبادئ التي تضمنها قرارا مجلس الأمن 242 و338. أن الحكومتين اتفقتا على أن إقامة هذا السلام الدائم يتطلب إجراءات لتأمين الآتي: انسحاب إسرائيل من أراض احتلت في خلال نزاع عام 1967، وإنهاء كل حالات الحرب والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي واستقلال وحق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون أي تهديد باستخدام القوة، وضمان حرية الملاحة في المجاري المائية الدولية، والتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان سيادة الدول وسلامتها الإقليمية من خلال اتخاذ إجراءات، من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وإقامة التسوية العادلة لقضية الفلسطينيين العرب المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الحكم الذاتي لهم وحق الإدارة الذاتية (62).

وهكذا يُظهر المقترح الإسرائيلي التركيز على القضايا التي تهم إسرائيل ومنها توقيع معاهدة سلام وإنهاء حالة الحرب، وقصر حل المشكلة الفلسطينية على إقامة حكم ذاتي، والحصول على حرية الملاحة في قناة السويس ومضيق تيران، بينما غابت الإشارة إلى الانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

وفي المقابل، قدم الجانب المصري المقترح الخاص به الذي تضمن البنود التالية: استعداد الجانبين المصري والإسرائيلي للتفاوض على اتفاقات سلام على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 في كل أجزائهما. ومن أجل التوصل إلى هذه الاتفاقات فإن المطلوب هو: انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة طبقًا للقرار 242 ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وضرورة ضمان سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي من خلال إجراءات يتفق عليها ومن خلال مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل، واحترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دول المنطقة، وإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كل جوانبها على أساس حق تقرير المصير ومن خلال مفاوضات تشارك فيها كل من مصر والأردن وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، وإنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل دول الإقليم من خلال توقيع معاهدات سلام تقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة[63].

وبطبيعة الحال، رفض الجانبان المصري والإسرائيلي مقترحات بعضهما البعض وفشل الجانبان والأمريكان أيضًا في صياغة إعلان مبادئ كمخرج للاجتماعات، ووصلنا إلى حفل العشاء الذي شهد مشادة بين إبراهيم كمال ومناحيم بيغين، حيث ألقى بيغين كلمة طويلة غير مكتوبة -بعكس الكلمات البروتوكولية المعتادة في مثل هذه المناسبات- تحدث خلالها عن معاناة اليهود في تاريخ العالم، وطردهم من مصر، وتعرضهم للهولوكوست على أيدي هتلر، وحق الدول والمجتمعات في صد العدوان الذي تتعرض له الشعوب المسالمة مثل إسرائيل وحقها في الاحتفاظ بغنائم الحرب العدوانية التي فرضت عليها. ولما كان وزير الخارجية المصري غير متوقع لموقف كهذا فإنه رفض التعليق على كلمة بيغين معللًا بأن الحفل

ليس المكان المناسب للرد وأنه سيُرجئ الرد إلى اجتماعات اللجنة السياسية في اليوم التالي، وأعاد تأكيد أن المبادئ التي حددها في خطابه خلال افتتاح اللجنة السياسية هي الأساس الوحيد الذي يمكن أن يُبنى عليه سلام عادل وشامل. ومع بلوغ أخبار المشادة إلى الرئيس السادات في مصر فإنه أوقف المفاوضات وأمر بعودة الوفد [64].

قد علق الدكتور عصمت عبد المجيد، في كتابه زمن الانكسار والانتصار، على اجتماع القدس بقول: «في الواقع أن قرار سحب وفد المفاوضات سليم وقد جاء بعد دراسة الموقف من كل جوانبه. فإسرائيل وضعت الألغام في طريق المفاوضات منذ أول ساعة وصلنا فيها إلى القدس. ووجدنا حين وصلنا سيلًا من التصريحات فيها الكثير من الإثارة وفوجئنا يوم وصولنا بأن موشيه ديان دعا إلى مؤتمر صحافي ثلاثي تشترك فيه مصر والولايات المتحدة وإسرائيل واعتذر كل من وزير خارجية مصر ووزير خارجية الولايات المتحدة، ولكن ديان قال كلامًا لا يساعد أي لقاء. وظهر هذا الكلام في الصحف في اليوم التالي. كما نقلت الصحافة تصريحًا لبيغين يقول فيه إنه يفضل الاستقالة على الانسحاب من مستوطنات رفح. وكانت هنالك حملة إعلامية مثيرة في إسرائيل، ولكن الجانب المصري أصر على عدم الإدلاء بأي تصريحات إلا بعد انتهاء المؤتمر. وتم اجتماع بين بيغين ورؤساء تحرير الصحف المصرية الذين طلبوا منه ألا ينشر تفاصيل اللقاء، ولكنه صمم على نشره بواسطة الإذاعة الإسرائيلية بعد ساعة من انتهاء الاجتماع»[65].

وأكد عبد المجيد أن النتائج التي تحققت في لقاءات القاهرة والإسماعيلية والقدس هي ثلاث: أن عرف العالم كله أن المفاوض المصري يقف على أرض صلبة وأنه يعني ما يقول. واتضحت عدالة المطالب المصرية وأصبحت مؤيدة من العالم كله. وتأكد العالم أن إسرائيل تتعنت وتتشدد ولعله غرور القوة[66].

وقد خشي وزير الخارجية الأمريكي من تعثر المفاوضات نتيجة سحب الوفد المصري، فوصل إلى استراحة القناطر الرئاسية عقب يومين من عودة الوفد لمقابلة الرئيس السادات، الذي شرح لفانس أن سبب الانسحاب من المفاوضات راجع إلى الموقف الإسرائيلي المتصلب الذي لم يتجاوب مع المناخ البناء الذي حققته زيارته للقدس، واستمرار الجانب الإسرائيلي في المعوقات التي تعمل على تخريب هذا

الجـو. ومن جهته، سـلم فانـس السـادات مشـروعًا أمريكيًـا لإعلان المبـادئ، ودعوة من الرئيـس كارتـر لزيـارة كامـب ديفيـد في 4 فبراير، وقـد قبلهـا السـادات (67).

وقـد أراد الرئيـس السـادات كسـر حالـة الجمـود التي اعترت مسـار المفاوضـات السياسـية والاسـتجابة للجهـود الأمريكيـة، فدعـا إلى اسـتكمال أعمـال اللجنـة العسـكرية كمظهر لاسـتمرار الاتصـال والمناقشـة بين الجانـبين المصري والإسـرائيلي. وخلال الاجتماعـات في الـفترة مـن 31 ينايـر إلى 2 فبراير 1978، كـرر ويزمـان موقـف إسـرائيل المتمثل في عودة سـيناء للسـيادة المصرية بشـرط ألا يؤثر ذلك علـى احتياجات الأمـن الإسـرائيلي وبقـاء المسـتوطنات في أماكنهـا واسـتمرار سـيطرة إسـرائيل علـى المطـارات، فيمـا كـررت مصـر أن احتياجـات أمـن إسـرائيل لا يجـب أن تتـم على حسـاب أراضيهـا واقترحـت أن يكـون الانسـحاب الإسـرائيلي مـن مطـاري رفـح ورأس النقـب في آخـر مرحلـة مـن مراحـل الانسـحاب مـن سـيناء، لكـن ويزمـان قـال: إنهـم سيدرسـون فكـرة إيجـاد حـل علـى أسـاس زمني وإن كان الوقـت في هـذه الحالـة سـيكون طـويلًا. وفي شـأن المطـارات العسـكرية، أكـد الجمسي أن بقاء المسـتوطنات يتعـارض مع السـيادة، وأن مشـكلـة المسـتوطنـات تخص إسـرائيل وحدها وعليهـا أن تجد حلًا لهـا، وأوضح وزير الدفـاع المصري أن المسـتوطنات في خليـج العقبـة تضـم عـددًا قليلًا مـن الإسـرائيليين، وبالتـالي مـن السـهل إخلاؤهـا بسـرعة، أمـا مسـتوطنة ياميـت فـإن علـى مصـر قبـول سكانهـا كأفـراد للعيـش في أي منطقـة بمـا فيهـا العاصمـة القاهـرة ولكـن ليـس في رفـح. فيمـا كـرر ويزمـان موقـف إسـرائيل مـن أن المسـتوطنات تعـتبر جـزءًا مـن عناصـر الأمـن الإسـرائيلي (68).

وانتقـل المجتمعـون لمناقشـة موضـوع وجـود محطـات إنـذار مبكـر، حيـث اقترح الإسـرائيليون الاحتفـاظ بـثلاث محطـات إنـذار في سـيناء إلى أن يتضـح أن السـلام بين مصـر وإسـرائيل أصبـح ثابتًـا، وهـو مـا قـدروه فترة 15 عامًـا، علـى أن يتـولى إدارتهـا الأشـخاص الذيـن يديرونهـا حاليًـا أو مدنيـون إسـرائيليون إنمـا ليـس الأمريكـيين أو قـوات الأمـم المتحـدة، ويتلقـون تموينهـم مـن خلال ممـر يـؤدي إلى المحطـات، وأمـام الامتعـاض المصـري، اقترح الإسـرائيليون وجـود محاطـات مصريـة مماثلـة داخـل إسـرائيل، وهـو مـا رفضـه أيضًـا الجانـب المصـري كونـه يـعني أن تصبـح سـيناء وجنوب

إسرائيل رقعة واحدة متصلة ترتادها القوات الإسرائيلية والقوات المصرية لمدة 15 عامًا بعد تحقيق السلام، وأن تتمركز قوة إسرائيلية في سيناء وقوة مصرية في جنوب إسرائيل طوال هذه المدة[69].

وكان الموضوع الرابع والأخير للمناقشات هو أمن إسرائيل، إذ اقترح الإسرائيليون أن يبق الجيشان المصري والإسرائيلي على مسافة بعيدة عن بعضهما بحوالي 150 كيلومترًا، مذكرين بحديث جرى بين السادات وبيغين في القدس اتفقا خلاله على عدم مرابطة أي قوات مصرية شرق مضايق متلا والجدي وأن تكون المنطقة الواقعة شرق هذا الخط منزوعة السلاح، فيما فسر الجمسي حديث السادات بأنه لا يعني أن تكون المنطقة شرقي خط المضايق منزوعة السلاح؛ بل كان يقصد أن القوات المصرية الرئيسية لا تتجاوز هذا الخط، إنما يُمكن الاحتفاظ بقوات ربما فرقة أو أقل. وهكذا انتهت المفاوضات دون إحداث تقدم، وقد ناقش الجمسي السادات في جعل منطقة شرق المضايق خالية من القوات يعني ترك حوالي 150 كم كفراغ استراتيجي دون أي خطوط دفاعية، الأمر الذي يتيح لإسرائيل قطعها واحتلالها في وقت قصير جدًا دون أي مقاومة، ويضع القوات المصرية في الموقف الاستراتيجي العسكري الأضعف دفاعًا أو هجومًا[70].

سادسًا: السادات ومحاولة تحفيز الدور الأمريكي

يشرح وزير الخارجية آنذاك محمد إبراهيم كامل كيف رأى زيارة السادات للولايات المتحدة التي تمت في 4 فبراير 1978، حيث أوضح أن مفاوضات الإسماعيلية والقدس أظهرت أن استمرار التفاوض المباشر مع إسرائيل لن يقدم شيئًا؛ بل سيخلق مصاعب وسلبيات كثيرة وأن إسرائيل تستهدف كسب الوقت لتمييع المبادرة وتكريس الفرقة بين مصر والدول العربية وتثبيت جذورها في الأراضي العربية المحتلة، والشواهد على ذلك عديدة منها تقديم إسرائيل مشروع الحكم الذاتي واستمرار تصريحاتها الرسمية بعدم التخلي عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان، وموصلة تدعيم المستوطنات القائمة؛ بل وإقامة مستوطنات جديدة، وكذلك زعم بيغين عدم انطباق القرار 242 على الضفة الغربية

وغزة. وبحسب كمال، رأى السادات أن تحريك الموقف سيكون عن طريق الولايات المتحدة بأن تتجاوز موقف الوسيط السلبي بين مصر وإسرائيل وتمارس موقفًا إيجابيًا يسعى إلى تحريك الموقف الإسرائيلي المتعنت(71).

وقد جهزت وزارة الخارجية للزيارة بإعداد مذكرة تشرح الموقف المصري تطرقت إلى المواقف الإسرائيلية الجامدة والأساليب التفاوضية الإسرائيلية الملتوية وبينت خطورة استمرار الوضع الراهن، وهددت المذكرة باضطرار السادات إنهاء المباحثات مع إسرائيل والعودة للموقف قبل مبادرته لزيارة القدس ما لم تضمن واشنطن اتخاذ مواقف إيجابية للضغط على إسرائيل، وحينها تتحمل إسرائيل وحدها مسئولية إضاعة الفرصة التاريخية التي أتاحتها مبادرة السادات (72).

ولدى وصول كامب ديفيد عقد الرئيس السادات ونظيره كارتر اجتماعًا مغلقًا، تبعه اجتماع مفتوح ضم وفدي البلدين. وكان الوفد المصري يتكون من إبراهيم كمال وزير الخارجية، ومدير مكتبه السفير أحمد ماهر، وسيد مرعي رئيس مجلس الشعب، والدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية، وحسن كامل رئيس الديوان الجمهوري، والدكتور أشرف غربال السفير المصري بواشنطن. أما الوفد الأمريكي فيتكون من نائب الرئيس مونديل، ووزير الخارجية سايروس فانس، ومستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي بريجنسكي، ومساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط روي أثرتون، ورئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية هارولد سوندرز، والسفير الأمريكي في القاهرة هيرمان إيلتس، وعضو مجلس الأمن القومي وليام كوانت، وبعض المعاونين.

وخلال الاجتماع المفتوح عرض كارتر محادثاته مع السادات، وأوضح تأكيد الأخير أن العرب بمن فيهم مصر والسعودية وأصدقاء الولايات المتحدة الآخرون مستاءون من الولايات المتحدة لأنهم يعتقدون بأن موقف إسرائيل المتصلب سببه الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي لهم، ولفت إلى أن السادات أبلغه بعدم قدرته على الاستمرار في المباحثات مع إسرائيل سواء في اللجنة السياسية أو العسكرية، وأنه بصدد إعلان ذلك. وعلق كارتر بتأكيد أنه دون موقف السادات الداعم للسلام فإنه سيفقد الورقة الدافعة للضغط على إسرائيل، كاشفًا أنه

يستهدف ضم بعض زعماء الكونجرس وزعماء اليهود للضغط على بيغين ليقبل ترك المستوطنات ويقبل فترة انتقالية خمس سنوات في الضفة الغربية، أما إذا قرر السادات وقف المفاوضات فستكون حجة لبيغين للترويج بأنه يريد السلام بينما المصريون لا يريدون. وهنا طالب الرئيس المصري الولايات المتحدة بموقف واضح يضع المبادئ الأساسية للتفاوض التي تضمن إزالة العدوان على السيادة والأرض، مؤكدًا أن هذا لا يتعارض مع أمن إسرائيل. وقد أبدى كارتر موافقته على المقترح المصري على أن يلتقي ببغين أولًا حتى لا تعتقد إسرائيل أن الاقتراح المُقدم اقتراح مصري-أمريكي وبالتالي ترفضه [73].

اتفق المجتمعون على هذه الصيغة، وقدم مستشار الأمن القومي الأمريكي سيناريو لكيفية إخراج المشروع الأمريكي تضمن العناصر التالية: اتخاذ مصر موقفًا إيجابيًا من استمرار المباحثات وعدم إعلان وقفها، وإعلان مصر موقفها من انطباق القرار 242 على جميع الأراضي المحتلة ورفضها القاطع لقبول المستوطنات، وإعراب الولايات المتحدة عن تأييدها للموقف المصري، وتقديم مصر بمشروع بشأن الضفة الغربية وغزة بعد اجتماع كارتر وبيغين. وقد جادل الطرف المصري بشأن الخطوة الأخيرة متعللًا بأن الموقف المصري استقر على عدم التقدم بمشروع متعلق بالضفة الغربية وغزة في غياب الجانب الفلسطيني وبدون تفويضه، واقتصار الموقف المصري على التوصل لإعلان مبادئ يكفل حل القضية الفلسطينية على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إلا أن الجانب الأمريكي احتج بأن هناك مشروعًا إسرائيليًا مطروحًا بخصوص الضفة الغربية وغزة، وطالما أن مصر تريد من الولايات المتحدة التقدم بمشروع أمريكي، فعليها أولًا طرح مشروعها الخاص وحينما يرفضه الإسرائيليون تتدخل واشنطن بمشروعها[74].

وفي 7 فبراير، توجه السادات إلى واشنطن لإجراء مقابلات مع أعضاء لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس، والعديد من ممثلي المنظمات والجماعات ومن بينها الجماعات اليهودية والشخصيات السياسية الاقتصادية ورجال الأعمال. وخلال وجود الوفد المصري بواشنطن، التقى بريجنسكي برئيس مجلس الشعب سيد

مرعـي، واتفقـا علـى الاستراتيجيـة المصرية الأمريكيـة في الأسـابيع القادمـة، وتضمنت النقـاط التاليـة حسـبما أوردهـا إبراهيـم كامـل في كتابـه الـسلام الضائـع [75]:

- يجـب التوصـل إلى إعـلان مبـادئ بأسـرع مـا يمكـن حـتى يتسـنى توسـيع دائـرة المفاوضـات الحاليـة لتضـم الأردن وممثلـين عـن الشـعب الفلسـطيني وسـوريا ولبنـان بغـرض إنجاز تسـوية شـاملة لـنزاع الشـرق الأوسـط
- التوصـل إلى اتفاقيـة بشـأن سـيناء تتضمـن علـى وجـه الخصـوص حكمًـا بسـحب المسـتوطنات تطبيقًـا لاحـترام سـيادة مصـر ووحدتهـا الإقليميـة.
- دور الولايـات المتحـدة الآن هو تعديـل الموقف الإسـرائيلي فيما يتعلق بمـا هو مذكور أعـلاه وباقي الموضوعات الخاصة بسـيناء بما فيها المناطق منزوعة السـلاح سـتعالج مباشـرة بين مصر وإسرائيل.
- يجـب التوصل لاتفاقية سـيناء بأسـرع وقـت ممكن، وتعلـن مبادئها الـتي تتفق عليها مصـر وإسـرائيل، أما توقيعهـا فسـيتم في تاريخ لاحق يتفـق عليه بعد إعـلان المبادئ.
- هـذه الاتفاقية لن تشـكل حلًا منفـردًا فبعد زيارة رئيـس الوزراء الإسـرائيلي القادمة لواشـنطن سـتقدم مصر ورقة تتضمن وجهـات نظرها بالمبادئ لتسـوية وجوه أخرى متعلقة بالمشـكلة الفلسـطينية والضفة الغربية وغزة والقدس.
- مـن المتوقـع أن الولايـات المتحـدة سـتقدم علـى ضـوء الأوراق الإسـرائيلية والمصريـة وجهـات نظرهـا واقتراحاتهـا لكيفيـة تحقيـق حـل عـادل لمشـكلة الضفـة الغربيـة وغزة.
- فيمـا يتعلـق بالضفـة الغربيـة سـتتضمن الورقـة المصريـة (أ) فـترة انتقاليـة تحـدد مدتهـا بواسـطة الأطـراف المعنيـة وتنتهي بممارسـة حق تقريـر المصـير، (ب) تعتقد مصـر أنـه بعـد الاتفـاق علـى إعـلان المبـادئ والتوصـل لاتفاقيـة بشـأن سـيناء يقـوم ممثلـو الشـعب الفلسـطيني والأردن بالاشـتراك مـع الأمـم المتحـدة وإسـرائيل في مفاوضـات تتعلـق بالضفـة الغربيـة.
- تخضـع غزة للمفاوضـات نفسـها بـين مصر وممثلي الشـعب الفلسـطيني وإسـرائيل والأمـم المتحدة.
- تسـتطيع سـوريا من جانبها الدخول في مفاوضـات مماثلة بشأن الجولان.

- ستشترك المملكة العربية السعودية مع مصر والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني والأمم المتحدة في مفاوضات بشأن مستقبل القدس.
- كل هذه المفاوضات ستعالج موضوعات الانسحاب من جميع الأراضي وكذلك موضوعات الأمن المتبادل بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وكان لوزير الخارجية بعض الملاحظات على هذا الاتفاق، شملت [76]: أن الأولوية يجب أن تكون للاتفاق على إعلان مبادئ واضح ومحدد يشكل غطاءً عربيًا صالحًا لمصر في جهودها من أجل التسوية الشاملة، وفي ضوئه يُمكن السير في الاتفاقية الخاصة بسيناء بحيث تصبح جزءًا من التسوية الشاملة. كما أن التوصل إلى اتفاقية خاصة بسيناء وإعلان مبادئها وأسسها قبل الاتفاق على إعلان مبادئ التسوية الشاملة سيخلق وضعًا يضغط فيه الشعب المصري وإسرائيل والولايات المتحدة على الحكومة المصرية للإسراع بتوقيعها بصرف النظر عن باقي جوانب المشكلة.

وهكذا، قدمت وزارة الخارجية خطتها للاستراتيجية المصرية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة، وتضمنت النقاط التالية [77]:

1. **فيما يلي مفهوم مصر لاستراتيجية الأسابيع القادمة**، كما تم الاتفاق عليه بين الرئيس كارتر والرئيس السادات ثم بين الوفدين: (أ) يذاع بيان أمريكي يوم الأربعاء 8 فبراير يؤكد موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمستوطنات والقرار 242 وانطباقه على كل الجبهات وسوف يوضح البيان أيضًا تصميم الولايات المتحدة على الاضطلاع بدور إيجابي ورغبة مصر في استمرار مباحثات السلام. (ب) سيوفد ألفريد أثرتون إلى المنطقة لمتابعة الجهود لتضييق الفجوة بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بإعلان المبادئ وسيقوم أثرتون أيضًا بالتشاور مع الأردن والسعودية لبحث السبل لإشراك دول عربية أخرى في مباحثات السلام. (جـ) سيُدعى رئيس الوزراء بيغين إلى زيارة واشنطن في أواخر فبراير أو أوائل مارس، وفي أثناء الزيارة ستقوم الولايات المتحدة بالتعبير له بقوة عن رأيها في المستوطنات وتفسيرها للقرار 242 وعلى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية من جميع وجوهها. (د) بعد انتهاء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لواشنطن ستقدم مصر ورقة للولايات المتحدة تتضمن رأيها في حل

المشكلة الفلسطينية، وكما اتفق عليه في كامب ديفيد، ستحتوي هذه الورقة على أقصى المطالب الخاصة بالضفة الغربية بما في ذلك القدس وغزة ومطالب الأمن المتبادل، ومن الممكن أن تتضمن الورقة كذلك استعداد مصر لبذل مساعيها لإقامة رابطة رسمية ومعلنة بين الأردن والضفة الغربية وغزة، وستقوم مصر والولايات المتحدة ببحث إمكانية أن تكون هذه الورقة اقتراحًا مصريًا أردنيًا. (هـ) وبعد الرفض المتوقع من قبل إسرائيل للورقة المصرية الخاصة بالضفة الغربية وغزة ستتقدم الولايات المتحدة بآرائها واقتراحاتها ومن المأمول أن الولايات المتحدة ستتشاور مع مصر قبل التقدم رسميًا بمقترحاتها إلى الأطراف المعنية.

2. **تتوقع مصر:** (أ) أن خط السير هذا لن يؤخر جهودًا جادة للتوصل إلى اتفاق على إعلان المبادئ في أقرب وقت. (ب) أن الولايات المتحدة سوف تقنع إسرائيل بالتخلي عن مطلبها في الاحتفاظ بالمستوطنات والمطارات التي أقامتها في سيناء. (جـ) أن الولايات المتحدة ستعمل على التوصل إلى اتفاقية خاصة بسيناء في أقرب وقت وهذه الاتفاقية المؤسسة على احترام سياسة مصر ووحدة أراضيها ستوقع في تاريخ لاحق على ضوء التقدم الذي يتم على الجبهات الأخرى أو على ضوء رفض طرف عربي التفاوض رغم الاتفاق على إعلان المبادئ. (د) أن ترد الولايات المتحدة إيجابيًا على طلب مصر شراء أسلحة أمريكية.

وفي يوم 8 فبراير، أصدر البيت الأبيض بيانًا أكد فيه أن قرار مجلس الأمن رقم 242 ينطبق على جميع الجبهات، وأنه يجب حل القضية الفلسطينية من جميع وجوهها وأن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره، وأن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وغير شرعية. كذلك، صدر بيان صحفي بشأن الاجتماعات بين السادات وكارتر خلال الفترة من 3 إلى 5 فبراير تضمن اهتمام الرئيسين باستمرار المباحثات التي بدأت منذ شهور والتزام كارتر بدور إيجابي في البحث عن السلام ومضاعفة جهوده بضمان تحقيق تقدم في الأسابيع التالية، واتفاق الرئيسين على عودة مساعد وزير الخارجية أثرتون إلى الشرق الأوسط في المستقبل القريب لاستكمال السعي نحو التوصل إلى اتفاق على إعلان المبادئ [78].

وعن تقييم هذه الزيارة، فقد اعتبرها وزير الخارجية مُرضية حيث تعهدت الولايات المتحدة بمسئولية تحريك الموقف الإسرائيلي، مما يتيح لمصر فرصة زمنية لمعالجة الموقف العربي المُشتت، ويُعفيها لفترة من استمرار المفاوضات المباشرة مع إسرائيل (79). كما رآها أحمد أبو الغيط أنها حققت أهدافها إلى حد كبير؛ إذ نجحت في توطيد العلاقة المصرية الأمريكية وتوصل الجانبان خلالها إلى تفاهم تفصيلي يتم بمقتضاه قيام الولايات المتحدة -بعد مرحلة من المشاورات مع الجانبين- بطرح مقترح متكامل ومشروع شامل للتسوية وإطارها الذي ينبغي عندئذ للأطراف التفاوض على أساسه (80).

سابعًا: السادات وتحفيز الدور الأوروبي

توجه السادات عقب انتهاء زيارته للولايات المتحدة لإجراء جولة أوروبية، كانت لندن أولى محطاتها حيث أجرى السادات محادثات مع رئيس الوزراء جيمس كالاهان، وفي الوقت نفسه أجرى وزير الخارجية محادثات مع نظيره البريطاني دافيد أوين، حيث ركز حديثه عن المستوطنات الإسرائيلية وأهمية التوصل إلى صياغة لاحتفاظ إسرائيل بها في سيناء بشكل أو بآخر، حيث كان يخشى أن تؤدى إزالة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء إلى أن تصبح سابقة لإزالة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة (81).

وانتقل الوفد المصري برئاسة السادات إلى ألمانيا في محطته الثانية، حيث اجتمع السادات بالمستشار هلموت شميت بينما اجتمع وزير الخارجية بنظيره، وأحاطه بالتطورات التي طرأت منذ اجتماع الإسماعيلية ثم اجتماع اللجنة السياسية في القدس، وما حدث في زيارة السادات للولايات المتحدة دون إشارة إلى السيناريو الذي اتفق عليه (82).

أما المحطة الثالثة فكانت النمسا حيث استقبل الوفد المستشار برونو كرايسكي، وتكررت صيغة المحادثات السابقة حيث اجتمع الرئيس السادات بكرايسكي على انفراد بينما اجتمع وزير الخارجية بنظيره، ولم يخفِ الأخير تشاؤمَه من نجاح مبادرة السلام رغم أن تعاطفه مع القضية الفلسطينية

ومنظمة التحرير كان واضحًا وصريحًا، أساسه الاقتناع بعدالة حقوقهم وتقديره لمأساتهم الإنسانية [83].

وفي المحطة الرابعة، حطت طائرة الوفد المصري في مطار بوخارست برومانيا، حيث أجرى السادات ووزير الخارجية محادثات وفق الصيغة المعتادة خلال الجولة الأوروبية، فبينما اجتمع السادات بالرئيس نيكولاي تشاوشيسكو، تحدث إبراهيم كمال مع نظيره وكان الأخير يتحاشى الخروج في حديثه بشأن النزاع العربي الإسرائيلي عن إطار ترديد موقف رومانيا المعلن وهو موقف مؤيد للموقف العربي فيما يتعلق بالانسحاب من كافة الأراضي وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ثم انتقل للحديث عن العلاقات الثنائية في شتى مجالاتها وكانت نشطة لا سيَّما في المجال التجاري. وانتهت المحادثات المصرية الرومانية إلى إصدار بيان مشترك أعاد تسجيل الموقف الروماني من التسوية السلمية وعزم رومانيا بذل الجهود لإنجاز هذه التسوية وتحقيق السلام [84].

انتقل الوفد إلى المحطة الفرنسية الخامسة لعقد مباحثات بين السادات والرئيس الفرنسي جيسكار نيستان، كما اجتمع الرئيس المصري بوفد زعماء اليهود الأوروبيين برئاسة ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودي العالمي، وكان جولدمان يختلف مع بيغين لخشيته من أن تؤدي مواقف الأخير المتصلبة والاستفزازية إلى فقدان إسرائيل تعاطف الرأي العام الدولي وبالأخص الأمريكي، وامتدح أعضاء الوفد شجاعة السادات ومساعيه نحو السلام، وطالبوه بمنح بيغين الوقت الذي هو كفيل بتغيير مواقفه وجعلها أكثر مرونة. بينما دار حديث بين إبراهيم كامل والسفير المصري بفرنسا حافظ إسماعيل حول مبادرة السادات والتطورات التي تلتها، ولفت إسماعيل إلى أن الجانب الفرنسي لا يشعر بالتفاؤل بالنظر إلى جمود حكومة بيغين واستبعادهم لإقدامها على تنازلات تتفق مع مستهدف الوصول إلى حل شامل ودائم[85]. وكانت إيطاليا المحطة السادسة والأخيرة حيث اجتمع ببابا الفاتيكان وأجرى مباحثات مع الحكومة الإيطالية.

ثامنًا: عودة المحادثات مع الجانب الأمريكي في القاهرة

إثر التفاهمات مع الجانب الأمريكي، قدمت مصر في 20 فبراير مقترحًا معدلًا لإعلان المبادئ كمنهج مقترح يحكم المفاوضات والتسوية، تضمن إعادة عرض الموقف المصري وفق النقاط التالية [86]:

- أن إقامة السلام العادل والدائم يتطلب انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة.
- التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية يؤمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة وحقهم في ممارسة تقرير المصير من خلال محادثات تشارك فيها كل من مصر والأردن وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.
- إنهاء كل دعاوى استمرار حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة.

وفي نهاية فبراير، جاء مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثرتون حسب التفاهمات بين السادات وكارتر خلال زيارة الأول إلى كامب ديفيد خلال الأسبوع الأول من فبراير، وأثناء المباحثات قدم إليه السادات رسالة مكتوبة لتسليمها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، يُبدي فيها استشعاره القلق من أن جهود السلام تسير في الاتجاه الخطأ ولا تمثل الروح التي جاءت بها مبادرته، ومؤكدًا ضرورة التركيز على جوهر التسوية الشاملة وخصوصًا مسألة الانسحاب والقضية الفلسطينية وكيفية تسويتها وتحقيق الأمن، وأعاد التشديد على التزامه بالسلام واقتناعه بإمكانية العودة إلى انعقاد اللجنتين السياسية والعسكرية، إلا أن المطلوب توجيه اللقاءات إلى الاتجاه الإيجابي، وأن مصر لا ترغب في فرض شروط إلا أنه ولتحقيق تقدم جاد وموضوعي فمن المهم الاتفاق على خطوط استرشادية أساسية للتسوية الشاملة[87].

وتضمنت الرسالة أيضًا تأكيد السادات استعداده للقبول بفكرة حاجة إسرائيل للأمن، إلا أن ذلك الأمن لا ينبغي ولا يُمكن أن يتم على حساب الأرض أو السيادة، وأوضح أن قوى الرفض في العالم العربي والاتحاد السوفيتي تسعى بنشاط لتخريب المبادرة، إلا أن مصر والرئيس يتصديان لها، وبيَّن السادات أنه لم يتحدث

عن حرق المستوطنات؛ بل إخلائها وإعادة الأراضي لمصر، مؤكدًا تمسكه بأفكاره في عدم عبور القوات المسلحة المصرية الرئيسية خط الممرات إلى عمق سيناء، واشتكى من تصرفات إسرائيل التي قامت قبل بدء أعمال اللجنة السياسية في القدس بالإعلان عن تطوير في بناء المستوطنات في منطقة رفح المصرية وبما أظهر إسرائيل في وضع الرافض لكل تسوية مع مصر، واختتم رسالته بقول: «إذا ما كان رئيس الوزراء جاهزًا للسلام، فإن الرئيس السادات جاهز أيضًا له، أما إذا ما كانت إسرائيل ماضية في التمسك بالمفاهيم القديمة فإن هذا الموقف سيقود إلى دائرة عقيمة ومفرغة من المواقف والتطورات»[88].

وفي 6 مارس 1978، سلمت القاهرة واشنطن مشروعًا أوليًا للتسوية الفلسطينية وفق اتفاق السادات وكارتر يتضمن [89]:

- أن إسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية بما فيها القدس ومن قطاع غزة وهي الأراضي التي احتلتها عام 67.
- أن الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية سيتم وصولًا إلى خطوط الهدنة الموقعة في إبريل 1948 بين إسرائيل والأردن، كما أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيتم وصولًا إلى خطوط الهدنة الموقعة بين مصر وإسرائيل في فبراير 1949.
- أن الانسحاب الإسرائيلي سيتضمن تصفية كل المستوطنات التي تم إقامتها في الأراضي المحتلة منذ عام 1967.
- حق تقرير المصير دون تدخلات خارجية، وكذلك حق العودة للفلسطينيين أو التعويض لهؤلاء اللاجئين الذين غادروا تحت الضغط أراضيهم في عام 1948 تنفيذًا لقرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948، وأخيرًا حق النازحين بعد حرب 1967 في العودة إلى الضفة الغربية تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم 237 لعام 1967.
- إقامة مرحلة انتقالية قصيرة وصولًا إلى تنفيذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في حرية وبدون تدخلات خارجية، وفي خلال هذه المرحلة الانتقالية سوف تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على إدارة المناطق المخلاة من الاحتلال الإسرائيلي وبمشاركة من ممثل الشعب الفلسطيني ومندوبين من الأردن فيما يتعلق بالضفة الغربية ومصر بالنسبة لإقليم غزة.

- ستنتهي هذه الترتيبات بعقد استفتاء للشعب الفلسطيني تحت إشراف الأمم المتحدة؛ لكي يقرر أمر مستقبله السياسي.
- تعتقد مصر أن الدولة الفلسطينية يجب أن يكون لها صلة ما بالأردن (الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة).
- هناك حاجة للاتفاق على التوصل إلى إجراءات مناسبة وضمانات متبادلة حول السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول والأطراف المعنية.
- وصل الرد الإسرائيلي على رسالة السادات التي حملها أثرتون إلى بيغين يوم 8 مارس 1978، مُكررًا الأفكار والحجج الإسرائيلية الذي سبق لمصر وأن رفضتها مرارًا وتكرارًا، إذ رفض بيغين مفهوم الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة طبقًا للقرار 242، وأعاد ادعاءه المتعلق بالحرب الدفاعية وأن الحرب فرضت على إسرائيل عام 1967 وبالتالي فلا تستطيع إسرائيل الآن أن تسلم بالانسحاب من الأراضي التي تتيح لها الدفاع الأمثل، وزعم الحق في إعادة تخطيط حدود الدول والمجتمعات في أعقاب الحروب الدفاعية، وقال بيغين إن إسرائيل لا يُمكنها العودة لخطوط 4 يونيو 1967، وأنها ترفض إقامة دولة فلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في الضفة الغربية، لأن هذه الدولة ستمثل خطرًا حادًا على إسرائيل، مشيرًا أيضًا إلى أن مرور السنوات واستقرار الأوضاع بالمنطقة لن يبعدا هذا الخطر عن إسرائيل، وبالتالي لا ينبغي السماح إطلاقًا بهذه الدولة[90].

وجه السادات ردًا على رسالة بيغين يوم 10 مارس، كرر خلاله رغبته في إقامة السلام والتوصل إلى تفاهم لتسوية فلسطينية عادلة وإقامة علاقات حسن جوار بين إسرائيل وجيرانها، موضحًا أن كل حجج إسرائيل يُمكن تسفيهها ببساطة شديدة، وأن الأمر بالتالي يكشف عن عدم فهم إسرائيل بعد لفلسفة مبادرة الرئيس المصري، وأن حديث بيغين عن الحرب الدفاعية مردود عليه بالوقائع وأنها بالتالي غير دقيقة، وأكد السادات رفض القانون والمجتمع الدولي مفهوم احتلال أراضي الغير بالقوة، وطالب بضرورة احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واختتمت الرسالة بتوضيح ضرورة نجاح الأطراف وبمساعدة أمريكية مباشرة في الاتفاق على خطوط إرشادية واضحة للتسوية الشاملة لا تتناقض مع

القانون الدولي لكي يُمكن لمصر القبول بالعودة إلى مفاوضات اللجنتين السياسية والعسكرية. جاء الرد الإسرائيلي يوم 22 مارس 1978 بتقديم مقترح جديد لإعلان يحكم التسوية، وكالمعتاد جاء مضمونه تكرارًا للأطروحات السابقة، بالحديث عن انسحاب من «أراض» وليس «كل الأراضي»، واستمرار اعتبار القضية الفلسطينية قضية سكانية تخص الفلسطينيين العرب وليس قضية شعب له حقوق، وقد وجدت القاهرة أن الأفضل عدم الرد على هذا المُقترح [91].

وفي أبريل 1978، حمل السفير المصري في واشنطن أشرف غربال إلى القاهرة أفكارًا أمريكية يُمكن أن تُشكل لاحقًا عناصر المقترح الأمريكي للتسوية بين مصر وإسرائيل وبشأن القضية الفلسطينية، وتشمل: إتاحة الفرصة للفلسطينيين للتمتع بحكم ذاتي خلال خمسة أعوام، وأن السلطة لن تنبع من الحكم الإسرائيلي ولكن من ثلاثي مصري أردني إسرائيلي، ووجود مجلس منتخب من السكان لفلسطينيين كبديل عن حكومة الاحتلال، كما أن قوات الاحتلال ستنسحب إلى مواقع محددة خلال المرحلة الانتقالية، وأن كل الأطراف لن تدعي السيادة على الإقليم، سواء الأردن أو إسرائيل خلال الأعوام الخمسة المشار إليها، أي ستكون السيادة معلقة وبدون تحديد، كما ستدور مفاوضات بين مصر والأردن وإسرائيل وبمشاركة ممثلي المجلس الفلسطيني المنتخب من قبل سكان الضفة الغربية، ويكون هدف المفاوضات التوصل إلى تسوية نهائية وفق أسس محددة، منها الاتفاق على إجراءات وترتيبات أمنية وأن تشمل الانسحابات الإسرائيلية إمكانية إجراء تعديلات في خطوط الهدنة لعام 1967، وبحث الصلات المستقبلية للأراضي مع كل من إسرائيل والأردن، مع إمكانية بحث حق اليهود في شراء أراض بالضفة الغربية، ومسائل الهجرة وعودة اللاجئين ووجود قوات من الأمم المتحدة أو الأردن في الضفة الغربية وخطط تنمية الضفة وغزة والصلة بينهما واحتمال وجود قوات مصرية في غزة[92].

رأت مصر أن هذه الأفكار غير واضحة وتفتقر للإشارة إلى دولة فلسطينية مستقبلية، وتجاهل تسمية اللاجئين بالفلسطينيين مما يفتح الطريق إلى دعاوى اليهود الذين غادروا الدول العربية، وعدم وضوح مستقبل القدس العربية. ولم تمر أيام حتى عاد مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثرتون إلى القاهرة ليقدم رسميًا

المقترح الأمريكي الذي لا يختلف عما قدمه السفير أشرف غربال. واتجهت القاهرة خلال تلك المرحلة للضغط على الولايات المتحدة لتطوير مقترحاتهم والعمل على كشف نوايا إسرائيل فيما يتعلق بشكل التسوية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية عند انتهاء الفترة الانتقالية المقترحة، وقد أظهرت الرسائل المتبادلة خلال تلك الفترة المراوغة الإسرائيلية بشأن تسوية القضية الفلسطينية (93).

فبينما طرحت واشنطن سؤالين على إسرائيل مفادهما: ما هي إمكانية أن تحدد إسرائيل رؤيتها بالنسبة للوضع النهائي للأراضي الفلسطينية في نهاية الفترة الانتقالية؟ وما هي الآلية التي سيتحقق من خلالها تسوية هذه المسألة؟ ردت إسرائيل بطرح مجموعة أسئلة تعلقت بموقف السادات من التفاوض بشأن الأراضي الفلسطينية إذا ما رفض الأردن المشاركة في هذه المفاوضات؟ وهل مصر مستعدة لتوقيع اتفاقات سلام بخصوص الضفة وغزة وسيناء إذا ما كانت المفاوضات ناجحة وفي غياب العرب والفلسطينيين؟ ومدى استعداد السادات بشأن عدم التصميم على الانسحاب الكامل وإجراء تعديلات صغيرة في الحدود؟ ومدى قبوله وجود قوات إسرائيلية محدودة في مناطق محددة لها صفة استراتيجية؟ ومدى قبوله أيضًا الصياغة الأمريكية (التي طرحها كارتر خلال لقائه بالسادات في أسوان يوم 4 يناير 1978) حول الفلسطينيين ومشاركتهم في تقرير مصيرهم أو مستقبلهم؟ (94)

وطالب الجانب الأمريكي مصر بإجراء بعض التعديلات على مقترح تسوية القضية الفلسطينية، وقد وافق السادات على إمكانية النظر في تعديلها، حيث أرسل الجانب المصري تعديلاته في منتصف يونيو 1978 تضمنت إمكانية قبول مصر بالإشراف على إدارة الفلسطينيين لغزة والأردن بالإشراف على إدارة المجلس الفلسطيني المنتخب للضفة الغربية ومع تفويض الأمم المتحدة فقط بالإشراف على الانسحاب الإسرائيلي بدلًا من تعيين ممثل للسكرتير العام لإدارة هذه الأقاليم. وأكد الطرف المصري أن الرد على الأسئلة الإسرائيلية -السابق الإشارة إليها- سيتوقف على حقيقة نية إسرائيل؛ إلا أن هناك حدودًا لقدرة مصر على التحدث باسم الفلسطينيين في غيابهم والأطراف العربية الأخرى (95).

تاسعًا: تحركات الرئيس السادات في اتجاهات مختلفة

دعا السادات وزير الدفاع الإسرائيلي للتباحث معًا داخل الاستراحة الرئاسية بالقناطر الخيرية، وقد اقتصرت المحادثات على القضية الفلسطينية، حيث أكد ويزمان إمكانية الوصول إلى اتفاق بشأن سيناء خصوصًا أنها ستكون تحت السيادة المصرية، ولكن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة، طالبًا ألا يكون موضوع الضفة الغربية سببًا في عرقلة الوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، مشيرًا إلى الحكم الذاتي الذي اقترحه للفلسطينيين، ليرد السادات بأنه لن يكون هناك سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية، لأن السلام الدائم لن يتحقق بعمل اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل لأن تفسير ذلك سيكون أن السادات ترك الدول العربية بعد أن عقد اتفاقًا سريًا مع أمريكا وإسرائيل[96].

واستمرت المناقشات بشأن السلطة التي تتولى حكم الضفة الغربية وقطاع غزة، ومصير المستوطنات الإسرائيلية فيها التي أكد ويزمان ضرورة الإبقاء عليها دون المساس بها، وتشعبت المناقشة بتفاصيل كثيرة عن الجوانب السياسية والقانونية، وكان رأي السادات العودة إلى أوضاع ما قبل 1967، بمعنى ارتباط الضفة الغربية بالأردن وارتباط قطاع غزة بمصر، أما موضوعات الأمن فيمكن مناقشتها، وتكون السلطة الرئيسية في الضفة عبارة عن مجلس تشريعي منتخب ومجلس تنفيذي على أن يضم المجلسان مندوبين عن الأردن وإسرائيل، أما بالنسبة للقطاع فيكون المندوبون من مصر وإسرائيل، لكن ويزمان لم يُبدي أي موافقة، وأوضح أن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع لن يوافق عليه أي حزب من الأحزاب الإسرائيلية. وفي اليوم التالي، طلب السادات مقابلة ويزمان ليخبره أن ممثلي الفلسطينيين من قطاع غزة لم يوافقوا على الرأي الذي تمت مناقشته في اليوم السابق، وأنهم يطلبون أن يكون لهم حق تقرير مصيرهم، وبالتالي فإنه يسحب مقترحه[97].

في هذه الفترة، أرسل وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون دعوة لنظيره المصري عبد الغني الجمسي، في يونيو 1978، لزيارة الولايات المتحدة لإجراء محادثات، وفي البداية لم يرغب الجمسي تلبية الدعوة مقترحًا تأجيلها إلى ميعاد لاحق كونه لم يجد

جديدًا في العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة، كما أن موقف واشنطن كان أقل من المتوقع في مواجهة الموقف الإسرائيلي المتصلب، لكنه عاد وقبل الدعوة بناءً على طلب السادات الذي رأى أنها تحمل مغزى سياسي، وقد استمرت الزيارة أسبوعًا حظي خلالها الجمسي بترحيب رسمي حافل، وكان جدولها شديد التنظيم. واتسمت محادثاته السياسية مع نظيره الأمريكي بالمحدودية واتصلت بالأمل في تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، وكذلك الحال بالنسبة للمحادثات العسكرية نظرًا لمحدودية العلاقات العسكرية بين البلدين [98].

والتقى الجمسي بوزير الخارجية سايروس فانس حيث تحدثا عن خطوات السلام بين مصر وإسرائيل والمصاعب التي تواجهها، كذلك التقى بمستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي في البيت الأبيض حيث ناقشه الأخير في إمكانية تعديل الحدود المصرية الإسرائيلية بمنطقة رفح بحيث تبقى مستوطنة ياميت في مكانها داخل أراضي إسرائيل، لذلك وضح الجمسي له وجهة نظر مصر وعدَّد أسباب الرفض. وأخيرًا أجرى مباحثات مع الرئيس كارتر بالمكتب البيضاوي حيث شرح الأخير بتسلسل دقيق الموقف الذي وصلت إليه الجهود السياسية لتقريب وجهات النظر بين مصر وإسرائيل وطلب من الجمسي إبلاغ السادات بأن الولايات المتحدة تقف بحزم وتبذل كل الجهود الممكنة لتذليل المصاعب لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وقد اعتبر السادات أن هذه الزيارة ناجحة سياسيًا كونها الأولى لوزير حربي مصري للولايات المتحدة منذ ثورة 23 يوليو 1952 ويُمكن البناء عليها لإيجاد تعاون عسكري بين البلدين [99].

وقد اتجهت تحركات إلى أوروبا مرة أخرى، فقد أجرى السادات زيارة للنمسا في 7 يوليو 1978 بدعوة من مستشار النمسا برونو كرايسكي، للقاء عدد من رؤساء منظمة «الاشتراكية الدولية» إثر انتهاء اجتماعهم في ألمانيا الغربية، وفي مقدمتهم رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ويلي براندت، وزعيم حزب العمل الإسرائيلي المُعارض شيمون بيريز، والرئيس الأسبق للمؤتمر الصهيوني ناحوم جولدمان. وقد شهدت الزيارة اجتماعًا منفردًا بين السادات وبيريز، تلاه اجتماعًا منفردًا بين السادات وويزمان مدته ساعتين، قدم خلاله السادات اقتراحًا بأن تعلن

إسرائيل استعدادها للانسحاب من العريش وجبل موسى ليصبحا تحت الإدارة المصرية قبل توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، وحتى تكون هذه الخطوة من جانب إسرائيل رمزية على طريق السلام، وكان السادات يرى أن استعادة جبل موسى ستتيح له فرصة بناء ثلاثة دور للعبادة عبارة عن مسجد وكنيسة ومعبد، وقد تسرب المقترح إلى الصحف عن طريق الجانب الإسرائيلي ما حدا بالسادات إلى اتخاذ قرار بإعادة مجموعة الاتصال الإسرائيلية التي كانت في مصر وتخضع لوزارة الحربية إلى إسرائيل[100].

وخلال وجود السادات بالنمسا، أصدرت منظمة الاشتراكية الدولية بيانًا أصدره براندت وكرايسكي تضمن أربعة مبادئ للسلام، **الأول:** أن يتم إقرار السلام عن طريق التفاوض المستمر. **الثاني:** أن السلام يجب أن يستند إلى علاقات طبيعية. **الثالث:** أن عنصرًا مهمًا من عناصر التسوية يقوى على إقامة حدود آمنة وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 242 و338 وستنسحب إسرائيل من كل قطاع وفقًا للحدود الآمنة التي يتفق عليها، أما تحديد حدود السلام بالضبط فيجب أن يتقرر عن طريق مفاوضات السلام، ويجب أيضًا أن يكون هناك نص على نزع السلاح وترتيبات أمن الإسرائيليين في تلك المناطق التي تتطلب مثل هذه الترتيبات. **والرابع:** يتعلق بتسوية المشكلة الفلسطينية [101].

لم يكن لمصر أي اعتراضات على المبدأين الأول والثاني والمبدأ الرابع، بينما كانت الخطورة في المبدأ الثالث الذي أخذ بالنظرية الإسرائيلية في الأمن الإقليمي الذي يستهدف التوسع تحت ستار الأمن وهو ما يخالف صراحة القرار 242 الذي ينص على مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، ويزيد من خطورة البيان أنه صدر من براندت وكرايسكي بعد اجتماعهما بالرئيس السادات وشيمون بيريز، مما يفهم منه ضمنًا موافقة الرئيس السادات على ما جاء فيه، ويفتح المجال أمام ديان في اجتماع لندن (اجتماع كان مقررًا بين وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في لندن) ليطلب أن تكون النقاط الأربع بمثابة إعلان للمبادئ التي تحكم التسوية، وأن تُشجع الولايات المتحدة على تشكيل اقتراحاتها في الاتجاه نفسه، كما أن الاشتراكية الدولية تُمثل قوة سياسية دولية يُعتد بها، وإذا ما وافق مكتب

«الاشتراكية الدولية» في اجتماعه القادم في باريس على المبادئ التي اشتمل عليها بيان براندت وكرايسكي فإنها ستكتسب وزنًا لا يُستخف به، وقد صاغت الخارجية المصرية بيانًا للرد على البيان يوضح الموقف المصري[102].

وعلى صعيد زيارات الوفد المصري، فقد وصل إلى مطار هيثرو في 17 يوليو ثم انتقل إلى قلعة ليدز حيث تقرر أن تُجرى المفاوضات، وقبل انعقاد المفاوضات الثلاثية، عُقدت جلسة محادثات بين وزيري الخارجية المصري والأمريكي، وقال الأخير: إنه في ضوء دراسة المشروع الإسرائيلي للتسوية الفلسطينية والمشروع المصري الخاص بالضفة الغربية وغزة، وجد نقاط التقاء تتعلق بوجود فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ونوعًا من الحكم الذاتي خلال هذه الفترة، كما يتضمنان ترتيبات أمن خلال الفترة الانتقالية وحتى بعدها، وأن يكون هناك دور للأردن إذا شاء خلال فترة الانتقال وأن هدف المشروعين هو إقامة سلام حقيقي وعلاقات طبيعية، أما الخلاف فيتعلق بما بعد السنوات الخمس وبالانسحاب ومشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، واعتبر بذلك وجود أرضية مشتركة في المشروعين ويرى أن تركز الاجتماعات على استكشاف الأرضية المشتركة وتحديد نقاط الخلافات ومناقشتها بصراحة[103].

بينما أكد وزير الخارجية المصري أن المشروعين مختلفان تمامًا في الفلسفة والهدف النهائي، مشروع مصر يقوم على تطبيق القرار 242 بينما مشروع إسرائيل يعكس موقفها الذي يتجاهل القرار 242 ويدعي عدم انطباقه على الضفة الغربية وغزة، وأنه لا ينبغي إعطاء ذريعة لوزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان للترويج بقبول مصر بصيغ لم تقبلها إذا ما قيل إن هناك نقاط توافق بين المشروعين المصري والإسرائيلي، وأكد تمسك القاهرة بالنقاط الست التي طرحها السادات وهي: إقامة مناطق منزوعة السلاح، وإقامة محطات إنذار مبكر تدار بواسطة طرف ثالث على جانبي الحدود، وإقامة مناطق تحدد فيها نوعيات الأسلحة، ووضع قوات الأمم المتحدة على طول الحدود وشرم الشيخ، واعتبار مضيق تيران ممرًا دوليًا مائيًا، وإنشاء لجنة عسكرية مصرية إسرائيلية، مع إمكانية بحث ترتيبات أمن اضافية عند اشتراك الأطراف الأخرى لذلك يجب أن تلتزم إسرائيل من حيث المبدأ

بالانسحاب، ثم تجري مباحثات موسعة يشترك فيها الأردن والفلسطينيون، تطرح خلالها كل التصورات عن الأمن بما لا يمس الأرض والسيادة[104].

أراد فانس –خلال اللقاء– اعتبار المناقشات التي جرت بين السادات ووايزمان في سالزبورغ وكأنها مقترح مصري جديد، لكن وزير الخارجية رفض تمامًا وأبدى عدم معرفته بها وعدم صلاحيته لمناقشة أي مقترحات جديدة، مؤكدًا أنه أتى لمناقشة المشروع المصري الذي سبق وسلمته القاهرة للجانب الأمريكي، وشدد على انضمام الأردن للمباحثات في مرحلة لاحقة نظرًا لوجود نقاط أساسية لا يُمكن مناقشتها في غياب الأردن والدولة الفلسطينية مثل التعديلات الطفيفة في الضفة الغربية، وأكد عدم قبوله لمحاولة ديان الإفلات من مواجهة الحقائق الأساسية بجر الجانب المصري إلى متاهات التفصيلات والإجراءات، وأن السؤال الأساسي الذي يجب الرد عليه هو الموافقة على مبدأ الانسحاب والرد على ما هو هدفهم الحقيقي، لأن ذلك هو الذي سيحدد إطار المناقشة ويحدد ما إذا كانت فرصة هناك للتقدم أم لا، محددًا أولوية العمل على جذب الأطراف العربية الأخرى إلى المفاوضات وهو ما لم يتحقق عن طريق الانسياق وراء المناورات الإسرائيلية؛ بل عن طريق اتخاذ الولايات المتحدة مواقف تتفق مع مبادئها المعلنة[105].

وفي رد على رسالة بعثها وزير الخارجية للسادات، فقد أكد الأخير له ضرورة التزامه بالخط الذي تبناه خلال محادثاته مع فانس مع إظهار مرونة الموقف المصري، والاعتذار عن مناقشة أي مقترحات تضمنها اجتماع السادات ووايزمان بحجة أنه ليس لديه صلاحيات للبت في هذا الموضوع وأنه لا يعلم عنه شيئًا، وعدم الالتزام بموعد أي اجتماع قادم إلا في حالة وجود عناصر جديدة في الموقف الإسرائيلي[106].

وفي صباح يوم 18 يوليو، اجتمعت الوفود الثلاثة المصرية والإسرائيلية والأمريكية، حيث كرر ديان عروضه السابقة عن كيفية تمكين الفلسطينيين من حكم أنفسهم من خلال انتخابات تتيح تشكيل مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وإلغاء الحكم العسكري بهدف إنهاء وضع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين العرب حتى يمكن لهم أن يتولوا أمورهم بأنفسهم، وتحديد المرحلة الانتقالية بخمسة أعوام تعود بعدها الأطراف للمزيد من مناقشات ومفاوضات عناصر التسوية.

وبالطبع، رفض وزير الخارجية المصري المقترح الإسرائيلي كونه لا يُعبر عن حقيقة آمال الفلسطينيين في تقرير المصير، ويتناقض مع القرار الأممي 242 الذي يقضي بعدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة وينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة فضلًا عن أنه يغفل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ويحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية وهم يعيشون على أرضهم في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ويتيح لإسرائيل فسحة زمنية في ظل استمرار احتلالها وسيطرتها على الضفة الغربية وغزة تعمل خلالها على خلق واقع جديد على الأرض وزرعها بالمستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين مما يغير من تكوينها السكاني[107].

بالمقابل، قدم الوفد المصري مقترحه الذي سبق وطرحه، لكن موشيه ديان ظل يناور ويجادل طارحًا استفهامات لا جدوى منها؛ فعلى سبيل المثال، تساءل بشأن استعداد مصر لتوقيع اتفاق سلام بالنسبة لسيناء والضفة الغربية وقطاع غزة -أو حتى غزة وحدها- إذا امتنع الأردن عن الدخول في المفاوضات، وقد أوضح له الجانب المصري أن تساؤله افتراضي ولا محل له كون الاتفاق على مبدأ الانسحاب سيجذب الأردن حتمًا إلى المشاركة في المباحثات. وعاد ديان ليتساءل بشأن ما إذا كانت القاهرة ترى أن مشروع إسرائيل بشأن سيناء مقبول كأساس للتفاوض، وهو ما عقب عليه الجانب المصري بالتأكيد على أنه موضوع خارج نطاق البحث المطروح المتعلق بمستقبل الضفة الغربية وغزة. كذلك، سأل ديان بخصوص توقيتات المشروع المصري، وأوضح الجانب المصري أنه يتم الاتفاق أولًا على المشروع، ثم تُعقد مباحثات بين مصر والأردن وإسرائيل للاتفاق على بداية فترة الانتقال وترتيب تسليم السلطة في الضفة الغربية للأردن وفي قطاع غزة لمصر، وثالثًا إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني الذي يختص بإدارة الإقليم وباختيار الممثلين الفلسطينيين في المباحثات الرباعية بين مصر والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني وإسرائيل الخاصة بوضع تفصيلات المرحلة الانتقالية، ووضع الجدول الزمني للانسحاب [108].

لكن ديان كشف الوجه الحقيقي لإسرائيل، كاشفًا رفضه قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، ورفضه قيام دولة فلسطينية، وعدم بحث الحل الفيدرالي (اتحاد فلسطيني أردني) كونها تفرق بين الأرض والشعب ويسعون لحل

مشكلة الشعب عن طريق إقامة حكم ذاتي أما الأرض فلليهود حقوق متساوية مع الفلسطينيين، وقدم تفسيرًا خاطئًا للقرار 242 معتبرًا أنه لا يعني الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة عام 1967 وأن قيام إسرائيل بإلغاء الحكم العسكري هو التفسير الإسرائيلي لتطبيق القرار، واعتبر أن وجود قوات الأمم المتحدة في المناطق المنزوعة السلاح ليس له قيمة، وذكر أنهم لا يثقون في الأمم المتحدة، كما أنه يُمكن حدوث أي تغيرات في الأردن تؤدى إلى تهديد مناطق الإسرائيليين السكانية التي لا يتجاوز عرضها 18 كم وأن إسرائيل تريد قسمًا من الأراضي في الضفة لأن ذلك يحقق أمنها، ورأى أن ترتيبات الأمن يجب أن تتضمن وجودًا عسكريًا إسرائيليًا في الضفة الغربية وغزة حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، كما أكد على وجوب نزع السلاح بالكامل من الضفة الغربية وغزة فيما عدا السلاح الإسرائيلي؛ بل والأكثر أنه طالب ببقاء اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي يعيشون فيها(109).

وقد حاول وزير الخارجية الأمريكي فانس تليين الموقف الإسرائيلي قبل اجتماعات اليوم الثاني في ليدز كاسل، وحثه على توضيح موقف إسرائيل بشأن التسوية النهائية عقب المرحلة الانتقالية كون الجانب المصري لن يوافق على تسوية يُفهم منها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وأبلغه ضرورة التفرقة بين ضم الأراضي واحتمال وجود قوات إسرائيلية خاضعة لسيادة دولة أخرى بناء على اتفاق مسبق، وأنه يمكن بحث وجود بعض قوات إسرائيلية لدواعي الأمن في الضفة الغربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية إذا ما تم الاتفاق على ذلك في المفاوضات الموسعة، لكن ديان يظل يناور ويطرح أسئلة خلال الاجتماعات بشأن التعديلات الطفيفة في الضفة الغربية ومداها وطبيعتها، لكن الجانب المصري أوضح أن المبدأ هو الانسحاب، وعندما تعلن إسرائيل التزامها بذلك فإن موضوع التعديلات الطفيفة في الضفة الغربية يمكن بحثه في الاجتماعات الموسعة المكلفة ببحث ترتيبات الأمن، على أن تكون التعديلات لمصلحة الطرفين ولأسباب إدارية أو إنسانية وفي أضيق نطاق، ووفقًا لما يوافق عليه الأردن ومندوبو الشعب الفلسطيني. وأراد ديان معالجة مسألة القدس بمنح حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة فقط، لكن الطرف المصري شدد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية وعودتها للعرب (110).

وهكذا أظهر الاجتماع تعنت الموقف الإسرائيلي، ولم ينته إلى أي اختراق، وقد طالب الجانب الأمريكي عقد اجتماع ثلاثي آخر يضم وزراء الخارجية والدفاع تمهيدًا لقيام الولايات المتحدة بعرض مقترحاتها، لكن إبراهيم كامل أكد وجود تعليمات رئاسية لديه بعدم الارتباط باجتماع جديد ما لم يحدث تحول في الموقف الإسرائيلي، وقد أظهرت المفاوضات رفض إسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وأنها لن تقبل بديلًا عن الأرض لأمن إسرائيل [111].

وقد قيَّم وزير الخارجية مباحثات ليدز كاسل في كتابه «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد» بقوله إن الجانب المصري نجح في تفنيد المشروع الإسرائيلي الخاص بالحكم الذاتي وجعل المشروع المصري محور النقاش ولم يجد فيه الجانب الإسرائيلي ثغرات وكان دائمًا في موقف الدفاع، وقد أجبر المفاوض المصري نظيره الإسرائيلي على كشف نواياه الحقيقية المتعلقة باستمرار الاحتلال والرغبة في التوسع ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعليه رفضت مصر الالتزام باجتماع آخر رغم الضغوط الأمريكية في هذا الاتجاه، وبقي الموقف الأمريكي كمستمع، وكشف فانس أن الرئيس الأمريكي ينوي تجاوز الكونجرس لتفادي الضغوط والتوجه بالمقترح الأمريكي للشعب مع إمكانية الذهاب لمجلس الأمن لاستصدار قرارات جديدة تتضمن المقترح الأمريكي حال رفضته إسرائيل، لكنها -أي واشنطن- أبدت موقفًا خطيرًا بالنسبة لمصر وهو تفريقها بين ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية وبين حصولها على حق الاحتفاظ بقوات إسرائيلية في أراض تحت سيادة غير إسرائيلية، كما أن إحدى النقاط الإيجابية هي استجابة وزير الخارجية الأمريكية لرغبة نظيره المصري بعدم إثارة المقترحات التي طرحها السادات خلال لقائه بشيمون بيريز في فيينا أو ويزمان بسالزبورغ، وتمرير الرغبة لوزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان الذي لم يُثيرها بدوره[112].

عاشرًا: تحركات أمريكية بلا جدوى

اتسمت الفترة الممتدة من تاريخ عودة الوفد المصري من اجتماع ليدز كاسل إلى القاهرة يوم 22 يوليو 1978 حتى 3 أغسطس بالكثير من التحركات والمناورات بين

الأطراف، كما أن التوتر ساد العلاقة المصرية الإسرائيلية، وعليه قررت الولايات المتحدة بإرسال السفير أثرتون إلى المنطقة في نهاية يوليو 1978، لاطلاع كل من الأردن والسعودية على الرؤية الأمريكية للموقف والسفر أيضًا إلى كل من مصر وإسرائيل لاستطلاع حساباتهم وتقديراتهم لنتائج اجتماع ليدز كاسل وبحث الخطوات التالية التي يمكن القيام بها. واجتمع أثرتون بوزير الخارجية المصرية بعد ظهر يوم 29 يوليو بالقاهرة وبمشاركة كبار مساعديه حيث اتسمت المقابلة بالحدة من قبل إبراهيم كامل الذي حمل على الأمريكيين عدم التزامهم حتى حينه بطرح أفكارهم للتسوية طبقًا لتفاهمات كامب دافيد الأولى في فبراير 1978، كما اعترض على المطلب الأمريكي في الدعوة لعقد اجتماع ثلاثي جديد، وأوضح أن مصر لا يمكن أن تقبل بهذا الأسلوب في المراوغة الإسرائيلية مثلما وضح في ليدز كاسل أو عدم الحزم الأمريكي مع إسرائيل (113).

وعقب لقائه بوزير الخارجية، التقى أثرتون بالسادات في الإسكندرية يوم 30 يوليو، وقد بدأ أثرتون المقابلة بإبلاغ الرئيس المصري أنه ينقل إليه رسالة من نظيره الأمريكي تدور حول رغبة الأخير في إقناع مصر بالقبول بفكرة عقد اجتماع ثلاثي إضافي لوزراء الدفاع والخارجية، وأوضح أنه ناقش هذه الفكرة مع وزير الخارجية إبراهيم كامل، مشيرًا إلى أن الهدف الأمريكي يدور في إطار البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية تقوم على التوصل إلى اتفاق في بداية المفاوضات على المبادئ العامة أو الأسس التي تحكم هذه التسوية بحيث يكون مفهومًا ومستقرًا منذ بداية الفترة الانتقالية أن التسوية النهائية ستكون مبنية على القرار 242 بما يتضمنه من وجوب انسحاب إسرائيل، وأن هذا المنهج المقترح يختلف عن التفكير الإسرائيلي الذي يسعى لترك هذه المسألة مفتوحة ولا يكون هناك التزام بها مقدمًا(114).

وأضاف أن الولايات المتحدة تنتقي الأفكار التي تبلورها حاليًا من مصادر متعددة، ومنها: مشروع بيجين للحكم المحلي، والنقاط التسع التي عرضت على مصر في إبريل 1978، والمقترحات المصرية الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي وضمانات الأمن. وذكر أثرتون أن النقاط التي يفكر فيها الأمريكيون بشأن الضفة وغزة ليست بديلة عن إعلان المبادئ وإنما هي ملحق مكمل له وأن واشنطن تتحرك في هذا الاتجاه

بعد أن ثبت وجوب معالجة الموضوعات الأساسية المتعلقة بالتسوية الشاملة وكذلك الجوانب التفصيلية الخاصة بالضفة الغربية في وقت واحد، وأن هذه الأفكار كلها سوف تكملها صيغة كارتر في أسوان التي سيرد ذكرها في إعلان المبادئ المقترح (115).

وتطرق أثرتون بعد ذلك إلى الحديث حول الوضع بإسرائيل وذلك بناءً على سؤال مباشر من الرئيس السادات وقال إن هناك انقسامات كثيرة بالحكومة وهناك انتقادات داخلية للأسلوب الذي تعاملوا به مع أفكار الرئيس السادات، إلا أن هذا لا يعني أن بيجين قد أصبح ضعيفًا؛ بل على العكس فلا يزال قويًا راسخًا ولديه أغلبية كشف عنها التصويت في الجلسات الأخيرة عندما جرى الاقتراع على الثقة بالحكومة. وذكر أنه يجب أن يذكر للسادات أنه عندما التقى مع بيغين حضر اللقاء كل من ديان ووايزمان وأنه قدم أمامهم جميعًا المقترحات الأمريكية في كيفية تعديل أفكار إسرائيل ومواقفها فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة، وقد أصغى بيجين ولم يقل كثيرًا بعكس أسلوبه في الجلسات السابقة، حيث كان يُصر على موقفه ولا يتقبل أي رأى مخالف ويبدو أنه في حالة تفكير وتأمل هذه الأيام.

وبحسب أثرتون، بحث وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان مع نظيره الأمريكي كيفية التوصل إلى صيغة جديدة لبحث موضوع السيادة على الضفة وغزة. ورغم أن هذا لا يعتبر تحركًا كافيًا من جانب إسرائيل، فإنه يكشف عن تطور إلى الأحسن في المسلك الإسرائيلي. وكانت هذه هي المرة الأولى، من وجهة النظر الأمريكية، التي يأخذ فيها بيجين موقفًا يمكن تفسيره بأنه يقبل إمكانية أن تكون هناك في نهاية المطاف سيادة عربية على الضفة والقطاع. وعاد أثرتون يشرح رؤيتهم للحاجة لعقد اجتماع جديد بين الأطراف ولكي تستقر في ذهن الجميع أن الأمور لن تتحرك إلا بتدخل أمريكي حاسم. وهنا، أخذ وزير الخارجية المصري إبراهيم كامل الكلمة حيث قال: إنه أجرى مشاورات مستفيضة مع أثرتون وإن الخلاف الرئيسي بين مصر الولايات المتحدة تركز على النقاط التي تبلور التفكير الأمريكي، وأن ما يطرحه الأمريكيون هو نسخة من أفكار بيغين، وأن الالتزام الوحيد على إسرائيل هو الالتزام بالتفاوض أثناء الفترة الانتقالية حول بعض النقاط ومنها الانسحاب (116).

وأبلغ إبراهيم كامل، أثرتون، أن هناك مدخلين يُمكن للولايات المتحدة أن تسلكهما، فإما أن تصل واشنطن إلى أن أفكارها تقوم على أساس أنها حل وسط وتدعو مصر وإسرائيل للجلوس والتفاوض على أساس هذا الحل الوسط، ومعنى هذا في الحقيقة أن الأطراف ستتفاوض للوصول إلى حل وسط جديد وعلى أساس الحل الوسط الأمريكي، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الطرح الأمريكي مطابقًا بالكامل للمشروع المصري، أو أن يكون البديل هو مشروعًا أمريكيًا جديدًا يُطرح كحل وتسوية وليس للتفاوض، وطالب كامل من أثرتون أن تعود الولايات المتحدة للبحث بجدية في الصيغة المقترحة من مصر للتسوية الفلسطينية وحتى يمكن ضمان مشاركة الأردن، لأن غيابها يسقط كل هذا الجهد للتسوية(117).

وهنا، تدخل السادات في النقاش حيث قال: إن هناك نقطة مهمة في رسالة كارتر وهي أنه يعلق أهمية كبيرة على عقد دورة ثلاثية جديدة من المشاورات، إلا أننا يجب -ونحن ندرس هذا الاقتراح- أن ندقق فيها حدثت في الماضي القريب وهو استمرار مراوغة إسرائيل لكي تخفي هدفها الأساسي، ألا وهو ضم الأراضي والتوسع. وفي اجتماع ليدز كاسل طفت هذه الحقيقة وظهر الهدف الإسرائيلي بوضوح، وأن ما يريدونه هو الأرض والأرض فقط، ولكي نقنع إسرائيل بالتخلي عن أطماعها، عرضنا عليهم الترتيبات الأمنية التي تحدثت بها مع ويزمان. وأضاف أنه ذهب إلى أبعد مدى عندما عرض الموافقة على عقد حلف عسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مقابل تخليها عن أطماعها الإقليمية وفي الأرض، وأكد الرئيس السادات أنه لن يجلس مع الإسرائيليين على أي مستوى إلا إذا كان هناك تسليم بأن الأرض التي احتلت عام 1967 لا يُمكن أن تكون محلًا لأي تنازل، وأوضح أن مصر على استعداد لإعطاء إسرائيل أي شيء ما عدا الأرض والسيادة؛ بل إنه مستعد أن يعطيهم المياه لري منطقة في النقب مقابل كل مستوطنة ينسحبون منها في الضفة الغربية بحيث يكون مُسلَّمًا به أن إسرائيل ستبقى في حدودها ولا تتوسع، كما سيكون متفتحًا ومستعدًا لقبول تسوية سلمية تحصل إسرائيل بمقتضاها على ما يضمن أمنها، وعمل كل ما هو مطلوب في مجال تطبيع العلاقات أو الحدود المفتوحة شريطة عدم تخلي مصر عن سنتيمتر واحد من الأرض أو من سيادتها(118).

واختتم السادات حديثه بطلب قيام أثرتون بإبلاغ كارتر بموقف مصر وأن المطلوب من واشنطن أن تطرح رؤيتها مثلما سبق أن وعدت به، إلا أن المهم ألا يقوم هذا الطرح الأمريكي على أفكار إسرائيل أو اعتماد على منطق الحلول الوسطى، وإلا فستضطر مصر إلى رفضها، وقال: إن إسرائيل تتصرف كالطفل المدلل الذي يصر على الحصول على ما يريد بصرف النظر عن نتائج أفعاله وأقواله، مع أن هذا لا يخدم أهداف إسرائيل إذا كانت تريد السلام حقًا، وسوف يأتي اليوم الذي يدركون فيه أنهم فقدوا آخر أمل في السلام بعد ألفي عام. وشدد السادات على أهمية ألا تغرق الولايات المتحدة في التفصيلات وأن تركز على وضع الإطار العام للتسوية، وبعد ذلك تطلب من الأطراف أن تجلس معًا وتبحث كيفية وضع هذه المبادئ العامة موضع التنفيذ بدلًا من إضاعة الوقت في مناقشات لا جدوى منها، وأكد أن كل ما هو مطلوب من الولايات المتحدة هو أن تقول «لا استيلاء على أراضي الغير بالقوة، ولا مستوطنات غير شرعية»، وأن على الأطراف أن تجلس للنظر في ترتيبات الأمن وإقامة علاقات حسن جوار [119].

ووصل وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس في جولة إلى الشرق الأوسط شملت إسرائيل يوم 5 أغسطس، ومصر يوم 7 أغسطس، حيث اجتمع مع وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ثم الرئيس السادات، ولوحظ أنه لم يتحدث عن عملية السلام أو المفاوضات التي دارت في ليدز كاسل أو غيرها، وأظهر فانس ومساعدوه الرغبة في التحدث بشأن تطورات إيران وما كان يُسمَّى عندئذ منطقة هلال الأزمة، وهو الحزام الممتد من باكستان وشبه القارة الهندية في الشرق إلى إيران في الغرب ومرورًا بأفغانستان التي كانت تتعرض عندئذ لقلاقل توشك أن تدخلها في خضم أزمة تاريخية غير مسبوقة في ديسمبر 1979، ورغم ذلك تحدث إبراهيم كامل في نقاط مستفيضة تناولت استعراضًا كاملًا للموقف منذ مبادرة السادات لزيارة القدس، ووضوح تعنت المواقف الإسرائيلية بالنسبة لموضوعي الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة ومستقبلها، وكذلك تصميم إسرائيل على الإبقاء على وجود عسكري واستيطاني في سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي منها إلى خط الحدود المصرية مع فلسطين تحت الانتداب. أما خلال لقائه مع السادات، قدم فانس

دعوة إليه للاجتماع في كامب ديفيد مع الإسرائيليين والأمريكيين للبحث في تسوية الموقف وتحقيق الانفراج في المفاوضات المتوقفة [120].

خاتمة

لقد أثبت رد الفعل الإسرائيلي على مبادرة الرئيس السادات بالسفر إلى القدس الإصرار على الاستمرار في احتلال مناطق شاسعة من سيناء، وبقاء المستوطنات الإسرائيلية فيها، والسيطرة على عدد من المطارات المصرية، كل ذلك بحجة أنها ضرورية لأمن إسرائيل، الأمر الذي رفضته مصر جملة وتفصيلًا، نظرًا لتعارض هذه المطالب الإسرائيلية مع السيادة المصرية، وتحرير كامل سيناء، وهو الهدف الاستراتيجي الذي سعت إليه مصر بالحرب أولًا ثم بالدبلوماسية ثانيًا.

وقد شكّلت المطالب الإسرائيلية عقبة كبرى أمام سعي مصر لتحقيق سلام عادل وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلتها في يونيو 1967، ويحقق الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي جعل الجهود المصرية تركز على تحفيز الدور الأمريكي للقيام بدور أكثر إيجابية في إقناع الجانب الإسرائيلي باقتناص الفرصة التاريخية التي دشنتها زيارة الرئيس السادات للقدس لبناء السلام في المنطقة، وتحقيق أمن جميع شعوبها. وبعد فترة من التردد الأمريكي وتبادل الأفكار والمقترحات مع الجانبين المصري والإسرائيلي، قرر الرئيس كارتر القيام بمبادرة كبرى، عبر دعوة الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغين للتفاوض المباشر في كامب ديفيد لحل القضايا والإشكاليات العالقة التي تحول دون التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، ويعبد الطريق أمام تسوية تاريخية للقضية الفلسطينية، وهو ما سيتم معالجته في الفصل التالي.

قائمة المراجع:

1. «السعي نحو السلام بعد حرب أكتوبر»، المقاتل، متاح على: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Sia-sia21/EtefakyatS/sec03.doc_cvt.htm
2. محمد أنور السادات، «البحث عن الذات»، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978.
3. «السعي نحو السلام بعد حرب أكتوبر»، مرجع سبق ذكره.
4. محمد أنور السادات، «البحث عن الذات»، مرجع سبق ذكره، ص-ص 399-400.
5. «السعي نحو السلام بعد حرب أكتوبر»، مرجع سبق ذكره.
6. إسماعيل فهمي، «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط»، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1985، ص-ص 284-285.
7. محمد أنور السادات، «البحث عن الذات»، مرجع سبق ذكره، ص 391-392.
8. إسماعيل فهمي، «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص 325.
9. المرجع السابق، ص 325-327.
10. المرجع السابق، ص 323-342.
11. المرجع السابق، ص 299-301.
12. المرجع السابق، ص 297، 310.
13. المرجع السابق، ص 343، 346.
14. المرجع السابق، ص 344-346.
15. المرجع السابق، ص 351-353.
16. المرجع السابق، ص 364-373.
17. المرجع السابق، ص 371، 375، 376.
18. المرجع السابق، ص 383-386.
19. المرجع السابق، ص 386-389.
20. المرجع السابق، ص 389-394.
21. محمد أنور السادات، «البحث عن الذات»، مرجع سبق ذكره.
22. محمد أنور السادات، مكتبة الإسكندرية، متاح على: http://sadat.bibalex.org/More_Pages/PresidentialPeriod.aspx?TabName=Event&page=1&startDate=1977-01-01&endDate=1977-12-31
23. سعيد الشحات، «ذات يوم 9 نوفمبر 1977.. السادات يعلن أمام مجلس الشعب وياسر عرفات استعداده للذهاب إلى الكنيست.. والجمسي يندهش وعرفات يتساءل: ما معنى هذا الكلام»، اليوم السابع، 9 نوفمبر 2019، متاح على: https://shortly.at/Hopo2
24. إسماعيل فهمي، «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص 398.
25. محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، 1985، ص 558-559.
26. المرجع السابق، ص 559.
27. محمد أنور السادات، «البحث عن الذات»، مرجع سبق ذكره، ص 407.
28. Hanaa Youssef Shaarawy, "Force Dynamics in Sadat's Speech to the Knesset", Journal of English and Comparative Studies, Vol. 4, Egypt: Badr University in Cairo, 2022, pp: 13-27.
29. "The Sadat initiative", Strategic Survey, Routledge, 1977.
30. محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص 561.
31. المرجع السابق، ص 560-561.
32. المرجع السابق، ص 562، 567.
33. المرجع السابق، ص 569-570.
34. المرجع السابق، ص 571.
35. عصمت عبد المجيد، «زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية.. نصف قرن من التحولات الكبرى»، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثالثة، سبتمبر 1999، ص 157-158.

36. المرجع السابق، ص 160-161.
37. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 491-494.
38. المرجع السابق، ص 595-596.
39. المرجع السابق، ص 497-498.
40. المرجع السابق، ص 499-503.
41. المرجع السابق، ص 504.
42. المرجع السابق، ص 505-507.
43. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، القاهرة: دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة، أبريل 2018، ص 206-207. وأيضًا: عصمت عبد المجيد، «زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية.. نصف قرن من التحولات الكبرى»، ص 161-165. وأيضًا: المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، ص 512-513.
44. المراجع السابقة.
45. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، مرجع سبق ذكره، ص 514.
46. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.
47. 47 «الطريق إلى كامب ديفيد»، محمد أنور السادات، مكتبة الإسكندرية، متاح على: http://sadat.bibalex.org/More_Pages/PresidentialPeriod.aspx?TextID=AR_1435&startDate=1979-01-01&endDate=1979-12-31&page=2.
48. المرجع السابق.
49. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، مرجع سبق ذكره، ص 524-526.
50. المرجع السابق، ص 526-528.
51. «الطريق إلى كامب ديفيد»، محمد أنور السادات، مرجع سبق ذكره.
52. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، مرجع سبق ذكره، ص 529-530.
53. المرجع السابق، ص 531.
54. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، مرجع سبق ذكره، ص 218.
55. المرجع السابق، ص 219.
56. المرجع السابق، ص 219.
57. المرجع السابق، ص 220-221.
58. المرجع السابق، ص 222.
59. المرجع السابق، ص 222-223.
60. المرجع السابق، ص 223.
61. المرجع السابق، ص 231.
62. المرجع السابق، ص 231-232.
63. المرجع السابق، ص 232-233.
64. المرجع السابق، ص 236-238.
65. عصمت عبد المجيد، «زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية.. نصف قرن من التحولات الكبرى»، مرجع سبق ذكره، ص 169.
66. المرجع السابق، ص 169-170.
67. محمد إبراهيم كامل، «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2022، ص 104-105.
68. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، مرجع سبق ذكره، ص 536-537.
69. المرجع السابق، ص 538.
70. المرجع السابق، ص-ص 539-542.

71. محمد إبراهيم كامل، «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.
72. المرجع السابق، ص 112.
73. المرجع السابق، ص 114-116.
74. المرجع السابق، ص 118-119.
75. المرجع السابق، ص 122-123.
76. المرجع السابق، ص 123.
77. المرجع السابق، ص 124-126.
78. المرجع السابق، ص 128-129.
79. المرجع السابق، ص 120.
80. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، مرجع سبق ذكره، ص 261.
81. محمد إبراهيم كامل، «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.
82. المرجع السابق، ص 132
83. المرجع السابق، ص 134.
84. المرجع السابق، ص 135-136.
85. المرجع السابق، ص 137-140.
86. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، مرجع سبق ذكره، ص 265.
87. المرجع السابق، ص 266.
88. المرجع السابق، ص 267.
89. المرجع السابق، ص 268-269.
90. المرجع السابق، ص 270.
91. المرجع السابق، ص 271.
92. المرجع السابق، ص 271-272.
93. المرجع السابق، ص 272-273.
94. المرجع السابق، ص 273-274.
95. المرجع السابق، ص 274.
96. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، مرجع سبق ذكره، ص 546.
97. المرجع السابق، ص 547-548.
98. المشير محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973»، مرجع سبق ذكره، ص 549-550.
99. المرجع السابق، ص 551-552.
100. المرجع السابق، ص 552-556.
101. محمد إبراهيم كامل، «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، مرجع سبق ذكره، ص 265-266.
102. المرجع السابق، ص 266-267.
103. المرجع السابق، ص 288.
104. المرجع السابق، ص 289-290.
105. المرجع السابق، ص 290-291.
106. المرجع السابق، ص 291.
107. المرجع السابق، ص 292.
108. المرجع السابق، ص 293.
109. المرجع السابق، ص 294-295.
110. المرجع السابق، ص 296-297.
111. المرجع السابق، ص 298.
112. المرجع السابق، ص 298-299.

113. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، مرجع سبق ذكره، ص 291.
114. المرجع السابق، ص 292.
115. المرجع السابق، ص 292.
116. المرجع السابق، ص 292–293.
117. المرجع السابق، ص 294.
118. المرجع السابق، ص 294.
119. المرجع السابق، ص 295.
120. المرجع السابق، ص 296–297.

20

الطريق الصعب
نحو معاهدة السلام

تعد الفترة ما بين سبتمبر 1978 التي شهدت أولى مراحل التفاوض المباشر بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية، وحتى توقيع معاهدة السلام (مارس 1979) إحدى أهم المراحل التفاوضية بين البلدين. فمن ناحية، تبلورت جهود أمريكية عكست قناعة الرئيس كارتر بأهمية دفع كل من مصر وإسرائيل إلى تقديم مقترحات وتصورات شاملة لتحقيق تسوية تاريخية يرضاها الطرفان، والقيام بدور الطرف الثالث المُيسر للتفاوض والقادر على منح ضمانات لتطبيق أي اتفاق يتم التوصل إليه. ومن ناحية ثانية، فقد تأكد في تلك المرحلة الماراثونية من المفاوضات المباشرة وعبر الوسيط الأمريكي أن الموقف المصري لاستعادة السيادة الكاملة على سيناء، وتنفيذ انسحاب إسرائيلي كامل لا يترك وراءه أي أثر؛ هو موقف ثابت وحاسم ولا

يمكن التراجع عنه، وأن رغبة مصر في السلام الشامل تتطلب معالجة القضية الفلسطينية من جذورها وصولًا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو ما لم يكن موضع قبول من الطرف الإسرائيلي، وموضع تردد من الجانب الأمريكي، فضلًا عن أن الطرفين العربيين المعنيين بالحقوق الفلسطينية والاستقرار في الإقليم، وهما الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لم يكونا في تلك المرحلة قابلين للدخول في عملية تفاوضية مباشرة مع إسرائيل، مما قيد كثيرًا حدود الضغط المصري على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل للقبول بالأطروحات المصرية.

ومن ناحية ثالثة، ظل الطرف الإسرائيلي متمسكًا بأطروحاته حول الأمن وربطها باستمرار التواجد بأشكال مختلفة عسكرية وغير عسكرية في سيناء، كما ظل أسلوب المراوغة واستهلاك الزمن وطرح أفكار لن تقبلها مصر بأي حال.

وفي ظل هذه البيئة من الأفكار والأطروحات والمراوغات المكشوفة، حسم الرئيس الأمريكي الأمر بضرورة التفاوض وصولًا إلى معاهدة قابلة للتطبيق، وهو ما تحقق عمليًا بالاتفاق على معاهدة للسلام في مارس 1979.

أولًا: محادثات السادات - بيغين في كامب ديفيد (5-17 سبتمبر 1978)

في 5 سبتمبر 1978، وصل السادات على رأس وفد مصري إلى كامب ديفيد لإجراء مفاوضات مباشرة، لكنها كانت طويلة وشاقة واستمرت 13 يومًا في ظل أجواء مشحونة ومتوترة للغاية، وقد عكست تراكمات ورواسب سنوات طويلة من الصراع العربي الإسرائيلي، لدرجة أن الوفدين المصري والإسرائيلي لم يلتقيا وجهًا لوجه طوال فترة الأسبوعين تقريبًا، وكادت المفاوضات أن تنهار مرات كثيرة، وحينها رأى كارتر ضرورة التدخل بنفسه في المفاوضات فهدد بسحب المساعدات الأمريكية للجانبين، واصطحب السادات وبيغين إلى موقع معركة جيتيسبيرغ، في تحذير ضمني حول ما يُمكن أن تؤول إليه الأوضاع حال فشلت المفاوضات، وفضل التفاوض بنفسه مع الفريقين المصري والإسرائيلي واللجوء إلى السادات وبيغين للحصول على الموافقات النهائية على ما تؤول إليه المفاوضات مع مستشاري الجانبين [1].

وخلال الاجتماعات مع بيغين، قدم السادات رؤيته للسلام التي عرضها المفاوضون المصريون مسبقًا خلال اجتماعاتهم مع الإسرائيليين في ليدز كاسل ببريطانيا. وتضمن المقترح المصري: إتمام الانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية إلى خطوط الهدنة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة طبقًا لجدول زمني، وقبول الأطراف للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لجميع المنازعات، وعدم التهديد باللجوء للقوة أو استخدامها، وتحديد كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وقيام الأطراف بإقامة علاقات طبيعية من حيث الاعتراف الكامل وإنهاء المقاطعة العربية وضمان المرور في قناة السويس [2].

إضافة إلى ضمان الأمن والسيادة والسلام الإقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود، وتحديد نوع الأسلحة التي تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها، وانضمام جميع الأطراف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتطبيق مبدأ المرور البحري على الملاحة في مضايق تيران، وإقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون بين الأطراف، وعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها في تسوية المنازعات، وإلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة بمجرد توقيع معاهدة السلام وانتقال السلطة إلى الجانب العربي، وانسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة حسب اتفاقية 1949، وطبقًا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وعودة السيادة والإدارة العربية إلى القدس العربية، وإقامة علاقات طبيعية بين الأطراف بالتوازي الزمني مع الانسحاب الإسرائيلي، واشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني في مباحثات السلام، وإبرام معاهدات السلام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على إعلان المبادئ، واشتراك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات[3]. لكنّ بيغين رفض مقترحات السادات واستمر في ترديد العناصر المرفوضة للمقترح الإسرائيلي، وظهر موضوعان رئيسيان للخلاف هما: عدم رغبة إسرائيل في الانسحاب من مطارات سيناء، وعدم قبولها بإخلاء المستوطنات والمستوطنين، حيث يعتقد الإسرائيليون أنها تشكل حزام أمن يحمي إسرائيل من الهجمات عليها.

وطرح الإسرائيليون حينها فكرة تحويل المطارات العسكرية لمراكز تدريب للجيش الأمريكي، لكن السادات والوفد المصري رفضا تمامًا التنازل عن السيادة المصرية. وهكذا، توالت الاجتماعات بين الوفد المصري والأمريكي من جهة، والإسرائيلي والأمريكي من جهة ثانية، ووقع خلاف آخر بشأن أي من المقترحين المصري أم الإسرائيلي الذي سوف تستند إليه صياغة المبادرة الأمريكية، كما ظل السادات يؤكد للمسئولين الأمريكيين والإسرائيليين، وبالأخص وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان، أن مصر «لن تتنازل على الإطلاق في سيناء، ولن تسمح ببقاء المستوطنات، ولن تسمح باحتفاظ إسرائيل بالمطارات العسكرية، ولن تسمح بأي حلول جزئية أو منفردة أو مرحلية أو فك اشتباك آخر، وإنما سلام شامل»[4] .

وقد رأى الجانب الأمريكي أنه لا يوجد أي أساس قانوني أو شرعي لبقاء المستوطنات في سيناء، كما أن مقتضيات أمن إسرائيل لا تتطلب بقاء المستوطنات، واعتبر أن الوضع في سيناء والجولان يختلف عن الضفة الغربية وغزة، حيث توجد حكومة مصرية لها حق السيادة على سيناء، وحكومة سورية تستطيع السيطرة على الجولان، أما في الضفة وغزة فلا توجد سلطة أو سيادة واضحة، واقترح مستشار الأمن القومي تحويل بعض المستوطنات الإسرائيلية إلى مراكز تدريب للجيش الأمريكي، لكن السادات أكد أنه لا تنازل مطلقًا عن «الأرض» أو «السيادة»[5] .

وقد لخص وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل في مذكراته الأفكار الأمريكية التي عُرضت خلال محادثات عديدة بين المسئولين المصريين والأمريكيين على النحو التالي [6] :

- الموافقة على الديباجة التي نص عليها المشروع المصري.
- يتم اتفاق بين مصر والأردن وإسرائيل حول المرحلة الانتقالية، وذلك في الوقت الذي يسمح فيه للفلسطينيين بممارسة الحكم الذاتي خلال هذه المرحلة.
- الهدف الأمريكي من المؤتمر هو التوصل إلى إطار عام يشكل أساسًا للتفاوض خلال المرحلة المقبلة.
- أن تتم اتفاقيات السلام على أساس القرار رقم 242.

- ما زالت الولايات المتحدة تدرس أسلوب انتهاء الفترة الانتقالية، ولكن من الواضح لهم أن الشعب الفلسطيني هو الذي سيقرر موقفه في نهاية هذه الفترة، كما أن الفلسطينيين هم الذين سيوقعون معاهدة السلام في نهايتها.
- لا تعالج الأفكار الأمريكية موضوع السيادة على الضفة الغربية وغزة.
- الموقف الأمريكي هو أن السيادة يتم بحثها في نهاية الفترة الانتقالية، لأن هناك ادعاءات متضاربة على السيادة، وأن موضوع السيادة سيحسم من خلال عقد اتفاقيات السلام التي ستحدد العلاقات بين الأطراف في نهاية السنوات الخمس.
- ستعالج صيغة أسوان حل القضية الفلسطينية بكاملها.
- وبالنسبة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فإنه يُمكن أن يرتكز على عدة اختيارات منها مثلًا قيام نظام فيدرالي أو كونفيدرالي مع الأردن.
- أن السيادة على الضفة الغربية والأردن لن تكون مطلقة، إذ لا شك أن من الإجراءات التي ستطبق عليها ما ينعكس على السيادة مثل إجراءات الأمن.
- أن الهدف الأمريكي حاليًا هو إدخال تعديلات أساسية على الموقف مما ينعكس على الوضع العام في الشرق الأوسط بعد فترة قصيرة مما يؤثر على النتائج النهائية للفترة الانتقالية.
- أن الولايات المتحدة تتصور تحقيق ما يلي في القريب من خلال مقترحاتها:

  - الاتفاق على انسحاب إسرائيلي كامل من سيناء.
  - قيام سلطة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع.
  - تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع.
  - عودة الأفراد والأسر الفلسطينية المقسمة إلى عائلاتها.

- أن المقترحات الأمريكية تهدف إلى خلق ظروف تدعم الوضع العربي وتحدد الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية وتوقفه، ثم تؤدي إلى تقلصه، وأن الولايات المتحدة لن تعمل على إرغام إسرائيل حاليًا على التنازل عن ادعاءاتها في السيادة، إلا أن الظروف في نهاية الفترة الانتقالية ستؤدي إلى سقوط هذه الادعاءات.

- بالنسبة للمستوطنات فإنها يجب أن تُصفّى في سيناء، وأن يتم ذلك على فترة زمنية وطبقًا لجدول زمني. أما المستوطنات في الضفة الغربية وغزة فيجب أن تُجمد، وعند اشتراك الأردن والفلسطينيين في المفاوضات يتم التفاوض حول مستقبلها.
- ستتضمن الأفكار الأمريكية مقترحات حول اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبدأ التعويض أو العودة، وإنشاء جهاز لتنفيذ ذلك بمشاركة جميع الأطراف التي يعنيها.
- تتضمن الأفكار الأمريكية أيضًا أفكارًا حول القدس، منها حق الوصول إلى الأماكن المقدسة وعدم تقسيم المدينة مرة أخرى، وأن الجانب الأمريكي يقدر حساسية موضوع القدس، ولكن مقترحاته لن تخوض في تفاصيل التسوية ويتركها للتفاوض، علمًا بأن لواشنطن مواقف محددة وواضحة بالنسبة للمدينة وعدم اعترافها بضم إسرائيل لها من جانب واحد.

لكن هذه الأفكار لم تجد طريقها إلى التنفيذ، ولم تُضمن في نصوص معاهدة السلام نظرًا للمعارضة الإسرائيلية.

وعقب 6 أيام من المفاوضات، قدم الوفد الأمريكي نصين صاغهما يتألفان من وثيقتين منفصلتين؛ **الأولى إطار لإبرام «معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل»، والثانية إطار «للسلام في الشرق الأوسط»**. قدمت الوثيقة الأولى الأساس لما سيصبح لاحقًا «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»، ونصت على الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء، مقابل منح مصر للسفن الإسرائيلية مرورًا آمنًا عبر قناة السويس، والاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية. لكن كان للوفد المصري المفاوض مخاوف بشأن غموض النص المتعلق بمسألة انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، نظرًا لعدم الإشارة إلى وضع المستوطنات، والانسحاب من المطارات العسكرية، وقد أصرت مصر على انسحاب جميع المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، وهو ما وافقت عليه إسرائيل في وقت لاحق [7].

أما **الوثيقة الثانية** فقد تضمنت إما أحكامًا غامضة أو غير كافية تتعلق بالركيزتين الأساسيتين لعملية السلام وهما: إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة

عام 1967، وإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير. فلم تُشر الوثيقة للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة (أي لم تستند إلى جميع أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242)، كما لم تحدد موعدًا لاستكمال عملية الانسحاب، وبالتبعية لم تحدد طبيعة الانسحاب ومداه، وكذلك تجاهلت القضايا الحاسمة مثل وضع القدس واللاجئين والنازحين، ولم تُشر أيضًا بشكل مباشر إلى تقرير المصير رغم الإجماع على أن مفاوضات الوضع النهائي يجب أن «تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة»، وتعطي كذلك إسرائيل دورًا رئيسيًا وسلطات واسعة في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية، بينما تجعل دور مصر والأردن ثانويًا فيها بل ويكاد يقتصر على توفير الحماية لإسرائيل. وإنما اكتفت بالنص فقط على السلام والتطبيع المستقبلي بين الأطراف، ووضعت إطارًا للسلام يتكون من فترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات وانتخاب «سلطة حكم ذاتي» فلسطينية قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي، على أن تُحدد صلاحيات السلطة الحاكمة وحدودها من قبل مصر وإسرائيل والأردن، مع احتفاظ الإسرائيليين بالوظيفة الأمنية [8].

ومن الجدير بالذكر أن المقترح الأمريكي للوثيقتين عُدل مرات عديدة قبل الوصول للصيغة المشار إليها بناء على المفاوضات والملاحظات التي قدمها الجانبان المصري والإسرائيلي.

وهنا يعقب نبيل العربي المستشار القانوني لوفد التفاوض المصري -آنذاك- بقوله إن هاتين الوثيقتين عكستا طبيعة توازن القوى بين الأطراف في كامب ديفيد، حيث لم يشارك الفلسطينيون، ولم يكن متصورًا أن يضغط الأمريكيون للحصول على تنازلات كبيرة للفلسطينيين، وبالتالي صيغت الوثيقة وفقًا للأولويات الإسرائيلية، ونجح الوفد الإسرائيلي في تحويل تركيز المحادثات من تحقيق سلام شامل إلى اتفاق «إطاري» أكثر تواضعًا يضع الخطوط العريضة لعملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة مع ترك تفاصيل المعاهدة الفعلية لمرحلة لاحقة [9]. ويرى وزير الخارجية المصري أن مضمون الوثيقتين يوحي بأنهما مشروعان إسرائيليان في فلسفتهما ونصوصهما وإصلاحاتهما، ولا يعكسان المواقف الأمريكية المعلنة الثابتة

بشأن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، ولا يتضمنان غالبية النقاط التي عرضتها الولايات المتحدة على لسان مسئوليها طوال فترة المحادثات، بل إنهما مثّلا خرقًا لصيغة أسوان بشأن حل القضية الفلسطينية (10) .

وقد أبدى وفد التفاوض المصري اعتراضات فنية وقانونية عديدة على البنود الخاصة بالتسوية داخل سيناء، والمقترح الخاص بالسلام في الشرق الأوسط، حيث كان مليئًا بالثغرات ونقاط الضعف التي تُفرغه من مضمونه، ووصلت الاحتجاجات إلى حد إعلان وزير الخارجية -آنذاك- محمد إبراهيم كامل استقالته، بينما ناور السادات بالتهديد بالانسحاب من المفاوضات والمغادرة لإجبار الجانب الأمريكي على فرض تغيير الموقف الإسرائيلي والحصول على دعم واشنطن فيما يتعلق بضرورة إخلاء سيناء بالكامل من القوات الإسرائيلية، بما في ذلك المطارات العسكرية، وتصفية المستوطنات المدنية، لكنه في الوقت ذاته كان رافضًا للاعتراضات الصارخة التي يُبديها وفد التفاوض المصري، وأصر على توقيع الاتفاقين الإطارين في البيت الأبيض يوم 17 سبتمبر (11) .

وفي واقع الأمر، كان السادات يدرك تمامًا صعوبة إنجاز تسوية عادلة وسريعة لقضية الضفة الغربية وغزة، فلا الولايات المتحدة ولا إسرائيل لديهما استعداد لإنجاز تسوية يتم بموجبها إقامة دولة فلسطينية، ولا الطرف العسكري الفلسطيني -آنذاك- قادرًا على تشكيل ظهير قوي للمفاوض الفلسطيني أو المصري، وهو أمر تأخذه الولايات المتحدة وإسرائيل بجدية أثناء المفاوضات، كما أن النظرة التاريخية والدينية لسيناء بالنسبة لليهود الإسرائيليين تختلف كليًا عن نظرتهم للضفة الغربية (كانوا يفضلون استخدام المسمى اليهودي «يهوذا والسامرة») وغزة. لذلك أظهرت تحركات السادات إشارات ضمنية إلى الفصل بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ككل وحل المسألة المصرية، مع وضع الأسس كافة للانخراط في عملية تفاوضية لاحقة تضمن معالجة «المشكلة الفلسطينية» وصولًا لإقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد قبل السادات باتفاق يعيد لمصر كامل أراضي سيناء دون تواجد عسكري أو مدني إسرائيلي، ويتيح

للقوات المسلحة إمكانية الدفاع في المنطقة الممتدة من القناة حتى المضايق إلى الشرق داخل سيناء، حتى وإن تم تحديد أعدادها ومناطق انتشارها [12] .

ومع ذلك، فإن أحد مكاسب اجتماعات كامب ديفيد تمثّل في الموافقة على الحكم الذاتي للسكان الذين يعيشون في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإقرار حق الفلسطينيين في إقامة وطنهم، وإلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة على كل الجبهات، والاتفاق على أن استمرار السلام يتطلب اشتماله كافة أطراف النزاع العربي الإسرائيلي [13] .

ثانيًا: الغضب العربي تجاه الاتفاقيتين الإطاريتين والحسم المصري

أثار توقيع السادات على الاتفاقيتين الإطاريتين غضبًا عربيًا، وصفه الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض بالغليان، حيث أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانًا سياسيًا تدين فيه كامب ديفيد، وأعلن الفلسطينيون داخل وخارج الأراضي المحتلة إضرابًا عامًا يوم 20 سبتمبر، وقامت مظاهرات عمت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جانبهم، عقدت الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية اجتماع قمة في دمشق يوم 20 سبتمبر شجبوا فيه اتفاقيات كامب ديفيد. وقد وجه العراق دعوة إلى الملوك والرؤساء العرب مباشرة وليس عن طريق الجامعة العربية، حيث ينص ميثاق الجامعة على أن الأمين العام هو الذي يوجه الدعوة إلى الدول الأعضاء لحضور أي اجتماع، وفي هذه الحالة يتحتم أن يوجه الأمين العام الدعوة إلى مصر، ولما كان العراق يريد انعقاد الاجتماع بدون حضور الرئيس السادات، فإنه اختار توجيه الدعوة مباشرة إلى الدول العربية، وبغير الاستعانة بالجامعة العربية [14] .

وقد استهلّ الرئيس العراقي أحمد حسن البكر المؤتمر بتأكيد خطورة اتفاقيتي كامب ديفيد، لافتًا إلى أن الدول العربية توصلت إلى حد أدنى متفق عليه في مؤتمري القمة بالجزائر والرباط، بينما جاءت اتفاقيات كامب ديفيد «بعيدة كل البُعد

ومختلفة عظيم الاختلاف» عن الحد الأدنى المشار إليه، ومن دون الرجوع إلى الأمة العربية وإلى الأطراف المعنية مباشرة بالصراع.

فيما رأى العاهل الأردني الملك الحسين أن اتجاه القيادة المصرية إلى طريق كامب ديفيد، وما يمثله هذا من ضرر للأمة العربية ونضالها المشترك يعبر عن واقع الأمة العربية وضياعها وحالة الفرقة والبلبلة والتشتت التي أصابتها، وشدد على ضرورة بناء القوة الذاتية العربية كضمان وحيد ضد التوسع الإسرائيلي، وأكد ضرورة خروج المؤتمر بقرارات تؤكد التزامات العرب العادلة واحترامهم لمسئولياتهم الدولية والسلام العالمي [15].

وقد ركزت القمة على التأكيد على حماية الحقوق العربية وتحقيق الحل العادل، ورفض اتفاقيتي كامب ديفيد حتى تتأكد الولايات المتحدة من أن الأمة العربية مجمعة على رفض الحلول المنفردة على حساب الحقوق العربية، والتأكيد على قرارات قمة الرباط التي تناولت تعزيز القدرات الدفاعية والاقتصادية لدول المواجهة، والعمل على تعزيز تلك القرارات، علاوة على عدم الاستسلام لمحاولة عزل مصر عن بقية الدول العربية، لذلك جرى الاتفاق على تشكيل وفد من المؤتمر يسافر إلى القاهرة لمقابلة السادات ومناقشته بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد، وقد أبدت الدول العربية تشككًا في جدوى الحوار مع الرئيس السادات في ظل وجود اتفاقيتي كامب ديفيد، لكن كانت وجهة نظر محمود رياض هو أننا نواجه أحد أمرين هما: إما قطيعة كاملة بين مصر والدول العربية وفي ذلك خسارة ضخمة لكل من مصر والدول العربية، وإما محاولة التقليل من هذا الضرر عن طريق الحوار الذي قد يساعد السادات على العودة إلى التمسك بالحل الشامل بدلًا من الاتفاق المنفرد. وعليه، تقرر تشكيل وفد برئاسة سليم الحص رئيس وزراء لبنان، وعضوية كل من أحمد خليفة السويدي وزير خارجية الإمارات، وطارق عزيز عضو مجلس الثورة العراقي، وأحمد إسكندر وزير الإعلام السوري، وأن تقتصر مهمة الوفد على مناشدة السادات للعدول عن توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل [16].

وقد رفض السادات استقبال الوفد، وأوفد له وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء سليمان متولي، ليبلغه رسالة مكونة من ثلاث نقاط: أولها أن السادات لم

يُبلغ برحلة الوفد رسميًا وسمعها فقط من وكالات الأنباء ولم تكن له فرصة لإبداء الرأي بشأنها. وثانيها أن السادات سبق له أن بعث برسائل شخصية إلى الملوك والرؤساء العرب يشرح فيها الوضع بالنسبة لاتفاقيتي كامب ديفيد، ولم يتلقَّ جوابًا على أي من هذه الرسائل من أي من الملوك والرؤساء العرب. وثالثها أن السادات على استعداد للقاء أي رئيس أو أي من الملوك العرب في القاهرة لمناقشته في هذا الموضوع. وخلال خطاب ألقاه السادات أمام مجلس الشعب قبل وصول الوفد قال إنه علم بقرار اجتماع بغداد إيفاد وفد لمقابلته من وكالات الأنباء، وأعلن رفضه مقابلة الوفد، وهاجم اجتماع الملوك والرؤساء العرب [17].

ونتيجة لهذا الموقف، أصدر الملوك والرؤساء العرب في قمة بغداد عدة قرارات منها: أن اتفاقيتي كامب ديفيد تتعارضان مع مقررات القمة العربية وأنها لا تؤدي إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية، وبالتالي يُقرر المؤتمر عدم موافقته على تلك الاتفاقيات ويعلن رفضه كل ما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية وقانونية، كما قرر دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ماليًا لمدة 10 سنوات بمساعدات تبلغ 2500 مليون دولار، يُخصص منها لسوريا 1850 مليون دولار، والأردن 1250 مليون دولار، ومنظمة التحرير الفلسطينية 250 مليون، وتخصيص 150 مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، بغرض تصحيح الخلل الذي أصاب توازن القوى بخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل، وقد تحملت السعودية ألف مليون دولار تدفعها سنويًا، والعراق 520 مليونًا، وليبيا 550 مليونًا، والكويت 550 مليونًا، والإمارات 400 مليون، والجزائر 250 مليونًا، وقطر 230 مليونًا [18].

كذلك، تضمنت القرارات الالتزام بقضية فلسطين باعتبارها قضية عربية مصيرية تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه لا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام، وأن السلام الذي ينشده العرب يقوم على التحرير الكامل للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ 1967، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. إلى جانب دعوة حكومة مصر إلى الانصراف نهائيًا عن اتفاقيتي كامب ديفيد وعدم

التوقيع على أية معاهدة للصلح مع إسرائيل، وفي حالة استجابة الحكومة المصرية لهذه الدعوة فسوف يظل المجال مفتوحًا أمام مصر لتأخذ مكانها الطبيعي في الصف العربي الواحد، ومتى احتلت مكانها كان فرضًا على باقي أشقائها معاودة دعمها وحمل أعبائها ضمن الإطار الذي قرره هذا المؤتمر لدعم دول المجابهة [19].

وكان أخطر قرار هو «القرار التاسع» الذي نص على تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقرها من مصر في حالة توقيع السادات على معاهدة سلام مع إسرائيل، فلم تتصور الوفود العربية رفع العلم الإسرائيلي في القاهرة بجانب أعلام الدول العربية وعلم الجامعة في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والقدس وتتجاهل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. وحث المؤتمر أيضًا كافة البلدان العربية على الاستمرار في التعامل الطبيعي مع أبناء شعب مصر العاملين والمتواجدين في البلدان العربية، ورعايتهم وتعزيز انتمائهم القومي للعروبة، والتفريق بصورة واضحة بين الموقف من الحكومة المصرية والموقف من الشعب المصري العربي الذي قدم أغلى التضحيات من أجل القضية العربية وقضية فلسطين بالذات، كما يحث المؤتمر كافة البلدان العربية على الاستمرار في التعامل مع المؤسسات الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها عن التعامل مع إسرائيل وتشجيعها على العمل والنشاط في البلاد العربية في إطار الميادين التي تعنى بها. ورأى المؤتمر ألا تشمل الإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد الإنتاج الثقافي والفني لشعب مصر النابع من أصالة هذا الشعب وصلته العريقة بالثقافة العربية، وأن يقتصر الموقف من الأعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تروج للتعامل مع إسرائيل أو التي لها صلة بمؤسساته [20].

ويقول محمود رياض إنه حاول إبقاء خيط رفيع يربط بين مصر وبقية الدول العربية يُمكن أن يسمح مستقبلًا بمواصلة الحوار، ولذلك اقترح أن تعبر الدول العربية عن رأيها في اتفاقيتي كامب ديفيد بالطريقة التي تراها مناسبة، بما في ذلك حق كل دولة في أن تحدد علاقاتها مع مصر سواء بتجميدها أو قطعها، مع استمرار عضوية مصر بالجامعة على أن تتم اجتماعاتها خارج مصر. ويُضيف أن السادات كان مقتنعًا بأن قرارات المؤتمر لن تُنفذ، ولن تقوم الدول العربية بسحب سفرائها

من مصر، وهاجم الرئيس السادات الدول العربية بسبب رفضها اتفاقيتي كامب ديفيد وإدانتها لها، وأكد أن اتفاقيتي كامب ديفيد تُعطي للعرب الحل الشامل، وحل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها [21].

ثالثًا: معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية (26 مارس 1979)

عقب انتهاء محادثات كامب ديفيد، توقف السادات خلال رحلة عودته في الرباط رغبةً في الحصول على تأييد ملك المغرب لاتفاقيتي كامب ديفيد، ولمقابلة العاهل الأردني الملك الحسين لمناقشته في إمكانية انضمام الأردن لعملية السلام، لكن الملك الحسين رفض واعتبر أن الوقت لا يزال مبكرًا جدًا للتورط في أية التزامات، وأعرب عن استيائه لذكر الأردن في اتفاقيات كامب ديفيد دون موافقته. أما الموقف المغربي فجاء عكس توقعات السادات، واعتبر وزير خارجيتها محمد بوسته أن مصر ضحت بالحقوق الفلسطينية لأن اتفاقية كامب ديفيد لم تؤكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير من خلال حقهم في إقامة دولة فلسطينية، كما أنها لم تُشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، أو إلى حق العرب في مدينة القدس [22]، وهكذا انتهت زيارة الرباط دون تحقيق أهدافها.

لم يمر أسبوع حتى عاود الوفد المصري زيارة واشنطن لبدء المفاوضات التفصيلية لتحويل الاتفاقيات الإطارية لكامب ديفيد إلى معاهدة سلام، وخلال لقاء جمع الوفد المصري فور وصوله بالرئيس كارتر وفريقه، كشف كارتر أن إدارته أعدت مشروعًا لمعاهدة سلام مصرية إسرائيلية، وأكد أن المفاوضات ينبغي ألا تتعدى ثلاثة شهور، مع إمكانية أن تتم المرحلة الأولى للانسحاب الإسرائيلي من سيناء في غضون ستة شهور، وأعرب عن أمله في اختصار الزمن اللازم للانسحاب الكامل من 3 سنوات إلى سنتين، كما أبدى ضرورة ربط معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بالتقدم لصالح الفلسطينيين. وتُظهر متابعة اجتماعات واشنطن واللقاءات بين المسئولين المصريين والإسرائيليين على هامشه استمرار سياسة المراوغة الإسرائيلية تجاه التوصل لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، فبينما

يطالب الجانب المصري بتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة والتحرك تجاه حل سياسي للقضية، كان الجانب الإسرائيلي يتحدث عن «البحث عن صيغة ملائمة لتحسين أوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة» [23] .

أظهرت المباحثات أيضًا استعداد كارتر للحل الشامل وإيجاد صيغة ما لتسوية القضية الفلسطينية لكنها دائمًا ما اصطدمت بالرفض الإسرائيلي، فقد أكد كارتر أن اتفاقيات كامب ديفيد أوجدت رابطة قوية وملموسة بين اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، والتسوية الشاملة بصفة عامة، والمسألة الفلسطينية بصفة خاصة، ورأى أنه سيكون مفيدًا الاتفاق على موعد للانتخابات في الضفة الغربية وغزة حتى لإشعار الفلسطينيين بجدية تحركات التسوية، لكن لطالما أكد ديان رفضه ربط المعاهدة المصرية الإسرائيلية بالضفة الغربية وغزة [24] .

كذلك، أبدى موشيه ديان وزير الخارجية الإسرائيلي اعتراضًا على المشروع الأمريكي لمعاهدة السلام، كونها تربط بين المعاهدة والتسوية الشاملة في الشرق الأوسط، رغم الاتفاق المسبق بأن تكون المعاهدة المصرية الإسرائيلية خطوة أولى في سلسلة من المعاهدات الأخرى، لكن الوفد الإسرائيلي قال إن الكنيست فوضه للتفاوض فقط بشأن معاهدة مع مصر، لذلك فإنه مضطر لرفض أي ارتباط بين المعاهدة المصرية الإسرائيلية وغيرها من الاتفاقات، خاصة أن الأطراف العربية الأخرى رفضت مبدأ التفاوض مع إسرائيل نفسه. وفي السياق نفسه، حاول ماتير روزبن المستشار القانوني الإسرائيلي التقليل من أهمية الفقرات الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد التي تطالب بسلام شامل، ولإرضاء الجانب الإسرائيلي نُقلت الفقرة المتعلقة بالسلام الشامل إلى مقدمة مشروع معاهدة السلام. وأيضًا، ثار خلاف بشأن الصياغات والتعريفات، حيث بدا أن الصياغة المتعلقة بالحدود المصرية الإسرائيلية يُمكن تفسيرها بأن قطاع غزة يقع داخل إسرائيل. ورفضت إسرائيل التخلي عن السيطرة العسكرية على الضفة الغربية وغزة بغض النظر عن شكل الحكم الذاتي الفلسطيني، وأصرّت على بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية عاصمة لإسرائيل، وأعربت عن أنه أقصى ما يُمكن لإسرائيل أن تقدمه للمسلمين والمسيحيين هو وعد بأنهم يستطيعون زيارة الأماكن المقدسة [25] .

وقد قدم الجانب المصري مذكرة تشتمل على وجهة نظر القاهرة بشأن الضفة الغربية وغزة، وتضمنت الأفكار التالية: تجميد المستوطنات، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية إذا قبلت القرار رقم 242، ومشاركة القدس الشرقية في التصويت على الحكم الذاتي الفلسطيني، وإعادة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في الأراضي المحتلة، والسماح للبنوك العربية بالعمل في الضفة الغربية وغزة، وحرية الاجتماع والتعبير والحركة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، وعودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين النازحين في حرب 1967، وإشراف مراقبين دوليين أو تابعين للأمم المتحدة على انتخابات السلطة الفلسطينية، والانسحاب الفوري لبعض القوات الإسرائيلية من بعض أجزاء الضفة الغربية وغزة، وإعادة نشر القوات الأخرى [26].

وعقب مباحثات ومناقشات عديدة، اقترح كارتر يوم 21 أكتوبر تبادل خطابات بشأن الضفة الغربية وغزة تتضمن جدولًا زمنيًا لعقد اجتماع بين مصر وإسرائيل لمناقشة انتقال السلطة من العسكريين الإسرائيليين إلى السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما يُحدد الجدول الزمني موعدًا لانسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة نشرها في مواقع جديدة ومحددة. وهنا ظهرت إشكالية جديدة تتعلق بصيغة الخطابات المتبادلة، فقد أصر الوفد الإسرائيلي على تسمية الضفة الغربية «يهوذا والسامرة»، وهو ما سيجعل الخطابات المصرية والإسرائيلية غير متماثلة، وخشي المصريون ألا تصبح -نتيجة لذلك- الخطابات المتبادلة اتفاقية دولية صحيحة [27].

وخلال الزيارة نفسها، ثار خلاف آخر بشأن استرداد آبار البترول المصرية في سيناء وبالأخص حقل «شعاب علي»، حيث طالب الإسرائيليون بضمانات مصرية تتعلق باستمرار تدفق البترول من هذه الآبار إلى إسرائيل، وطالبوا بأن تتضمن معاهدة السلام نصوصًا بشأن بترول سيناء، وأن تواصل شركة «نبتيون» -هي شركة أمريكية اسمًا، وإسرائيلية واقعًا- التنقيب وحفر آبار البترول في جنوب سيناء، بدعوى قيامها بإعداد أكثر من ثلاثمائة مسح جيولوجي للمنطقة، وزعمت أنه إذا حلت شركة أخرى مكانها فإن إنتاج البترول سوف ينخفض مما يؤدي إلى خسارة ملايين الدولارات لمصر. كذلك، أصرت إسرائيل على تعهد كتابي من مصر

بأنها ستصدّر قدرًا محددًا من البترول سنويًا لإسرائيل كجزء من العلاقة الجديدة بين البلدين، ومررت إسرائيل تهديدًا ضمنيًا بربط الانسحاب من آبار بترول سيناء بموافقة مصر على هذه المطالب البترولية [28].

وعاد الوفد المصري إلى واشنطن في 8 نوفمبر للاجتماع مع الأمريكيين والإسرائيليين، حيث كرر المصريون استعراض موقفهم الذي تمثل في الآتي: لا بد من ربط اتفاق السلام بالضفة الغربية وقطاع غزة، وينبغي أن يتلازم الانسحاب من الضفة الغربية وغزة مع الإجراءات الخاصة بالانسحاب من سيناء، وضرورة أن تتخذ إسرائيل من جانب واحد عددًا من إجراءات بناء الثقة في الضفة الغربية وغزة، على أن تتضمن رفع الحظر عن الاجتماعات السياسية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح لبعض أسر اللاجئين في 1967 بالعودة إلى ديارهم، وأن تُحدد الخطابات المتبادلة موعدًا لبدء مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر وإسرائيل، وموعدًا محددًا لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وغزة، وموعدًا محددًا لانتقال السلطة من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى الفلسطينيين. ومن جهته، كرر الوفد الإسرائيلي نفس مواقفه السابقة رافضًا الالتزام بوقف بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية وغزة لحين انتهاء المفاوضات والمناورة بأنهم وعدوا بوقفها ثلاثة أشهر فقط وسوف تنتهي هذه المدة قريبًا [29].

وخلال لقاء مع الوفد الأمريكي، أبلغهم المصريون بالموقف الإسرائيلي الجديد المتمثل في رفض تبادل الخطابات بشأن الضفة الغربية وغزة، وتغيير إسرائيل رأيها بشأن الانسحاب من سيناء على مراحل، وأنها تود الانسحاب الكامل على الفور، ورفض الإسرائيليون تحديد موعد لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وغزة. ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة، وأبلغ ديان بتلقيه استدعاء إلى إسرائيل للمشاورات، وعاد الوفد المصري أيضًا إلى القاهرة [30].

وفي 10 ديسمبر، جاء وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس إلى القاهرة على رأس الوفد الأمريكي لمقابلة السادات، حيث جرت مناقشات بشأن نص المادة (6) من المشروع الأمريكي التي تقول إن المعاهدة المصرية الإسرائيلية ستكون لها الأسبقية على كافة اتفاقيات مصر الدولية، ما يعني إبعاد القاهرة عن التزاماتها إزاء

العالم العربي بموجب معاهدة الدفاع المشترك. وقد أصر رئيس الوزراء مصطفى خليل على أن صياغة المادة (6) غير مقبولة ولا بد من تعديلها، لكن الجانب الإسرائيلي رأى أن مجرد اقتراح أي تغيير سوف يحفز الجانب الإسرائيلي على تعديل كثير من المواد [31].

كذلك، أرسل الأمريكيون في منتصف يناير 1979 وفدًا يضم المبعوث الخاص روي أثرتون والمستشار القانوني هيربرت هانزيل إلى مصر وإسرائيل في محاولة لحل الخلاف على المادة (6)، وتساءل الوفد الأمريكي بشأن رد فعل المصريين إزاء تعرض أي دولة عربية لهجوم إسرائيلي، وهل ستهب لمعاونتها وفقًا لالتزاماتها العربية، أم ستأخذ موقفًا محايدًا طبقًا للمعاهدة المصرية الإسرائيلية. واقترح الوفد الأمريكي تعريف «العدوان» حتى يمكن تحديد من هو المعتدي ومن هو الضحية، فإذا وقع عدوان من جانب إسرائيل ضد دولة عربية أخرى، فإن لمصر الحق في معاونة الدولة العربية المعرضة للهجوم وفقًا لحق الدفاع الجماعي، أما إذا جاء العدوان من جانب دولة عربية ضد إسرائيل، فإن مصر لن تعاون المهاجم العربي وفقًا للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، لكن الجانب المصري رفض تعريف «العدوان» وأكدت حقها أن تحدد بحرية من هو المعتدي، كما أن التفاوض مع إسرائيل حول تعريف العدوان سيفتح الباب لمباحثات لا تنتهي تستهدف إلغاء حق مصر في الدفاع عن النفس بصورة منفردة أو جماعية طبقًا لميثاق الأمم المتحدة [32].

وفي 19 فبراير 1979، طار الوفد المصري إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات مرة أخرى مع الإسرائيليين والأمريكيين وقد اتسمت بالتوتر، وخلالها ادّعى ديان أنه لا يحمل تفويضًا للتفاوض بشأن أي شيء، ورفض بيغين التفاوض مع رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل رغم كونه على نفس منصبه بدعوى أن رئيس الوزراء في إسرائيل يحمل صلاحيات كاملة بعكس رئيس الوزراء المصري، وهكذا فشلت المفاوضات وتم استدعاء الوفد المصري إلى القاهرة [33].

وفي محاولة لكسر حالة الجمود التي اعترت عملية السلام، أجرى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر جولة دبلوماسية مكوكية بين مصر وإسرائيل لحل الخلافات العالقة، حيث وصل إلى القاهرة يوم 8 مارس 1979 لعقد جلسة محادثات مع

السادات تلتها جلسة ثانية في الإسكندرية، ويبدو أن المحادثات لم تصل إلى شيء، وخلال الزيارة ألقى كارتر كلمة أمام مجلس الشعب المصري أكد فيها التزامه بالحل الشامل وبحقوق الفلسطينيين. وفي 10 مارس غادر إلى إسرائيل، ليعود إلى القاهرة يوم 13 مارس ويعقد جلسة محادثات منفردة مع السادات لمدة ساعة بقاعة كبار الزوار بمطار القاهرة، وتردد حينها بأن كل الخلافات أمكن حلها، وأن دبلوماسية المكوك نجحت، لكن كارتر اكتفى بالحديث عن تحديد العناصر الرئيسية لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل (34) .

وفي 24 مارس 1979، سافر الرئيس السادات على رأس الوفد المصري إلى الولايات المتحدة حيث تحدد موعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي بات نصها جاهزًا في 14 مارس، لكن في اليوم السابق للتوقيع تفاجأ الوفد المصري بتوقيع الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقًا تحت عنوان «مذكرة تفاهم بين حكومتي الولايات المتحدة ودولة إسرائيل»، تُقدم بموجبه واشنطن التزامات لإسرائيل جاء فيها، أن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير التي تراها مناسبة في حالة انتهاك معاهدة السلام والتي قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، كما تتعهد واشنطن بتأييدها الإجراءات التي تتخذها إسرائيل إزاء انتهاكات اتفاقية السلام، خاصة إذا كان هذا الانتهاك يُهدد أمن إسرائيل، كما أن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة وإمداد إسرائيل بالمعونات العاجلة من أجل وضع حد للانتهاك، كذلك تعهدت واشنطن بأن تعارض وتصوت ضد أي إجراء أو قرار في الأمم المتحدة إذا كانت له آثار معاكسة على اتفاقية السلام، وأنها ستسعى إلى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، والتزمت أيضًا بالامتناع عن تقديم أسلحة لدول قد تستخدمها ضد إسرائيل، وتعهدت بأن تحول دون قيام الدول التي تتلقى أسلحة أمريكية بنقلها إلى أطراف ثالثة قد تستخدمها ضد إسرائيل (35) .

وقد تفاجأ الوفد المصري بالمذكرة التي وُقِّعت دون أن يعلم عنها شيئًا مسبقًا، لذلك أرسل رئيس الوزراء ووزير الخارجية مصطفى خليل خطابًا لوزير الخارجية الأمريكي أعرب فيه عن قلق الجانب المصري بشأن محتوى المذكرة، ورأى أنّ

التعريف الجديد لدور الولايات المتحدة يُمثل خروجًا على مفهوم مصر لهذا الدور باعتبارها «شريكًا» وليس «حكمًا»، وأن بهذه الاتفاقية جعلت الولايات المتحدة من نفسها حكمًا في تقرير أي خرق للمعاهدة بالرغم من وجود مادة في الاتفاقية لتسوية أي نزاع، وبذلك فإنها تلغي هذه المادة من الاتفاقية. واعتبرت الرسالة أيضًا أن الولايات المتحدة تتعهد بدعم إسرائيل في أي عمل تقوم به في مواجهة خرق المعاهدة مهما كان هذا العمل تعسفيًا ومستندًا إلى ادعاء كاذب بوجود انتهاك، لذلك أكد رفض مصر المذكرة للأسباب التالية [36]:

- أنّ التعهدات الأمريكية مبنية على ادّعاء باتهام مصر بخرق الاتفاق وترك تحديد هذا الانتهاك إلى إسرائيل.
- ليس من المفروض أن تساند الولايات المتحدة ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر، وأن تفترض أن مصر في الجانب المحتمل بأن يخالف التزاماته.
- أن هذه المذكرة تضع الولايات المتحدة وإسرائيل في تحالف ضد مصر، وتعطي واشنطن حقوقًا لم يسبق التفاوض بشأنها مع مصر، وتعطيها سلطة فرض تدابير تأديبية، ما يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات، وقد يؤثر ذلك على الموقف في المنطقة بأسرها.
- أن المذكرة تحمل موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير من بينها التدابير العسكرية ضد مصر على أساس افتراض حدوث مخالفات أو تهديد بمخالفات المعاهدة السلام.
- أن المذكرة تُعطي للولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة لدواعٍ متفقٍ عليها بينها وبين إسرائيل، وهو أمر لا يُمكن لمصر قبوله.

وأوضحت الرسالة أنه بالإمكان اتهام الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل لخلق الظروف التي تسمح بالتواجد العسكري الأمريكي بالمنطقة، وهو أمر ستكون له عواقب وخيمة على الاستقرار في المنطقة، واختتمت بالتأكيد على أن الحكومة المصرية لن تعترف بشرعية هذه الوثيقة ولا يترتب عليها أي آثار بالنسبة لمصر [37]. وحاول وزير الخارجية الأمريكي فانس احتواء الغضب المصري بإبداء استعداد الولايات المتحدة إعطاء مصر ضمانات مماثلة حال

خرق إسرائيل معاهدة السلام، لكن القاهرة رفضت قبول ضمانات مماثلة من واشنطن كونها تنتمي لدول عدم الانحياز، ولا توافق على الارتباط بأي اتفاقية أمنية مع دولة عظمى[38] .

لكنّ هذا الاعتراض لم يَحُلْ دون تنفيذ الاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل الذي بات أساس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، كما لم يَحُلْ دون توقيع معاهدة السلام المصرية الأمريكية يوم 26 مارس، حيث وقع السادات وبيغين في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تتكون من ديباجة و9 مواد وملحقين بعنوان «البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن» و»بروتوكول بشأن علاقات الطرفين»، ومرفق للملحق الأول بعنوان «تنظيم الانسحاب من سيناء»، إلى جانب الرسائل المتبادلة. وفيما يلي نص المواد الـ9 للمعاهدة [39] :

المادة الأولى:

- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويُقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول)، وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.
- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقًا للمادة الثالثة (فقرة 3).

المادة الثانية:

- إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا

تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر، بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة:

1. يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

أ. يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ب. يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

ج. يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2. يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

3. يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث)

الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

1. بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلًا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

2. يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3. تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقًا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

4. يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1، 2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة:

1. تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقًا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة.

2. يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة:

1. لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

2. يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

3. كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

4. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

5. مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يُقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة:

1. تُحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.

2. إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة:

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة:

1. تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

2. تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1975.

3. تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءًا لا يتجزأ منها.

4. يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقًا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد صدق مجلس الشعب المصري في 10 أبريل 1979، والكنيست الإسرائيلي في 22 مارس 1979 على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل بجميع ملاحقه والرسائل المرفقة بها، وتم إيداع المعاهدة باللغات العربية والعبرية والإنجليزية لدى الأمم المتحدة، لتنهي بذلك رسميًا «حالة الحرب» بين مصر وإسرائيل.

وقد أثار توقيع المعاهدة ردود فعل عربية غاضبة، تمثلت في اجتماع وزراء الخارجية في بغداد في اليوم التالي لتوقيع الرئيس السادات معاهدة السلام مع إسرائيل، واتخذوا قرارًا بسحب سفراء الدول العربية من مصر فورًا، والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال شهر، وقرروا تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، مع نقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس، كما قرروا وقف تقديم عروض أو أية مساعدات اقتصادية للحكومة المصرية، وتطبيق قوانين المقاطعة العربية على الشركات المصرية التي تتعامل مع إسرائيل [40].

رابعًا: تطبيق المعاهدة ومراحل الانسحاب الإسرائيلي

حدد الملحق العسكري لاتفاقية السلام ثلاث مراحل رئيسية تنتهي خلال ثلاث سنوات بالانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط الحدود الدولية، ونستعرض مراحل انسحاب وجلاء القوات الإسرائيلية على النحو التالي[41]:

1. **المرحلة الأولى:**

تضم خمس مراحل فرعية تتراوح مدتها ما بين شهرين وتسعة أشهر من تاريخ توقيع المعاهدة، وهي:

أ. **المرحلة الفرعية الأولى:** تمت بحلول 25 مايو 1979 وشملت الانسحاب من مدينة العريش، والمنطقة أ، والطريق الساحلي لبحيرة البردويل، ومطار العريش، والطريق الجنوبي إلى مقدمة بير الحفن، وهكذا انسحبت القوات الإسرائيلية إلى خط العريش–رأس محمد، حيث تم احتفال يوم 26 مايو رُفع خلاله العلم المصري على مدينة العريش، وألقى خلاله الرئيس الإسرائيلي إسحاق نافون كلمة قال فيها إن إسرائيل سلمت العريش، وهو ما أغضب السادات ودفعه للرد بقول: «أنا لا أقبل أن يقول أحد سلمناكم العريش، ولكننا استعدناها بالقتال المرير والدم الغالي الذي أُهدر في سيناء». وجدير بالذكر أنه خلال هذه المرحلة أثارت إسرائيل بعض المشكلات ومنها طلبها السماح لسكان مستوطنة «ينعوت» الواقعة 2 كم شرق مدينة العريش بالاستمرار في زراعة أراضيها، كما طلبت استمرار بقاء بعض الإسرائيليين في العريش والسماح للصيادين الإسرائيليين بممارسة الصيد في مياه العريش وهو ما رفضته مصر.

ب. **المرحلة الفرعية الثانية:** اكتملت بحلول 26 يوليو 1979 وتضمنت انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق البترول والمعادن في سيناء على مساحة 6000 كم مربع من أبو زنيبة حتى أبو خربة، وكانت تشتمل على مناطق أم بجمة، وعسل، ومطامير، ووادي فيران، ووادي سدر، و9 آبار.

ج. **المرحلة الفرعية الثالثة:** انتهت بحلول 25 سبتمبر 1979، واستردت خلالها مصر مساحة 7000 كم مربع في جنوب سيناء، تمتد 90 كم داخل سيناء من شاطئ خليج السويس، وضمت الجزء المتبقي من وادي فيران ومجموعة آبار جوفية، واشتملت على جزء من طريق أبو رديس-الطور بطول 38 كم ورفع عليها العلم المصري.

د. **المرحلة الفرعية الرابعة:** تمت بحلول نوفمبر 1978 وشملت الانسحاب الإسرائيلي من منطقة الطور، وسانت كاترين، وجبل موسى، والجفجافة، ورأس محمد، وتبلغ مساحتها 1500 كم، كما تسلمت مصر في 25 نوفمبر حقل «شعاب علي» ورُفع العلم المصري عليه (وهو حقل اكتشفته إسرائيل وكان يُغطي حوالي 50٪ من احتياجاتها من النفط، وكانت تطلق عليه الكنز الإسرائيلي)، وفور استرداد المنطقة تم تعيين اللواء فريد عزت وهبة محافظًا لجنوب سيناء لمحو آثار تهويد المنطقة وإعادة تمصيرها، من خلال سحب البطاقات الإسرائيلية من سكان جنوب سيناء واستبدالها ببطاقاتهم الأصلية المصرية، وكذلك تمصير رخص السيارات ورخص القيادة، وإمداد المنطقة بمجمعات استهلاكية للمواد التموينية، واستبدال العملات الإسرائيلية بالعملات المصرية من فروع البنوك المصرية في أبو رديس.

هـ. **المرحلة الفرعية الخامسة:** تم إتمام المرحلة الفرعية الخامسة والأخيرة ضمن المرحلة الأولى بحلول 25 يناير 1980، استردت خلالها مصر القطاع الأوسط لخط العريش-رأس محمد بمساحة 225 كم، وضمت منطقة المضايق الاستراتيجية، وثلاثة مطارات عسكرية هي المليز، ونمادة، والسر، إلى جانب مجموعة من الطرق الرئيسية هي: طريق القطاع الأوسط بسيناء بين الإسماعيلية والحسنة بطول 200 كم، وطريق الشط-متلا بطول 40 كم، وطريق جبل الحيطان-الحسنة بطول 77 كم، وطريق السويس-الحسنة بطول 40 كم، وبذلك تكون مصر قد استردت 45 ألف كم من شبه جزيرة سيناء.

2. **المرحلة الثانية:**

تضمنت انسحابًا كاملًا للقوات الإسرائيلية من خط العريش-رأس محمد، وتم خلالها تحرير ما يقرب من ثلثي مساحة شبه جزيرة سيناء.

3. المرحلة الثالثة:

بدأت محادثات الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني في 22 يناير 1982 بين وزير الدفاع المصري الفريق كمال حسن على ونظيره الإسرائيلي عيزرا ويزمان، وتمت بالكامل يوم 25 أبريل 1982 حينما انسحب آخر جندي إسرائيلي من شبه جزيرة سيناء -فيما عدا «طابا»- إلى خط الحدود الدولية المُعترف بها، وأُفرغت مستوطنة «ياميت» أكبر المستوطنات الإسرائيلية من سكانها بالقوة، ورُفع العلم المصري على حدود مصر الشرقية ومدينة رفح بشمال سيناء وشرم الشيخ بجنوب سيناء بعد احتلال دام 15 عامًا، وأُعلن هذا اليوم عيدًا قوميًا مصريًا. وجدير بالذكر أن وزير الدفاع المصري عرض على نظيره الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون تقديم 50 مليون دولار ثمنًا لمنشآت مستوطنة ياميت أسوة بما تم في مستوطنات جنوب سيناء، لكن شارون رفض العرض المصري وقرر تدمير ياميت بدعوى الخوف من عودة المستوطنين اليهود إليها أو حدوث مشاكل على الحدود، لكن دافعه الحقيقي هو منع المصريين من الاستفادة بها، كما دمر أيضًا 24 بئر ماء.

وهكذا بقيت مشكلة طابا التي أوجدتها إسرائيل في آخر أيام انسحابها من سيناء، واستغرقت المعركة الدبلوماسية لتحرير هذه البقعة سبع سنوات من الجهد الدبلوماسي المكثف. وهو ما سيتم تفصيله في الفصل التالي.

قائمة المراجع:

1. Jesse Greenspan, "How Jimmy Carter Brokered a Hard-Won Peace Deal between Israel and Egypt", A&E Television Networks, 21 October 2019, available at: https://www.history.com/news/jimmy-carter-camp-david-accords-egypt-israel.
2. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، القاهرة: دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة، أبريل 2018.
3. «محمد أنور السادات 1978»، محمد أنور السادات، مكتبة الإسكندرية، متاح على: http://sadat.bibalex.org/More_Pages/Presidential Period.aspx?TabName=Event&page=1&startDate=1978-01-01&endDate=1978-12-31.
4. محمد أنور السادات، «البحث عن الذات»، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978، ص 321-322.
5. محمد إبراهيم كامل، «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2022، ص 421-422.
6. المرجع السابق، ص 434-436.
7. Nabil Elaraby, "No-Peace Solution", The Cairo Review of Global Affairs, winter 2019, available at: https://www.thecairoreview.com/essays/no-peace-solution/.
8. IBID.
9. IBID.
10. محمد إبراهيم كامل، «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، مرجع سبق ذكره، ص 451-454.
11. أحمد أبو الغيط، «شاهد على الحرب والسلام»، مرجع سبق ذكره.
12. Nabil Elaraby, "No-Peace Solution", op.cit.
13. «محمد أنور السادات 1978»، محمد أنور السادات، مكتبة الإسكندرية، مرجع سبق ذكره.
14. محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، 1985، ص 591-592.
15. المرجع السابق، ص 596.
16. المرجع السابق، ص 597.
17. المرجع السابق، ص 598.
18. المرجع السابق، ص 600.
19. المرجع السابق، ص 601.
20. المرجع السابق، ص 601.
21. المرجع السابق، ص 599، 601، 602.
22. بطرس بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس.. قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط»، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1997، ص 160-161.
23. المرجع السابق، ص 165-166.
24. المرجع السابق، ص 172.
25. المرجع السابق، ص 167.
26. المرجع السابق، ص 169.
27. المرجع السابق، ص 173-174.
28. المرجع السابق، ص 174-175.
29. المرجع السابق، ص 178-179.
30. المرجع السابق، ص 179.
31. المرجع السابق، ص 181-182.
32. المرجع السابق، ص 182-183.
33. المرجع السابق، ص 197.
34. المرجع السابق، ص 201.
35. محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص-ص 603-604.
36. المرجع السابق، ص 604-605.

37. المرجع السابق، ص 605.
38. بطرس بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس.. قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص 204.
39. «نص معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها والرسائل المتبادلة بشأنها»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، متاح على: https://shortly.at/M1W3n
40. محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص-ص 608-609.
41. خالد عكاشة، "سيناء أرض المقدس والمحرم"، القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص 135-138.

21

معركة استرداد طابا
وأبعادها الاستراتيجية

على مدى سبع سنوات دارت معركة دبلوماسية وقانونية من طراز رفيع بين مصر وإسرائيل، حول موقع العلامة 91 من خط الحدود بين البلدين، إضافة إلى تأكيد عدد من المواقع الأخرى من علامات الحدود، والتي ثار حولها خلاف قانوني وميداني كبيران، إذ طالبت إسرائيل بموقع للعلامة 91 تحديدًا يتيح لها ضم مساحة كبيرة من الأراضي المصرية توفر لها العديد من المزايا الاستراتيجية والاقتصادية، واستخدمت في هذا الادّعاء الكثير من التفسيرات الزائفة والحجج غير المنطقية، فضلًا عن القيام بمناورات لإقناع الجانب المصري بموقع للعلامة يختلف تمامًا عن موقعها الطبيعي الموروث منذ الدولة العثمانية، والذي تحدد بموجبه خط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

اتخذت القاهرة موقفًا ثابتًا طوال الوقت، وهو أنه لا حلول وسطى فيما يتعلق بقضية السيادة على الأرض، والتزامًا بتحرير كامل التراب المصري لم تقبل مصر كل الادعاءات الإسرائيلية، حيث قام المفاوضون المصريون بتفنيدها عمليًا وقانونيًا، من خلال الوثائق والبيانات التاريخية والخرائط والصور وشهادات أشخاص دوليين أعضاء في قوات الأمم المتحدة، حيث عملوا في سيناء وفي جنوبها تحديدًا، وقدموا المعلومات التي تثبت صحة الموقف المصري وحقه في طابا كاملة.

في المقابل، ظل الطرف الآخر على أسلوبه المراوغ، متمسكًا بأطروحاته التي أخذ يعدلها مرة بعد أخرى، وهو ما رفضته مصر وكشفت عن عجز الأطروحات الإسرائيلية في تغيير صلابة الموقف المصري، إلى أن انتهى الأمر بقبول التحكيم الدولي، والذي كان قرارًا تاريخيًا عكس الثقة المصرية في صلابة الموقف المصري.

وتدل عملية الإعداد وتركيبة فريق المفاوضين المصريين على حرص القيادة السياسية بأن يضم الوفد التفاوضي كل العناصر والكفاءات الوطنية بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية أو مواقفها الفكرية، باعتبار أن القضية تخص المصريين جميعًا، وتتعلق بمصلحة عليا لا يجوز فيها التنازل عن سنتيمتر واحد. وقد جاء حكم محكمة التحكيم لصالح مصر، مُنهيًا بذلك آخر مناورة إسرائيلية استهدفت انتزاع حقوق في الأرض في انتهاك للمبادئ، ولكنها فشلت فشلًا ذريعًا، بينما حققت مصر هدفها الاستراتيجي متمثلًا في تحرير كامل تراب الوطن. ويظل الدرس الأكبر كاشفًا عن أهمية وضرورة تكامل أساليب العمل، وترابطها ما بين عسكري ودبلوماسي لتحقيق المصالح العليا للوطن.

أولًا: بداية النزاع حول طابا

كان من المقرر أن تقوم إسرائيل بإتمام انسحابها من سيناء بشكل نهائي يوم الخامس والعشرين من إبريل 1982، وذلك حسبما جاء بمعاهدة السلام. ولكن بحلول مارس 1982، أعلن رئيس الجانب العسكري المصري في اللجنة العسكرية المشتركة المشكلة لإتمام الانسحاب أن هناك خلافًا مصريًا إسرائيليًا حول بعض النقاط الحدودية، لا سيما العلامة 91. وأعلنت إسرائيل أنها سوف تستثني منطقة

طابا الواقعة على رأس خليج العقبة من الانسحاب بدعوى أن علامة الحدود 91 التي توضح موقع طابا غير واضحة المعالم وغير موجودة داخل الأراضي المصرية.

وفي يوم الخامس والعشرين من أبريل 1982، أثير النزاع مرة أخرى قبل إتمام عملية الانسحاب بعشر ساعات. ورغبة من القيادة السياسية المصرية بعدم إفساد فرحة الشعب المصري بعودة سيناء، اتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على تأجيل الانسحاب من طابا وحل النزاع وفقًا لما جاء بالمادة السابعة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، والتي تنص على «أن تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة، وإذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم» [(1)] .

وتوضيحًا للبيئة السياسية التي أحاطت بالنزاع حول طابا، تجدر الإشارة إلى واقع العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال فترة الثمانينيات، وتحديدًا بعد اغتيال الرئيس أنور السادات وتولي الرئيس حسني مبارك للسلطة. فبحلول أوائل الثمانينيات، تبلور نمط من السلوك الثنائي المصري الإسرائيلي، حيث اعتقد الطرفان أن الآخر لن يبادر بخوض حرب، وكلاهما أراد الحفاظ على صلات قريبة نسبيًا من واشنطن، كما كان لتحول انشغال المجتمع الدولي واهتمامه الإقليمي نحو الأحداث في منطقة الخليج العربي (الحرب العراقية الإيرانية (سبتمبر 1980 – أغسطس 1988) وما حولها أدّى إلى تحويل الاهتمام بعيدًا عن الجهود الإضافية لحل القضايا العالقة في الصراع العربي الإسرائيلي.

وبحلول أواخر ربيع عام 1981، خاصة بعد قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي بعد ثلاثة أيام من قمة بيغن والسادات، تم وضع العلاقات الثقافية والتجارية والسياحية بين مصر وإسرائيل والعلاقات التجارية في حالة تجميد عميق.

كما أسهمت مجموعة من الأحداث المتلاحقة في تنامي الانتقادات الحكومية المصرية الموجهة إلى إسرائيل، كان أبرزها: عدم توصل محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني لأي نتيجة، وتطبيق القانون الإسرائيلي على هضبة الجولان ديسمبر

1981، والغزو الإسرائيلي للبنان يونيو 1982، واستمرار نمو وتوسيع المستوطنات اليهودية، وتفجير مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس أكتوبر 1985.

لجأت إسرائيل إلى الولايات المتحدة، مشتكية من انتهاك مصر لمعاهدة السلام برفضها إعادة سفيرها إلى تل أبيب. وقد انتقد وزير الخارجية جورج شولتز مصر على هذا الأساس عندما زار الشرق الأوسط في ربيع عام 1983. وقد حاول أعضاء الكونجرس المؤيدون لإسرائيل أن يجعلوا انتقاد رفض مصر لإعادة سفيرها إلى تل أبيب جزءًا من السياسة الأمريكية. وأُعرب تعديل لمشروع قانون المساعدات الخارجية للعام المالي 1984، تم اقتراحه في مجلس النواب، عن القلق «إزاء عدم إحراز تقدم في تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل".

في المقابل، أبدت مصر عبر أكثر من قرار تحفظها على إعراض الولايات المتحدة عن نقد الممارسات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، كانت المناورات العسكرية الأمريكية الأولى التي أجريت في مصر عام 1980، وعملية النجم الساطع في نوفمبر 1981، مصحوبة بضجة كبيرة. وفي عام 1982، بعد غزو لبنان، لم يتم إجراء أي تدريبات، ولم تحظَ مناورة النجم الساطع عام 1983 على أي دعاية تقريبًا من جانب الحكومة المصرية، الأمر الذي أثار استياء إدارة ريجان، التي أرادت الإعلان عن قدرتها على التدخل المعزز في الشرق الأوسط. كما تم إجراء مناورة جوية وبحرية مشتركة، أطلق عليها اسم «نسيم البحر»، دون دعاية تذكر في نوفمبر 1984. ومع ذلك، حافظت مصر على علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، وذلك في الوقت نفسه الذي عملت فيه على تنويع موردي المعدات العسكرية إلى مصر، من دول فرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وإسبانيا. كما تحركت مصر بحذر لإعادة إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفيتي، والتي أعيد تأسيسها في يونيو 1984، ولكن دون العودة مجددًا إلى المعسكر السوفيتي.

وعلى الصعيد العربي، لم تنقطع علاقات مصر العربية بشكل كامل قط، حتى في عهد الرئيس أنور السادات. فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أعلن السادات علانية دعم مصر العسكري للعراق. ومع تولي مبارك مقاليد السلطة، اتجهت الدولة المصرية بنشاط نحو تحسين علاقاتها مع الدول العربية السبع عشرة

التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية ردًا على معاهدة السلام مع إسرائيل، الأمر الذي بدت أولى نتائجه في لقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع الرئيس مبارك في ديسمبر 1983 بالقاهرة، وفي إعلان الأردن في 25 سبتمبر 1984، عن تجديد العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر. (2)

وبالعودة إلى كيفية تطور النزاع الحدودي، تضمنت المادة الرابعة من معاهدة السلام على أن يتم إنشاء لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ المعاهدة، مكونة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية، وتتمثل مهامهم في تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية (3) .

من جانب مصر، أُسندت عملية تحديد مواقع العلامات على الحدود الدولية إلى الهيئة الفنيّة من المسّاحين، وبدأ العمل في أبريل 1981، أي بعد عامين كاملين من توقيع المعاهدة، وفُسِّر سبب التأخير بأن الانسحاب إلى "ما وراء الحدود الدولية" كان مفروضًا أن يتم خلال المرحلة الثانية من مرحلتي الانسحاب الإسرائيلي، وهي المرحلة التي كان من المفترض أن تنتهي قبل مضي ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة (4) .

وفي شهادته أمام محكمة طابا، أشار اللواء البحري / محسن حمدي، رئيس الوفد المصري في اللجنة العسكرية المشتركة، وبعد ذلك رئيسًا لجهاز الاتصال عن الجانب المصري حتى يوليو 1984، إلى أنه قد اتفق الطرفان خلال فترة قصيرة على موضع 78 علامة حدودية. وفي يوم الثالث من ديسمبر 1981، اتفقوا على ثماني علامات أخرى. وبعد ذلك، عملت اللجنة على تحديد علامات رقم 88 و89 و90، وانطلاقًا من العلامة الأخيرة بدأ الخلاف بين الجانبين.

أولًا: كان الجانب المصري مدركًا، وفقًا لما لديه من وثائق وخرائط وأدلة، بمكان العلامة الأخيرة على سلسلة الجبال، إلا أن الإسرائيليين أصروا على أن بقايا العمود الأخير يقع أسفل الوادي. وإلى جوار أشجار الدوم، أشار الإسرائيليون إلى بقايا مبنى قديم، وعرّفوه بأنه هو موضع العلامة 91.

لم يقبل الجانب المصري بهذا الموقع، وأصر على الصعود إلى الأعلى، اقتناعًا منهم بأن موضع العلامة الحقيقي يقع على سلسلة الجبال المطلة على الوادي.

وبالفعل، اختار كل جانب اثنين من أعضائه للصعود. وهناك، وجد المصريون بقايا القاعدة الحجرية للعلامة القديمة، ولكنهم لم يجدوا العمود الحديدي الذي كان مغروسًا على القاعدة، والذي كان يحمل رقم العلامة. وفي طريق النزول، نجح أحد الضابطين المصريين في العثور على العمود الحديدي على منحدر شديد الوعورة، ويبلغ طول هذه العلامة مترين وعرضها لا يقل عن 15 سم، ويتراوح وزنها بين 60 و70 كجم، وكان موجودًا عليها رقم 91.

كان من المفترض أن ينتهي الأمر عند هذا الحد، ومع ذلك تمسك الإسرائيليون بالموقع الواقع إلى جوار شجر الدوم، وهو بالمناسبة غير الموقعين اللذين حددهما الجانب الإسرائيلي فيما بعد في مشارطة التحكيم (الربوة الجرانيتية أو بئر طابا). وكان واضحًا أن التعليمات الصادرة للإسرائيليين من جانب قيادتهم هو أن تكون علامة الموقع الأخير عند وادي طابا وليس على سلسلة الجبال المطلة على هذا الوادي. وبناءً على ذلك، تدّخل السياسيون في الأزمة.

وفي مارس 1982، اجتمع الجانبان، وترأس الجانب المصري الفريق كمال حسن علي وزير الخارجية ورئيس الجانب المصري في اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ المعاهدة. وعلى الجانب الآخر، كان شارون وزير الدفاع الإسرائيلي هو رئيس الفريق الإسرائيلي.

وخلال الاجتماع، بدأ الفنيون من كل جانب في عرض وجهة نظرهم، وقد توقف الجانب المصري عند حديث "الميجور حاييم" حينما قال: "إن المسّاحين يبحثون دائمًا عن المرتفعات"، الأمر الذي دفع شارون لإيقافه طالبًا منه عدم الاستمرار فيما يقول.

وفي ظل عدم جدوى النقاش، اقترح الفريق كمال على شارون أن يتفقدا خط الحدود بالهليكوبتر من رفح شمالًا حتى خليج العقبة في الجنوب. وقد استجاب شارون لهذا المطلب، وتبين عند الوصول إلى العلامة 91، انحناء الخط بشكل واضح إلى منتصف وادي طابا، وهناك، أشار شارون إلى مكان حجري منبسط بأنه نقطة طابا وأنها هي الحدود، الأمر الذي عقب عليه الفريق كمال بأنه لا توجد أي إشارة من أي نوع تدل على أنه كانت هناك علامة في هذا الموضع، وأن العلامة كانت على

مرتفع، وأنه كان في العادة المكان الذي يوجد فيه مركز بوليس، وهو المركز الذي كان يقام عادة وراء خط الحدود الذي يرسل إليه الدوريات، ومن ثم فليست هذه هي العلامة على الإطلاق.

وخلال شهادته أمام محكمة طابا، روى الفريق كمال بأنه قد ذهب بالهليكوبتر إلى مكان العلامة 91 التي حددها فنيّو الجانب المصري، وبالفعل وجد هناك العمود والقاعدة التي كان مغروسًا فيها قد أُزيلا حديثًا.

لاحقًا، خلال زيارة أجراها إلى القاهرة، طلب شارون من الفريق كمال الوصول إلى حل وسط، يتضمن ترك مصر للمنطقة التي يقام فيها الفندق للجانب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي رفضه بشكل قاطع الفريق كمال، داعيًا في الوقت نفسه إلى الاستمرار في تنفيذ بنود المعاهدة بنية حسنة، وموضحًا استعداد مصر شراء الفندق، لا سيما أنه خلال المفاوضات قد تم الاتفاق على أن كل المباني التي أقامها الجانب الإسرائيلي في سيناء سوف تباع لمصر كتعويض، وقد دفع الجانب المصري بالفعل نحو 50 مليون دولار لمبان في شرم الشيخ ونويبع وجهات أخرى على طول ساحل العقبة، وكان من المعتقد أن يتم الأمر نفسه على فندق طابا.

تجدر الإشارة إلى أنه حتى عام 1982، كانت الخريطة المتداولة لإسرائيل تضع طابا داخل الحدود المصرية، ولم تُستبدل بغيرها، بما لا يتناسب مع الادعاء الإسرائيلي الهادف إلى ضم طابا.

في الواقع، تبدو نية ضم طابا مُبيتَة من قبل الجانب الإسرائيلي، يستدل على ذلك ما جاء في وثائق اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة "بن جورويون" خلال حرب 1956، حيث ترددت أحاديث بتلك الاجتماعات عن ضم طابا.

وفي عام 1970، قامت إسرائيل بشق طريق عرض ممتد على طول الشاطئ من إيلات إلى طابا، وصولًا إلى الربوة الجرانيتية. وخلال عملية الشق، أُزيل الجرف الجبلي الذي كانت مُقامة عليه علامة الحدود الأخيرة المعروفة باسم علامة باركر، وقد اختفت بالطبع مع الجرف العلامة التي كانت قائمة عليه. علاوة على أنه قد

بُدئ في بناء الفندق خلال الفترة السابقة على بدء اللجنة المشتركة في القيام بعملها بتحديد مواضع العلامات، وذلك لمواجهة المصريين بالأمر الواقع.

وفي التقدير، تصور الجانب الإسرائيلي أن القضية يمكن تسويتها إما من خلال تضليل الجانب المصري عبر قبول إسرائيل للمواضع المصرية لكل العلامات، ومن ثم يصبح من غير المرجح أن يثير الجانب المصري أي مشكلة فيما تتعلق بالعلامة الأخيرة. أو أن يتم الوصول إلى حل وسط، كالذي اقترحه شارون على الفريق كمال. ومن وجهة نظرهم، فقد كان احتمال تحقق الحل الثاني كبيرًا، لا سيما في ضوء أوراق الضغط التي كان الجانب الإسرائيلي متصورًا امتلاكها، والتي كان من أهمها تلك المرتبطة بعدم إتمام الانسحاب من سيناء إلا بعد التوصل إلى اتفاق حول طابا. عزز من التصور الإسرائيلي ما كانت تمر به مصر من أوضاع سياسية بعد اغتيال الرئيس السادات، والحاجة الملحة للقيادة المصرية الجديدة لإحراز نجاح يعزز من شعبيتها.

وفي ظل استمرار الخلاف بين الجانبين، كان لا بد من العودة إلى ما نصت عليه معاهدة السلام في مادتها السابعة وهي "أن تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة، وإذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم" [5].

وقبل موعد إتمام الانسحاب النهائي من سيناء، طلب بيغين من الفريق كمال حسن مقابلته في القدس، وسافر معه اللواء محسن حمدي وبطرس غالي وأسامة الباز. وهناك، أوضح بيغين أنه لن يتم الانسحاب في 25 أبريل لأن هناك اختلافًا في نقاط عديدة، ولديه ضغوط من الكنيست بعدم الانسحاب. وفي منزل بيغين بالمساء، ذهب الفريق المصري ووجد شارون ونحو 14 فردًا من أعضاء الكنيست هناك لمعارضة إتمام الانسحاب. وأعطى شارون ورقة إلى بيغين لتسليمها إلى الفريق المصري، مكتوبًا فيها "يلتزم حسني مبارك رئيس الجمهورية ويتعهد بما تعهد به أنور السادات". وهنا، أكد بطرس غالي أنه لا يصح أن تفرض صيغة على رئيس الجمهورية. وعندما علم الجانب الأمريكي بالأزمة، أرسلوا السفير "ستوسل" مبعوثًا من الخارجية، وقابل الرئيس مبارك وسلمه مذكرة من الرئيس ريجان لحل

المشكلة بين الطرفين، ثم تم الاتفاق على ورقة أطلق عليها "ورقة 25"، والتي تشمل الحل بين الطرفين، وتم التوقيع على الاتفاق في تمام الساعة الواحدة صباح يوم الخامس والعشرين من أبريل، أي قبل إتمام عملية الانسحاب بعشر ساعات. (6)

تعد ورقة "الإجراء المبدئي لحل مسائل الحدود" إقرارًا من الجانبين بوقوع خلاف في تنفيذ البند الخاص بتنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية، وقد نصت الورقة على موافقة الطرفين على الانسحاب إلى ما وراء الخطوط التي يحددها كل طرف باعتبارها خط الحدود الدولي، على أن تقوم "القوات متعددة الجنسيات" بحفظ الأمن في المنطقة التي يتم الانسحاب منها. هذا إلى جانب اتفاق الطرفين على استمرار النشاط الذي بدأ بالمنطقة، ولكن لا يتم بناء أي أبنية جديدة خلال الفترة الواقعة بين توقيع الورقة وحل المسائل الخلافية.

ومع ذلك، عمد الجانب الإسرائيلي إلى اتباع سياسة كسب الوقت، أملًا في فرض الأمر الواقع، ومن ثم تقوية موقفهم التفاوضي. وخلال أربع سنوات كاملة منذ ورقة أبريل 1982 حتى توقيع عقد مشارطة التحكيم في سبتمبر 1986، انخرط الطرفان في أطول معركة دبلوماسية، جرى خلالها العديد من الانتهاكات الإسرائيلية، بغرض فرض الأمر الواقع، والتي قوبلت بعدم الاستجابة لأي استفزازات، في المقابل إثبات الاحتجاج ضد وقائع الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية، حتى وإن بدا هذا الانتهاك صغيرًا، وقد بلغ مجموع الاحتجاج المصري نحو ثلاثة وخمسين احتجاجًا.

فمن ناحية، استمر الجانب الإسرائيلي موجودًا بشكل عسكري في المنطقة المتنازع عليها، وعلى مختلف المستويات، بريًا وبحريًا وجويًا. من ناحية أخرى، مضى الجانب الإسرائيلي في الاستكمال ليس فقط في بناء مبنى سونيستا، باعتبار أن العمل قد بدأ فيه قبل توقيع ورقة أبريل، وإنما قاموا ببناء ملحقات للفندق بالإضافة إلى القرية السياحية. كما قام الإسرائيليون ببناء رصيف بحري صغير أمام الفندق، الأمر الذي اعتبره المصريون انتهاكًا للمياه الإقليمية المصرية. وفي أواخر عام 1984، اقترح الإسرائيليون إدارة مشتركة، وهو الأمر الذي رفضه الجانب المصري.

زاد من التوتر بين الجانبين اتجاه مصر نحو تجميد علاقتها مع إسرائيل. فبعد غزو إسرائيل للبنان، سحبت مصر سفيرها من تل أبيب، وهو ما أدّى إلى تعطل عملية التطبيع. وفي الوقت نفسه، اتجهت مصر نحو تحسين علاقاتها العربية، وتقاربت مع منظمة التحرير الفلسطينية، وصولًا إلى حد رفض استقبال وفد إسرائيلي، أكتوبر 1985، لبحث مشكلة الحدود، الأمر الذي شكل ضغطًا متزايدًا على الحكومة الإسرائيلية.

لقد ربطت الدولة المصرية التقدم في القضية الفلسطينية بالتقدم في تطبيع المواقف والعلاقات المصرية تجاه إسرائيل [7]. وعندما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل في سبتمبر 1984، أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز على الفور رسالة إلى الرئيس مبارك يحث فيها على عودة السفير المصري إلى إسرائيل. وأكدت مصر من جانبها أن ذلك لن يحدث إلا بعد انسحاب إسرائيل من لبنان وتنفيذ إجراءات بناء الثقة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما دعا بيريز إلى عقد لقاء بينه وبين الرئيس مبارك لبحث تحسين العلاقات المصرية الإسرائيلية. وفي إعلان رفض مصر لهذا الاقتراح، دعا مستشار مبارك للسياسة الخارجية، أسامة الباز، إسرائيل إلى رفع الحظر عن النشاط السياسي الفلسطيني، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإعادة رؤساء البلديات الفلسطينيين المخلوعين وغيرهم من المسئولين المنتخبين، وإعلان وقف بناء المستوطنات الجديدة وإنهاء التدخل الإسرائيلي في الحياة الاقتصادية للأراضي المحتلة [8].

وفي يوليو 1986، أوضح وزير الدولة للشئون الخارجية «بطرس غالي» أن «العلاقات بين مصر وإسرائيل لن تصل إلى مرحلة التطبيع الكامل كمًا ونوعًا ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة للشرق الأوسط». بالنسبة للإسرائيليين، كانت علاقتهم مع مصر في الثمانينيات أقل بكثير من التوقعات. ومع ذلك، لم تعني حالة تجميد العلاقات وجود أي نية لإلغاء مصر معاهدة السلام. فعندما سُئِل مبارك عام 1983 عن سبب الإبقاء على معاهدة كامب ديفيد قال: «ما معنى إلغاء اتفاقية كامب ديفيد؟ هل سيكون بمثابة إعلان حالة الحرب مع إسرائيل. إذا كنت أرغب في إعلان حالة الحرب، فمن الضروري أن أكون مستعدًا عسكريًا، يجب أن أركز كل

جهودي على الحرب. من سيدفع فاتورة الحرب؟ ربما يدفعها العرب، ولكن من سيقدم السلاح لمصر؟ لن تقدم الولايات المتحدة أسلحة لمحاربة إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن أوروبا أيضًا لن تقدم أسلحة، أما بالنسبة للسوفييت، فإنهم سوف يفرضون على مصر شروطًا». [9]

ونتيجة لاستمرار جمود العلاقات المصرية الإسرائيلية على مدار عامي 1983 و1984، لم يتمكن الجانبان حتى من الاجتماع لمناقشة نزاع طابا منذ الاجتماع الفاشل في مدينة الإسماعيلية مارس 1983. في ذلك الوقت، اتفق البلدان على تجميد كل التطورات الجديدة في طابا، وأن تقوم القوة والمراقبون متعددو الجنسيات، وهي وحدة حفظ السلام المكونة من 10 دول والتي تراقب تنفيذ معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية، بـ«الحفاظ على الأمن» في طابا بينما يتفاوض الجانبان حول التسوية النهائية.

ومع ذلك، لم يتمكن المفاوضون المصريون والإسرائيليون قط من الاتفاق على ما كان من المفترض أن يعنيه «الحفاظ على الأمن»، حيث استمرت إسرائيل في السيطرة عسكريًا على طابا.

وفي يناير 1985، عاود الجانبان المصري والإسرائيلي إلى الاجتماع مجددًا في بئر سبع وخلال هذا الاجتماع، جادل الإسرائيليون بأنه حتى يتم تحديد التسوية النهائية في طابا، يجب على شرطتهم الحفاظ على القانون والنظام هناك، حيث إن السياحة الإسرائيلية هي التي تعمل هناك، وأن قوة حفظ السلام الدولية يجب أن تفعل ما تفعله في سيناء، وهو «مراقبة السلام بين البلدين ذوي السيادة».

فيما أكد الوفد المصري أن المفاوضات يجب أن تتناول على الفور مسألة من يجب أن يكون له السيطرة النهائية على طابا، وأنه بخلاف ذلك، فإن دور القوة متعددة الجنسيات والمراقبين في «الحفاظ على الأمن» في طابا يجب أن يتمثل في الاضطلاع بجميع واجبات حفظ القانون والنظام، وأن واقع تصرف الإسرائيليين كرجال شرطة هناك تجعل الأمر يبدو كما لو أنهم يبسطون سيطرتهم السيادية على طابا [10] .

ثانيًا: اللجوء إلى التحكيم والاستعدادات المصرية

لقد تعاملت مصر مع قضية طابا بأسلوب علمي وعملي متميز [11]، ففي ظل تعثر المفاوضات وفشل الجهود الأمريكية للتوفيق، لم يعد أمام مصر سوى الاستعداد للتحكيم كوسيلة لحل النزاع على مواضع علامات الحدود. وفي التاسع من مايو 1985، اقترح وزير الخارجية في ذلك الحين «عصمت عبد المجيد» على السيد رئيس مجلس الوزراء المصري «كمال حسن» على إنشاء لجنة تعمل تحت إشراف وزير الخارجية أو من يفوضه، تضم ممثلين من وزارات الخارجية والدفاع والعدل، ومجلس الدولة، والجامعات والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية، بالإضافة إلى من يرى وزير الخارجية ضمهم إلى اللجنة، وتكون مهمتها إعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمة لتعزيز وجهة النظر المصرية بشأن سيادة مصر على طابا. وقد وافق رئيس الوزراء على هذا الاقتراح، وأصدر القرار رقم 641 بتاريخ 13 مايو 1985 الخاص بتشكيل اللجنة [12]، التي ضمت بالفعل ممثلين وخبراء من كافة مؤسسات الدولة المعنية، سواء من وزارة الخارجية أو القوات المسلحة أو المؤسسات القانونية والعلمية والأمنية، وكانت مدعومة تمامًا من القيادة السياسية. ومن هذه اللحظة، بدأت هذه اللجنة أعمالها على المستويين الداخلي والخارجي من أجل الحصول على كافة الوثائق والحجج والخرائط والشهود التي تؤكد كلها أحقية مصر في طابا، وهو ما تحقق بالفعل [13].

وعلى مدار أكثر من ثلاث سنوات، وثمان جولات من المحادثات دارت بين الإسماعيلية وبئر سبع والقاهرة وهرتزليا، وافقت إسرائيل في النهاية على التحكيم في 13 يناير 1986 [14].

يعود قبول إسرائيل النهائي للجوء إلى التحكيم لحل النزاع إلى سببين رئيسيين، هما: السياسة الحزبية الداخلية الإسرائيلية والمنافسة بين حزب العمل وحزب الليكود في تل أبيب، ومساعي واشنطن التي سعت إلى مساعدة القاهرة وتل أبيب على التوصل إلى اتفاق حول كيفية التعامل مع صراع طابا.

وفيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية، فقد كان اليمين السياسي في إسرائيل، ممثلًا في حزب الليكود، يريد تأجيل أي حل بشأن طابا إلى أجل غير مسمى. علاوة على ذلك، كان إسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل من عام 1983 إلى عام 1984، يريد "الجمود السياسي" طوال المفاوضات حول طابا من أجل "إدامة سيادة إسرائيل على الأرض". لكن طوال النزاع ظلت القاهرة تؤكد على أنها ضد أي حل وسط لا يمنح السيادة الكاملة على طابا لمصر، وأنها تريد التحكيم وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام.

ومع ذلك، لم يكن حزب الليكود اليميني وحده في السلطة في إسرائيل في ذلك الوقت. بعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل عام 1984، فشل كل من الحزبين السياسيين الرئيسيين، حزب الليكود اليميني وحزب العمل اليساري، في الوصول إلى الأغلبية في الكنيست التي تسمح له بتشكيل الحكومة. وفي النهاية، اتفق الطرفان على تشكيل حكومة ائتلافية على أساس اتفاق التناوب، حيث يصبح شمعون بيريز من حزب العمل رئيسًا للوزراء من سبتمبر 1984 حتى أكتوبر 1986، وسيكون إسحق شامير من الليكود رئيسًا للوزراء من أكتوبر 1986 حتى ديسمبر 1988. وفاز شامير بانتخابات رئاسة الوزراء وبقي رئيسًا للوزراء من 1988 حتى 1992. كان لاتفاق التناوب، والمنافسة المستمرة بين حزبي الليكود والعمل، تأثيرهما على نزاع طابا. ورأى السياسيون اليمينيون، وعلى رأسهم حزب الليكود، أن التخلي عن طابا سيكون له تأثير الدومينو الذي يمكن أن يؤدي إلى تخلي إسرائيل عن الضفة الغربية في نهاية المطاف. بل إن "أرييل شارون"، وزير الصناعة والبنية التحتية الإسرائيلي حينها، قال إن أي تنازل إسرائيلي عن طابا سيكون سابقة ستؤدي إلى المزيد من التنازلات الإسرائيلية في الضفة الغربية. أما اليساريون، بقيادة حزب العمل، فقد أيدوا التحكيم، ورأوا أن التوصل إلى حل مع مصر، على أساس التعاون والإدارة المشتركة للسياحة في طابا، سيكون بنّاء أكثر من عقلية المحصلة الصفرية لليكود، وأنه من الأفضل التخلي عن طابا من أجل الحفاظ على علاقات السلام مع مصر، من التخلي عن العلاقات السلمية مع مصر من أجل الحفاظ على طابا.

وفي الثامن من يناير 1986، هدد حزب العمل، برئاسة رئيس الوزراء شيمون بيريز، بحل الحكومة الائتلافية في إسرائيل إذا لم يتم حل نزاع طابا. وأخيرًا، في 13 يناير 1986، صدر بيان مشترك بين حزب العمل وحزب الليكود، جاء فيه أن إسرائيل وافقت على اللجوء إلى التحكيم. وقال بيريز للصحافيين إن التحكيم في طابا «سيعزز العلاقات بين إسرائيل ومصر، وسيجعل السلام أقوى وأكثر استقرارًا» [15].

ورغم هذه الموافقة، تطلب الأمر ثمانية شهور أخرى من المفاوضات الشاقة لتوقيع مشارطة التحكيم في 11 سبتمبر 1986، بمينا هاوس.

أولًا: اشترط مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر قبول التحكيم باعتماد الصفقة الشاملة، والتي تضمنت 14 طلبًا. ولكن لم يقبل الجانب المصري منطق الصفقة، وكان أقصى ما تم قبوله هو عودة السفير المصري إلى تل أبيب واستعداد الرئيس مبارك للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، وإن كان قد تم اشتراط تنفيذ هذه الزيارة بعد توقيع مشارطة التحكيم.

ثانيًا: كان هناك خلاف حول موضوع السؤال الذي يوجه إلى المحكمة، هل يكون «ما هو الموقع (الصحيح) لعلامات الحدود المختلف عليها؟ وهو ما طالبت به إسرائيل، أم يكون «ما هو الموقع (المضبوط) للعلامات؟، وهو ما أصرت عليه مصر. كان الجانب الإسرائيلي راغبًا في تحويل القضية إلى إعادة تعليم خط الحدود الدولي بين مصر وإسرائيل، وذلك بدلًا من البحث عن العلامات التي كانت قائمة بالفعل. وفي نهاية الأمر، رضخت إسرائيل للمطلب المصري، ونصت مشارطة التحكيم على أن «يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وإسرائيل وفلسطين تحت الانتداب، وفقًا لمعاهدة السلام واتفاق 25 أبريل 1982».

ثالثًا: لم تتخل إسرائيل عن طموحها في اللجوء إلى حل التوفيق، حتى اللحظات الأخيرة، واشترطت تضمين احتمالات اللجوء إلى التوفيق في مرحلة بعينها من مراحل التحكيم، وبذلك نصت المشارطة على تكوين غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة (محكمان وطنيان ومحكم محايد) للنظر في المقترحات التي يقدمها أي من أعضائها

بشأن تسوية النزاع وذلك بعد تقديم المذكرات أو المذكرات المضادة، وتقديم توصية للأطراف للتسوية. [16]

ثالثًا: حدود الوساطة الأمريكية خلال التحكيم

أدرك الجانب المصري أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، ولكن دون أن يكون ذلك مصحوبًا بضجة كبيرة. ومن ثم كان قبول الوساطة الأمريكية في النزاع الحدودي بين مصر وإسرائيل، والذي استمر خلال فترة التحكيم، وأيضًا خلال فترة بحث كيفية تنفيذ قرار التحكيم.

يُظهر قبول القاهرة بالوساطة الأمريكية التزامًا بالتوصل إلى حل سلمي واستكشاف كافة السبل الممكنة للوصول إليه دون التأثير على عملية التحكيم الجارية. كما أن الوساطة الأمريكية من شأنها أن تسهم في تنظيم الوضع في طابا بعد صدور حكم المحكمة، مثل أمور السياحة في طابا على سبيل المثال. كما اعتقد الجانب المصري أن الحضور الأمريكي في النزاع من شأنه أن يقلل من تأثير أي تيارات متطرفة مناهضة لمصر في الائتلاف السياسي الإسرائيلي. علاوة على ذلك، لعبت واشنطن دور الضامن لتنفيذ أحكام محكمة طابا، حيث أكد الأمريكيون للمسئولين المصريين والإسرائيليين أن تل أبيب يجب أن تلتزم بقرار المحكمة حتى لا تتعرض العلاقات السلمية بين مصر وإسرائيل للخطر [17] .

خلال مرحلة ما قبل التحكيم في الصراع، توسط الجانب الأمريكي -كما سبق التوضيح- لمحاولة مساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق لحل مسائل الحدود، ولكنه انهار ولم يتم. كما كان لانشغال إدارة ريجان في واشنطن بحملة إعادة انتخاب "رونالد ريجان" في 1984 تأثير ساهم في توقف المفاوضات الأمريكية المصرية الإسرائيلية في الفترة من مارس 1983 إلى يناير 1985.

وخلال عملية التحكيم، أشار الدكتور مفيد شهاب إلى أن الولايات المتحدة قد حاولت التأثير على مصر زاعمة بأن الحكم سيصدر لصالح إسرائيل وأن على مصر الموافقة بأن تكون طابا ذات سيادة مشتركة ولكن رفضت مصر هذا الأمر. [18]

تشير تحليلات إلى أن الإدارة الأمريكية كانت ترغب في إنهاء قضية طابا دون نصر حاسم لأي من الطرفين، وفقًا لمبدأ «التوفيق»، أي أن يتوصلوا إلى حل وسط، دون الحاجة للوصول إلى التحكيم. وفي هذا الإطار، أجرى القاضي الأمريكي «إبراهام صوفير» جولات مكوكية خلال العامين اللذين استغرقتهما عملية التحكيم بهدف الوصول إلى حل وسط توافقي صادر عن الغرفة الثلاثية، بدلًا من وصول التحكيم إلى منتهاه بإصدار قرار لصالح أحد الطرفين بشكل حاسم، وضد الطرف الآخر بشكل حاسم أيضًا [19]. على سبيل المثال، في ربيع عام 1987، اقترح الأمريكيون سيادة مصرية إسرائيلية مشتركة على طابا. وعندما فشل هذا الاقتراح، اقترح الأمريكيون السيادة المصرية الكاملة على طابا، مع امتيازات معينة للإسرائيليين لدخول طابا وإدارة أعمالهم الاقتصادية والسياحية. وتضمنت الاقتراحات أيضًا عدم السماح لقوات الشرطة المصرية بدخول طابا حتى لا تعيق السياحة، وعدم إحالة أي إسرائيلي يخالف القانون في طابا إلى محكمة مصرية، وبدلًا من ذلك إحالته إلى محكمة إسرائيلية والحكم عليه وفقًا للقانون الإسرائيلي. ورفض المصريون هذه الاقتراحات الأمريكية [20].

ويعود سبب إخفاق السياسة الأمريكية في تحقيق الهدف إلى التناقض بين السياسة الأمريكية وسياسات مصر وإسرائيل اللذين لم يتحمسا لخيار التوفيق. فمن ناحية الحكومة المصرية، فقد اتخذت القاهرة موقفًا ثابتًا طوال الوقت، وهو أنه لا حلول وسطى فيما يتعلق بقضية السيادة على الأرض، وكانت مستعدة فقط لتقديم تسهيلات للزيارة. أما إسرائيل، فقد كانت تتحرك نحو تحقق أحد من الاحتمالين، إما أن تأخذ المحكمة بأحد الموضعين اللذين تقدمت بهما لعلامة الحدود 91، وهو احتمال كانت تدرك أنه ضعيف ولن يؤخذ به، أو أن تعجز هيئة التحكيم عن التوصل إلى قرار محدد، وهو ما سعت إليه تل أبيب باعتباره الأمر الأكثر احتمالًا، وعندئذ يبقى الوضع على ما هو عليه، ويبقى شريط الأرض المتنازع عليه تحت الهيمنة الإسرائيلية، ويصبح من غير المعلوم متى قد ينتهي التفاوض بخصوصه [21].

رابعًا: مشارطة التحكيم وتشكيل فريق المحكمين وفرق التفاوض

في أمر التحكيم، يكون أمام الدول نوعان مختلفان من التحكيم الخاص بفصل المنازعات، إما من خلال محكمة دائمة ذات قضاة دائمين، مثل محكمة العدل الدولية، وهي محكمة دائمة تابعة للأمم المتحدة، أو من خلال إنشاء محكمة خاصة تم تصميمها خصيصًا لغرض النزاع المحدد المطروح. يوفر الشكل ميزة للمتنازعين حيث يمكن لكل دولة اختيار قضاة أو محكمين للمحكمة، ويجب على كلا الدولتين المتنازعتين الاتفاق على هؤلاء القضاة المختارين. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت القاهرة وتل أبيب لا تفضلان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، بينما كان لدى تل أبيب سبب إضافي لعدم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وهو أنها لا تفضل مشاركة هيئة تابعة للأمم المتحدة.

وقد استخدمت القاهرة هذه الميزة التي يوفرها التحكيم بشكل استراتيجي لصالحها. ولو تم عرض نزاع طابا على محكمة العدل الدولية، لكان على المصريين التعامل مع قضاة محكمة العدل الدولية. لكن في حالة محكمة طابا، التي أنشئت بالاتفاق مع تل أبيب، يستطيع المصريون اقتراح القضاة الدوليين الذين يعرفونهم ويثقون بهم.

في حالات التحكيم، ما يحدث عادة هو أن يتفق كلا البلدين المتنازعين على ثلاثة قضاة، أو محكمين؛ واحد من كل دولة متنازعة، بالإضافة إلى قاضٍ محايد من دولة ثالثة. ومع ذلك، اقترح المصريون تعيين خمسة قضاة في محكمة طابا بدلًا من ثلاثة قضاة فقط. وكان المصريون واثقين من موقفهم القانوني القوي، ورأوا أن خمسة قضاة بدلًا من ثلاثة، من شأنها أن تقلل من احتمال الخطأ واحتمال الضغط الإسرائيلي أو أن تقوم برشوة المحكمين. ولذلك كان المصريون يتحققون من خلفيات القضاة أو المحكمين المقترحين للتأكد من أنهم فعالون وجديرون بالثقة وحياديون ويتمتعون بمستوى معيشي مالي جيد لمقاومة الرشوة الإسرائيلية. اقترح المصريون الكثير من المحكمين، ورفضهم الإسرائيليون. الإسرائيليون أيضًا اقترحوا الكثير من المحكمين، لكن المصريين رفضوهم. وعرض ريتشارد ميرفي، مساعد وزير الخارجية

الأميركي لشئون الشرق الأدنى، قائمة تضم 30 محكمًا مقترحًا، على أن يختار الجانبان من بينهم. وفي نهاية المطاف، اتفقت القاهرة وإسرائيل على المحكمين الخمسة. [22]

بالنسبة للمحكمين الوطنيين، وقع اختيار الخارجية المصرية على الأستاذ الدكتور حامد سلطان، أستاذ القانون الدولي وصاحب سمعة عريضة في قضايا التحكيم. في المقابل، اختارت الخارجية الإسرائيلية "روث لابيدوث" أستاذة القانون الدولي بالجامعة العربية، والمعروفة في المحافل العلمية الأوروبية.

وقد ترأس المحكمة القاضي السويدي المشهور "جونار لاجرجرين"، رئيس محكمة النقض ببلاده. فيما كان مسيو "بيير بيليه" الفرنسي، عضو اليمين، وكان أيضًا رئيس محكمة النقض ببلاده، وله شهرة واسعة في ميدان التحكيم الدولي. وكان البروفيسور السويدي "ديتريش شندلر" أستاذ القانون الدولي بجامعة زيورخ، هو عضو اليسار بالمحكمة. [23]

تجدر الإشارة إلى أن مصر قد استخدمت ثقلها الجيوسياسي والإقليمي للضغط على إسرائيل لقبول المحكمين الدوليين الثلاثة المحايدين الذين أرادتهم مصر. ففي الأسابيع التي سبقت التوقيع على تسوية التحكيم في سبتمبر 1986، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز يتطلع إلى عقد اجتماع قمة مع الرئيس حسني مبارك في الإسكندرية، يعقبه اجتماع قمة مع ريغان في واشنطن. وكان بيريز يتطلع إلى اللقاء مع مبارك، لأنه سيكون أول لقاء قمة بين مصر وإسرائيل منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فضلًا عن أن اللقاء سيكون قبل شهر واحد من الموعد المقرر لتخلي بيريز عن منصبه كرئيس للوزراء لصالح زعيم الليكود إسحق شامير في أكتوبر 1986، ضمن اتفاق التناوب. علاوة على ذلك، أعلنت القاهرة أن السفير المصري في تل أبيب لن يعود إلا بعد التوقيع على تسوية طابا للتحكيم.

لم يكن الإسرائيليون على استعداد لقبول لاغرغرين وبيليه وشيندلر كمحكمين دوليين. ونتيجة لذلك، أرسل مبارك رسالة إلى بيريز، عبر ريتشارد ميرفي، مفادها أنه لن يكون هناك لقاء قمة مع بيريز قبل التوقيع على تسوية التحكيم. وطلب ريتشارد ميرفي من مبارك تأجيل الخلاف حول التسوية إلى اجتماع القمة،

لكن مبارك أصر على موقفه. ونتيجة لذلك، وافق الإسرائيليون على أن يكون بيليه وشيندلر حكمين محايدين، كما تم الاتفاق على اختيار رئيس محكمة طابا في وقت لاحق. تم التوقيع على التسوية في صباح يوم 11 سبتمبر 1986، قبل ساعات قليلة من قمة الإسكندرية بين مبارك وبيريز. وفي 29 سبتمبر، اتفق المصريون والإسرائيليون على أن يكون لاجرجرين رئيسًا للمحكمة [24].

وفيما يتعلق بفريق الدفاع الإسرائيلي، فقد ترأس "روبي سيبل" الفريق التفاوضي باعتباره وكيل دولة إسرائيل، فيما كان رافاييل والدن "نائب الوكيل عن دولة إسرائيل".

ضم الفريق عددًا من القانونيين، كان منهم السفير السابق "شابتاي روزن"، والذي كان أحد المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد، بالإضافة إلى "إلياهو لوترباخت" أستاذ القانون الدولي بجامعة كمبردج، وهو بريطاني يهودي من أصول ألمانية، ولعب دورًا أساسيًا في قيادة المرافعات الشفوية للجانب الإسرائيلي.

وعلى صعيد الخبراء، كان السيد "جون كيمحي" هو الشخصية المحورية. كيمحي هو مراسل "جيروزاليم بوست" في لندن، ومتخصص في العلاقات العربية الإسرائيلية، ومؤلف كتاب "الأعمدة السبعة المتهاوية، الشرق الأوسط 1945 –1952. وتتمحور أهمية كيمحي في أنه من الواضح أن الخارجية الإسرائيلية قد كلفته بمهمة البحث عن الوثائق التي تدعم الموقف الإسرائيلي، الأمر الذي يؤكده تقريره المنشور بصحيفة جيروزاليم بوست يوم السادس والعشرين من نوفمبر عام 1985 تحت عنوان "وثائق بريطانية مكتشفة مؤخرًا تبين أن مطلب مصر في طابا مؤسس على خريطة مزيفة". تزامن نشر التقرير مع تصاعد النزاع المصري الإسرائيلي نتيجة لتمسك القاهرة بالتحكيم ورفض تل أبيب له، فجاء التقرير ليطعن في الخريطة (خريطة نيو كومب عام 1915) التي تعتمد عليها مصر لإثبات أحقية سيادتها على طابا، وليشكل رسالة إلى المصريين بأن التحكيم ستكون له تداعيات سلبية في غير صالح مصر.

وفي عـام 1987، خلال جلسـات التحكيـم، تمكـن كيـمحي مـن الحصـول علـى مجموعـة مـن الصور المهمة (صـور باركـر) والتي كانت مملوكـة لابنة باركر باشـا، حاكم سيناء خلال عـام 1906 ومـا بعـده، والتي تظهـر العلامـة الأخيرة مـن علامـات الحـدود. وفي التقديـر، أنـه كان يسـاعد كيـمحي في جمـع الأدلـة الإسـرائيلية عـدد مـن الشـبان الإسـرائيليين أو مـن اليهـود البريطانـيين، ممن ليسـت لهـم خبرة كافية بتاريـخ الحـدود المصريـة - الفلسـطينية. ويرجـح يونـان لبيـب رزق هـذا الطـرح بـأن الأدلـة التي قدمهـا الجانـب الإسـرائيلي كانـت موجـودة بـدار المحفوظـات العامـة في لنـدن، ومـن مصنـف معين بهـذا الـدار، المرقـم بــ F.O.371، المعـروف عنـه أنـه المصنـف الـرئيسي للباحـثين المبتـدئين، وأن اختياراتهـم للوثائـق قـد اعتمـدت علـى تلـك ذات الطـابع الإبهـاري أكثر مـن كونهـا وثائق علميـة جادة. ولذلـك كانت المحصلـة النهائيـة غلبة طابـع "الريبورتاج الصحفـي" علـى المذكـرات الإسـرائيلية.

فيمـا كانـت المخابـرات الإسـرائيلية هـي الضلـع الثالـث بالفريـق، وكان مـن أبـرز ممثليـه هـو "إيجـال سـيمون" الـذي أدلى بشـهادته أمـام هيئـة التحكيـم يـوم الرابـع والعشـرين مـن مـارس 1988. ويعـود سـبب اختيـاره إلى أنـه كان يشـغل وظيفـة ضابـط المخابـرات في إيلات خلال الـفترة بين فبراير 1966 ويونيـو 1967، وأنـه كان يوجـد لديـه حينمـا تـولى مهامـه في إدارة المخابـرات العديـد مـن الملفـات عـن منطقـة طابـا في الـفترة مـن 1956 وحتى توليـه لوظيفتـه في المنطقـة بعـد ذلـك بعشـر سـنوات، وأن هـذه الملفـات كانـت تحـوي معلومـات وافـرة عـن طابـا. [25]

أمـا عـن **الفريـق المصـري**، فكمـا سـبق التوضيـح، جـرى الإعـداد لمرحلـة التحكيـم قبـل التوصـل إلى تسـوية بشـأنها، وهـو مـا أدّى إلى تشـكيل "**اللجنـة القوميـة العليـا لطابـا**"، والتي تحولـت بعـد ذلـك إلى هيئـة الدفـاع المصريـة في قضيـة طابـا.

تـولى السـفير نبيـل العـربي قيـادة الفريـق المصـري باعتبـاره وكـيلًا عـن جمهوريـة مصـر العربيـة، والسـفير أحمد ماهر السـيد، نائـب الوكيـل. تتمحور أهمية السـفير نبيل العـربي في أنـه كان مديـر الإدارة القانونيـة بالخارجيـة المصريـة خلال مفاوضـات "كامـب ديفيـد 1978". وخلال جولـة تحكيـم طابـا 1985 - 1988، وتـولى رئاسـة البعثـة المصريـة لـدى المقـر الأوروبي للأمـم المتحـدة في جنيـف، إلى جانـب رئاسـته للفريـق المصـري، فيمـا

تولى السفير أحمد ماهر الإدارة القانونية لوزارة الخارجية خلفًا للعربي، هذا فضلًا عن مشاركته أيضًا من قبل في فريق تفاوض "كامب ديفيد". وبالتالي، كان للعربي وماهر خبرات سابقة في التفاوض مع الإسرائيليين.

ضم فريق التفاوض المصري مجموعة من القانونيين، من أصحاب المكاتب المعروفة في مجال القانون الدولي، سواء داخل مصر أو خارجها، ولها شهرة في مجالات التحكيم الدولي، خاصة في الدول العربية البترولية التي كانت لها قضايا متعددة مع الشركات العاملة فيها، والتي كان يتطلب أمر التسوية فيها اللجوء للتحكيم، من ضمنهم الأستاذ الدكتور "وحيد رأفت"، والأستاذ الدكتور "طلعت الغنيمي"، والأستاذ الدكتور أحمد القشيري، والأستاذ الدكتور "جورج أبي صعب"، والأستاذ الدكتور "مفيد شهاب"، والأستاذ "سميح صادق"، والأستاذ الدكتور "صلاح عامر" هذا بالإضافة إلى الأستاذ "أمين المهدي" نائب رئيس مجلس الدولة، والأستاذ الدكتور "فتحي نجيب" نائب رئيس محكمة النقض.

كما تجدر الإشارة إلى أن اثنين على الأقل من المفاوضين القانونيين بالفريق المصري، القشيري وأبي صعب، كانا أعضاء بـ "مجمع القانون الدولي" الذي يضم أشهر العاملين في مجال القانون الدولي على مستوى العالم، ويعتبر الحصول على عضويته دلالة على مدى المكانة الدولية التي وصل إليها العضو المنتسب إلى هذا المجمع.

كما قد تم اختيار هذه المجموعة دون الوضع في الاعتبار أي تأثير للانتماء السياسي. فقد كان الدكتور وحيد رأفت نائبًا لرئيس حزب الوفد، كما كان الدكتور مفيد شهاب من الناصريين بحكم تاريخه كأمين لمنظمة الشباب في عهد عبد الناصر، وتعرض للاعتقال والمحاكمة في قضية "مراكز القوى"، مايو 1971.

وإلى جانب القانونيين المصريين، ضم الفريق المصري المحامين الدوليين البريطانيين، وهما البروفيسور "ديريك باوت"، أستاذ كرسي القانون الدولي بجامعة كمبردج، وله شهرة في تولي قضايا العالم الثالث، حيث قاد الفريق المصري في المرافعات الشفوية، إلى جانب السير "إيان سنكلير"، صاحب مكتب قانوني معروف

في لندن، وعمل سابقًا مستشارًا قانونيًا لوزارة الخارجية البريطانية. ويعزو سبب الاستعانة الرئيسي -بجانب سمعتهم الطيبة- إلى ما اتفق عليه في أن تكون اللغة المستخدمة في المرافعات هي اللغة الإنجليزية، ولا يجيد الإنجليزية مثل أبنائها. كما قد أسهم مكتب السير سنكلير إسهامًا قويًا في جمع كثير من الأدلة التي تدعم الموقف المصري، كما أنه صاغ أغلب المذكرات التي تتناول خلفية القضية.

وإلى جانب مجموعة القانونيين، ضم الفريق المصري مجموعة من الخبراء في التاريخ والجغرافيا والمساحة. في التاريخ، اختير الدكتور "يونان لبيب رزق" أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس، وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ويعود سبب اختيار رزق إلى اهتمامه المبكر بتاريخ طابا ودرايته، بحكم دراساته بالوثائق الخاصة بالقضية، والتي من شأنها أن تلعب دورًا حاسمًا في النزاع.

وفي الجغرافيا، اختير الدكتور "يوسف أبو الحجاج"، والذي بحكم دراسته بجامعة لندن، كان على دراية واسعة بمحفوظات المؤسسات الجغرافية الإنجليزية، وعلى رأسها الجمعية الجغرافية الملكية في لندن، والتي كان يتمتع بعضويتها.

وفي مجال المساحة، كان هناك عديد من العسكريين، إلا أن الشخصية التي كانت حاضرة بشكل دائم في القضية، العقيد "محمد الشناوي". كان الشناوي منذ البداية أحد أعضاء اللجنة الفنية المشتركة المصرية - الإسرائيلية التي كانت تقوم بإعادة تحديد مواقع حدود مصر الدولية، وقد شارك في هذه الفترة مشاركة فعالة في وضع "بطاقات التوصيف" لكل علامة من علامات الحدود، ثم أنه كان من الفريق الذي عثر على بقايا علامة الحدود التي قدمتها مصر باعتبارها العلامة 91. (26)

خامسًا: عمليات البحث في الوثائق

تنوعت الأدلة التي قدمت إلى المحكمة من الجانبين، وتضمنت وثائق تاريخية (مثّلت الوثائق وحدها نسبة 61٪ من إجمالي الأدلة المادية المقدمة إلى المحكمة) (27)، وخرائط، ومجسمات طبيعية، وإحداثيات شبكية، وكتابات المعاصرين

وزيـارات ميدانيـة إلى مناطـق الخلاف، وبقايـا أعمـدة الحـدود، وشـهادات الشـهود، وأخيرًا أشـرطة الفيديـو المصـورة للمعالـم الجغرافيـة لطابـا، والتي أصـرت إسـرائيل على عـرض إحداهـا في مسـتهل المرافعـات الشـفوية بهـدف تحقيـق أكبر قدر مـن التأثير والإربـاك لـدى القضـاة.

بالرغـم مـن أن المطلـوب مـن المحكمـة تقريـر مواضـع علامـات الحـدود الدوليـة المعترف بهـا بين مصـر وفلسـطين (تحـت الانتـداب) أي في الـفترة الواقعـة بين عـامي 1922 و1948، فـإن عمليـة البحـث عـن الوثائـق قـد تعمقـت حتى وصلـت إلى البحـث في وثائق ثلاثينيـات القـرن التاسـع عشـر، كمـا تـم تعقـب الوثائـق في الـفترة اللاحقـة لعـام 1948 ليصـل البحـث إلى حـرب يونيـو 1967، واحـتلال سـيناء.

وقد تم تقسيم القرن موضع البحث إلى خمس فترات زمنية:

الأولى هـي تلـك السـابقة علـى عـام 1892: حيـث وفـاة الخديـوي توفيـق واعـتلاء ابنـه عبـاس الثـاني عرش مصـر، كان لا بـد أن يصـدر البـاب العـالي فرمانًا بهـذا. وفي ضوء سياسـات السـلطان «عبـد الحميـد الثـاني» الهادفـة إلى التضييق على الوجـود البريطاني في مصـر، ولإثبـات أن سـيادته علـى مصـر لا تقتصـر علـى مجـرد إصـدار فرمـان شـكلـي، وإنمـا يمكـن أن يرتـب الفرمـان تغييرات في وضـع مصـر، أصـدر البـاب العـالي فرمانًـا بتوليـة الخديـوي الجديـد، وأن تكـون الحـدود المصرية وفقًـا لما جـاء بالخريطـة المرفقة لفرمـان عـام 1841، والتي بمقتضاهـا لا يكون لمصـر أي وجود على خليج العقبـة، مما أثار قضيـة مشـهورة في التاريـخ المصـري الحديـث باسـم «قضيـة الفرمـان»، والتي انتهـت بتراجـع البـاب العـالي وبالاتفـاق علـى تعـيين حـدود مصـر الشـرقية علـى أسـاس جلاء مصـر عن العقبـة والمراكز الواقعة شـرقها (ضبـا والمويلـح والوجه)، في مقابـل الاعتراف العثمـاني بإدارة مصـر لبقيـة سـيناء من خـط يمتـد من نقطـة تقع شـرق العريـش (رفح) إلى نقطـة تقـع علـى رأس خليـج العقبـة. وبهـذا الإعلان، تـم تحديـد الخـط الفاصـل بين مصـر باعتبارهـا ولايـة عثمانيـة وبقيـة الأملاك العثمانيـة [28].

امتـدت الـفترة الزمنيـة الثانيـة بين عـامي 1892 (عـام تعـيين الحـدود)، و1906 (عـام تعليـم الحـدود): ففـي العـام الأخير مـن هـذه الـفترة، تـم صناعـة خط حـدود مصر

الشرقية. ففي عام 1906، احتدمت الأزمة التي اشتهرت في التاريخ المصري الحديث «بحادثة طابا» (29)، والتي اندلعت نتيجة للمناوشات البريطانية العثمانية في طابا، نتيجة لمحاولات العثمانيين احتلال هذه المنطقة، واستغرقت الشهور الخمسة الأولى (يناير – مايو)، وفي الشهور الخمسة التالية (يونيو – أكتوبر) تم الاتفاق على تعليم خط الحدود بين مصر والأراضي الخاضعة للدولة العثمانية الواقعة شرقيها، وعدم الاكتفاء بتعيين هذا الخط كما جرى عام 1892، الأمر الذي ترتب عليه انتهاك من قبل الجانب التركي. ولذلك، تكونت لجنة مصرية إنجليزية تركية لتحديد الحدود المصرية أتمت أعمالها في أول أكتوبر 1906 وعينت الحدود بتحديد خط إداري فاصل بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وشبه جزيرة سيناء جعل كل شبه جزيرة سيناء ملكًا لمصر بما في ذلك طابا (30)، وتم غرس 91 عمود خشبي من أعمدة التلغراف، من الشمال إلى الجنوب وبحضور ممثلي الطرفين. وخلال الفترة من أواخر ديسمبر 1906 حتى أواخر فبراير 1907، تم إحلال العلامات الدائمة محل الأعمدة المؤقتة التي كانت قد غرست في أكتوبر 1906. وكانت الأعمدة الدائمة من بناء حجر هرمي الشكل بارتفاع مترين وفي قمته عمود من الحديد المسطح بارتفاع متر، مكتوب عليه رقم العلامة. (31)

كما قدمت وثائق «تعليم الحدود» صورة دقيقة للمبادئ العامة التي حكمت هذا الخط، والمفاوضات التي جرت حوله، وموقع كل علامة من علاماته. وبالتالي، فقد أسهمت هذه الوثائق في الإجابة عن كثير من علامات الاستفهام، ومعالجة ما أثاره الجانب الإسرائيلي من ضبابية وتشويش.

تمتد الفترة الثالثة من عام 1906 حتى عام 1922: حيث صدر في الثامن والعشرين من فبراير هذا العام، إعلان قيام دولة ذات سيادة في مصر، مما أعطى لخط الحدود طابعًا دوليًا، بعد أن كان يوصف بالحد الفاصل بين مصر وباقي الولايات العثمانية، كما أن العام 1922 هو عام إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي تغير السلطة القائمة على الجانب الآخر من الحدود.

فيما امتدت الفترة الرابعة منذ عام 1922 حتى عام 1948: وهي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وتكمن أهمية تلك السنوات في أنها كانت الفترة التي اتفق

الطرفان فيها في مشارطة التحكيم على الأخذ بخط الحدود الذي كان قائمًا حينها، بغض النظر عما كان عليه هذا الخط قبلها أو بعدها. وقد أطلق القانونيون على هذه الفترة مسمى «التاريخ الحرج». كما اتسمت هذه الفترة بكونها أكثر الفترات استقرارًا ووضوحًا بالنسبة لحدود مصر الشرقية، بالإضافة إلى أن وثائقها كانت متاحة وعلى نطاق واسع.[32]

ومع تحديد الفترة الزمنية، جاء وقت تحديد أماكن وجود الوثائق. وبحسب يونان لبيب رزق، فقد كان لكل مرحلة زمنية جهة مسئولة عن حفظ وثائق هذه المرحلة.

نظرًا لطبيعة المرحلة الأولى، حيث لم يكن هناك أي طرف غير مصر في سيناء أو على خليج العقبة، فقد كانت الوثائق موجودة بشكل رئيسي في «دار المحفوظات المصرية» بالقلعة، التي تولت حفظ وثائق هذه الفترة الصادرة عن نظارة الجهادية (الحربية)، ونظارة الداخلية، ونظارة الأشغال.

وفيما يخص المرحلة الثانية، فتبعًا لواقع الاحتلال البريطاني لمصر، زاد اهتمام الحكومة البريطانية بالشئون المصرية، وقامت سلطات الاحتلال بإعادة تنظيم الشئون المصرية -بما في ذلك الجيش المصري- على نحو يكفل لها السيطرة عليها. وتبعًا لذلك، قام الإنجليز بإلغاء الجيش المصري القديم، جيش عرابي، واستبدله بجيش جديد تحت قيادة بريطانية، وكان من أهم الإدارات التي أنشئت هي «إدارة المخابرات»، والتي أطلق عليها في البداية اسم «مخابرات القاهرة»، والتي تغير اسمها بعد ذلك إلى «مخابرات السودان». فبعد استعادة السودان عام 1898، وعقد اتفاقيتي الحكم الثنائي أوائل عام 1899، انتقل القسم الأكبر من الجيش المصري إلى السودان، وتكمن أهمية هذه الإدارة في أنه كان يقع ضمن مسئولياتها المناطق الحدودية، سواء في مصر أو في السودان، وكانت سيناء من أهم تلك المناطق التي كانت تعد عنها تقارير شهرية منتظمة، بالإضافة إلى تقارير أخرى خاصة.

كما ترتب عن الوجود البريطاني وتحركات فرض السلطة إلى صراع بريطاني عثماني أدّى إلى أزمتي «قضية الفرمان 1892»، و»أزمة طابا 1906».

وبناءً عليه، تعددت مواقع الوثائق المطلوبة في تركيا (دار الوثائق في إسطنبول)، وبريطانيا (بدار المحفوظات العامة في لندن، والأرشيف السوداني بمكتبة مدرسة الدراسات الشرقية التابعة لجامعة درهام شمال إنجلترا)، وفي السودان (دار الوثائق السودانية بالخرطوم).

وفيما يتعلق بوثائق الفترة الزمنية الثالثة والرابعة، فقد كانت موجودة ما بين دار الوثائق التركية ودار المحفوظات البريطانية، والمتحف الحربي بالقلعة. ويعود سبب هذا إلى أنه في العام 1917 ظهر في مصر ما يسمى بـ «إدارة أقسام الحدود» والتي انتقلت إليها صلاحيات الإشراف على مناطق الحدود وإدارتها من إدارة المخابرات، وقد استمرت هذه الإدارة تصدر تقريرًا سنويًا باللغة الإنجليزية حتى أواخر العشرينيات، أما خلال الثلاثينيات حتى عام 1955 كان يتم إصدار التقارير باللغة العربية.

وقد أضافت الفترة الزمنية الخامسة موقعًا جديدًا للبحث عن الوثائق، وهو في نيويورك حيث مقر هيئة الأمم المتحدة ومحفوظاتها منذ قرار تقسيم فلسطين عام 1947، حتى قرار وقف إطلاق النار أكتوبر 1973. وكان اهتمام البحث منصبًا على المذكرات التي كانت توجهها حكومة تل أبيب إلى سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة، والمراسلات المتبادلة بين الجانبين وبين قائد قوات الطوارئ الدولية التي كانت قائمة على خط الحدود بين عامي 1956 و1967.

وإذا كانت أوراق نظارات الداخلية والجهادية والأشغال قد تكفلت بإثبات أحقية مصر في طابا قبل عام 1892، فإن أوراق «إدارة أقسام الحدود» قدمت معلومات وافرة في هذا الشأن من خلال تقاريرها السنوية التي بدأت منذ عام 1917، وأمكن العثور عليها حتى عام 1955. (33)

كما أتاحت أزمة عام 1906 وما ترتب عنها من عملية بناء خط حدود مصر الشرقية العديد من الوثائق التي قدمت معلومات مفصلة ما كانت لتتاح بهذا القدر لو لم تكن قد جرت في إطار هذه الأزمة، وتعد من ضمن أهم هذه الوثائق هي الخريطة المرفقة باتفاقية الأول من أكتوبر عام 1906، والموقعة من الجانبين المصري

والتركي، والتي ورد ذكرها بالمادة الثالثة من الاتفاقية، حيث «قد دلّ على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع في نسختي الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية، واللتين يوقع عليهما الفريقان المصري والتركي، ويتبادلانهما في الوقت نفسه الذي يوقعان فيه على الاتفاقية».

وفيما يخص الخط، فقد أكدت وثائق هذا القسم على الطبيعة المستقيمة للخط، وأن أية انحرافات مهما بلغت محدوديتها كانت محل أخذ ورد بين طرفي عملية التعليم، المصريين والأتراك، وهو أمر استفادت به المحكمة على نحو ملحوظ في وضع حيثياتها، خاصة بالنسبة للأعمدة المختلف على تحديد مواقعها في الشمال.

أبرزت الوثائق أيضًا أن الخط كان يسير عمومًا مع قمم المرتفعات، طالما تواجدت على امتداده، وكانت هذه المعلومة مفيدة فيما يخص علامات رأس النقب وطابا.

وعن طابا على وجه التحديد، كشفت الوثائق عن حقيقتين داعمتين للموقف المصري، تتعلق الأولى بتعيين نهاية خط الحدود عند طابا بأنه البقعة التي «تصطدم فيها سلسلة المرتفعات بمياه الخليج». كما اشتملت الحقيقة الثانية على العبارة الواردة في نهاية التقرير الذي وضعه «الأميرالاي روبرت أوين» قائد الفريق المصري في عملية التعليم، جاء فيها بالنص، «لقد ضمنت مصر بذلك كل وادي طابا». [34]

تمثلت المهمة التالية في عملية البحث في الوثائق من الجانب المصري التأكيد على مبدأ «قدسية خط الحدود»، أو كما اتفق عليه بالمادة الثانية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بـ«أن هذه الحدود مصونة لا تمس»، وأن هذه القدسية كانت قائمة بامتداد تاريخ هذه الحدود منذ أن تم بناؤها عام 1906.

وفي هذا الصدد، تم التوصل إلى ثلاثة دلائل رئيسية، تمثل الأول فيما تم استخراجه من الوثائق البريطانية لعام 1926، حينما طلب المندوب السامي البريطاني في القاهرة، «اللورد لويد»، من رئيس الوزراء المصري «أحمد باشا زيور»، الاعتراف بالوضع الجديد للانتداب البريطاني في كل من فلسطين والعراق، الأمر

الذي ربط زيور حدوثه بموافقة حكومة لندن على أن الحدود بين مصر وفلسطين لن تتأثر بتعيين حدود الأخيرة بناءً على تبعات فرض الانتداب.

فيما تضمن الدليل الثاني المستخرج من الوثائق البريطانية والمصرية على أن وزارة الدفاع الوطني المصرية قد بدأت في أوائل عام 1947 في إقامة سور على حدود مصر الشرقية بغرض إحكام الرقابة عليها، وأنه سيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر للجيش البريطاني في رفح كان يمتد على جانبي الحدود، الأمر الذي أبدى الجانب البريطاني عدم موافقته عليه مقترحًا إقامة السور إلى جوار الحد الجنوبي والغربي للمعسكر، مما يعني إجراء تعديل طفيف في خط الحدود. فما كان من الجانب المصري ممثلًا في وزارة الخارجية إلا أن يرسل رسالة إلى الجانب البريطاني تؤكد على أن الحدود المصرية تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل، ولا يجوز أن تتأثر بوجود المعسكر في منطقة ما.

ويأتي الدليل الثالث في صورة نتائج حلقات الصراع العربي الإسرائيلي عامي 1948 و1956. ففي اتفاقية الهدنة الموقعة من الطرفين في رودس 24 فبراير 1949، نصت المادة الثانية على عدم المساس بالحدود الدولية أو انتهاكها، وهو ما عُدّ بمثابة اعتراف إسرائيلي مبكر بهذه الحدود. كما نصت المادة الثامنة من الاتفاق بإعادة تحديد المنطقة المحيطة بالعوجة، والتي نصت على «ألا تستخدم أية قوات عسكرية طريق طابا – القصيمة – العوجة بأي شكل لدخول فلسطين». وكان هذا أيضًا اعترافًا لوقوع هذا الطريق بالمواضع التي أشار إليها الجانب المصري من الحدود الدولية.

وفي أعقاب حرب 1956، وبناء على قرارات الأمم المتحدة، تم الانسحاب وراء خط الحدود الدولي، بكل ما عناه ذلك من ضمانة دولية لهذا الخط.

عقب ذلك، انتقل البحث إلى تلك الوثائق الموضحة لممارسات السيادة المصرية على طابا على وجه التحديد، وعدم وجود أية قوة أخرى فيها بأي شكل من الأشكال.

وفي هذا الصدد، اتسم أمر البحث في البداية بشكل من الصعوبة، نظرًا لأنه بعد عملية تعليم الحدود، في هذه البقعة الصحراوية غير المأهولة، لم يكن هناك

وجود مصري منتظم، سواء بسبب أن الحكومة المصرية قد اعتبرت أن تبعية البقعة لسيناء بعد أزمة 1906 الطاحنة، وبعد عملية التعليم، أمرًا مفروغًا منه، أو بسبب صعوبة إقامة معسكر في دلتا طابا مما استدعى أن يقام أقرب معسكر في وادي طويبة، وهو وادي متفرع من وادي طابا.

اختلف هذا الأمر بعد إنشاء «إدارة أقسام الحدود» عام 1917، وتشكيل القوات الراكبة الجمال، والمعروفة باسم «قوات الهجانة»، وبدأ في أعقاب هذا التشكيل ترديد ذكر طابا باعتبارها مركزًا من مراكز الدوريات المنتظمة التي تمر بها الهجانة.

وخلال العشرينيات والثلاثينيات، لوحظ زيادة كثافة ذكر طابا في الوثائق، نظرًا لكثافة الوجود المصري بها الناتج عن عملية بناء الطريق من الكنتلا إلى رأس النقب إلى وادي المصري، ومنه إلى شاطئ البحر، ثم تسير بمحاذاة الشاطئ إلى ما يقرب من مسافة كيلومترين من طابا.

واستنادًا إلى ما تقدم، تنامى الوجود الإداري المصري في طابا، وكان أول مظاهره: إنشاء مركز ثابت لقوات الهجانة، ثم إنشاء نقطة للحدود، ثم إقامة استراحة للموظفين الذين يأتون للتفتيش على النقطة ومركز الحدود بين الحين والآخر، علاوة على مد خط تليفوني لمركز الهجانة. هذا بالإضافة إلى ما تحدثت عنه إدارة أقسام الحدود، أو ما عرفت لاحقًا باسم مصلحة الحدود، بشأن حملات مقاومة الجراد، وحملات مقاومة المهربين وتعقب بعض عصابات التهريب.

وفيما يرتبط بالشق الثاني، المتعلق بعدم وجود أي قوة أخرى في طابا، تمثّل عامل الصعوبة في أن السلطة على الجانب الآخر من الحدود قد اختلفت من مرحلة إلى أخرى. فقد كان هناك الأتراك قبل عام 1917، ثم جاء الانتداب البريطاني بين عامي 1922 – 1948، وأخيرًا الوجود الإسرائيلي، ومن ثم كان المطلوب في هذا الشق هو البحث في أوراق العهود الثلاثة التي تعاقبت على الجانب الآخر من الحدود.

بالنسبة لفترة الولاية التركية، تم الحصول على أوراق «رشدي باشا»، قائد الحامية التركية بالعقبة، كما كان هو الشخصية القيادية في عملية «تعليم الحدود» عام 1906. وكانت هذه الأوراق متطابقة تقريبًا مع ما ورد عن عملية

التعليم في أوراق الجانب المصري. كما لم تشر وثائق الجانب التركي لأي وجود لهم في طابا بعد عام 1906.

وفيما يتعلق بفترة الانتداب، وعبر فحص التقارير السنوية، تم التوصل إلى أن آخر مركز لبوليس فلسطيني على خط الحدود في منطقة بئر سبع، المركز الذي تم إقامته عام 1934 في أم الرشراش، بما يفيد أن هذه النقطة كانت آخر نقاط الحدود على الجانب الفلسطيني.

وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، وتوصل الجانب المصري إلى وثيقة مستخرجة من أرشيف الأمم المتحدة بنيويورك، وهي مذكرة مقدمة من وزارة الخارجية الإسرائيلية تحت عنوان «ورقة تتضمن خلفية عن خليج عقبة» بتاريخ مايو 1965، تعالج بالأساس الوضع القانوني للخليج وحق المرور البريء في مضايق تيران، جاء في مطلع الورقة تحت عنوان «معالم جغرافية» اعترافًا صريحًا من جانب إسرائيل بوقوع طابا على الجانب المصري من الحدود الدولية. وفي الفقرة الخامسة من الورقة، جاء النص: «على رأس الخليج تسير الحدود بين مصر وإسرائيل من نقطة جنوب أم الرشراش في اتجاه شمالي شرقي، وهي تتفق بذلك مع خط الحدود الدولي السابق بين مصر وفلسطين التي أكدت عليها اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية المعقودة في 24 فبراير 1949». وكان معنى عدم ذكر طابا في الوثيقة الإسرائيلية إثبات لعدم وجود أي سيادة إسرائيلية أو أحقية لهم في أرض طابا. [35]

من ناحية أخرى، وأخذًا في الاعتبار أن إسرائيل قد قامت على أنقاض عهد الانتداب البريطاني وبالتالي التزامها بموقف سلطاته من الحدود الدولية مع الدول المجاورة.

وبناء عليه، فقد كان من ضمن الوثائق التي استند إليها الدفاع المصري، وثائق الانتداب البريطاني، وكان من بينها ذلك الاعتراف الذي قدمته تلك الإدارة وفي أكثر من مناسبة وفي أوقات متفاوتة، من أن الحدود المصرية الفلسطينية في ظل الانتداب بقيت على الحدود نفسها في عام 1906.

كما جاء في مذكرة السكرتير العام لعصبة الأمم المؤرخة في 23 سبتمبر 1922، تضمنت توصيفًا لحدود الأراضي المنتدبة في فلسطين، وأن تلك الحدود تسير من نقطة على ساحل البحر المتوسط شمال غرب رفح، باتجاه جنوبي شرق على جنوب غرب رفح إلى نقطة إلى الغرب من شمال غرب عين المغارة، ومن ثم إلى التقاء طريقي غزة -العقبة ونخل- العقبة، ومن هناك تستمر إلى نهاية خط الحدود عند نقطة على رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة.

وفي عام 1943، قدمت إدارة مساحة الشرق الأوسط قوائم مثلثات فلسطينية تفصل إحداثيات النقط على الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وكانت هي النقاط نفسها في عام 1906. كما تضمن تقرير «قوة بوليس فلسطين» لعام 1933 ما نصه أنه في يوم 23 فبراير من ذلك العام تم إقامة مركز «أم الرشراش»، وأنه تم من خلال هذا العمل الانتهاء من بناء آخر مركز على الحدود الفلسطينية. وقد أكدت التقارير السنوية لقوة بوليس فلسطين أنه لم يكن هناك في أي وقت أي شكل من أشكال الوجود للإدارة الفلسطينية في طابا، وكان تقرير عام 1933 هو آخر الشهادات من على الجانب الآخر. (36)

كما تشير الخريطة الملحقة باتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية التي وقعت في 3 أبريل 1949، إلى جانبًا من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، وظهرت طابا واقعة على الناحية المصرية من الحدود.

وقد كان من أوقع الوثائق التي تقدم بها الجانب المصري صورة الامتياز الذي كانت قد منحته الحكومة المصرية لشركة البترول الأنجلو-مصرية التابعة لشركة شل خلال عام 1921 – 1922 لتقوم بأعمال التنقيب عن البترول في سيناء في المنطقة المتاخمة لخليج العقبة حتى خط عام 1906. وقد أرفق بصورة الامتياز كروكي يبين مناطق الامتياز، وكان عنوانه «طابا – الثمد – وادي وتير منطقة شرق سيناء التي تضم منطقة كشف شركة البترول الأنجلو-مصرية».

ومن الوثائق أيضًا التي تقدم بها الجانب المصري، كانت تلك المتعلقة بشهادات المعاصرين سواء ممن أسهموا في صناعة خط الحدود، أو أولئك الذين تولوا إدارة

المنطقة؛ بل ورحالة ذكروا في توصيف رحلتهم إلى سيناء منطقة طابا، وتأكيد تبعيتها إلى مصر.[37]

وإلى جانب الوثائق التاريخية، أشار الجانب المصري إلى حقائق جغرافية تثبت بشكل منطقي أن طابا جزء لا يتجزأ من سيناء.

1. أن سلسلة الجبال الشرقية التي يؤكد المصريون أن خط حدودهم ممتد على رؤوسها كانت متصلة مما يشكل حائطًا طبيعيًا مرتفعًا. وبالتالي، لم يكن من المنطقي أن يترك بناة الخطوط مثل هذا الحائط الطبيعي ويضعون علامة الحدود على ربوة منعزلة، كالربوة الجرانيتية، أو في قلبي الدلتا التي ينتهي عندها الوادي قرب بئرطابا.

2. لم تكن الربوة الجرانيتية الربوة الوحيدة بين سلسلة الجبال الشرقية وسلسلة الجبال الغربية التي يقع بينهما وادي طابا؛ بل كانت هناك ست ربوات أخرى. ولم يكن هناك سبب لاختيار الإسرائيليين لهذه الربوة بالذات سوى أنهم أقاموا فندق سونستا بين تلك الربوة وبين سلسلة الجبال الشرقية.

3. بينما تشكل المرتفعات الشرقية حائطًا عاليًا يصعب اجتيازه، فإن المرتفعات الغربية كانت تخترقها سلسلة من الوديان شكلت طرق الاتصال الأساسية بين طابا وبين بقية شبه جزيرة سيناء مما جعل المنطقة جزءًا لا يتجزأ من سيناء جغرافيًا.[38]

من ضمن الوثائق التي استخدمها الجانب المصري في دفاعه ما نشرته صحيفة «هوتام» اليسارية الإسرائيلية عام 1987، من مقال متضمن خريطتين وضعتهما إدارة المساحة الإسرائيلية، الأولى قبل عام 1982، ويتفق فيها خط الحدود المبين فيها مع الخط المصري، والثانية بعد عام 1982، ويتضح فيها أن انحرافًا ملحوظًا قد دخل على القسم الجنوبي من هذا الخط ليتفق مع الادعاءات الإسرائيلية. واتهمت الصحيفة الحكومة الإسرائيلية بالتزوير والسرقة، خاصة أنها قد سحبت كافة نسخ الخريطة الموضوعة قبل عام 1982، ولم يعد مطروحًا للتداول سوى الخريطة المعدلة المزورة.

وبناءً عليه، طلب الدكتور نبيل العربي «وكيل جمهورية مصر العربية» أن يقوم الإسرائيليون بترجمة المقال المكتوب بالعبرية على الإنجليزية، وتقديمه إلى المحكمة. وعلى الرغم من استياء الجانب الإسرائيلي من هذا المطلب، ما كان أمامهم سوى الاستجابة مع توضيح أن صحيفة هوتام غير موثوق بها داخل إسرائيل. (39)

سادسًا: وقائع المحكمة

عقدت الجلسات مع هيئة التحكيم وبدأت بتقديم مذكرة افتتاحية مايو 1987، وقد رجح الفريق المصري أن تشتمل المذكرة الأولى على كل الأدلة والحجج المتوافرة. قدم الجانب المصري خمس مجلدات مقارنة بمجلدين فقط من جانب إسرائيل. وقد تمثلت ميزة هذه المذكرة في كونها أولى ما استقر إليه هيئة التحكيم، الأمر الذي كان في صالح الجانب المصري.

وفي أكتوبر 1987، أودع كل جانب المذكرة الثانية (المذكرة المضادة) والتي يتناول فيها بالرد على مذكرة الطرف الآخر الأولى، وكانت أهم حجة مصرية قدمت هي خريطة «نيوكومب» نسبة إلى الكابتن نيوكومب الذي قام بإجراء عملية المسح التي رسمت على أساسها الخريطة.

واتفق الطرفان على تقديم مذكرة ختامية في يناير 1988، إضافة إلى جولتين من المرافعات الشفهية في مارس وأبريل من العام نفسه. (40) واستمرت المرافعات 3 أسابيع حتى صدور الحكم لصالح مصر في 29 سبتمبر 1988.

بحسب ما جاء في الفقرتين الأولى والثانية بمرفق اتفاق مشارطة التحكيم، فقد "نشأ نزاع حول موقع الأعمدة الحدودية التالية للحدود الدولية المعترف بها بين مصر وإقليم فلسطين المنتدب سابقًا: 7، 14، 15، 17، 27، 46، 51، 52، 56، 85، 86 و87 و88 و91. يتفق الطرفان على أن الأعمدة الحدودية 26 و84 تقع على الخطوط المستقيمة بين الأعمدة الحدودية 25 و27 و83 و85 على التوالي، وأن قرار المحكمة بشأن مواقع الأعمدة الحدودية 27 و85 سيحددان مواقع العمودين الحدوديين 26 و84 على التوالي. ويتفق الطرفان على أنه إذا حددت المحكمة الموقع المصري

للعمود الحدودي 27، يقبل الطرفان الموقع المصري للعمود الحدودي 26، وإذا حددت المحكمة الموقع الإسرائيلي للعمود الحدودي 27، يقبل الطرفان الموقع الإسرائيلي للعمود الحدودي 26. ويتفق الطرفان على أنه إذا حددت المحكمة الموقع المصري للعمود الحدودي 85، فإن الطرفين يقبلان الموقع المصري للعمود الحدودي 84، وإذا حددت المحكمة الموقع الإسرائيلي للعمود الحدودي رقم 85، يقبل الطرفان الموقع الإسرائيلي للعمود الحدودي 84. وبناءً على ذلك، لن تتناول المحكمة موقع العمودين الحدوديين 26 و84.

وبالنسبة للعمود الحدودي النهائي رقم 91، والذي يقع عند نقطة رأس طابا على الشاطئ الغربي لخليج العقبة، فقد أشارت إسرائيل إلى موقعين بديلين، عند الربوة الجرانيتية وعند بئر طابا، في حين أشارت مصر إلى موقعه، عند النقطة التي يمكن العثور فيها على بقايا العمود الحدودي.

كان من المقرر أن تدور المرافعات الشفوية على جولتين. وبالتالي، كان أمام الجانبين ثمانية شهور منذ توقيع مشارطة التحكيم في 11 سبتمبر 1986 لتقديم المذكرة الأولى للمحكمة، أي في 13 مايو 1987.

اعتمد الجانب المصري في المذكرة الأولى على استراتيجية **«المدافع الثقيلة»**، بمعنى إطلاق كل الأدلة والحجج المتوافرة للهجوم على الجانب الآخر، بغرض إرباك الجانب الإسرائيلي، الذي تحول إلى خندق الدفاع.

ويشير الدكتور يونان لبيب رزق إلى أن أخطر محطات الهجوم المصرية كان في إثبات سوء نية الجانب الإسرائيلي في القضية، وكان أول أمر تمسك به الجانب المصري **لإثبات سوء نية الطرف الآخر** متمثلًا في قضية العلامات الأربع الخاصة برأس النقب، وهي العلامات رقم 84 و85 و86 و87. فقد اتفقت اللجنة الفنية المشكلة من الطرفين على مواضع هذه العلامات، كما تقدم بها المصريون، وذلك بناءً على ما وجد من بقايا الأعمدة القديمة التي كانت قائمة منذ تعليم خط الحدود عام 1906 – 1907. ولكن، ما إن تمسك المصريون بالموضع الذي تقدموا به للعلامة 91 حتى سحب الجانب الإسرائيلي موافقته على العلامات الأربع مبررًا ذلك بأن الأعمدة

التي أقيمت في تلك المواضع قد أقامها مقاول فلسطيني عن طريق الخطأ عام 1922، ومن ثم فإن تلك المواضع ليست صحيحة، وهو الأمر الذي رفضه الجانب المصري مؤكدًا اختلاق وفبركة إسرائيل لتلك الرواية، وأنها معبرة عن سوء نيتهم.

فيما كان الخلاف حول العلامة رقم 27 محلًا آخر لإثبات سوء النية الإسرائيلية. فقد عثرت اللجنة الفنية المشتركة أثناء عملها عام 1981 على علامة محددة على العمود رقم 27، وذلك كما حددت مصر موضعه، وتأكد الأمر بالصور الفوتوغرافية التي التقطت من الجو ومن الأرض، والتي التقطت بالمناسبة من قبل الإسرائيليين أنفسهم، وأمدوا بها اللجنة، ولكن اختفت فجأة بقايا هذه العلامة، وقدمت مصر الصور التي في حوزتها لتثبت صحة موقع العلامة.

قدمت مصر دليلًا آخر متمثلًا في قيام الجانب الإسرائيلي بإدخال تغييرات جغرافية على المواقع الحدودية المتنازع عليها خلال الفترة من 1967 و1982.

ضمّن الجانب المصري في مذكرته ما أشار إليه ضابط دنماركي، كان أحد المراقبين الدوليين على خط الحدود بين مصر وإسرائيل، في تقريره المقدم في يوم السابع عشر من مايو عام 1960، بأن ضباط القوة اليوغوسلافية وجدوا عمودًا جديدًا للحدود أقيم في منطقة الكنتلا، ثم ما لبثوا بعد قليل أن عثروا على ثلاثة أعمدة أخرى على خط العمود الأول نفسه، وحينما ذهب الضابط الدنماركي إلى الموقع تأكد أن هذه الأعمدة ليست أعمدة الحدود الدولية، خاصة أنه قد كتب على أحد وجهيها بالإنجليزية وعلى الوجه الآخر بالعبرية، فأمر بإزالتها بعد القيام بتصويرها.

وفي سبيل توضيح مجريات التحكيم فيما يتعلق بكل موضع، سيتم تقسيم الأربعة عشر موضعًا إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يرتبط الأول بالعلامات التسع الشمالية (7، 14، 15، 17، 27، 46، 51، 52، 56)، وعلامات رأس النقب الأربعة (85 و86 و87 و88)، وعلامة طابا رقم 91، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الخلاف حول نقطة طابا قد استحوذ على تركيز الجانب الأكبر من اهتمام الجانبين المصري والإسرائيلي.

1. العلامات التسع الشمالية:

في الكتاب الأبيض عن طابا، أوضح الدكتور عصمت عبد المجيد أنه رغم الاهتمام المصري الكبير بقضية طابا، كان هناك اهتمام مماثل إزاء العلامات الشمالية، حيث عمل الجانب المصري على تجميع أدلة الإثبات، والتي تراوحت بين قوائم الإحداثيات والخرائط، وآثار بعض العلامات، وبعض العلامات المؤقتة التي وضعتها قوات الطوارئ الدولية لتحديد مسار خطوط دورياتها إبّان فترة عملها بين عامي 1957 و1967، فضلًا عن عدد من الشهود ممن عملوا بتلك القوات الدولية في ذلك الحين (41) .

وبعد انتهاء المرافعات الشفوية، وجدت المحكمة شيئًا من الصعوبة في الفصل في أمر تلك العلامات، نظرًا لضآلة الفوارق بين المواقع المقدمة من الطرفين، ففي أربع حالات، كانت مواقع الأعمدة المتنازع عليها أقل من ستة أمتار، وفي أربع حالات أخرى بين 34 و65 مترًا، وفي حالة واحدة حوالي 145 مترًا. وفي حالتين فقط من هذه الحالات، أدّى الاختلاف في الموقعين إلى تباعد يزيد عن 20 مترًا بين الخطوط الحدودية التي تطالب بها مصر وإسرائيل. (42)

ونتيجة لهذا الأمر، دعا رئيس هيئة التحكيم وكيلا الطرفين للاجتماع به أكثر من مرة خلال مرحلة مداولات المحكمة، وكانت بعض تلك الاجتماعات مع هيئة المحكمة بكامل أعضائها، حيث أوضح رئيس المحكمة الصعوبات التي تواجه المحكمة بالنسبة للعلامات الشمالية، وأشار إلى المعايير والخيارات المختلفة التي نظرت فيها المحكمة خلال مداولاتها بشأن هذه العلامات، والتي كان من بينها ندب خبير للقيام بمعاينة مواقع تلك العلامات، وتقديم تقرير بشأنها، وهو أمر يستغرق وقتًا قد يطول كثيرًا إذا ما وضع في الاعتبار قيام كل طرف بممارسة حقه في التعقيب على تقرير الخبير.

كما تساءل رئيس المحكمة عن إمكانية أن يتفق الطرفان على هذه العلامات فيما بينهما، أو أن يتم الاتفاق بينهما على تخويل المحكمة سلطة الفصل في أمر هذه العلامات على أساس مبادئ العدل والإنصاف. وأشار أن المحكمة قد تجد نفسها

مضطرة إلى إصدار حكم جزئي بالنسبة لطابا ورأس النقب، ولا تصدر حكمًا بصدد العلامات الشمالية، وطلب إلى الطرفين إعداد خريطة واحدة لكل مواقع علامات الحدود بمقياس رسم كبير، وذلك حتى يمكن للمحكمة الفصل في هذا الموضوع. جاء رد الفعل الإسرائيلي إزاء هذا الأمر سلبيًا، وكانت احتمالات تعطيل الفصل في موضوع هذه العلامات، بما يؤدي إليه من إرجاء الفصل في القضية أو الفصل فيها جزئيًا، بما يتفق مع الرغبة الإسرائيلية في إرجاء حسم النزاع، وإبقاء الوضع على ما هو عليه. في المقابل، حرص الجانب المصري على تقديم كل ما يمكن أن يؤدي إلى تمكين المحكمة من أداء مهمتها. كما كان الموقف المصري مصرًا على رفض الاتفاق على اقتسام تلك العلامات مع إسرائيل، وأيضًا رفض الدخول في اتفاق مفاده تخويل المحكمة سلطة الفصل في أمر هذه العلامات على أساس مبادئ العدل والإنصاف، وتم إبلاغ المحكمة بأن في الأوراق والأدلة المقدمة من الجانب المصري وقوائم الإحداثيات والخرائط ما يؤيد الموقف المصري وما يمكّن المحكمة من الحكم من موضوع تلك العلامات.[43]

2. **رأس النقب:**

تنصرف قضية رأس النقب إلى الخلاف حول موقع تلك العلامات الممتدة من قمة جبل الردادي (العلامة 82) إلى العلامة 88، وتشمل رأس النقب منطقتين مختلفتين، حيث يضم الشمال قسمًا من هضبة النقب ويخترقها في جنوبي الجزء الأعلى من حوض وادي طابا، ويضم القسم الشمالي الأجزاء الجنوبية من هضبة رأس النقب ومنابع وادي طابا، ويتضمن هذا الجزء جبل فورت وجبل فتحي، كما أن رأس النقب تضم ممر رأس النقب – السويس. وبهذا، تبرز أهمية المنطقة باعتبارها بداية القسم المنيع استراتيجيًا وقد وفرت الطبيعة لمصر مانعًا طبيعيًا لحمايتها وحماية ثرواتها الاقتصادية ومواضعها الاستراتيجية.

عمدت إسرائيل إلى الالتفاف على الحقائق الجغرافية وإلغاء الثوابت القانونية والتاريخية بمحاولة إعادة تعليم مواقع العلامات الأربع لتتمكن من إحكام السيطرة، وهو الأمر الذي لم يكن وليد النزاع الحدودي؛ بل كانت هناك نية مبيتة بشأنه، وذلك -كما سبق التوضيح- حينما عثر ضابط القوات الدولية الدنماركي على

علامة حدود حديثة البناء في «الكنتلا» في العاشر من مايو 1960. وقد أكد تقرير هذه الواقعة أن إسرائيل هي التي قامت ببناء العلامات الجديدة في تلك المنطقة النائية. وقد حاول رئيس المراقبين الدوليين «الجنرال جياني» إجراء اتصالات مع المسئولين الإسرائيليين لكن لم يستجب له، فقام بالاتصال بالمسئولين المصريين وتم الرد عليه بخطاب يتضمن إحداثيات خط الحدود الدولي، وبالتالي أصبحت لدى قوة الطوارئ الدولية وثيقة يمكن الاستدلال بها على مواضع العلامات الأصلية. وقد جاءت الإحداثيات لخط الحدود المصري متطابقة مع مواضع علامات الحدود التي حاولت إسرائيل أن تضمها إليها باعتبار أن المنطقة نائية ووعرة، وبالتالي قد لا تحظى بالانتباه الكامل من جانب قوات الطوارئ الدولية، وذلك في ظل غياب الوجود العسكري المصري. ومن ثم، قد لا ينتبه أحد لهذا الضم.

لقد حاولت إسرائيل بذلك انتزاع أكثر من عشرة كيلومترات من الأراضي المصرية لانتزاع المواقع الاستراتيجية الحاكمة والسيطرة على الطريق المؤدي إلى قناة السويس، حيث تسعى تل أبيب إلى توسيع وتأمين أهم مساحة مطلة على خليج العقبة، لتكون بالقرب من مضايق تيران وصنافير، إضافة إلى كون رأس النقب نقطة انطلاق سريعة إلى المفترق، فمواضع علامات الحدود 85، 86، 87، 88، 91، هي مرتكز المثلث الجنوبي، وتتركز قيمته الاستراتيجية بصورة بارزة على السواحل عامة ورأس شبه جزيرة سيناء عند شرم الشيخ خاصة. لذلك، تشكل السيطرة على هذه المواضع ضلعًا من محور الحركة البرية الأساسية. وبالتالي، تسعى إسرائيل من محاولتها السيطرة على هذه المواضع تشكيل تهديد على منطقة شرم الشيخ، لا سيما في ظل ما تمتلكه من أهمية استراتيجية قصوى، فهي مفتاح استراتيجي للمثلث الجنوبي وتتحكم في كل خليج العقبة عن طريق مضيق تيران.

لذلك، يصبح من المؤكد أن السيطرة على رأس النقب يمكّن استراتيجيًا وعسكريًا من تحقيق مفاجأة عسكرية لمصر، وهو ما استغلته إسرائيل في حرب الخامس من يونيو بشكل كبير، واستمرت بعدها في ممارسات التزييف والادعاء المضلل عن طريق محاولات إزاحة الخط الحدودي غربًا لصالحها.

كانت الدلائل قاطعة لصالح مصر في الوثائق البريطانية، وخرائط قوات الطوارئ الدولية المرابطة على الحدود المصرية الشرقية، وتقارير قوات الأمم المتحدة المنتشرة على طول الحدود الشرقية رفح - طابا على خليج العقبة، إضافة إلى وجود العلامات الحدودية 1906، والتي كانت باقية كما هي عليه، إضافة إلى الخرائط الإسرائيلية ذاتها قبل عام 1982. لقد تصور الجانب الإسرائيلي أنه باختلاق خلاف حول العلامات التسع الشمالية أن بإمكانه الحصول على تنازلات في مواضع العلامات الجنوبية 85، 86، 87، 88، لتضيف إسرائيل بذلك إلى موقعها مزايا استراتيجية عظيمة.[44]

في الفقرة 198 من قرار التحكيم، أوضحت هيئة المحكمة، أنه تبعًا للحقائق ذات الصلة فيما يتعلق بالأعمدة القائمة وخط الحدود كما هو موضح على الخرائط، لا يوجد دليل واضح على أن الأعمدة الموجودة في المواقع 85 و86 و87 و88 هي أعمدة أصلية تم تشييدها في عام 1907. وحقيقة أن شكلها يختلف عن العمود الذي يظهر في صور باركر الفوتوغرافية لعام 1906 يعود إلى أنه تم تشييدها أو إعادة بنائها في وقت لاحق. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن أعمدة الحدود موجودة في مواقعها الحالية على الأقل منذ عام 1915. وتظهر العديد من الخرائط الصادرة من عام 1915 أعمدة الحدود في المواقع المصرية، خاصة الخريطة البريطانية لعام 1915 وخرائط مسح مصر لعامي 1926 و1935. علاوة على ذلك، جميع الخرائط الأخرى المقدمة إلى المحكمة والتي يعود تاريخها إلى عام 1906 وحتى كامل فترة الانتداب البريطاني على فلسطين حتى عام 1982، والتي تم تحديد خط حدود عام 1906 عليها (حوالي 25 خريطة)، تظهر الاتجاه نفسه وشكل هذا الخط كما هو موضح الخط الذي شكلته الركائز الموجودة.

وفسرت المحكمة هذه الاختلافات الطفيفة التي يمكن ملاحظتها بعدم دقة العديد من الخرائط. كما أكدت على أنه لا توجد خريطة تم إعدادها قبل عام 1982 تُظهر خطًا مشابهًا للخط الذي يتوافق مع مواقع إسرائيل للأعمدة 85 و86 و87، أو أن خط الحدود عند العلامة 85 يقع في أقصى الغرب كما تدعي. ويمكن التعرف على ذلك بسهولة ليس فقط من خلال شكل خط الحدود، ولكن أيضًا إذا تم مقارنة

المواقع النسبية التي تقدمت بها مصر وإسرائيل بالنسبة للعلامة 85 بالمنطقة المسطحة المثلثة على الهضبة الواقعة شمال هذه العلامة والتي يمكن رؤيتها في معظم الخرائط. ومن ثم، يمكن للمحكمة أن تفترض أن الأعمدة الحدودية كانت موجودة في المواقع المصرية خلال كامل فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. (45)

3. **طابا:**

تقع طابا على رأس خليج العقبة بين سلسلة جبال وهضاب طابا الشرقية من جهة، ومياه خليج العقبة من جهة أخرى، وتبعد عن مدينة شرم الشيخ حوالي 240 كيلومترا باتجاه الشمال، وتجاورها مدينة إيلات الإسرائيلية، وتمثل المنطقة الواقعة بين طابا شمالًا وشرم الشيخ جنوبًا أهم مناطق الجذب والتنمية السياحية بجنوب شبه جزيرة سيناء. (46)

كانت هناك أسباب جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية وراء عدم رغبة إسرائيل في التخلي عن طابا. أولًا: كان لإسرائيل العديد من الموانئ على البحر الأبيض المتوسط، ولكن لم يكن لديها سوى ميناء واحد على البحر الأحمر، وهو إيلات. وإيلات عبارة عن ميناء ضيق يبلغ عرضه أربعة كيلومترات فقط، وهو ما لم يمنح إسرائيل إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر كما أرادت. ولو كانت لإسرائيل طابا أيضًا، التي يبلغ طول شاطئها على البحر الأحمر كيلومترًا واحدًا، لأوسعت إسرائيل إطلالتها على البحر الأحمر بنحو 25٪ أكثر.

كما أن مياه البحر الأحمر في طابا تعد عامل جذب سياحي جيد (خاصة أن إسرائيل قامت ببناء فندق سونستا طابا أثناء احتلال سيناء، حيث بدأ بناء الفندق عام 1981 وافتتح رسميًا في نوفمبر1982). ومن ناحية أخرى، كانت مياه البحر الأحمر في إيلات مليئة بالشعاب المرجانية، لذلك لم تكن جيدة للسباحة والسياحة، ولم تكن جيدة للشحن مثل طابا (47).

وعلى ضوء هذه الحقيقة، فإن ما أثارته الدعاية الإسرائيلية خلال المفاوضات حول الفندق، والتي أعقبت صدور الحكم لصالح مصر، بأن عددًا من الإسرائيليين

بصدد بناء فندق على الجانب الآخر من الحدود، لينافس سونستا الذي اشترته مصر، أمر لا يتسم بالجدية.

وفي كلمته أمام هيئة التحكيم، أوضح Mr. Robbie Sabel "روبي سيبل"، وكيل حكومة إسرائيل، أن المنطقة محل النزاع ذات أهمية بالغة لمدينة إيلات، وهي في حقيقتها ضاحية لها، وشكك في أن لمصر أي مصلحة من أي نوع في المنطقة، واستطرد أنه ليس لمصر مصلحة اقتصادية أو سياحية أو مواصلات، ويقينًا ليس لها مصلحة دفاعية، لقد كانت مصر منذ عام 1982 تمتلك تمامًا الغالبية العظمى مما يعرف باسم المنطقة الغرينية المروحية التي تضم من بين ما تضم أشجار نخيل الدوم وبير طابا، ولعل هيئة المحكمة قد لاحظت في زيارتها إلى المنطقة أن مصر لم تبذل أي جهد نحو إقامة بنية مدنية بها، وبهذا ليس بالمنطقة أي دليل حقيقي لوجود مصلحة مصرية". (48)

ووراء رغبة إسرائيل في الاحتفاظ بطابا هو أن الإسرائيليين لم يرغبوا في حدوث سابقة حيث تستعيد دولة عربية جميع أراضيها من إسرائيل. بمعنى آخر، إذا أعادت إسرائيل لمصر كل أراضيها، فإنها قد تلتزم بفعل الشيء نفسه مع الدول العربية الأخرى التي تتفاوض مع تل أبيب (49).

سابعًا: معركة إثبات مصرية طابا

ينظر العديد من المشاركين في مفاوضات استعادة طابا إلى أنها لا تقل أهمية عن معركة السادس من أكتوبر، ولكنها كانت هذه المرة معركة سياسية.

بحسب رئيس فريق الدفاع المصري، نبيل العربي، فقد كانت إسرائيل مدركة أن الحكم القضائي لن يصدر في صالحها. كانت إسرائيل تعلم تمامًا أين يقع خط الحدود عند نقطة طابا، ولديها البيانات الدقيقة حول موقع العلامة رقم 91، وهي نفسها التي قامت بطمس معالمها عند إزالة الشق الجنوبي للهضبة الشرقية لوادي طابا بعد بضعة سنوات منذ بدء الاحتلال. ولا بد أن هدفها كان إفشال قدرة المحكمة على إصدار حكم. وبذلك، لا يكون هناك مفر أمام مصر سوى العودة مرة

أخرى إلى التفاوض والدخول في متاهات جديدة قد تستغرق سنوات طويلة وتحاول إسرائيل خلال هذه المفاوضات انتزاع تنازلات من مصر سواء فيما يتعلق بالترتيبات في طابا أو في أي موضوعات أخرى.

ولتحقيق هذا الهدف، تقدمت إسرائيل بمكانين للموقع الذي تدعيه للعلامة 91، بحيث تئول ملكية طابا إلى إسرائيل في النهاية. كما قامت إسرائيل بطمس معالم العلامة 90 بعد أن تركتها في موقعها ولم تدمرها ولم تخطر مصر بأنها قد أزالت جزءًا من الهضبة وأبقت على الرقم 9 فقط لإيهام مصر أنها العلامة 91. وطوال سنوات المفاوضات لإبرام مشارطة التحكيم من أبريل 1982 إلى سبتمبر 1986 عندما وقعت مشارطة التحكيم في فندق مينا هاوس أبقت موضوع إزالة جزء من الهضبة سرًا، ولم تصارح مصر بأنها أزالت العلامة الأخيرة عندما شقت الطريق، الذي يربط طابا بميناء إيلات على الجانب الإسرائيلي من الحدود. وبحسب العربي، يمكن تلمس -إلى حد ما- بعض العذر لمصر في عدم معرفة هذه التغيرات التي أدخلتها إسرائيل على تضاريس المنطقة أثناء الاحتلال لأنه لم يكن لها أي وجود في هذه المنطقة منذ عام 1956.

على صعيد آخر، كانت إسرائيل حتى اللحظات الأخيرة تأمل في فشل التحكيم ومن ثم اللجوء إلى التوفيق. وبحسب العربي، فقد تأسس الطموح الإسرائيلي استنادًا إلى أنها ستقوم بتقديم ما لديها عن مكان العلامة الأخيرة طبقًا لاتفاقية 1906 وأنه ليس الموقع الذي تقدمت به مصر. وبالتالي، لن يكون أمام مصر من مفر سوى قبول حل توفيقي يحقق لإسرائيل بعض أهدافها. ويلاحظ في هذا الصدد أن هيئة التحكيم اعتمدت تفويض المحكم الفرنسي «بييربيليه» لتولي مسئولية اجتماعات في جنيف وباريس. وبعد مرور ما يقرب من شهرين على هذه الاجتماعات، اقترح بيليه على الجانب المصري في آخر اجتماع عقد في باريس، مايو 1988، قبول الموقع المصري مع السماح بتأجير إسرائيل لمنطقة طابا لمدة 99 عامًا، وهو الاقتراح الذي رفضه العربي فورًا ودون الرجوع إلى القاهرة لأن مبدأ التأجير يتعارض مع سيادة مصر من جهة وتخوفًا من الانزلاق إلى هاوية المساومة حول مدة التأجير بالرغم من أن العرض يعترف صراحة بموقع العلامة المصرية. كما رفضت مصر عروضًا إسرائيلية

طرحت في مراحل مختلفة، منها أن تشترك إسرائيل مع مصر في إقامة مشروعات مشتركة في المنطقة من بينها بناء مستشفيات متخصصة ومنشآت سياحية تدر دخلًا كبيرًا للدولتين. (50)

كما كان لدى إسرائيل تصور بأنها تستطيع الاتكال على ما تزعمه من تفوق حضاري وتكنولوجي لصالحها، يضمن لها أن مصر سوف ترتكب أخطاء تستفيد منها إسرائيل. ويستدل على ذلك بتصريح رئيس الوفد الإسرائيلي للمستشار القانوني الأمريكي عندما قال له: «إن لديهم أسلحة سرية، أهمها أن المصريين سوف يخطئون» واستخدم الاصطلاح الأمريكي: «The Egyptians will surely shoot their own feet" وهو الأمر الذي لم يتحقق (51).

وبحسب الدكتور مفيد شهاب، يمكن التذكير في بداية الأمر ببعض السلوك الإسرائيلي -والذي سيتم توضيحه بالتفصيل لاحقًا- المؤكد لإقرارها مصرية طابا:

1. قبول إسرائيل للخريطة المرفقة بقرار التقسيم رقم 181، والتي تبين أن طابا تقع داخل الأراضي المصرية، وتشير هذه الحدود إلى امتداد أراضي فلسطين الانتدابية في عام 1945 وإعلان إسرائيل الاستقلال داخل الحدود الموضحة على هذا النحو.
2. انسحاب إسرائيل من سيناء دون المطالبة بطابا أو التنافس على أي عمود حدودي آخر عام 1949.
3. قبول إسرائيل لاتفاقية الهدنة عام 1949، والإشارة بشكل صريح إلى الحدود الدولية باعتبارها مختلفة عن خط ترسيم الهدنة.
4. موافقة إسرائيل في المادة 8 الفقرة 4 من اتفاقية الهدنة على سيطرة مصر على طرق طابا -القصيمة - العوجا.
5. ورقة المعلومات الأساسية عن خليج العقبة» التي قدمتها إسرائيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام 1956، والتي تعترف فيها بأن السلطات العثمانية قامت بإخلاء طابا في عام 1906، وأن الحدود ظلت دون تغيير منذ عام 1906، وأنها انتهت عند نقطة أم الرشراش الجنوبية وليس طابا.

6. قبول إسرائيل وتوقيعها على الخريطة الملحقة باتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية، والتي تبين مسار الحدود ومع طابا بشكل واضح داخل الأراضي المصرية.

7. انسحاب إسرائيل من سيناء بما فيها طابا عام 1957، خلف الحدود الدولية بين مصر وإقليم فلسطين تحت الانتداب السابق.

8. تلاعب إسرائيل بالأعمدة الحدودية خلال فترة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة 1957 – 1967.

9. فشل إسرائيل في الاعتراض على إحداثيات موقع العلامة 91 التي قدمها الجنرال حلمي في أغسطس 1960.

وحتى لو لم يكن هناك أي دليل آخر على الإطلاق، فإن هذا النمط الثابت من سلوك إسرائيل يظهر أنها لم تعتبر مطلقًا أن لها أي حق في طابا. ومن الضروري للغاية ملاحظة أنه فيما يتعلق بحل النزاعات الحدودية، فإن المحاكم الدولية مُلزمة بالنظر في جميع التصرفات اللاحقة ولا يمكنها الاعتماد على ممارسات الأطراف خلال فترة معينة. وبالتالي فإن المطالبة الإسرائيلية هي مطالبة مصطنعة بالكامل، تم اختلاقها بعد معاهدة السلام عام 1979 لتبرير إعادة طابا والمرافق السياحية المرتبطة بها. [52] لقد استند الدفاع الإسرائيلي أمام المحكمة على منطق الأمر الواقع، حيث إنشاء بنية مدنية وسياحية، توضح مدى اهتمامهم بالمنطقة، للتأثير في قرار القضاة.

وبينما كان يراهن المصريون على الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية، فقد كان الإسرائيليون يراهنون على عجز المصريين عن إثبات هذه الحقائق.

لقد اعتمد الإسرائيليون لبلوغ هدفهم على أمرين أساسيين وهما: التضليل والمفاجأة.

أما التضليل، فقد أعد له الإسرائيليون من خلال سيطرتهم الفعلية على المنطقة لعقد ونصف من الزمان، منذ 1967 حتى 1982، وإجراء عدد من التغييرات في معالمها، كان أخطرها إزالة أنف الجبل الذي كان يصل إلى مياه الخليج، وبناء طريق مكانه يربط بين إيلات وطابا. والمهم في تلك الإزالة أنه كان يقع على هذا

الأنف العلامة الأخيرة من علامات الحدود المصرية فيما قبل حرب يونيو، وكان على المصريين أن يبحثوا عن هذه العلامة التي لم يعد لها وجود، ولم يعثروا إلا على موقع العلامة «قبل الأخيرة» التي اعتقدوا لفترة أنها الأخيرة، وتركهم الإسرائيليون على هذا الاعتقاد حتى تم الاتفاق على مسألة التحكيم التي حدد فيها الجانب المصري علامته الأخيرة على النحو الذي اعتقده، وكان اعتقادًا خاطئًا.

تدارك المصريون هذا الخطأ لاحقًا ونبهوا المحكمة بعد اكتشاف مكان علامة باركر أن المكان قد أزيل نتيجة لشق الطريق، وأن علامتهم الأخيرة لم تكن هي تلك الأخيرة. وهنا يأتي عامل المفاجأة.

ففي يوم الثالث عشر من مارس، قدم الوفد الإسرائيلي إلى المحكمة صورتين، إحداهما للعمود الأخير الذي كانوا قد أزالوه مع أنف الجبل وقت مدهم للطريق الساحلي بين إيلات وطابا عام 1970، والثانية له وللعمود قبل الأخير الذي تقدم به المصريون باعتباره العلامة رقم 91.

ومن خلال هذا التكتيك الذي اعتاد الإسرائيليون على اتباعه في حروبهم (1956، 1967) وأسفر عن نتائج جيدة، كان مطلوبًا أن ترتبك الصفوف المصرية وتتداعى القضية لصالح الجانب الآخر، غير أن هذا لم يحدث هذه المرة.[53]

تضمنت وثائق باركر العديد من الصور التي تظهر عمود الحدود الأول، الذي عُرف باسم عمود باركر، الذي أقيم على جرف يطل على خليج العقبة عند نهاية سلسلة الجبال الشرقية فوق وادي طابا. ووراء الجرف إلى الغرب يبدو بوضوح تل، كان هو «الربوة الجرانيتية»، أحد الموضعين اللذين حددتهما إسرائيل لموضع العلامة 91. وإلى الغرب أكثر وعلى يمين الصورة، وقرب الشاطئ، يمكن رؤية مجموعة أشجار الدوم وبير طابا، حيث الموضع الثاني الذي حددته إسرائيل للعلامة نفسها، وعلى الصورة كتب باركر بخطه «عمود الحدود فوق خليج العقبة 1906 لجنة الحدود العثمانية».

وبعد مقارنات على الطبيعة بين عمود باركر الوارد بالصور، وبين موضع العمود 91، تبين أن الموضعين غير متطابقين، حيث بات واضحًا أن موقع عمود باركر غير

متطابق مع موقع الموضع الذي حددته مصر، أو الموضعين الإسرائيليين. وتبين أن موضع علامة باركر كان واقعًا على الجرف الذي تنتهي به سلسلة الجبال الشرقية، وأن هذا الموضع، الجرف، قد أزيل من جانب الإسرائيليين لشق الطريق القادم من إيلات، وأن الموضع الذي يدعيه الجانب الإسرائيلي يقع داخل الجانب المصري من الخط، وأن العلامة 91 قد أقيمت في ديسمبر 1906، على جرف مطل على خليج العقبة عند نهاية سلسلة الجبال الشرقية فوق وادي طابا، وأنه ينبغي أن يكون على أو في الجوار المباشر للموضع الذي حددته مصر، وأن ما عرقل تحديد الموضع الدقيق للعلامة هو أن الجرف الظاهر في الصور لم يعد موجودًا.

وفي هذا الإطار، أثار الجانب الإسرائيلي في مذكرتهم المقدمة في أكتوبر 1987، ردًا على المذكرة المصرية المقدمة في مايو 1987، بأنه ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة الحدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر وإسرائيل. فقد حددت مصر موقع العلامة عند النقطة التي توجد بها بقايا علامة الحدود، فيما حددت إسرائيل موضعين متبادلين عند الربوة الجرانيتية، وبئر طابا ليكونا علامة الحدود الأخيرة 91 الموجود عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة. ومع ذلك، لم ينفِ الإسرائيليون مسألة إزالة الجرف الذي كانت تقع عليه علامة باركر، بتوضيح أنه من المحتمل أن الموقع قد أزيل في يناير - فبراير 1970، خلال عملية تحسين الطريق إلى طابا وإلى نقاط أخرى إلى الجنوب على طول ساحل سيناء [(54)]. وفي هذا السياق، أكد الجانب المصري في رده على سوء النية من الجانب الإسرائيلي الذي لم يشر في مذكرته إلى عثور مهندسيه لأي دليل متصل بالنزاع خلال عمليات الإزالة؛ بل أن تدمير الأدلة هو جزء من النهج الإسرائيلي، والذي يمكن التدليل عليه من الداخل الإسرائيلي بالمقال المنشور بمجلة مونيتين Monitin، والتي كتبها ران اديلست Ran Edelist، تحت عنوان "خدعة طابا" بتاريخ يناير 1986، والتي أشار فيها إلى محاولة قام بها الموظفون الإسرائيليون في أعقاب كامب ديفيد عام 1979 لتدمير العلامة 91 المصرية [(55)].

كانت إسرائيل في انتظار هذه اللحظة، التي تصبح فيها هيئة التحكيم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الربوة الجرانيتية أو بئر طابا، وذلك نتيجة لمخالفة موقع

عمود باركر الموضح في الصور الفوتوغرافية عن الموقع الذي تقدمت به مصر. ولكن لم تتمكن إسرائيل من نيل مبتغاها، حيث أظهر فريق الدفاع المصري بجلاء حسن نية مصر عند تقديمها هذه الصورة الفوتوغرافية، وأن هذه العلامة لم يكن لها وجود على الخرائط المعتمدة، فضلًا عن نجاحه في إثبات صحة الموقع المصري للعلامة 91.

وعندما فوجئت إسرائيل بهذا النجاح أثارت أزمة أخرى مفادها أنه مع ظهور حقيقة علامة باركر التالية للعلامة 91 فإنه يكون على هيئة التحكيم أن تمتنع عن إصدار حكم بشأنها لأنها قد فقدت وصف العلامة النهائية كما أشير إليها في ملحق المشارطة. وهنا نجح الدفاع المصري أيضًا في إثبات عدم صحة هذا الطرح، وذلك عبر توضيح أن العلامة 91 كانت هي العلامة النهائية عند توقيع المشارطة في عام 1986، وأن امتناع المحكمة عن إصدار حكم بشأن تلك العلامة سيكون خروجًا على المشارطة التي تفرض على هيئة التحكيم وعلى الطرفين ضرورة التوصل إلى تسوية المشكلة على نحو كامل ونهائي، فضلًا عن أن إسرائيل هي التي أزالت موقع علامة باركر عام 1970 خلال احتلالها سيناء.[56] لقد أصر الفريق المصري في المحادثات على عدم الإشارة إلى اتفاقية 1906 وعارض جميع المحاولات الإسرائيلية، التي كانت ترمي إلى إدخال اتفاقية 1906 في صلب المشارطة بما كان يسمح لإسرائيل بالدفع بأن لها حقوقًا تنبع من هذه الاتفاقية[57].

لجأ الدفاع الإسرائيلي أيضًا إلى اتباع تفنيد أو بيان أوجه التناقض في الوثائق والخرائط التي يقدمها الجانب المصري، بهدف إقناع المحكمة بأنه لا يوجد شيء واضح ومحدد، وبالتالي لا ينبغي الاعتماد على الخرائط أو الاتفاقيات أو التقارير، هذا إلى جانب اجتزاء بعض الفقرات من وثائق وتقديمها بشكل مستقل لتعطي معنى خاصًا. ووفقًا للدكتور مفيد شهاب، فقد كانت إسرائيل تسعى إما إلى التركيز على الغرفة الثلاثية، أو دفع مصر نحو قبول تسوية ودية تنهي النزاع بدون صدور حكم. كما كان للإسرائيليين هدف آخر هو «فتح خط الحدود» للتحكيم بإعادة تعليم الخط، وتتحول القضية من مجرد تحديد مواضع بعض علامات الحدود، الأمر الذي قامت عليه مشارطة التحكيم، إلى إعادة تعيين الحدود بين مصر وإسرائيل.

كما سبق التوضيح، فقد انصب الدفاع الإسرائيلي بالأساس على اتفاقية 1906، وهو يختلف هنا عن الموقف المصري. فبينما تأسس الموقف الإسرائيلي على أن خط الحدود محل النزاع هو وليد اتفاقية 1906، فقد رأى الجانب المصري أن معاهدة السلام ومشارطة التحكيم تتحدثان عن «الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب»، ومن ثم فإن أي بحث عن مواضع لعلامات الحدود ينبغي أن يُبنى على الحقائق المادية التي كانت قائمة خلال تلك الفترة 1922 - 1948، وأن الرجوع لاتفاقية 1906 وارد، لأسباب تاريخية أكثر منها لأسباب تتعلق بأبعاد وحقائق مادية.

كانت إسرائيل مدركة لكم الوثائق الوفيرة والحقائق التي سيعتمد عليها الجانب المصري لإثبات تبعية طابا، وأن كل الوثائق والخرائط التفصيلية المتوفرة عن فترة الانتداب كانت متفقة تمامًا مع المطالب المصرية. وبالتالي، كان الأمل الوحيد أمام إسرائيل هو العودة إلى اتفاقية 1906، بدءًا من الأزمة، مرورًا بمحادثات التعليم، ووصولًا إلى نصوص الاتفاقية، وانتهاءً بما يسميه القانونيون بـ «السلوك اللاحق» لأطراف الاتفاقية، وكانت كل مرحلة من تلك المراحل بما فاضت به من وثائق واختلافات في وجهات النظر يمكن أن تحقق بعض ما كان يسعى إليه الجانب الإسرائيلي بتحويل القضية من نزاع على مواضع علامات إلى نزاع حول صحة خط الحدود. [58]

خلال أزمة يناير - مايو 1906، ومن بين مئات الوثائق، عمل الإسرائيليون على التشكيك في أمرين هما: أهمية طابا بالنسبة لمصر، وأنها لم تكن بهذا القدر من تلك الأهمية التي بمقتضاها تسعى مصر للاحتفاظ بها داخل حدودها، ومسألة استقامة خط الحدود، وأن هذه الاستقامة لم يتمسك بها الطرف المصري طوال الوقت، مما يخول للإسرائيليين إضفاء الأساس التاريخي لرغبتهم في إدخال الانحناءات على هذا الخط بما يلبي مطلبهم، لا سيما بالنسبة لموضع العلامات الأربع في رأس النقب.

أما عملية تعليم الحدود، فقد اعتمد الدفاع الإسرائيلي على ما تضمنه مذكرة «المستروید»، المسّاح الإنجليزي الذي قام بعملية مسح خط الحدود. وفي هذا الصدد، ركزت إسرائيل على أمرين في تقرير «مستروید»، **أولهما**: أنه لم يتضمن تقريره أية إحداثيات للعلامة الأخيرة 91 يمكن من خلالها تحديد موضعها بدقة،

وثانيهما: أنه أقام محطتين فلكيتين في المنطقة، وأن إحدى هاتين المحطتين تقع على الربوة الجرانيتية، وأنها النقطة المناسبة لتكون نهاية خط الحدود؛ بل وأنها النقطة التي أسماها ويد بـ «نقطة رأس طابا».

ثم انتقلت المذكرة الإسرائيلية إلى تناول نصوص الاتفاقية المصرية – التركية الموقعة في رفح أول أكتوبر 1906. ومن بين ثماني مواد ضمتها الاتفاقية، ركز الإسرائيليون على المواد الثلاثة الأولى: الخاصة بتوصيف خط الحدود (مادة 1)، والمتصلة بالخريطة المرفقة بالاتفاقية (مادة 2)، والمتعلقة بالرؤية المتبادلة بين كل عمود والعمود الذي يليه (مادة 3).

فيما يتصل بالمادة الأولى، فقد أفاض الجانب الإسرائيلي في تقديم أكثر من نسخة من الترجمة الإنجليزية للمعاهدة، وعقد مقارنات، وترجمة للنص التركي، وذلك بهدف إقناع المحكمة بتفسيرها الخاص للمادة، بأن رأس طابا هي نقطة واقعة على البحر وليست بأية حال واقعة في الداخل، وأنه بينما يتوفر ذلك بالنسبة للموضعين الإسرائيليين (الربوة الجرانيتية وبئر طابا)، فإنه لا يتوفر بشأن النقطة المصرية الواقعة في أعلى الجبل.

فيما يتعلق بالمادة الثانية، قدمت المذكرة الإسرائيلية صورة من الخريطة المرفقة بالاتفاقية والتي لم يأت عليها تحديد لرأس طابا بحكم صغر مقياس الرسم الذي وضعت عليه، وأشارت إلى أن الخريطة المرفقة بتقرير ويد هي وحدها التي أشارت إلى رأس طابا، ولكن بشكل يستحيل معه تحديد موقع هذا الرأس على الخريطة المذكورة، نظرًا لصغير مقياس الرسم الذي استخدم في وضعها أيضًا.

أما عن المادة الثالثة الخاصة بالرؤية المتبادلة بين أعمدة الحدود، فقد ادعى الجانب الإسرائيلي توفر هذه الرؤية بين العلامة السابقة على العلامة 91 وبين الموضعين اللذين حددهما الجانب الإسرائيلي، بينما لا تتوفر هذه الرؤية في الموضع الذي حددته مصر.

أعقب ذلك استخدام الإسرائيليين لما يسمى بالسلوك اللاحق لاتفاق 1906، والذي حاولت عن طريقه إثبات عدم الوجود المصري في طابا. اعتمدت إسرائيل في

الدليل الأول على ما جاء بكتاب الإحصاء السنوي لمصر الصادر عن مصلحة الإحصاء التابعة لوزارة المالية المصرية عن عام 1909، والذي قدم توصيفات عامة عن مصر كان من بينها توصيف خط الحدود اعتمادًا على خطوط الطول والعرض. وفي توصيفه للحدود الشرقية، أشار الكتاب إلى أنها تنتهي عند طابا، وأشار بين قوسين إلى الربوة الجرانيتية باعتبارها أبرز معالم هذه البقعة. وهنا رأى الإسرائيليون في هذا فرصة لإثبات هدفهم بأن موضع العلامة هو عند تلك الربوة.

ومضت إسرائيل في تدعيم صحة طرحها بالقول «إن الربوة الجرانيتية معلم بارز عمودي، ومع أنها ليست مرتفعة مثل الموضع الذي تطالب به مصر للعلامة 91 فإنها أكثر التصاقًا بأي معلم طبيعي ارتبط باسم طابا: الوادي، البير، أشجار الدوم، الرأس الأفقي الممتد في البحر. الأمر الذي يبرر تسمية الربوة الجرانيتية «رأس طابا». وهي المعلم الطبيعي الذي يشير إليه المرء عندما يريد أن يصف لأحد المسافرين بحرًا أو لأحد القادمين برًا المعلم المميز لتعريف طابا». (59)

فيما يعود الجانب الإسرائيلي إلى ما جاء بكتاب «دليل النيل والأردن» لكاتبه ميسترمان Meistermann، والصادر عام 1909، بخصوص منطقة طابا، حيث جاء في الصفحة 190 من الكتاب: "يترك المرء على يساره وادي المزاريق، ثم يصل إلى وادي طابا الذي توجد به بئر ماء مائل للملوحة تحيط به بعض أشجار الدوم، وصهريج مياه حسن البناء. واكتسب هذا المكان صيتًا في عام 1906، عندما احتلته القوات التركية رغم احتجاجات الإنجليز، ومن المقطوع به أنه ظل داخل الأراضي المصرية. ولكن فيما يلي هذه الواحة تسير الحدود الجديدة للإمبراطورية العثمانية التي يقوم عليها مركز للجنود الأتراك حيث يبدو الجنود وقد عسكروا في حصن صغير". وبناءً على الجملة الأخيرة، عمل الدفاع الإسرائيلي على الترويج لفكرة وجود أتراك في طابا، مما يعني صحة مكان العلامة الإسرائيلية التي تقع في وسط دلتا طابا، الأمر الذي ينقسم معه الشاطئ في هذه المنطقة بين البلدين، وهو ما كان يسعى إليه الإسرائيليون بالضبط. (60)

وفي مستهل جلسة الرابع عشر من مارس 1988، وبناءً على الطلب الإسرائيلي، عُرض في قاعة المرافعات الشفوية فيلمًا مدته لا تزيد عن العشر دقائق، تم خلاله

عرض المعالم الجغرافية لطابا، وكان الهدف الرئيسي للإسرائيليين من هذا الفيلم هو توضيح انتفاء أمر الرؤية المتبادلة المنصوص عليها في المادة الثالثة من اتفاق 1906. أوضح الفيلم المصور أن الموضع الذي قدمته مصر ليكون هو العلامة 91 لا يمكن رؤيته من العمود السابق عليه رقم 90، بينما يمكن رؤية العلامة 90 عند الربوة الجرانيتية وبئرطابا، متغاضين في ذلك كافة الأدلة القائمة سواء بقايا العلامة الموجود لعمود الحدود، أو الخرائط المتعددة التي حددت موضع هذه العلامة باعتبارها آخر العلامات، أو الإحداثيات (خطوط الطول والعرض والارتفاع) والتي جاءت في أكثر من مصدر تثبت صحة الموضع.

وفي مذكرتهم الأولى المقدمة منتصف مايو 1987، أفرد الإسرائيليون صفحات عديدة لقضية الرؤية المتبادلة، بدءًا من توضيح مدى أهمية هذه المسألة في تعليم الحدود، وذلك باعتبارها معيارًا أساسيًا في هذه العملية، وأنه نهج قانوني معتمد على نطاق دولي تم تطبيقه بين ألاسكا وكندا، والصومال وإثيوبيا، وبين كندا والولايات المتحدة. بعد ذلك، انتقلت المذكرة الإسرائيلية إلى الإشارة إلى العبارة الواردة بتقرير أرسله "مستر فندلي"، القائم بأعمال المعتمد البريطاني بالقاهرة، إلى السير "إدوارد جراي" وزير الخارجية البريطاني، والمؤرخة يوم 21 يوليو 1906، أي في بداية المحادثات لتعليم الحدود، والتي تقول عن العلامات "بالإضافة إلى حقيقة كونها ظاهرة الرؤية فيها متبادلة.

كما أشاروا أيضًا إلى فقرة من التقرير العام لكابتن أوين، والمعنونة بـ"علامات الحدود"، والتي تقول: "تمت إقامة تسعين عمودًا متبادل الرؤية على خط الحدود من رفح على البحر المتوسط إلى وادي طابا على خليج العقبة على مسافات تتراوح بين نصف كيلو متر وثلاثة كيلومترات". ثم أعادوا التأكيد على المادة الثالثة الواردة باتفاقية 1906 الخاصة بالرؤية المتبادلة.

واختتموا بتوضيح أنه ليس من المعقول عدم توفر هذا الشرط بالنسبة للعلامة الأخيرة والتي تحمل قدرًا معتبرًا من الأهمية، كما أن الموضع المصري للعلامة 91 لا تتوفر فيه الرؤية المتبادلة إذ أن هناك سبع عوائق تمنع الرؤية بين العلامة 90 والعلامة المصرية 91.

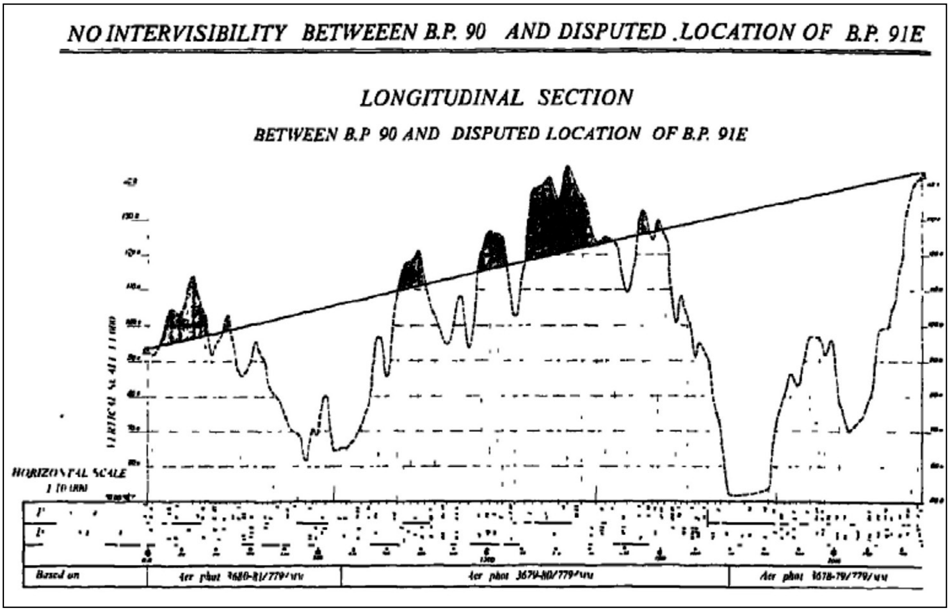

العوائق السبعة التي تمنع الرؤية بين العلامة 90 والعلامة المصرية 91

المصدر: يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1989، ص 171

على الصعيد المصري، كان هناك إدراك بأن المعيار الأساسي، إن لم يكن المعيار الوحيد الذي حرص الإسرائيليون على توفيره للنقطتين اللتين اختاروهما، هو أن تكون بينها وبين العلامة 90 رؤية متبادلة. وقد لاحظ المصريون أنه عندما حدد الإسرائيليون موقعهم على الربوة لم يحددوه على قمتها، رغم منطقية التحديد هذا، وإنما اختار الإسرائيليون موقعًا على أحد منحدرات الربوة حتى تتوفر مسألة الرؤية المتبادلة مع العلامة 90.

ومن الناحية القانونية، وفقًا لما جاء بأمهات الكتب التي عالجت موضوع تعليم الحدود، ظلت مسألة الرؤية المتبادلة للعلامات الحدودية موضع خلاف، وكان الرأي المصري في هذا الصدد بأن الرؤية من الأمور المستحبة، وليست من الفروض الواجبة التنفيذ.

من ناحية أخرى، أوضح الجانب المصري أن معالم الطبيعة في منطقة ما من مناطق خط الحدود قد تحصر قيمة العلامات في كونها مجرد إشارات استرشادية بحكم أن تلك المعالم الطبيعية تقوم بدور الخط الفاصل بين الجانبين، وهو الدور

الذي يفترض أن تقوم به علامات الحدود في المناطق التي لا تؤدي فيها التضاريس الجغرافية هذه المهمة. وقد كان التوضيح الأخير المستخرج من أمهات الدراسات التي كتبت حول مسألة ترسيم الحدود، تنطبق على العلامة 91.

ثامنًا: الأبعاد الإجرائية في الدفاع المصري

أولا: جرى تفسير ما جاء بتقرير مستر ويد، بأنه قد راعى مسألة الرؤية المتبادلة بين المحطات الفلكية التي أقامها على طول هذا الخط، وليس بين الأعمدة التي غرست بعد ذلك بامتداد الحدود التي تم الاتفاق على مسارها.

ثانيًا: أنه في المنطقة السهلية على وجه العموم، والتي شملت أغلب خط الحدود بين العلامة رقم (1)، على ساحل البحر المتوسط عند رفح، وبين رأس الردادي عند المحطة الفلكية رقم A3، كان تقرير ويد حريصًا على الإشارة إلى موقع علامة جديد يثبت توفر عنصر الرؤية المتبادلة بينها وبين العلامتين الأخريين السابقة واللاحقة. ولكن عند "رأس الردادي" حيث بروز سلسلة المرتفعات الممتدة حتى الخليج شرقي طابا، لم يشر التقرير إلى توفر عنصر الرؤية المتبادلة، ولم تتم الإشارة إلى وجوده إلا مرة واحدة بين العلامة 87 الواقعة على جبل فورت والعلامة الواقعة شرقي سلسلة المرتفعات (89)، أما غير ذلك من العلامات بما في ذلك العلامة 91، لم يتحدث التقرير عن الرؤية المتبادلة بأي شكل، الأمر الذي فسره الجانب المصري بأن الرؤية لم تتوفر بين تلك العلامات.

ثالثًا: من الناحية الجغرافية، فإن المنطقة الممتدة بين رأس الودادي وخليج العقبة، كما سبق التوضيح، هي منطقة مرتفعات، بخلاف المنطقة السابقة عليها، وبالتالي يمكن للمعالم الطبيعية أن تقوم بدور الخط الفاصل، وتصبح مهمة العلامات مهمة استرشادية فقط، كما يصبح من غير الضروري توفر معايير أخرى، لا سيما معيار الرؤية المتبادلة، طالما أن الطبيعة هي التي تقوم بهذا الدور.

رابعًا: أكد منطوق المادة الأولى من اتفاقية عام 1906 الموضحة لمسار الحدود وجهة النظر المصرية، حيث جاء فيها: «يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو

معين بالخريطة من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت، مارًا على رءوس جبال طابا الشرقية المطلة على وادي طابا، ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية -من جبل فورت- إلى منطقة لا تتجاوز مائتي متر إلى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها إلى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق». وبذلك، توضح هذه النقطة استعانة معدي الاتفاق في تحديد مسار الحدود بالمعالم الجغرافية البارزة: رأس طابا، جبال طابا الشرقية، جبل فورت، جبل فتحي باشا، وهو الأمر الذي دعم وجهة النظر المصرية والخاصة بعدم الحاجة إلى توفر عنصر الرؤية المتبادلة.[61]

خامسًا: استطاع المصريون الوصول إلى نسخ متعددة مترجمة باللغة الإنجليزية لاتفاقية 1906، حيث حصل على عدد 4 نسخ مترجمة للاتفاق بتواريخ مختلفة. كانت النسخة الأولى بتاريخ 30 سبتمبر، أي قبل توقيع الاتفاق بيوم واحد، ضمن تقرير أرسل به «مستر فندلي» إلى الخارجية البريطانية، وكانت مادتها الثالثة تنص على «سوف تقام أعمدة الحدود، بحضور اللجنة المشتركة، على (كل) النقاط المتبادلة الرؤية بامتداد الخط الفاصل من».

أما الثانية فكانت تلك التي أرسلها فندلي إلى لندن بتاريخ 6 أكتوبر، أي بفارق أسبوع عن التقرير الأول، والنسخة الثالثة كانت تلك التي وضعها كابتن أوين ضمن تقريره العام الشهير والمؤرخ يوم 28 أكتوبر، فيما كانت النسخة الرابعة من الاتفاق نسخة خطية مستخرجة من المذكرة الإسرائيلية نفسها.

استفاد الجانب المصري من تعدد نسخ الترجمة للاتفاق في أنه بينما كان هناك اختلافات في كل نسخة عن غيرها من النسخ، لكن فيما يتصل بموضوع الرؤية المتبادلة، فبينما وردت كلمة (كل النقاط) في النسخة الأولى ذات التاريخ السابق لتوقيع الاتفاق، فإن الكلمة قد اختفت في جميع النسخ الأخرى التالية الثلاث، التي قدمها المصريون. فسر الجانب المصري هذا بأنه في وقت مبكر وقبل الشروع في وضع العلامات على الأرض كان هناك تطلع إزاء توفر عنصر الرؤية المتبادلة بين

كل النقاط الحدودية، ولكن مع بدء التنفيذ في وضع العلامات، تبين صعوبة توفر الرؤية المتبادلة بين تلك النقاط، فقد اكتفت الاتفاقية بشكل من أشكال التعميم بدلًا من التحديد القاطع.

سادسًا: أنه خلال عمل اللجنة المشتركة المصرية الإسرائيلية للتعرف على نقاط الحدود، هناك العديد من المواقع التي وافق عليها الجانب الإسرائيلي ولم يتحقق لها شرط الرؤية المتبادلة، حيث تأكد المصريون أن هذا المعيار مفتقد بين كل من العلامات (5 و6)، (35 و36)، (76 و77)؛ بل إن بعض العلامات المختلف على مواضعها مثل العلامة 15، بينما كان يحقق الموضع المصري شرط الرؤية المتبادلة، لم يحقق الموضع الإسرائيلي هذا الشرط، وهو الأمر الذي أبرزه الجانب المصري في مذكرته المقدمة إلى المحكمة [62].

سابعًا: فيما يخص ما ورد بكتاب الإحصاء السنوي لمصر، قدم الجانب المصري مذكرة مضادة في أكتوبر 1987، أبدى فيها اندهاشه من التوصيف الإسرائيلي للكتاب بأنه على قدر هائل من الأهمية، وأن الكتاب به العديد من الأخطاء. ففي المتن الذي تحدث التقرير عن وضع الحدود عام 1907، في حين أن تم وضعها عام 1906. وفي الهامش يشير الكتاب إلى أن الاتفاقية المصرية التركية مؤرخة في أول أكتوبر 1905، بينما أبرم الاتفاق في أكتوبر 1906. كما أشار التقرير خطًا إلى تقرير ويد بأنه صادر عام 1908، في حين أنه صدر عام 1907.

كما أشار الكتاب إلى الكتاب الأزرق رقم (2) لعام 1906، الصادر عن الحكومة البريطانية والتي تقدم فيها خلاصة الوثائق. وكان من الغريب أن يشير الكتاب إلى هذا العدد بالذات من الكتاب الأزرق، والذي تضمن تسع وثائق متصلة بالأزمة التي دارت حول احتلال الأتراك لطابا في يناير 1906 وانتهت بجلائهم عنها في 14 مايو من العام نفسه، ولم يتعرض من قريب أو بعيد لعملية تعليم الحدود التي جرت في النصف الثاني من العام نفسه.

ثامنًا: أوضح الجانب المصري أن الخطأ قد تم تداركه في العام التالي مباشرة ولم يتكرر في أي عام من الأعوام التي أصدر فيها كتاب الإحصاء السنوي. وأن ما

حدث وفقًا للتقدير المصري قد نبع من أن موظف مصلحة الإحصاء الذي كُلف بصياغة الجزء محل الجدل في التقرير ساورته الرغبة في تحديد نهاية الخط بقدر ما يستطيع من التدقيق، والذي وجده في تقرير ويد في وصفه لوضع المحطة الفلكية B1، وتصور أن تلك هي نقطة النهاية فسجلها. وما فشل فيه هذا الموظف هو أن علامة 91 لم تكن في الموقع نفسه، والأهم من ذلك أن اتفاقية عام 1906 لم تقدم أية إحداثيات لهذه العلامة. كما نفى الجانب المصري أن تكون تبعية مصلحة المساحة ومصلحة الإحصاء لوزارة واحدة وهي وزارة المالية يتطلب بالضرورة الاستعانة بموظفي المصلحة الأخيرة في وضع كتابهم بخبرة رجال المساحة، حيث يعلم الأخيران أن المحطة الفلكية غير متفقة مع الحدود، وأن موقعها غير مدرج باتفاق 1906، وأن إحداثيات B1 لا تضعها على سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادي طابا. وبالتالي، عندما أصبح رجال المساحة المسئولين عن الطبعات الجديدة من كتاب الإحصاء السنوي، قاموا بتصحيح الوصف، الذي أصبح "نقطة قرب طابا المطلة على خليج العقبة"، وهو الوصف الذي ظل قائمًا في طبعات الكتاب الصادرة في الأعوام التالية لعام 1909. (63)

وردًا على ما تقدم به الجانب المصري، جاء الرد الإسرائيلي محاولًا دحض الأسس التي بُني عليها الموقف المصري.

ففيما يتعلق باستعانة الجانب المصري، وعلى نطاق واسع، ببعض القواعد المألوفة في القانون الدولي، فقد استنكر الإسرائيليون هذا الأمر بينما تنص المادة الثالثة من اتفاقية عام 1906 على توفر معيار الرؤية المتبادلة، وهو ما يعني ضرورة الالتزام بهذا المبدأ الوارد بالاتفاق، بغض النظر عما هو قائم من قواعد قانونية أخرى مأخوذ بها. وتعقيبًا على ذلك، استنكر الجانب المصري الرد الإسرائيلي، وذلك لأنهم خلال مدة أقل من عام بين المذكرة الأولى (مايو 1987) والأخيرة (فبراير 1988)، قد تناسوا أنهم -بالنسبة لحجة الرؤية المتبادلة بالذات- كانوا أول من لجأوا إلى الاستعانة بما أسموه في المذكرة الأخيرة، بـ"القواعد المألوفة في القانون الدولي". ومن ناحية أخرى، فإن الرد الإسرائيلي كان متجاهلًا لطبيعة الرد المصري، الذي لم يتجاهل إطلاقًا المادة الثالثة من معاهدة 1906، وإنما ذهب إلى محاولة تفسير ما

جرى في عملية وضع الأعمدة الأخيرة بين جبل فورت وخليج العقبة، وذلك تبعًا لذات القواعد التي سبق الإسرائيليون أنفسهم الاستعانة بها في مذكرتهم الأولى.

وفيما يتعلق بالتفسير المصري لتقرير ويد الخاص بمراعاة مسألة الرؤية المتبادلة بين المحطات الفلكية وليس العلامات الحدودية، أبدى الجانب الإسرائيلي رفضه لهذا التفسير، موضحين أن المحطات المرقمة من B1 إلى A13 قد أصبحت فيما بعد مجرد علامات على الخط. وردًا على ذلك، أكد الجانب المصري أنه ليس صحيحًا أن جميع المحطات الفلكية قد تحولت إلى علامات، خاصة في المنطقة الجنوبية محل النزاع. فقد استهدف الإسرائيليون من هذا الطرح أن يقنعوا القضاة أن المحطة الفلكية B1 التي أقامها ويد على الربوة الجرانيتية تصبح هي العلامة الأخيرة، أو الأولى من الجنوب من علامات الحدود.

وفيما يخص تفسير مصر لعدم إشارة تقرير ويد لمسألة الرؤية المتبادلة بالأعمدة الأخيرة بين جبل فورت والعلامة رقم 91، ادعى الجانب الإسرائيلي أن كل الوثائق المعتمدة، تقرير أوين، أو تقرير ويد، أو اتفاقية 1906، أشارت جميعها إلى الرؤية المتبادلة باعتبارها القاعدة في اختيار موضع العلامات، وأن عدم الإشارة إليها لا ينفي هذه القاعدة، وإنما الخروج عنها هو الذي "يتوجب تسجيله من جانب هؤلاء الذين لم يراعوها". كما رفض الجانب الإسرائيلي الطرح المصري الخاص باختلاف مجريات تعليم الخط في قسمه الجنوبي عن قسمه الشمالي، وأن معيار تعليم الحدود واحدة سواء في الشمال أو الجنوب.

وجاء الرد المصري على ذلك موضحًا إغفال ما اعتمد عليه التفسير المصري، وهو لغة التضاريس، والتي يستحيل تجاهلها نظرًا لأنها كانت موجودة طوال الوقت.

أما فيما يخص عقد الجانب المصري لمقارنات بين النسخ المتعددة من الترجمة الإنجليزية لاتفاقية 1906، فقد أبدى الجانب الإسرائيلي انزعاجه من هذا الأمر، وذلك على الرغم من قيامهم بالأمر ذاته في المذكرة الأولى، زاعمين أن الأمر مجرد "قضية صياغية" لا يحتمل أبدًا التفسير الذي ذهب إليه الجانب المصري، إلا أنه كان لدى غالبية هيئة الدفاع المصرية قناعة بأن اختفاء كلمة (كل) لم تكن

غير مقصودة، وذلك بحكم ما هو معروف عن المدرسة الدبلوماسية البريطانية من تدقيق شديد للصياغات.

وأخيرًا: فيما يخص قبول الجانب الإسرائيلي لمواضع علامات لا يتوفر فيها معيار الرؤية المتبادلة، استفاض الجانب الإسرائيلي في تفسير موقفه. **أولًا:** أن الرؤية المتبادلة بين هذه العلامات كانت قائمة مع بداية غرس أعمدة التلغراف، ولكنها لم تعد قائمة لسبب من سببين: إما تحركات كثبان الرمال في المناطق التي أقيمت عليها، وإما أن تغيير أعمدة التلغراف التي كانت بارتفاع خمسة أمتار إلى العلامات الحجرية والتي لم يزد ارتفاعها على ثلاثة أمتار قد أدّى في النهاية إلى غياب الرؤية المتبادلة التي كانت موجودة من قبل.

ثانيًا: فسّر الجانب الإسرائيلي الحالات التي وافقوا فيها على مواضع علامات حدود يغيب عنها معيار الرؤية المتبادلة. عن العلامتين (5 و6)، أشارت المذكرة الإسرائيلية إلى أنها لم تسلم بافتقاد الرؤية المتبادلة بدليل أن إسرائيل خلال عمل اللجنة المشتركة أصرت على إضافة علامة جديدة بين العلامتين، وهي العلامة 6 أ، والتي توفرت منها الرؤية مع العمودين الأخيرين، وكان هذا إثباتًا بافتقاد عنصر الرؤية المتبادلة أكثر منه إثباتًا لوجوده.

أما عن العلامتين (35 و36)، أوضحت المذكرة الإسرائيلية توفر الرؤية بين العلامتين 34 و36، وأن اللجنة المشتركة قد وضعت علامة جديدة وهي 36 أ، الأمر الذي يعد أيضًا اعترافًا إسرائيليًا بانتفاء الرؤية.

أما العلامتان (76 و77)، فقد اعترف الإسرائيليون بانتفاء عنصر الرؤية المتبادلة، ولو أن هذا العنصر يمكن أن يتوفر لو ارتفع الواقف إلى جانب العمود لمسافة متر واحد، أو لو تحرك مكان العمود نفسه لنحو أحد عشر مترًا.

وبذلك، لم يبق إلا الاتهام المصري لإسرائيل بأنها قد اقترحت مكان علامات لا يتوفر له عنصر الرؤية المتبادلة، وهو أمر لم تنفه إسرائيل مبررة بأن هناك خطًا ارتكب في هذا الشأن.

وخلال المرافعات الشفوية، استحوذت قضية الرؤية المتبادلة على جانب كبير من مرافعات المحاميين البريطانيين، البروفيسور باوت، محامي الجانب المصري، ومستر لوترباخت، محامي الجانب الإسرائيلي.

قدم باوت خلال مرافعاته العديد من الأدلة التي من شأنها إضعاف الحجة الإسرائيلية، ومن هذه الأدلة إعادة قراءة المادة الثالثة من الترجمة الإنجليزية لاتفاقية عام 1906، والتي جاء في مستهلها أنه «سوف» تقام أعمدة على طول الخط، وأوضح في هذا الصدد أن المندوبين الموقعين على الاتفاقية كانوا في حالة ما قبل وضع العلامات، وليس حالة أثناء وضع العلامات، وأنهم عندما انتقلوا من الحالة الأولى للحالة الثانية لم يتمكنوا من الالتزام الدقيق بما تضمنته المعاهدة في هذه المادة.

أكد باوت أيضًا على مسألة التزام خط الحدود بالسير بامتداد القمم الموجودة على طول الخط، ولم يجد قطّ أي تفسير لإسقاط هذا الخط عند العلامة 91 بالذات، المحدد عند الربوة الجرانيتية وفقًا للموضع الإسرائيلي، أي أن يتم تحديد الموضع عند منحدر!

كما سلط باوت الضوء على ما جاء بتقرير ويد بخصوص إقامة العلامات الثلاث الأخيرة، وجاء فيها أنهم وضعوها في «نقاط مناسبة»، ولم يقل إنهم وضعوها - كما العلامات السابقة- في نقاط متبادلة الرؤية، وذلك لأن مواضع تلك العلامات اختارها المندوبون وليس المسّاحون، وأنه لم تستخدم فيها أدوات المسح التي استخدمت في اختيار مواضع سائر العلامات. وانتهى إلى أن معيار الرؤية المتبادلة كان هدفًا في حد ذاته، لكن الذين تولوا عملية التعليم لم يطبقوه كل مرة.

أما مستر لوترباخت، فقد دارت مرافعاته خلال الجلستين المنعقدتين يومي 22 و23 مارس حول التأكيد على ما جاء بالمذكرات الإسرائيلية المكتوبة، وقد أضاف إليها جزءًا صغيرًا. ففي رده على ما طرحه باوت بشأن كلمة «سوف» الواردة في صياغة المادة الثالثة من اتفاقية 1906، أوضح لوترباخت أن هذه الكلمة في ترجمتها الإنجليزية كانت will وليست shall، وأن ذلك يعني "التأكيد" على الالتزام بمعيار الرؤية المتبادلة.

فيما كان الأمر الثاني الذي لجأ إليه الجانب الإسرائيلي خلال المرافعات يومي 23 و24 مارس متمثل في الاستعانة بـ "بيتر بريان بيزلي" خبير مساحي بريطاني، كان قد عرض خدماته على المصريين الذين اعتذروا عن قبول هذه الخدمات، فاتجه إلى الجانب المقابل.

وقد استعان به لوترباخت في شهادة طويلة، ويتبين من محضر الجلسات أن إجابات بيزلي كانت منسقة قبلًا مع لوترباخت، ولكن حينما أتيح لباوت، محامي الجانب المصري، توجيه الأسئلة إلى بيزلي، تحول الموقف إلى حد كبير. فمع تضييق باوت الحصار على بيزلي في أكثر من موضع، اعتذر بيزلي عن أنه قد أصبح مشوشًا، وذلك فيما يتصل بعدم إمكان توفر الرؤية المتبادلة إلا على ارتفاع معين. (64)

وفيما يتعلق بالجدل حول كتاب الإحصاء السنوي، رفض الجانب الإسرائيلي ما طرحه الجانب المصري في مذكرته، بذريعتين: أن المصريين لم يأتوا بدليل ما لإثبات مقولة إن هناك خطًا قد حدث في الكتابة، وأنه لم يحدث أن تم تصويب الخطأ في الطبعات التالية، فاختفاء العبارة الخاصة بالربوة الجرانيتية، وإحلالها بعبارة "قرب طابا على خليج العقبة" لا يعني بالضرورة أن العبارة التي اختفت كانت خاطئة، وأن ما حدث في الطبعات الجديدة هو الانتقال من صيغة تخصيصية إلى صيغة تعميمية، وأن تصحيح الخطأ -حسب الإسرائيليين- هو ذكر الموضع الصحيح بدلًا من الموضع الخطأ (65) .

وخلال المرافعات الشفوية، كان لكتاب الإحصاء قدرًا معتبرًا من المواجهات بين الجانبين المصري والإسرائيلي، وذلك نتيجة لإدراك الأخير أن الأدلة التي يملكها محدودة للغاية، نتيجة أن مطلبه من البداية مفتعلًا ولا يستند إلى أي أسس تاريخية أو قانونية، ولذلك رغم ما يتسم به دليل كتاب الإحصاء من ضعف، ظل الإسرائيليون متمسكين به إلى النهاية، وهو الأمر الذي كان الجانب المصري على أتم الإدراك به.

خلال الجولة الأولى من المرافعات في مارس 1988، قدم باوت مزيدًا من التفسيرات التي تثبت خطأ ما جاء بالكتاب. كان **أولها:** على صيغة سؤال موجه إلى

المحكمة عن الأسباب التي منعت واضع كتاب عام 1909 الذي حدد نقطة النهاية في خط حدود مصر الشرقية (طابا) بالإحداثيات، من تحديد نقطة بداية الخط في الشمال (رفح) بالإحداثيات أيضًا. وبالتالي، فالقضية هنا ليست قضية منهج وإنما صدفة سيئة الحظ، وهو ما يقود إلى **التفسير الثاني**: والمتمثل في أن من وضع مقدمة قسم "الأرض والمناخ" بالكتاب، والذي يندرج تحته مسألة الحدود، هو إحصائي وليس مسّاح يميل إلى لغة الأرقام. وما حدث هو أن هذا الإحصائي قد وجد في إحداثيات المحطة الفلكية B1 ضالته، وهو بحكم عدم تخصصه لم يكن مدركًا للفرق بين هذه النقطة وموقع العلامة 91. وبناءً على ذلك، عاود باوت التأكيد المصري الخاص بتدارك الخطأ في الأعداد التالية للكتاب، لا سيما مع ما جاء في النسخة الفرنسية من كتاب الإحصاء السنوي الصادر عام 1910، حيث جاء في مقدمة تعريفات الحدود أن هذه التعريفات قد حررت بواسطة مصلحة المساحة، وإذا كان الإحصائيون يقعون في الخطأ بالنسبة لأمور مساحية، فإن المسّاحين لا يقعون فيه. فقد كان المسّاحون مدركين أن اتفاقية 1906 لم تدرج B1 كعلامة حدود، وأنها واقعة على الربوة الجرانيتية وليس في المكان الصحيح على سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادي طابا، ومن ثم فقد كان طبيعيًا أن يقوموا بتصحيح الوصف، ولم يضعوا أي إحداثيات بديلة، وذلك لأن حتى هذا الوقت لم تكن قد وضعت إحداثيات العلامة 91، ومن ثم جاءت عبارة أن الخط ينتهي في نقطة قرب طابا على خليج العقبة.

لم يتقبل الجانب الإسرائيلي بالطبع خلال مرافعاته التفسير المصري للأمر، زاعمين أن الخطأ الذي وقع فيه موظف مصلحة الإحصاء يتطلب دليلًا من وزارة المالية التي أصدرت الكتاب، لإثبات هذا الخطأ، وعاود التأكيد مجددًا على أن ما جاء بالنسخ التالية من الكتاب ما كانت إلا تعميمًا وليس تصحيحًا.

وفي الجولة الثانية من المرافعات، أبريل 1988، أحضر الجانب المصري مفاجأة تمثلت في إحضار نسخة من المقدمة التي وضعها مدير مصلحة الإحصاء الإنجليزي مستر. راندون لكتاب عام 1909، والتي يعتذر فيها للقارئ عن بعض الأخطاء وعدم الدقة التي قد يصادفها في الكتاب نتيجة لأنها التجربة الأولى، ونتيجة لعامل السرعة في إصداره. وما أكد هذا الاعتذار هو التغيير الذي أدخل على طبعة 1910 الفرنسية،

والتي كانت فعلًا من قبيل تصحيح الخطأ، كما يؤكد الجانب المصري دومًا، وليس من قبيل التعميم كما كان يصر الإسرائيليون.

فيما تمثلت المفاجأة الثانية في أنه بقراءة كتاب عام 1909، تبين أن إدارة الإحصاء كانت حريصة على الإشارة كلما استعانت بإدارة من إدارات وزارة المالية، وقد حدثت الإشارة إلى مصلحة المساحة مرة على الأقل بالكتاب، في قسم "ملاحظات إرصادية"، بينما غابت مثل تلك الإشارة إلى القسم الخاص "بالمناخ والأرض" والذي يتضمن إدارة الحدود بداخله. ومن ثم، جاءت المفاجأة الثانية لتؤكد مجددًا على التفسير المصري للعبارة محل الخلاف، وأنه تم كتابتها في ظل غياب متخصص، وبالتالي كان من الوارد حدوث مثل هذا الخطأ.

وخلال المرافعة، قدم مستر باوت المفاجأة الثالثة، والتي عرضها كتفسير منطقي لما جاء بالكتاب، حيث بدأ باوت في قراءة ما جاء بقسم الموانئ المصرية بالكتاب، حيث قال: «الإسكندرية تقع على البحر المتوسط شرق فنارة رأس التين. توجد فنارة رأس التين في الإسكندرية ولكنها ليست كل الإسكندرية، وأن الذي قدم هذه العبارة قصد بها فقط تعريف الإسكندرية للقارئ، الأمر نفسه تكرر في وصف إحداثيات السويس وبورسعيد، حيث تعريف المدينة بالمعلم البارز فيها، وهو ما حدث أيضًا بالضبط بالنسبة لإحداثيات الربوة الجرانيتية التي تم بها تعريف منطقة طابا.

في أعقاب هذه المفاجآت الثلاث، لم يستطع مستر لوترباخت من الجانب الإسرائيلي الرد على ما جاء به مستر باوت، مفضلًا ترك هذا الجانب من القضية إلى وكيل دولة إسرائيل مستر روبي سيبل، والذي لم يقدم هو الآخر أي جديد (66).

ولحسم القضية بشكل نهائي، قدم الجانب المصري شهودًا من أفراد قوات الطوارئ الدولية الذين خدموا في هذه المنطقة. ففي جلسة 18 مارس 1988، قدمت مصر شهودها: مستر «راساد موزتيشي» الذي كان يعمل رئيسًا لأركان قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية خلال الفترة من 1964 – 1966، والكولونيل «سافيتش» أحد أعضاء القوات الدولية في سيناء خلال عامي

1965 – 1966، والكولونيل «فلاديمير تراجكوفتش» في القوات الدولية في سيناء خلال الشهور الستة الأخيرة من عام 1965، وكانت شهادات هؤلاء الرجال بمثابة نهاية المطاف في قضية طابا، فقد كانوا هم آخر الشهود الذين حرصت مصر على تقديمهم للمحكمة. [67]

وفي النص النهائي لقرار التحكيم، لم تأخذ المحكمة بصحة الحجج والأدلة التي قدمها الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بموقع العلامة 91.

تاسعًا: قرار المحكمة وانتصار الدبلوماسية المصرية

بلغ عدد صفحات الحكم 230 صفحة انقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: تحت عنوان «**إجراءات التحكيم**»، والذي تضمن بعد المقدمة الأحكام الأساسية لمشارطة التحكيم وتنفيذها، بالإضافة إلى خلفية النزاع واستعراض الحجج المقدمة من الطرفين.

أما القسم الثاني: فقد جاء تحت عنوان «**أسباب الحكم**»، والذي أوضحت فيه المحكمة قضايا عديدة مثل مهمة المحكمة، والقبول بالمطلب المصري للعلامة (91)، والحكم بمواضع علامات رأس النقب الأربع (85–88). كما تضمن هذا القسم رأي المحكمة في قضية علامة باركر، وموضوع الرؤية [68].

فيما خصص القسم الثالث: **لمنطوق الحكم**، والذي جاء على النحو التالي:

فيما يخص العلامات الشمالية التسع:

أقرت المحكمة بالإجماع المواقع المصرية للأعمدة الحدودية 7، 17، 27، 51، 52، 56. في المقابل أقرت المحكمة بالإجماع بالمواقع الإسرائيلية للأعمدة 14، 15، 46، 56.

وفي شأن علامات رأس النقب:

تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد، (صوت القاضية الإسرائيلية)، أن علامة 85 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادّعته إسرائيل 2238,36م.

تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد، (صوت القاضية الإسرائيلية)، أن علامة 86 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادّعته إسرائيل 1740,52م.

تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد، (صوت القاضية الإسرائيلية)، أن علامة 87 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادّعته إسرائيل 1655م.

تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد، (صوت القاضية الإسرائيلية)، أن علامة 88 تقع في الموضع الذي قدمته مصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادّعته إسرائيل 44,33م [69] .

وفيما يتعلق بعلامة طابا رقم 91:

تقضي المحكمة أن علامة الحدود 91 هي في الوضع المقدم من جانب مصر والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل في المرفق (أ) لمشارطة التحكيم. هذا بجانب التأكيد أن منطقة وادي طابا بأكملها وبما عليها من منشآت سياحية ومدنية أرض مصرية خالصة. [70]

خلال الأشهر القليلة التالية، حاول الإسرائيليون فرض شروط معينة على مصر (مثل الحقوق الخاصة للإسرائيليين الذين يدخلون طابا، ووضع المنشآت

السياحية)، وقالوا إنهم لن ينسحبوا إلا إذا تم استيفاء هذه الشروط. وتفاوض الإسرائيليون والمصريون حول هذه الشروط، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق.

بحسب عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري حينها، لم تيأس إسرائيل من محاولاتها المتكررة للربط بين التحكيم والتطبيع، فقد حاولت بعد صدور الحكم في سبتمبر 1988 أن تربط التنفيذ ومسائل أخرى عالقة خاصة بطابا. وبناءً عليه، أرسل د. عصمت عبد المجيد تعليماته على الوفد المصري برفض الربط بين تنفيذ الحكم والمسائل الأخرى التي تلجأ إلى إثارتها إسرائيل لتأخير التنفيذ والحصول على مكاسب. وقد تشكلت بعد ذلك لجنتان للبحث في نظام التردد على طابا وتعويضات المنشآت السياحية. وكان الوفد الإسرائيلي يركز اهتمامه على مسألة التردد والفندق، ويرفض تحديد موعد الانسحاب النهائي لاستخدامه كعنصر ضغط على الوفد المصري بهدف الحصول على أكثر ما يمكن فيما يتعلق بأمري التردد والتعويضات الخاصة بالمنشآت في طابا.

ونتيجة لإصرار القاهرة على تنفيذ حكم التحكيم، وتحذير الرئيس المصري حسني مبارك بأن المماطلة الإسرائيلية في التنفيذ تهدد العلاقات [71]، بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية على تل أبيب، حيث أرادت إدارة ريجان تسوية نزاع طابا قبل الفترة الانتقالية الرئاسية بين ريجان وبوش. أدّت هذه الأمور مجتمعة في تغيير الموقف الإسرائيلي، إذ لم تكن إسرائيل مستعدة للمخاطرة بعلاقاتها الاستراتيجية الجيدة مع مصر من أجل الحفاظ على طابا. [72]

وفي الثاني والعشرين من فبراير 1989، تم الاتفاق على الترتيبات الخاصة بالسياحة في جنوب سيناء من خلال منفذ طابا، وقد وضعت هذه الترتيبات في محضر متفق عليه، روعي فيه تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء المصري بشأن الإطار العام للتفاوض لتنفيذ حكم هيئة التحكيم في موضوع طابا والصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 1988 بألا تكون هناك علاقة تعاقدية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التي تنظمها قوانين وقواعد وقرارات سيادية مصرية. وقد حرص الجانب المصري على عدم إدراج هذه الترتيبات في إطار اتفاق يعقد بين

مصر وإسرائيل، والاكتفاء بوضعها في صيغة تفاهم بين دولتين يدخل في إطار تنفيذ القوانين والقواعد السارية في مصر [73] .

وفي هذا السياق، كان الاتفاق على السماح للسياح الإسرائيليين بالدخول لطابا وفي حالة دخول السيارات يتعين أن يلصق على السيارة كارت خاص، كذلك يسمح بالدخول والخروج من طابا إلى إيلات في زيارات متعددة خلال 14 يومًا، وأن يحمل كل سائح جواز السفر الخاص به وأن يقوم بملء بطاقة بيانات تختم بمعرفة السلطات المصرية في طابا وتكون صالحة لمدة 14 يوما.

وفي مساء السادس والعشرين من فبراير 1989، تم الاتفاق على البنود التالية:

أولًا: تعويض إسرائيل بمبلغ 37 مليون دولار وبأسعار ذلك الوقت تدفعه مصر مقابل تسلمها المنشآت السياحية في فندق «سونستا طابا» والقرى السياحية، وذلك على غرار ما حدث في كل من: دهب ونويبع وشرم الشيخ من قبل.

ثانيًا: تحديد موعد الانسحاب الإسرائيلي النهائي من طابا وتوصيل خط الحدود إلى شاطئ الخليج «النقطة 91» وتحدد يوم 15 مارس 1989. [74]

وفي 19 مارس 1989، رفع الرئيس مبارك علم مصر على طابا المصرية معلنًا نداء السلام من فوق أرض طابا قائلا: «لقد تجلت إرادة الشعوب في كل مكان أنها تريد السلام هدفًا دائمًا، ولن يتصدى لأشباح الحروب الصغيرة والكبيرة إلا هذه الإرادة الجماعية الكبرى والتي تناضل من أجل أن تصنع الحياة... السلام ليس شعارًا نرفعه اليوم ونتحايل على إسقاطه غدًا، السلام موقف ثابت تتجمع حوله كل القوى المحبة للسلام. [75]

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد النجاح في استعادة طابا بشهور قليلة، عادت مصر إلى الجامعة العربية في مايو 1989 [76] .

وفقًا للدكتور عصمت عبد المجيد، فقد كان هناك ثمانية أسباب وراء النجاح المصري في طابا، وهي:

- الثقة بالنفس، وكذلك الحزم اللذان اتصف بهما موقف القيادة السياسية منذ بداية الأزمة في الدفاع عن الحقوق القومية المصرية.
- حرص القيادة المصرية في تناولها للأزمة على الابتعاد عن ردود الفعل الانفعالية وتجنب تصعيد المواقف، والتأكيد على رغبة مصر لإنهاء الأزمة سلميًا وبحسن نية.
- حرص مصر على مواصلة الاتصالات والمشاورات مع الدول الصديقة والتعاون مع الولايات المتحدة التي كانت تقوم بدور الوساطة في النزاع لضمان تأييدها لمصر.
- قيام القيادة السياسية خلال مراحل التفاوض حول طابا بإحاطة الرأي العام والبرلمان بتطورات الأزمة أولًا بأول، مما كان له أثر كبير في دعم الموقف الرسمي.
- الاستخدام الفعال للتصريحات والبيانات الرسمية التي كان يدلي بها السيد الرئيس ووزير الخارجية لطمأنة المواطنين.
- التنسيق والتعاون الكامل بين وزارات الدولة وأجهزتها، وسيطرة روح الفريق على أنشطة اللجنة القومية العليا لطابا وهيئة الدفاع المصرية.
- المبادرة في مرحلة مبكرة من الأزمة بتشكيل اللجنة القومية العليا لطابا وهيئة الدفاع من عناصر على أعلى مستويات التخصص والكفاءة، وتحرير نشاط هذه اللجنة من أي قيود بيروقراطية.
- تم تناول الأزمة من منظور قومي بحت، والاستعانة برجال الخبرة والعلم والقانون من داخل السلطة وخارجها كان لهما أثر كبير في تشكيل فريق دفاع قوي. وهنا تجدر الإشارة إلى الأستاذ الدكتور وحيد رأفت أحد أعضاء هيئة الدفاع، على الرغم من أن حزب الوفد الذي كان ينتمي إليه كان ضد مبدأ التحكيم. (77)

بجانب ما تقدم، أشار اللواء "محمد إبراهيم الدويري" عضو اللجنة العليا القومية لطابا، إلى أن من الممكن إيجاز عوامل النجاح التي تحققت؛ بل ولا تزال تصلح أن تكون نموذجًا للنجاح في القضايا الكبرى، في أربعة عشر عاملًا رئيسيًا على النحو التالي:

أولًا: تأكيد مصر التزامها بكافة الاتفاقات التي وقعتها مع دول العالم ومن بينها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وهو مبدأ ثابت في سياسة مصر الخارجية يؤكد حرص مصر على أن تكون عنصرًا فعالًا وملتزمًا في المجتمع الدولي.

ثانيًا: التحرك لحل مشكلة طابا بالشكل القانوني من خلال ما نصت عليه المادة السابعة من المعاهدة، أن أية خلافات بين الدولتين ناشئة عن المعاهدة يتم حلها من خلال المفاوضة أولًا، وإذا فشلت يتم التوجه إلى التوفيق وإذا فشلت يحال الخلاف إلى التحكيم.

ثالثًا: النجاح الكبير في بلورة هذه المشكلة لتكون بمثابة مشروع قومي أو قضية قومية يلتف حولها كل الشعب المصري وليست مجرد قضية فرعية أو ثانوية.

رابعًا: تحديد الهدف من المفاوضات بشكل واضح من البداية، وهو عدم التفريط في أي سنتيمتر من الأرض المصرية مهما كان الثمن. وقد كان هذا هو المبدأ المقدس الذي تحرك على أساسه طاقم التفاوض المصري في مئات الجلسات التي عُقدت مع الطرف الآخر على مدار خمس سنوات.

خامسًا: تحرر الدولة من كافة الضغوط التي يمكن أن تعوق تحقيق الهدف المحدد، سواء عامل الوقت الذي لم يكن سيفًا مسلطًا على المفاوض المصري، أو عدم ترك الفرصة لإسرائيل لتعطيل المفاوضات أو نسفها مهما كانت الأسباب؛ بل نجحت مصر في الضغط على إسرائيل من خلال رفض عودة السفير المصري إلى تل أبيب (بعد سحبه عام 1982) إلا إذا وافقت الأخيرة على تحويل المشكلة إلى التحكيم وهو ما تحقق بالفعل.

سادسًا: اختيار طاقم التفاوض المصري بصورة متأنية، حيث ضم كل الخبرات المهنية المحترفة في كافة التخصصات ومن جميع المؤسسات المصرية المعنية، السياسية، والقانونية، والدبلوماسية، والمهنية، والعسكرية، والأمنية، دون استثناء، بالإضافة إلى وجود قيادة قانونية متميزة للوفد تحظى باحترام دولي كبير وهو الدكتور نبيل العربي.

سابعًا: التنسيق الكامل بين كافة المؤسسات والهيئات المعنية بمتابعة هذه القضية المهمة وإزالة كافة القيود الإدارية أمامها وأية قيود أخرى حتى أصبح هذا التنسيق فعالًا ومؤثرًا وغير مسبوق، وأصبح الوفد المفاوض منظومة عمل واحدة متناسقة وكأنه ينتمي لمؤسسة واحدة.

ثامنًا: التأييد الكبير والثقة المطلقة التي أولاها الشعب المصري لقيادته السياسية تجاه هذه القضية، وقناعته بقدرتها على حلها، وهو ما عكس بالتالي ثقة كل من القيادة والرأي العام في طاقم التفاوض الذي اكتسب قوته من هذه الثقة.

تاسعًا: تفاني طاقم التفاوض المصري في العمل وبذل الجهد المضني المتواصل بعيدًا عن البحث عن أية مصالح أو مزايا شخصية أو ظهور إعلامي غير مرغوب فيه كان من الممكن أن يأتي بنتائج سلبية. وكان هناك حرص من جانب الدولة على أن تكون المعالجة الإعلامية للقضية هادئة ومختصرة ومرشدة ودون تفاصيل، وألا يترك الأمر للإعلام دون ضوابط حتى لا يؤثر على سير المفاوضات.

عاشرًا: التنسيق المتواصل والمراجعة المستمرة بين القيادة السياسية وقيادة طاقم التفاوض من أجل الوقوف على أية مستجدات، وتلقي التوجيهات الضرورية، مع الاتجاه لتغيير تكتيك العمل وأسلوب التفاوض كلما كان الأمر ضروريًا.

حادي عشر: قدرة المفاوض المصري على تفهم تحركات وأهداف وتكتيكات وطبيعة شخصيات طاقم التفاوض الإسرائيلي الذي انتهج أساليب عديدة مزعجة، من بينها ما يمكن تسميته الضغط النفسي والذي هدف إلى إرهاق الجانب المصري بتفصيلات لا حصر لها بعيدًا عن جوهر المشكلة، أملًا في دفعه للتسليم مبكرًا، ومن ثم الموافقة على الحجج الإسرائيلية، وهو ما لم يحدث؛ بل انتهج الجانب المصري بنجاح ما يمكن تسميته سياسة النفس الطويل الهادئ والثقة المطلقة في قدرته على إنجاز مهمته بنجاح في النهاية.

ثاني عشر: وطنية ومسئولية الأحزاب السياسية التي يمكن تسميتها بالأحزاب المعارضة واندماجها عن طواعية في المنظومة الوطنية للدولة من أجل تحقيق أهدافها

القومية. ولعل وجود الدكتور وحيد رأفت، القيادي الوفدي الكبير، كأحد أهم الخبراء القانونيين في وفد التفاوض المصري آنذاك خير دليل على هذا الأمر.

ثالث عشر: تحرك الدولة المكثف على المستوى الخارجي، ممثلًا في القيادة السياسية والمؤسسات المعنية بالقضية وتحديدًا مع بعض دول العالم المعنية بالأمر، وكذا التواصل مع بعض الشخصيات الأجنبية من أجل الحصول على كافة الأدلة والوثائق والبراهين الموجودة لدى هذه الدول والشخصيات التي تؤكد تاريخيًا أحقية مصر في طابا.

رابع عشر: نجاح الجانب المصري ووفده التفاوضي في احتواء الطرف الأمريكي الوسيط الذي كان موجودًا خلال المفاوضات وإبعاده بجدارة عن التحيز للجانب الإسرائيلي من خلال ما أبداه الوفد المصري خلال كافة المباحثات من قناعة، وجدية، وموضوعية، وتمسك بالأدلة القانونية، وتصميم على التمسك بالهدف. [78]

قائمة المراجع:

1. محمد إبراهيم الدويري، دروس مستفادة في ذكرى ملحمة استرداد طابا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 17 مارس 2019، متاح على: https://ecss.com.eg/4122/
2. Joel Beinin, the Cold Peace, Middle East Report, Middle East Research and Information Project, No. 129, January 1985.
3. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الاولى، 1989، ص 86.
4. المرجع السابق، ص 86-87.
5. المرجع السابق، ص 85- 91.
6. خالد عكاشة، «سيناء أرض المقدس والمحرم»، القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص 160-161.
7. Kenneth W. Stein, "Continuity and Change in Egyptian-Israeli Relations, 1973-97", ISRAEL AFFAIRS, Spring/Summer 1997, Vol. 3, p: 305-306.
8. Joel Beinin, The Cold Peace, Op.Cit.
9. Kenneth W. Stein, "Continuity and Change in Egyptian-Israeli Relations, 1973-97", Op.Cit, p: 307.
10. Thomas L. Friedman, Egypt and Israel tackle beach issue, The New York Times, 28 January 1985, available at: https://www.nytimes.com/1985/01/28/world/egypt-and-israel-tackle-beach-issue.html
11. محمد إبراهيم الدويري، ذكرى استرداد طابا وتحديات الدولة المصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 19 مارس 2023، متاح على: https://ecss.com.eg/33247/
12. عصمت عبد المجيد، «زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية.. نصف قرن من التحولات الكبرى»، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثالثة، سبتمبر 1999، ص 202- 203.
13. محمد إبراهيم الدويري، ذكرى استرداد طابا وتحديات الدولة المصرية، مرجع سبق ذكره.
14. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 101.
15. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Journal of Financial and Business Research, Faculty of Commerce, port said University, vol 23, October 2022, p. 18-20.
16. **16** يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 84-92.
17. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p 26
18. محمد طه وأحمد البحيري، مفيد شهاب يكشف تفاصيل استعادة طابا: القضايا القومية الكبرى لا تحل بالكلام المرسل، المصري اليوم، 20 مارس 2021، متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2287108
19. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 8-12.
20. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p28.
21. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره.
22. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p 24.
23. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص106.
24. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p 24-25.
25. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 23-28.
26. المرجع السابق، ص28 - 39.
27. خالد عكاشة، سيناء أرض المُقدس والمحرم، مرجع سبق ذكره، ص 163.
28. لمزيد من التفاصيل، انظر: يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص63-66.
29. مزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق، ص67-82.
30. كريمة حسن، أزمة العقبة عام 1906 تعيد طابا إلى مصر، المصري اليوم، 27 أبريل 2007، متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2138843
31. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 157.

32. المرجع السابق، ص 46-49.
33. المرجع السابق، ص 49 -52.
34. المرجع السابق، 52-56.
35. المرجع السابق، ص 57 -64، و114-115.
36. المرجع السابق، ص 116-117.
37. للمزيد انظر: المرجع السابق ص 120-121.
38. المرجع السابق، ص 121-122.
39. المرجع السابق، ص 14.
40. انتصار محمد، طابا.. عبقرية التفوق القانوني - الدبلوماسي، مجلة الديمقراطية، العدد 86، أبريل 2022، ص 145-146
41. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، مرجع سبق ذكره، ص 202.
42. Location of Boundary markers in Taba between Egypt and Israel (Decision), 29 Sept 1988, available at: https://jusmundi.com/en/document/decision/en-location-of-boundary-markers-in-taba-between-egypt-and-israel-decision-thursday-29th-september-1988
43. عصمت عبد المجيد، «زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية.. نصف قرن من التحولات الكبرى»، مرجع سبق ذكره، ص202-203.
44. خالد عكاشة، سيناء أرض المقدس والمحرم، مرجع سبق ذكره، ص 150-153
45. Location of Boundary markers in Taba between Egypt and Israel (Decision), Op. Cit.
46. هبة عبد الفتاح، عودة طابا.. قصة 7 سنوات من جهود الدبلوماسية المصرية أرجعت الأرض لأصحابها، أخبار اليوم، 17 مارس 2023، متاح على: https://rb.gy/zraif
47. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p 17-18.
48. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.
49. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p18.
50. أحمد عبد الحكيم، 30 عامًا على استعادة طابا... تفاصيل أعقد المعارك القانونية بين مصر وإسرائيل، إندبندنت عربية، 19 مارس 2019، متاح على: https://tinyurl.com/2p85km7t
51. نبيل العربي، إسرائيل حاولت خلط الأوراق بين طابا والقضية الفلسطينية، الشروق، 30 نوفمبر2010، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=30112010&id=e1c831b4-3469-4fdb-8a29-63c693188936
52. Moufid Shehab, Subsequent conduct and Taba Dispute, Revue Egyptienne De Droit International, vol 44, 1988, p 5-8.
53. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 18-21.
54. لمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع السابق، ص 147-165.
55. المرجع السابق، ص 161.
56. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، مرجع سبق ذكره، ص281.
57. أحمد عبد الحكيم، 30 عامًا على استعادة طابا... تفاصيل أعقد المعارك القانونية بين مصر وإسرائيل، مرجع سبق ذكره.
58. للمزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق، ص 125، 137-141.
59. المرجع السابق، ص 137-143.
60. المرجع السابق، ص 141.
61. المرجع السابق، ص 169-175.
62. المرجع السابق، 176-178
63. المرجع السابق، ص 195-196.
64. المرجع السابق، ص 165-187.
65. المرجع السابق، ص 199.
66. المرجع السابق، ص 200-204
67. انتصار محمد، طابا.. عبقرية التفوق القانوني - الدبلوماسي، مرجع سبق ذكره، ص146
68. لمزيد من التفاصيل، انظر: يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 325-345.

69. خالد عكاشة، سيناء أرض المُقدس والمحرم، مرجع سبق ذكره، ص153.

70. المرجع السابق، ص165.

71. Glenn Frankel, Israel, Egypt sign accord on return of Taba resort, Washington Post, 27 February 1989, available online: https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1989/02/27/israel-egypt-sign-accord-on-return-of-taba-resort/f6598415-44b9-4e5d-928e-a17cd0b978b4/

72. Ahmed Samir Sayed Mahdi, Strategic Selection: Egypt's Choice of International Arbitration and American Mediation in the Taba Dispute (1982-1989), Op.Cit, p 29.

73. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، مرجع سبق ذكره، ص 205-206.

74. هبة عبد الفتاح، عودة طابا.. قصة 7 سنوات من جهود الدبلوماسية المصرية أرجعت الأرض لأصحابها، مرجع سبق ذكره.

75. يوميات النصر، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على: https://www.sis.gov.eg/section/5243/5251?lang=ar

76. يونان لبيب رزق، طابا.. قضية العصر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

77. المرجع السابق، ص 206-207.

78. محمد إبراهيم الدويري، دروس مستفادة في ذكرى ملحمة استرداد طابا، مرجع سبق ذكره.

22 ماذا فعلت إسرائيل بعد الحرب؟

كانت حرب أكتوبر 1973 زلزالًا لكيان إسرائيل التي شعرت بأن الدولة أُعيدت دفعة واحدة إلى مراحلها الأولى. وعلى الرغم من الاتفاق على وقف إطلاق النار وإبرام اتفاقيتين لفك الاشتباك، الأولى في يناير 1974، والثانية في سبتمبر 1975، وجدت إسرائيل نفسها فجأة تواجه تهديدات جسيمة قد تؤثر على كيانها كما تؤثر على أمنها. وأصبح على إسرائيل أن تكف عن الاستهانة بالعرب، وتعترف بقدرتهم على هزيمة تفوقها العسكري وتحالفاتها السياسية، والأهم أنهم قادرون ألا يمكنوها من فعل ما تريد.

كانت حرب أكتوبر 1973 نقطة تحول في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أدت إلى إحداث التوازن بين العرب وإسرائيل، وأيقنت إسرائيل ومعها الولايات

المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين أن استمرار سياسة العدوان لن تؤدي إلى استقرار إسرائيل أو ضمان أمنها. ونتيجة لتلك القناعة بحثت إسرائيل عن السلام مع مصر، لتبدأ العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في مسار لعملية تسوية سلمية بالتوازي مع استمرار الصراع على مسار آخر، صراعًا مختلفًا في نمطه وأدواته عن ذي قبل.

وأُبرمت معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 بعد مفاوضات شاقة، وافترضت إسرائيل أن تبعات نصر أكتوبر قد انتهت، وأن حرص مصر على السلام سيجعلها تتهاون في استرداد طابا كنقطة وحيدة من الأراضي المصرية أرادت إسرائيل الاحتفاظ بها، لكن مواجهة قانونية بين الدولتين من خلال التحكيم الدولي حسمت الأمر وأكدت أن طابا أرض مصرية، ليتأكد للجميع أن نصر أكتوبر الذي بدأ الإعداد له بعد حرب 1967 قد فتح الباب لمصر لتسترد كامل أراضيها عام 1988.

إن اتجاه إسرائيل للسلام بعد حرب 1973 لا يعني أنها لم تحاول أن تعيد ذاكرة الانتصار العسكري الذي حققته من قبل، لكن واقع الأمر أن الأداء العسكري لإسرائيل كان مهتزًا متراجعًا، وهو ما ظهر في حربها في لبنان عام 1982. واختلفت طبيعة التهديدات العسكرية التي واجهت إسرائيل، واختلفت معها سياستها العسكرية والدفاعية، إذ هدأت العلاقات نسبيًا بينها وبين الدول العربية، بينما ازداد صراعها مع حركات المقاومة العربية، وكانت تلك المرحلة من نتائج حرب أكتوبر 1973، فلم تعد إسرائيل وجيشها قوة لا تقهر. وعلى الرغم من أن المرحلة الممتدة من بعد حرب أكتوبر 1973 إلى عام 1988 مع استرداد طابا، كانت بدون حروب كبيرة كسابقتها، فقد شهدت العديد من التغيرات والتطورات على المستويين العسكري والسياسي. واستهدفت إسرائيل خلالها تحقيق أمنها بوسائل متعددة.

ومعالجة هذا الموضوع تتطلب الإجابة عن بعض التساؤلات التي ترتبط بهذه المرحلة، ومن أهمها: ماذا فعلت إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973 لتتجنب حربًا عربية أخرى؟، إلى أي مدى تمكنت إسرائيل من الاستفادة من نتائج تحقيق لجنة اجرانات؟، ما هي التهديدات العسكرية التي واجهت إسرائيل بعد الاتجاه للسلام؟، وكيف واجهتها؟، كيف انعكست خبرة إسرائيل في حرب أكتوبر على سياستها العسكرية؟

ولبحث هذه التساؤلات يمكن تناول الموضوع خلال عدة محاور في فصلين من فصول هذا الكتاب، وفي هذا الفصل يتم التركيز على ثلاثة محاور فقط، هي:

المحور الأول: إسرائيل بعد حرب أكتوبر في سياق مختلف.

المحور الثاني: إعادة تعريف أعداء إسرائيل.

المحور الثالث: محاولات استعادة التفوق الإسرائيلي المفقود.

أولًا: إسرائيل بعد أكتوبر.. السياق المحيط مختلف

لم يعد السياق المحيط بإسرائيل بعد حرب أكتوبر كما كان قبلها، رغم استمرار الحكومة الإسرائيلية في الحكم ورغم استمرار الدعم الأمريكي القوي لإسرائيل، لكن لم يكن السياق الإقليمي كما كان، وبالأحرى لم يعد كما أدركته إسرائيل بعد 1967. وتحولت الثقة في ضعف الدول العربية وعدم قدرتهم على مواجهة إسرائيل بنجاح إلى استمرار حالة من الترقب والحذر من مفاجأة جديدة تهدد أمن إسرائيل.

ثانيًا: كيف ظهرت الصورة الذهنية لإسرائيل بعد الحرب؟

لقد تسببت حرب أكتوبر 1973، ليس فحسب في إضعاف صورة إسرائيل داخليًا، بل تأثرت كذلك صورة إسرائيل في الخارج بالسلب بعد الحرب، وقد أتى مسار العمل الذي اتخذته الدول العربية بثماره عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3379 الذي اعتمد في 10 نوفمبر 1975، وينص على أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وقد سلط القرار الذي أحدث صدمة شديدة لدى الجمهور في إسرائيل، الضوء على المأزق الإعلامي الذي تعيشه تل أبيب، خاصة في ظل إلغاء وزارة الإعلام. ويتضح ذلك فيما يلي:

على المستوى الداخلي: ظهرت حالة التوجس هذه بوضوح في المجتمع الإسرائيلي، إذ يُطلق على عام 1974 في المجتمع الإسرائيلي بأنه عام البحث عن الذات، وخيبة الأمل، والبحث عن الجناة. فقد كان هناك شعور قوي من بين كل

المشاعر الصعبة التي خلفتها حرب أكتوبر، بالخداع لدى الجمهور من عدم كشف الجيش للحقيقة، حيث اتسمت بيانات المتحدث باسم الجيش وقتها عن كل ما حدث بالفعل على الأرض بالكذب. ولذلك فضل الخبراء الإسرائيليون في تقييمهم لوصف ما حدث خلال الحرب بـ «أزمة الثقة»، حيث ساد الاعتقاد بأن الجيش لا يخطئ أبدًا، وأن لديهم أفضل الاستخبارات في العالم، وهو ما عمق لدى الرأي العام في هذه الفترة معتقدًا بأن «الحرب القادمة»، ستكون أكثر نجاحًا من حرب الأيام الستة في 1967، وستنتهي بالنصر، إلا أن ما حدث كان العكس. ولذلك بعد اتفاقيتي فك الاشتباك، وحتى بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر، ظلت روح العودة إلى سيناء تنبض في هيئة الأركان العامة، حيث تركزت على الخطط العملياتية من عام 1981 على السيناريوهات في حالة عدم تنفيذ الاتفاقيات مع مصر [1].

اتبعت المؤسسات الإسرائيلية سياسات التضليل الأمني، بعد أن عمقت حرب أكتوبر من صدمة الجمهور الإسرائيلي في جيشه، وعلى خلفية سياسات التضليل الأمني تم توجيه نقد لاذع لوحدة المتحدث، واتهامها بإخفاء الحقائق على الرأي العام الإسرائيلي عشية الحرب وبعدها. وتشكلت «لجنة كارني» برئاسة العقيد نحمان كارني الذي شغل منصب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي في الخمسينيات لفحص عمل دائرة الإعلام في الجيش الإسرائيلي خلال الحرب [2].

وفي محاولة للتغطية على سياسات التضليل الأمني، برر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي وقتها «بنحاس لاهاف»، بإخفاء المعلومات عن الجمهور بأن الحرب فاجأت المتحدث باسم الجيش، بقدر ما فاجأت الجيش بأكمله، ولم يكن المتحدث أكثر ذكاءً من مستوى القيادة العليا. وباعتراف لاهاف نفسه أن الوحدة كانت لا تتكون من أشخاص ذوي خبرة، وأنها كانت مكونة من أشخاص لم يتمكن من اختبارهم إذا كانوا جيدين أم لا في أداء واجباتهم، ليقيم من هو الصحفي الجيد فيهم، ومن هو الصحفي السيئ.

أما بالنسبة لأسلوب نقل الأخبار للرأي العام الإسرائيلي، فقد تعمد المتحدث باسم الجيش عدم سرد تفاصيل عامة عن الخسائر أثناء الحرب، مبررًا ذلك بأنها

معلومات استخباراتية من الدرجة الأولى للعدو، وعندما تخوض إسرائيل حربًا وجودية، يتوجب عليها توخي الحذر الشديد [3].

ومن بين الإخفاقات كذلك التي لم يغفرها الجمهور الإسرائيلي للمتحدث باسم الجيش وقتها أنه بعد دقائق قليلة من بدء حرب يوم الغفران، رصدت رادارات سلاح الجو الإسرائيلي هدفًا استثنائيًا يتحرك بسرعة باتجاه وسط إسرائيل، حيث يجري الحديث عن صاروخ موجه تم إطلاقه من طائرة قاذفة مصرية من طراز «توبوليف تو-16» باتجاه مدينة تل أبيب [4]، فيما لم ينشر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أي شيء عن الصاروخ الذي تم إرساله نحو تل أبيب في نهاية أول يوم من الحرب، وبرر المتحدث إخفاء هذه المعلومة المهمة بأن تقييمهم هو أن المصريين لن يكرروا هذا الفعل.

اتسم أداء الصحافة العبرية بعد الحرب بعدم المهنية، بما مارسته من تكتم وانتقائية وعدم الشفافية، إذ أحدثت تغييرات معينة في تغطية القضايا الأمنية، كما ظهر من بين أمور أخرى عشية حرب لبنان الأولى. فيما لا تزال الثقة غير المحدودة في الجيش الإسرائيلي وقادته تظهر في وسائل إعلامه، دون قطرة واحدة من الشك أو النقد [5].

على المستوى الخارجي: في إطار توتر الموقف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بسبب الموقف في الشرق الأوسط، انطلقت حملة تشويه لكشف إسرائيل من قبل الاتحاد السوفيتي، قبل قرار الأمم المتحدة. ويمكن أيضًا العثور على علامات هذه الحملة المناهضة للصهيونية في المنشورات الصحفية والبث الإذاعي والتلفزيوني للاتحاد السوفيتي، والتي قارنت الصهيونية بالفاشية والنازية. وذلك في مواجهة الحملة الدعائية التي روجتها وزارة الخارجية الإسرائيلية والجهات الأخرى في ذلك الوقت ضد القرار بشكل كثيف، إلا أنها واجهت حملات مضادة للصهيونية، ولم يكن من السهل شرح جوهر الصهيونية للحكومات الأجنبية. لقد فسر السوفييت والعرب الصهيونية بأبسط طريقة، ولذلك، تصرف الطرفان كجبهة واحدة ضد الصهيونية، أي ضد الوجود الإسرائيلي، في محاولة لنزع الشرعية عن إسرائيل والصهيونية [6].

وبعد أن فقدت الصهيونية رونقها، كان وعي تيار الصهيونية الدينية دائمًا يرى نفسه مستمرًا ويحل محل الصهيونية. عند تحليل تصورات حرب يوم الغفران في وعي الصهيونية الدينية، نسترجع التحالف التاريخي في هذه الفترة بين حزب همفدال الصهيوني الديني والحركة العمالية، والذي ظل قائمًا. وبعد اندلاع حرب يوم الغفران، وهبوط أسهم الحكومة في أعين الجمهور كان ذلك بمثابة صدمة عميقة لممثلي الجمهور المتدين. وبعد أن زعزعت الحرب أسس وجود الصهيونية الدينية، فقد تطلبت صدمة الحرب إعادة التفكير. حيث أصيب جمهور الصهيونية الدينية بالإحباط [7].

ثالثًا: اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحرب والسلام مع مصر

- **تغير الأولويات الجماهيرية خلال المرحلة موضع الدراسة:** تبين من آراء المستطلعين على عينة من اليهود فقط حول المشكلة الرئيسية التي يجب على الحكومة التعامل معها، أنه في عام 1973 بعد اندلاع الحرب، قال 88٪ من المستطلعين لآرائهم – وهي أعلى نسبة في السنوات التي شملتها الدراسة – أن أهم المشاكل التي يتعين على الحكومة التعامل معها كانت تتعلق بالقضايا الخارجية والأمنية. ويمكن تفسير هذه البيانات بحقيقة أن الاستطلاع أُجري في ديسمبر1973، عندما كان معظم الاهتمام خلال هذا العام تحديدًا مُنصبًا على الحرب ونتائجها وعواقبها. فقد أضرت تلك الحرب بثقة الجمهور في النظام السياسي والعسكري، وصرفت الأنظار عن القضايا الداخلية والاجتماعية.
- ومرورًا بعام 1977، فقد تغيرت اتجاهات الجمهور الإسرائيلي المستهدف، حيث تشير الاستطلاعات إلى أن (60٪). يرون أنه يتوجب على الحكومة أن تتعامل أولًا مع القضايا الاجتماعية والداخلية. وقد حظيت الفوارق الاجتماعية وقتها باهتمام كبير، حيث وضعها زعيم الليكود مناحيم بيجن في مقدمة خطابه بعد الفوز والتي ظهرت خلال الحملة الانتخابية التي ركزت على زيادة الاتجاه للنظر إلى تلك القضايا التي يجب على الحكومة معالجتها. وقبيل انتخابات 1981 التي

جرت بعد توقيع اتفاقية السلام، كانت هناك زيادة حادة في نسبة المستطلعين الذين يرون أن الشئون الداخلية هي المشكلة المهمة التي يجب على الحكومة معالجتها (80%) (8) .

- **الموقف الجماهيري من السلام مع مصر:** وحول اتجاهات الرأي العام بعد حرب يوم الغفران مرورًا بتوقيع اتفاقية فصل القوات مع مصر في 18 يناير 1974، والتي كانت الخطوة الأولى نحو اتفاقية السلام، أجرى مركز غوتمان التابع لمعهد الديمقراطية الإسرائيلي، استطلاعات لرأي الجمهور الإسرائيلي حول مختلف القضايا المتعلقة باتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر. فقد كانت المشاعر صعبة بعد حرب يوم الغفران، وكان الجمهور في إسرائيل قلقًا. ووفق الاستطلاع الذي أُجري في أبريل 1974، أجاب 89% من الجمهور اليهودي في إسرائيل بأنهم قلقون للغاية بشأن الوضع الأمني في إسرائيل، و81% أجابوا بأنهم قلقون للغاية بشأن الوضع السياسي في إسرائيل. لكن باستطلاع آراء الجمهور الإسرائيلي بشأن الخطوات الأولى نحو السلام، ففي يناير 1978 أي بعد حوالي شهرين من زيارة السادات، اعتقد 33% من الجمهور اليهودي في إسرائيل أن على بلادهم إعادة شبه جزيرة سيناء من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع مصر، و19% يعتقدون أنه ينبغي إعادة معظمها، و29% يعتقدون أنه ينبغي إعادة جزء منها. فيما يعتقد البعض 8% أنه يجب إعادة جزء صغير فقط منها، بينما يرى 11% أنه لا ينبغي إعادة أي جزء من شبه جزيرة سيناء من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. كما اعتقد 27% فقط من المشاركين في الاستطلاع أنه يجب إعادة شرم الشيخ، مقارنة بـ73% يقولون إنه لا ينبغي إعادة هذه المنطقة.
- وفي ضوء تحليل النتائج السابقة، يتبين أن الجمهور الإسرائيلي كان على استعداد لتسويات إقليمية في شبه جزيرة سيناء من أجل إحلال السلام، حتى لو لم تكن التسويات الإقليمية الواسعة مطلوبة في النهاية لتحقيق الهدف.
- وفي ضوء دراسة اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي بعد هذه الأحداث، وتوقيع اتفاقية السلام بين البلدين. وبعد أيام قليلة من توقيع اتفاقية السلام في أبريل 1979، سُئل السكان اليهود في إسرائيل عن مدى تأثير اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر على المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية. اعتقدت

نسبة من 76% أنه سيكون هناك تحسن في المجال السياسي، وقالت نسبة من 65% أنه سيكون هناك تحسن في المجال الأمني، و49% اعتقدت أنه سيكون هناك تحسن في المجال الاقتصادي، وأجابت نسبة 42% أنه سيكون هناك تحسن في المجال الاجتماعي. وحول رؤية اليهود في إسرائيل لاهتمام مصر بالسلام مع إسرائيل، اتضح أنه قد كان هناك اتجاه تصاعدي كبير في نسبة الإسرائيليين الذين أجابوا بأن "مصر مهتمة بالسلام مع إسرائيل في ظل ظروف تكون مقبولة لدولة إسرائيل" في التواريخ الثلاثة التي تم تناولها، قبل وبعد توقيع اتفاقية السلام. ففي يونيو 1978، اعتقد 41% فقط ذلك، وفي 4 يناير 1979، لوحظ ارتفاع ملحوظ، حيث اعتقد 61% ذلك، وفي يناير 1980 بعد فترة قريبة من توقيع الاتفاقية وبعد أن بدأت تنفيذها في فبراير من ذلك العام، أفاد 74% بأنهم يعتقدون ذلك بأنه من الممكن الحفاظ على السلام مع مصر.

- في ضوء تحليل الموقف الإيجابي للإسرائيليين تجاه السلام مع مصر، نجد أنه قد انعكس في السنوات الأولى بعد التوقيع على الاتفاقية في موقف الجمهور من التصريح بأن السلام سيكون مستقرًا مع مرور الوقت. وبعد التوقيع على الاتفاقية في أبريل 1979، اعتقد 75% من الجمهور اليهودي في إسرائيل أن السلام سيكون مستقرًا مع مرور الوقت. ومع ذلك، فإن اتجاه التعافي والاستقرار أصبح واضحًا بالفعل بعد شهرين من الإخلاء، وفي يونيو 1982، قدر 77% أن السلام سيكون مستقرًا لفترة طويلة. علاوة على ذلك، فإن 63% من السكان اليهود في إسرائيل كانوا قلقين للغاية بشأن وضع محادثات السلام مع مصر، و37% فقط لم يشعروا بالقلق بشأن وضع المحادثات. ومن الواضح أنه قبل نحو شهرين من توقيع اتفاق السلام، كان الإسرائيليون لا يزالون يشعرون بشيء من التشكيك في نجاح التحرك السياسي مع مصر. وتعزز هذا الادعاء أيضًا بعد ظهور بيانات تشير إلى أن 34% فقط يعتقدون أن الصراع سيتم حله بالفعل عبر الوسائل السياسية، مقارنة بـ66% لا يعتقدون ذلك. وبعد نحو شهر من توقيع اتفاق السلام، رأى 70% من الجمهور اليهودي في إسرائيل أن مزايا اتفاق السلام تفوق مساوئه، وقال 75% إنهم يثقون بالسلام مع مصر.

وبناءً على ما تقدم يتضح من تحليل اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي أن غالبية الجمهور اعتقد أن طريق السلام أفضل من طريق الحرب، حيث جاءت بعد حروب دامية بين البلدين. وتشير البيانات إلى أنه على الرغم من الخوف من السلام مع مصر الذي كان في قلوب الجمهور قبل توقيع الاتفاق، إلا أنه بعد التوقيع قد لاقى ترحيبًا من غالبية الجمهور (9).

رابعًا: تغيرات في القوى السياسية داخل إسرائيل

بعد حرب 1973 وغضب الرأي العام الإسرائيلي من الحكومة ومن المؤسسة العسكرية، استمر حزب المعراخ في الحكم، لكن كانت رئاسة الوزراء لإسحق رابين (10)، وربما كان هذا الاستمرار جزءًا من تحميلها مسئولية الهزيمة، خاصة مع تشكيل لجنة للتحقيق في أسباب فشل إسرائيل في حرب 1973 (لجنة اجرانات)، ثم اضطرت الحكومة للاستقالة بعد سحب الثقة منها في عام 1977.

وبداية من الانتخابات البرلمانية في 17 مايو 1977 لاختيار الحكومة الثمانية عشر لإسرائيل، وصل للحكم تكتل الليكود واستمر فيه منفردًا حتى عام 1992، ما عدا فترة عامين من 1984 إلى 1986 تشارك في الحكم مع المعراخ. لم يكن اختيار كتلة الليكود واستمراره لأنه الأفضل، بقدر ما كان تصويتًا سلبيًا ضد تحالف العمل (المعراخ سابقًا). وكانت تلك النتيجة تجسيدًا لازدياد قوة اليمين واتساع قاعدة التأييد الشعبي للأحزاب اليمينية في إسرائيل، في مقابل انتشار نفوذ التيار اليساري في الستينيات. ويفسر المحللون قوة اليمين في هذه المرحلة بعدة عوامل، أهمها: ازدياد نفوذ البرجوازية الإسرائيلية في الاقتصاد الإسرائيلي، مع اتساع قاعدة نمو المجتمع الرأسمالي المصلحي، مع تزايد المشكلات الاقتصادية في المجتمع، والتقصيرات التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية التي يسيطر عليها المعسكر العمالي قبل وأثناء حرب أكتوبر 1973 من وجهة نظر الهيئة الناخبة الإسرائيلية. بالإضافة إلى أن عامل الأمن هو المحور الذي تدور حوله جميع جوانب التفكير والتخطيط الإسرائيلي، وفي مثل هذه الأوضاع تجد أفكار اليمين مجالًا واسعًا للانتشار، خاصة إذا واجه المجتمع خسارة عسكرية كبيرة كما حدث في أكتوبر 1973 (11).

كما ساعد اتساع نفوذ تيار اليمين على تحول في سياسات إسرائيل الداخلية من نظام حكومة الحزب الواحد بصورة رئيسية إلى نظام الحكومات الائتلافية، وهذا يعني أنه من الممكن حدوث اختلافات داخل الائتلاف بصورة أوضح، ويعني أيضًا أن المساومات داخله قد تدفع لمزيد من التشدد، حرصًا على الحصول على تأييد الأغلبية.

حصول كتلة الليكود اليمينية على الأغلبية دلّ على وجود أغلبية في إسرائيل تؤيد أهداف الليكود التوسعية، وتؤيد أساليب تحقيق هذه الأهداف وأهمها: الاستيطان في الأراضي المحتلة، وزيادة الاعتماد على القوة العسكرية. ففي برنامج الليكود الانتخابي تم توضيح سياسة الليكود تجاه الدول العربية في عدة نقاط، أبرزها: توسيع ودعم الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، بل إن من المبادئ الأساسية لتكتل الليكود إقامة مجتمع جديد على كل الأراضي المحررة، أي على كل أرض عربية يتم الحصول عليها في إطار إسرائيل الكبرى. وكذلك من مبادئه اعتماد الحل العسكري البحت للصراع العربي الإسرائيلي باعتباره أساس تغيير المواقف العربية المتشددة من إسرائيل [12].

إن الدلالة الأساسية لاستمرار الليكود في الحكم من عام 1977 وحتى انتهاء فترة الدراسة عام 1988، أنه كان الأنسب لاختيارات الناخب الإسرائيلي الذي أراد حزبًا قويًا متشددًا لن يتهاون مع الأعداء (الدول العربية وحركات المقاومة)، إما لإحساس هذا الناخب بالخوف وافتقاد الشعور بالأمن، أو لأنه لا يزال يُحمّل تحالف العمل مسئولية الهزيمة في 1973 . والجدير بالإشارة هنا، أن تكتل الليكود اليميني المتشدد كان هو من وقع اتفاق السلام مع مصر، وأدار عملية التفاوض كاملة، ولم يكن ليفعل ذلك لو كان قادرًا على الدخول في مواجهة عسكرية جديدة بعد 1973.

خامسًا: الوضع الاقتصادي لإسرائيل

امتدت آثار حرب أكتوبر ومن قبلها حرب الاستنزاف إلى الاقتصاد الإسرائيلي، ومرت تل أبيب بأزمة حادة أبرزها تضخم شديد، إذ ارتفعت نسبة التضخم من 191٪ عام 1983 إلى 445٪ عام 1984، ثم سلسلة من خفض العملة ومعدل بطالة

قياسي بلغ 10٪، وتراجع نسبي في مستوى المعيشة، وتزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات [13]. فقد أدت الحرب وسنوات الاستنزاف إلى إنهاك الاقتصاد الإسرائيلي واستنزافه، حيث فرضت على إسرائيل الاحتفاظ بنسبة كبيرة من قواتها في حالة تعبئة واستعداد دائم، ما كان له التأثير السلبي على معنويات أفرادها، وخفض معدل النمو الاقتصادي وزيادة العبء الذي يتحمله المواطن الإسرائيلي. ولإثبات حجم الخسائر الاقتصادية المهولة التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي في حرب أكتوبر المجيدة، يعترف ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية الأسبق في كتابه بعد انتهاء الحرب بعنوان «إلى أين تمضي إسرائيل» بأن أكتوبر كلفت إسرائيل ثمنًا باهظًا، وكبدت الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 5 مليارات دولار.

هذه الخسائر الاقتصادية لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي الصغير يتحملها بدون الدعم الأمريكي المباشر حتى لا تنهار إسرائيل، فقد كلفت إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية ماليًا، كما ذكرت صحيفة كريستان ساينس مونيتور، أن 6,1 تريليونات دولار عام 1973، أي أن كل مواطن أمريكي تحمل 5700 دولار لدعم إسرائيل بإرادته أو بغير إرادته. على الرغم من أن الولايات المتحدة عانت من ركود اقتصادي في سنوات الحرب بعد استخدام العرب لسلاح النفط ومنع بيعه لواشنطن، وهو الركود الذي كلف الخزينة الأمريكية بما قيمته 420 مليار دولار، إضافة إلى 450 مليار دولار أخرى، مثلت نسبة الزيادة في أسعار النفط وفي مواجهة سلاح النفط، وقررت واشنطن إقامة خزان استراتيجي بتكلفة 134 مليار دولار [14].

سادسًا: إعادة تعريف أعداء إسرائيل

بعد أن أصدر مجلس الأمن القرار رقم 388 في 22 أكتوبر 1973 بوقف إطلاق النار بين إسرائيل والدول العربية المحاربة معها (مصر وسوريا)، ثم تأكيد قرار وقف إطلاق النار بقراري رقم 339 و340، وتم الالتزام الفعلي بتنفيذ هذه القرارات بداية من 28 أكتوبر 1973، مع استمرار بعض الاشتباكات الخفيفة على جانبي قناة السويس، إلى أن تم توقيع فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل في 18 يناير 1974 [15]. وبداية من نوفمبر 1973 أدركت إسرائيل فشلها في إدارة حرب أكتوبر، ولذا قامت

الحكومة الإسرائيلية بتشكيل لجنة اجرانات في 18 نوفمبر عام 1973 [16]، فيما يعتبر أول عملية مراجعة للسياسة العسكرية الإسرائيلية وأسسها التقليدية المستقرة.

على الرغم من عدم وقوع حرب بحجم حرب أكتوبر بعدها وحتى عام 1988، فإن إسرائيل لم تشعر بالأمن وظلت في حالة من الترقب لهجوم عربي جديد، لكن لم تكن الدول العربية فقط هي مكمن التهديد لها، لكن أسفرت المراجعة الإسرائيلية للسياسة العسكرية وإعادة بناء قدراتها عن إعادة تعريف أعداء إسرائيل، بما يعني تعريف إسرائيل لتهديدات أمنها في هذه المرحلة. كما أسفرت التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية بعد انتهاء حرب أكتوبر عن عدة انعكاسات على مسار التهديدات التي تواجه إسرائيل، ومن أهمها:

1. **تراجع التهديد الذي تمثله دول المواجهة العربية (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)**، كدول تهدد الوجود الإسرائيلي أو تمثل تهديدًا عسكريًا حقيقيًا لإسرائيل. بالنسبة لمصر: مصر اتجهت للسلام، واتخذت خطى جدية في هذا الطريق، بداية من اتفاق سيناء الثاني بين مصر وإسرائيل عام 1975، الذي اشتملت بنوده على مضامين أوضحت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين عمليًا، ثم اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، ثم معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، والانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء وفقًا للاتفاق عام 1981، ثم استرداد طابا بالتحكيم الدولي عام 1988. أما سوريا: فقد ظلت سوريا هي دولة المواجهة المباشرة مع إسرائيل، حتى بعد توقيع فك الاشتباك بينهما في مايو 1974 خلال هذه المرحلة، دون تحقيق تقدم عسكري واضح، ودون استرداد الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967. ولكن الإمكانيات العسكرية السورية المحدودة نسبيًا، ومحدودية المساندة السوفيتية، وتراجع المساندة العربية – الخليجية بالأساس- لسوريا، كلها عوامل تقوض قدرة سوريا عن مواجهة إسرائيل منفردة، وتقلل من قدرتها على أن تكون تهديدًا حقيقيًا يفرض على إسرائيل مواجهتها والتعامل معها.

بالنسبة للأردن: رغم عدم اشتراك الأردن فعليًا في التنسيق العسكري مع مصر وسوريا في حرب 1973، غير أنه يعتبر من دول المواجهة مع إسرائيل، وهذا لعدة اعتبارات أهمها: الحدود الطويلة المشتركة بين الأردن وإسرائيل. يعتبر الأردن

الامتداد الطبيعي للوجود الفلسطيني، والبديل الأفضل لذلك الوجود الفلسطيني من وجهة النظر الإسرائيلية. بالإضافة إلى قيام الأردن بتوزيع قواتها العسكرية بشكل يزيد من احتمال دخول الأردن الحرب، مما أسفر عن زيادة تشتيت القوات الإسرائيلية [17]. وبعد حرب أكتوبر1973 استمرت الأردن في مواجهة ومقاومة الوجود الفلسطيني على أراضيها، ولم تُقدم على الدخول في أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل، بل كانت المواقف الأردنية أميل للتهدئة مع إسرائيل. بالنسبة للبنان: لبنان دولة المواجهة الرابعة مع إسرائيل، كانت ساحة لحرب أهلية طاحنة بدأت من عام 1975، أنهكتها وجعلتها مفتوحة أمام كل القوى في المنطقة. كذلك هناك نفوذ سوري قوي في لبنان، بالإضافة إلى الوجود الفلسطيني، فبعد رفض الأردن لوجود منظمة التحرير الفلسطينية، وعناصر المقاومة الفلسطينية، انتقلوا إلى لبنان وتمركزوا في الجنوب اللبناني ليشكلوا تهديدًا على شمال إسرائيل، وهذا يعني أن لبنان كدولة لم تكن تشكل تهديدًا عسكريًا على إسرائيل، ولكن المقاومة الفلسطينية المؤيدَة من سوريا – ذات النفوذ القوي في لبنان– كانت هي من تمثل تهديدًا عسكريًا بدأت تظهر منذ أواخر السبعينيات، وحتى نهاية المرحلة.

2. **المقاومة الفلسطينية**: منذ عام 1968 قامت منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجماعات فلسطينية أخرى بتأسيس شبه دولة في جنوب لبنان، استعملتها كقاعدة للهجمات على شمال إسرائيل، واتخذت بعض بلدات الجنوب اللبناني مقرًا لأعضاء القيادات، حيث تم زرع عدد كبير من المضادات والصواريخ التي شكلت تهديدًا واضحًا لإسرائيل، وبالأدق لشمال إسرائيل. زادت خطورة هذا الوجود الفلسطيني بعد ما أُثير عن تدفق حوالي 3000 فدائي من منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان بعد هروبهم من الأردن (أيلول الأسود). ورغم التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالهدنة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، فقد حدثت انشقاقات عن منظمة التحرير الفلسطينية، بسبب تزايد الخلافات داخلها، مما أسفر عن نشاط لبعض الجماعات المنشقة ضد إسرائيل، ومنها الجماعة التي حاولت اغتيال السفير الإسرائيلي في 3 يونيو عام 1982، مما قدم لإسرائيل مبررًا وسببًا مباشرًا لهجومها على لبنان فيما عرف بحرب لبنان الأولى عام 1982، أو عملية سلامة الجليل، أو عملية الصنوبر.

وازدادت هذه الخلافات داخل المنظمة وتحدى المنشقون عنها سلطة ياسر عرفات، مع وجود ادعاءات يقدمها بعض الباحثين بأن سوريا كانت لها دور بارز في دعم هذه الجماعات المنشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وساعدها في ذلك أحد مساعدي ياسر عرفات ويعرف باسم أبو موسى [18]. المراد من توضيح ذلك الخلاف، أن القرار الفلسطيني بخوض مواجهة مع إسرائيل لم يكن موحدًا، بل أصبحت الجماعات المنشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية تهاجم الحدود الإسرائيلية بصواريخ كاتيوشا، التي لم تكن تمثل تهديدًا عسكريًا جادًا لإسرائيل، بقدر ما كانت تهديدًا رمزيًا وفرصة لإسرائيل لإظهار قوتها، وتحقيق بعض الأهداف الأخرى التي قدرت أن الوقت مناسب لتحقيقها [19].

وهذا يعني أن التهديد العسكري الحقيقي الذي مثلته المقاومة الفلسطينية، ليس هو الصواريخ التي سقطت على شمال إسرائيل بقدر ما كان التهديد الذي يمكن أن تشكله هذه المقاومة، إذا ما أتيحت لها فرصة البقاء في لبنان، وزيادة قواتها، وزيادة تدريب عناصرها على المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، بما يجعلها تهديدًا حقيقيًا عليها.

بعد انتهاء حرب لبنان بموجب اتفاق 17 مايو 1983 غادر الفلسطينيون لبنان إلى تونس، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بسلامة انتقال المقاتلين الفلسطينيين إلى تونس، واتخذت منظمة التحرير الفلسطينية مقرًا لها في حمام الشط في تونس [20].

ظلت المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي هادئة نسبيًا، وإن لم تخلُ من بعض العمليات الفردية، ولكنها لم تكن مقاومة مسلحة منظمة ضد هذا الاحتلال حتى عام 1987. ففي 8 ديسمبر 1987 بدأت الانتفاضة الفلسطينية كشكل عفوي للمقاومة الفلسطينية، للتعبير عن رفض سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. بدأت في منطقة جباليا في قطاع غزة، ومنه إلى نابلس ومخيم بلاط، ثم انتشرت إلى بقية أنحاء الضفة الغربية، واستمرت هذه المقاومة منذ أواخر عام 1987، وانخفضت تدريجيًا إلى أن انتهت فعليًا عام 1991، حيث عُقد مؤتمر مدريد كبداية لعملية التفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن هذه المقاومة الفلسطينية (الانتفاضة الأولى) قد عُرفت بطابعها السلمي، خاصة بعد قيامها بحركة العصيان المدني ضد الاحتلال الإسرائيلي، فإن النشاط المسلح كان موجودًا بنسبة لا تقل عن 15٪ وفقًا للتقديرات المختلفة. وكان النشاط المسلح يستهدف أساسًا الجنود الإسرائيليين والمستوطنين المتعاونين معهم، ومن أمثلة العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية: عملية ديمونة بالنقب عام 1988، حينما هُوجمت حافلة تقل بعض العمال المتوجهين إلى مفاعل ديمونة، هذا خلاف عمليات اختطاف الجنود اليهود لمبادلتهم بالأسرى الفلسطينيين [21].

إن المقاومة الفلسطينية خلال تلك المرحلة اتسمت بالسلمية بالأساس، مع وجود بعض النشاط المسلح المحدود نسبيًا، لم تكن تمثل تهديدًا عسكريًا حادًا لإسرائيل، بقدر ما كانت تمثل تهديدًا سياسيًا بفرض واقع رفض الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، ويفرض عليها واقع التعامل مع مشكلة سياسية بأساليب عسكرية مختلفة.

3. **المقاومة اللبنانية:** كانت المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي أثناء حرب لبنان عام 1982 مشتتة، وفي هذا الخضم تشكل «حزب الله» كتنظيم سياسي مكون من الشيعة، ويهدف إلى «المقاومة المسلحة» للاحتلال الإسرائيلي. وهذا يعني أن حزب الله يبني أيديولوجيته السياسية، وشرعية وجوده على أساس مقاومة الاحتلال الإسرائيلي [22]. الأمر الذي أسفر عن وجود شكل منظم للمقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، خاصة بعد تنسيق قوات حزب الله مع الميلشيات الأخرى، وأهمها ميلشيا أمل بقيادة « نبيل بري"، ومنذ ذلك الحين والجنوب اللبناني بما فيه من شيعة متمركزين فيه (حزب الله وميلشيات أخرى)، يظهر كمقر للمقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ثم ضد الوجود الإسرائيلي فيه. ولسوريا دور مهم في مساندة الطوائف اللبنانية المختلفة وأهمها الشيعة باعتبارها أساس المقاومة اللبنانية [23].

واستمرت مواجهات المقاومة اللبنانية مع القوات الإسرائيلية منذ ذلك الحين، ولم تعترف باتفاق 17 مايو 1983 لوقف إطلاق النار، حيث إنها اعتمدت رفض الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان، حتى حدثت مواجهة كبيرة بين المقاومة

والقوات الإسرائيلية في مدينة النبطية عام 1983؛ الأمر الذي أثار الكثير من الاضطرابات، وأدى إلى مقتل المدنيين على أيدي القوات الإسرائيلية، فأثار ذلك حنق المقاومة، واعتمدت القيام بعمليات فدائية أربكت الوجود الإسرائيلي في الجنوب [24].

استمرت هذه العمليات الفدائية ضد الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان، حتى اضطرت إسرائيل للانسحاب بداية من عام 1985، ثم انسحبت من منطقة «حزين» اللبنانية، واحتفظت بمنطقة أطلق عليها «منطقة عازلة أمنية» في جنوب لبنان، واستمرت في تلك المنطقة حتى نهاية هذه المرحلة عام 1998.

لم تتوقف عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الإسرائيلية الموجودة في جنوب لبنان، أو ضد المستوطنات في شمال إسرائيل، مُكَبِدة إسرائيل خسائر بشرية ومادية كبيرة. فتشير مصادر حزب الله إلى أن العمليات العسكرية في تصاعد مستمر. فقد كان متوسط العمليات العسكرية التي شنتها المقاومة في الفترة (1988–1985) 170 عملية [25]. ووفقًا للمصادر الإسرائيلية فقد فقدت إسرائيل خسائر سنوية ما بين 22 و23 قتيلاً، أي ما يقرب من حوالي 1200 مجند، بالإضافة إلى الجرحى العسكريين والمدنيين في المستوطنات خلال المرحلة الممتدة من عام 1983 وحتى عام 1998. بالإضافة إلى ما تكبدته من خسائر مادية، خاصة في الملكية المدنية، حيث خسرت إسرائيل على سبيل المثال، ما يقرب من 300 مليون دولار، وحوالي 20 مليون دولار، وأضرارًا غير مباشرة لسياحة إسرائيل خلال الفترة نفسها.

إذن استمرار العمليات العسكرية للمقاومة اللبنانية، رغم محدودية الخسائر في كل عملية منفردة، قد مثل تهديدًا عسكريًا مستمرًا للقوات الإسرائيلية الموجودة في جنوب لبنان حتى نهاية تلك المرحلة. ومثل تهديدًا جديًا للمستوطنات الإسرائيلية في الشمال، وإن كان ذلك تهديدًا محدودًا بفعل "المنطقة الأمنية العازلة" التي فرضتها إسرائيل في الجنوب، لكنه تهديد عسكري كان على إسرائيل أن تواجهه.

4. **غياب تهديد دول المواجهة العربية، أظهر التهديد العراقي، والتهديد الإيراني كتهديدات محتملة يجب على إسرائيل أن تواجهها:**

التهديد العراقي:

مثل العراق تهديدًا عسكريًا محتملًا لإسرائيل منذ فرض المقاطعة العربية على مصر، وسعت العراق لقيادة النظام العربي باعتبارها ستقود دول المشرق العربي لمواجهة إسرائيل، إلى أن قامت حرب الخليج الأولى عام 1981 بينها وبين إيران، فكانت الاهتمام الأساسي للعراق. ثم تطور التهديد العراقي لإسرائيل ليكون تهديدًا مباشرًا مع نشوب حرب الخليج الثانية 1990 / 1991 [26]. وهذا يعني أن العراق مثلت تهديدًا عسكريًا محتملًا لإسرائيل خلال تلك المرحلة في حالتين:

الحالة الأولى: أثناء حرب العراق مع إيران التي امتدت إلى عام 1989، كانت العراق تسعى لبسط نفوذها عربيًا عن طريق إعلان العداء لإسرائيل والدفع لمواجهتها، وكان هذا يحتمل إمكانية حدوث مواجهة عسكرية عربية معها، إذا تقدمت العراق في هذه الحرب؛ ولذا أيدت إسرائيل إيران الإسلامية في حربها مع العراق [27].

الحالة الثانية: اتجاه العراق للتسليح غير التقليدي، وسعيها للحصول على قوة نووية، فقامت بشراء مفاعل نووي من فرنسا في أواخر السبعينات وفقًا لمعلومات المخابرات الإسرائيلية، عرف باسم مفاعل تموز أو مفاعل أوزيراك. وكان امتلاك العراق لقدرة نووية يعني تهديدًا صريحًا لإسرائيل؛ إذ إنه يُحدِث خللًا في الميزان العسكري الإقليمي، والذي يميل لصالح إسرائيل. ورغم تعامل إسرائيل مع ذلك التهديد خلال المرحلة الأولى فإنها لم تنفِ النوايا العراقية في السعي لامتلاك السلاح النووي.

التهديد الإيراني:

بينما ظهر التهديد الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية هناك عام 1979، والتي دفعت إلى قيام سوريا بتأييد إيران في حربها مع العراق تخوفًا من زيادة النفوذ العراقي، وعقدت اتفاقية للدفاع المشترك مع إيران عام 1981 لمدة عشر سنوات [28]، ومثل هذا الاتفاق كان يعني تهديدًا مباشرًا لإسرائيل إذا ما هاجمت أو تعرضت للقوات

السورية، لأنه يعني أن دخول إسرائيل إذا ما هاجمت أو تعرضت للقوات السورية سيؤدي إلى مواجهة إيران بما يخدم المصالح العربية في النهاية. ورغم ابتعاد إيران عن إظهار العداء لإسرائيل بعد انخراطها في الحرب ضد العراق، لدرجة دفعت بعض الباحثين للقول بأن هناك ما يؤكد أن إيران بعد حربها مع العراق، قد تعاونت عسكريًا مع إسرائيل ضد العراق والدول العربية (29). كما ظهرت محاولة لإيران لمد نفوذها في منطقة الخليج العربي، ببداية حربها ضد العراق، كتقويض لنفوذ الدول المعتدلة تجاه إسرائيل.

وعلى الرغم من أن ظهور إيران الإسلامية قد ساعد مع غيره من العوامل على ظهور بعض التيارات الإسلامية المتشددة في الدول العربية، وما أثاره تنامي التيار الديني المتشدد من تخوف لإسرائيل، خاصة بعد اغتيال الرئيس المصري الراحل «محمد أنور السادات»، لكن ذلك التهديد الأيديولوجي لم يتطور ليصبح تهديدًا عسكريًا يواجه إسرائيل في تلك المرحلة) (30)، ورغم ذلك ظلت إيران تهديدًا محتملًا لإسرائيل.

5. **انتشار التهديد الصاروخي:** شهدت هذه المرحلة انتشار الصواريخ لدى العديد من الأطراف الإقليمية التي تمثل تهديدًا مباشرًا، أو تهديدًا محتملًا لإسرائيل، وأهمها (31): تنظيمات المقاومة المسلحة اللبنانية والفلسطينية على السواء، حيث تشير التقارير لوجود صواريخ مضادة للدبابات، وأخرى مضادة للطائرات، تم تهريبها إلى عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية، بالإضافة إلى ما تمتلكه من صواريخ قصيرة المدى.

كما قامت سوريا بتطوير قوة صاروخية قادرة متوسطة وبعيدة المدى، يمكنها أن تصل إلى أهداف بعيدة في جنوب إسرائيل مثل ديمونة، وتستطيع أن تضرب تل أبيب والمراكز السكانية الرئيسية الأخرى على طول الشريط الساحلي، بالإضافة إلى إيران والعراق. وبصفة عامة، كان في انتشار الصواريخ كنظم تسليحية مختلفة الأمدية لدى العديد من الأطراف الإقليمية المعادية لإسرائيل، يمثل تهديدًا مباشرًا لها، لما يعنيه من انكشاف العمق الإسرائيلي،

وإمكانية قيام مواجهة عسكرية على أرضها، وفي هذا تهديد مباشر للعديد من ركائز سياساتها العسكرية.

مجمل القول، كانت حرب أكتوبر 1973 هي الكاشفة للقدرات الإسرائيلية، والتي أنهت أسطورة الجيش الذي لا يقهر. بدأت التهديدات العسكرية تنتشر وتتسع بعد الحرب، وتختلف في طبيعتها، فلم تعد تقتصر على دول الطوق العربي، كما أسمتها إسرائيل، بل أعادت إسرائيل تعريفها للأعداء؛ إذ حيدت مصر كعدو لها بعد معاهدة السلام، واعتبرت أن سوريا لا تزال في قائمة الأعداء من الدول ومعها لبنان، ثم دول أخرى في الإقليم اعتبرتهم تهديدًا كالعراق وبدرجة أقل إيران الإسلامية. ثم أضافت للأعداء المقاومة العربية ممثلة في جماعات المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وكذا جماعات المقاومة اللبنانية، لتبدأ إسرائيل في نمط جديد من الحروب، هي الحروب غير النظامية، ويزداد تعقيد تحقيق الأمن الإسرائيلي.

سابعًا: محاولات استعادة التفوق الإسرائيلي المفقود

تأكد لإسرائيل أن الأضرار التي لحقت بها جراء حرب أكتوبر لم تقتصر على الخسائر المباشرة أثناء العمليات العسكرية، بل كان الضرر الأكبر في الهزيمة التي مُنيت بها إسرائيل، والتي أنهت معها فاعلية الردع الإسرائيلي القائم على تصدير تفوقها العسكري على كل دول الإقليم، وخاصة طول الطوق العربية، ولذلك اتسعت قائمة الأعداء الذين يمثلون تهديدًا عسكريًا لإسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973، وكان عليها أن تحدد أهدافها لمواجهة هذه التهديدات، لتجيب عن سؤال أساسي ظل مطروحًا بين نخبتها العسكرية والسياسية، وهو: كيف يمكن استعادة التفوق الإسرائيلي؟، والأهم كيف يكون هذا التفوق رادعًا لأعداء إسرائيل عن مواجهتها؟

وقد وجدت إسرائيل أن السبيل لاستعادة هذا التفوق يتمثل في أمرين، هما: تحقيق انتصار كبير على العرب يعيد إلى الأذهان حرب 1967، ويحد من آثار هزيمتها الكبرى في 1973 ، وصياغة منظومة من الأهداف العسكرية والسياسية لمواجهة التهديدات العسكرية التي يمثلها لها الأعداء الجدد. وفيما يلي يتم تناول كل من هذه الأمور بقدر من التفصيل.

ثامنًا: حرب لبنان 1982

كانت حرب عام 1982 التي شنتها إسرائيل على لبنان من تداعيات حرب 1973، إذ حاولت إسرائيل أن تسترد صورتها كجيش قوي لا يُقهر بعد الهزيمة في 1973، ولذلك تم إعداد خطة أولية للهجوم الإسرائيلي على لبنان فيما بين عامي 1974 و1975، وحاولت إسرائيل تنفيذها عام 1978 عندما دخلت لبنان للمرة الأولى، لكنها لم تتمكن من تنفيذها في ذلك الحين، لكن الاستعدادات النهائية لتنفيذها بدأت قبل 7–8 أشهر قبل هجوم إسرائيل. وهناك عدة عوامل تفسر تأخير تنفيذ الخطة، أبرزها: ترتيب الأجواء الدولية والتي لن تتقبل هجمة إسرائيلية على لبنان بعد انتهاء فك الاشتباك الثاني مع مصر مباشرة، لم تكن إسرائيل قد وقعت مذكرة التفاهم التي تسعى إلى عقدها مع الولايات المتحدة، كذلك وقت إعداد الخطة كان تقرير لجنة أجرانات يصدر ويدين الأداء الإسرائيلي في الحرب.

أهداف إسرائيل في حرب لبنان:

كان لإسرائيل أهداف محددة في حرب 1982، لأنها حرب تم تخطيطها من قبل ولم تفاجئ بها، ولكنها لم تعلن عن كل أهدافها، ويمكن التمييز في هذه الأهداف ما بين أهداف معلنة وأخرى غير معلنة [32].

الأهداف غير المعلنة والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: الأهداف الاستراتيجية:

كان هناك هدف أساسي واضح لحكومة الليكود، ظهر في تصريحات قادة الليكود منذ الحملات الانتخابية في 1981، يتضح هذا الهدف في قولهم: إن الهدف الرئيسي ليس إحباط مقاصد العرب للإضرار بإسرائيل والحفاظ على الوضع الراهن إلى أن يقبل العرب إسرائيل ويعترفون بها، بل هو إحداث تعديل أساسي في الوضع الراهن وفرض حل عسكري على العرب، إما بوسائل سلمية، أو عن طريق إيجاد نظام سياسي جديد في الشرق الأوسط يؤدي إلى إضعاف قدرة العرب معنويًا

وجذريًا [33]. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الأساسي قامت الحكومة الإسرائيلية بصياغة عدة أهداف، أهمها:

1. القضاء على المقاومة الفلسطينية، متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وبنيتها التنظيمية، والسياسية، والعسكرية، ومجتمعها الفلسطيني المقيم في لبنان، خاصة بعد اتجاه القيادة الفلسطينية لإنشاء قوة عسكرية تقليدية. فالفلسطينيون قد عززوا قوتهم وحسنوا أساليب عملياتهم، حتى أصبح لديهم أسلحة بعيدة المدى؛ الأمر الذي يسفر عن تهديد جوهري للمستوطنات على حدود إسرائيل الشمالية [34].

2. إخراج القوات الأجنبية من لبنان، خاصة القوات السورية، لما تقوم به سوريا من أنشطة تدعم بها الفلسطينيين، ولأنها تحد من أهداف إسرائيل في لبنان. وأصبح هذا الهدف محتمل التحقيق بعد تورط سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية، التي أوجدت لها بعض الرفض بين فئات لبنانية، وقد عبر مناحم بيجين عن هذا الهدف في أحد التصريحات في يوليو 1982 بقوله: «يجب أن نضمن مغادرة جميع الإرهابيين لبيروت ولبنان، وأنا أعد الشعب الإسرائيلي بأن أيًا منهم لن يبقى؛ لأن مغادرتهم هي الضمانة الرئيسية للسلام. كما عبر «شارون عن هذا الهدف أيضًا بقوله: «لا يمكن للحكومة البدائية أن توقع معاهدة السلام مع إسرائيل في ظل سيطرة الإرهابيين على جنوب لبنان، ووجود تلثي مدينة بيروت تحت السيطرة السورية. وهذا يعني أنه من المستحيل التعامل مع الموقف في لبنان بدون الاهتمام بسوريا [35].

3. الحصول على عمق استراتيجي في لبنان مماثل للعمق الذي تحقق لها في معاهدة السلام مع مصر 1979، بل يفوقه أهمية فإذا كان العمق الذي نتج عن معاهدة السلام قاصرًا على الأراضي المصرية وحدها (سيناء)، فإن العمق الذي يمكن أن توفره معاهدة سلام لبنانية - إسرائيلية مماثلة يمتد على العمق السوري، بحيث يشمل المناطق السكنية (دمشق) حمص، منطقة الجبهة السورية الإسرائيلية كلها، وهي مناطق حركة استراتيجية». ولكن الجدير بالذكر أن إسرائيل قد عدلت هذا الهدف لاحقًا وجعلته الاحتفاظ بوجود إسرائيلي في الجنوب اللبناني، وذلك بعد تطور الأحداث في الأزمة على نحو لا يتماشى مع التخطيط الإسرائيلي، ولا

شك أن استمرار الوجود الإسرائيلي في لبنان يشكل ورقة ضغط إسرائيلية دائمة على لبنان وسوريا.

4. اعتبرت إسرائيل أن عملية سلامة الجليل كانت ضرورية بعد أضرار حرب 1973، وللتعويض عن خسارة سيناء، فكما يقول «بيجين: «إذا كانت إسرائيل قد اضطرت للانسحاب من سيناء جنوبًا، فلماذا لا توازن خسارتها بالتقدم شمالًا صوب الجنوب اللبناني؟». [36]

الفئة الثانية: الأهداف السياسية، وأهمها:

1. ضالة النتائج التي أسفرت عنها معاهدة السلام مع مصر عام 1979 بإحجام الدول. العربية الأخرى عن الانضمام إليها أو المشاركة في عملية السلام، بالإضافة إلى الاختلاف أثناء المباحثات حول الحكم الذاتي، وكان من وجهة النظر الإسرائيلية أن كلًا من التشدد السوري ووجود منظمة التحرير الفلسطينية يشكل العقبة الأساسية أمام الإحجام العربي عن مسالمة إسرائيل بعد مصر [37]. هذان الأمران دفعا إسرائيل إلى الاعتقاد أن ما تحققه باستخدام القوة العسكرية هو الذي سيفرض على الدول العربية الدخول في عملية تفاوضية معها، يعزز الموقف الإسرائيلي فيها تملك الكثير من أوراق الضغط (ما تحققه باستخدام القوة العسكرية)، ومن ثم ستضطر لبنان تحت تأثير التقدم الإسرائيلي في أراضيها إلى إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل».

2. إرساء الأسس لظهور نظام سياسي في لبنان يتماشى مع المصالح الإسرائيلية، لأنها اعتبرت أن مثل هذا النظام كفيل بأن يحد من الوجود والنفوذ السوري والفلسطيني في لبنان بما يدعم مصلحة إسرائيل. فقد عبر عن هذا الهدف وزير الدفاع شارون في مؤتمر صحفي يوم 20 يونيو 1982، قائلًا: «إن إسرائيل تحرص على السلامة الإقليمية للبنان، وتحرص أيضًا على إيجاد حكومة قوية تحكم لبنان، وإسرائيل تأمل أن تكون لبنان ثاني دولة توقع على معاهدة سلام مع إسرائيل» [38].

الفئة الثالثة: الأهداف الاقتصادية:

كان الوضع الاقتصادي في إسرائيل متأزمًا منذ منتصف السبعينيات؛ فوصلت نسبة التضخم على سبيل المثال إلى 130٪؛ ولذا كانت هناك أهداف اقتصادية لإسرائيل سعت إلى تحقيقها بشن حرب عام 1982، أهمها:

1. الاقتصاد اللبناني في طبيعته ونشاطه خاصة في قطاع الخدمات الذي يشكل 68٪ على الأقل من الناتج القومي يعتبر منافسًا قويًا للاقتصاد الإسرائيلي الذي يتشابه معه. وقد ازدهر الاقتصاد اللبناني منذ 1948 خاصة بعد نزوح بعض الكوادر الفلسطينية المالية والتجارية إلى لبنان، الأمر الذي دفع لتطور الخدمات في لبنان، وقد أسفر هذا الازدهار للاقتصاد اللبناني إلى اجتذاب السياح العرب، والأجانب، ووكالات الشركات الأجنبية، ورؤوس الأموال الأجنبية والعربية [39].

2. إزاء هذا التنافس القوي من الاقتصاد اللبناني للاقتصاد الإسرائيلي مع ما واجهه هذا الأخير من أزمة، جعل الإدارة الإسرائيلية تستهدف إضرار بنية الاقتصاد اللبناني، فما قامت به إسرائيل من أعمال عسكرية أدّى إلى هدم مقصود لركائز الاقتصاد اللبناني، يرى البعض أنها بداية انهيار الاقتصاد اللبناني، خاصة وأن الحرب الأهلية لم تلحق بذاتها ضررًا بنيويًا بالغًا بالاقتصاد اللبناني. وتتضح هذه الرؤية الإسرائيلية من تصريح سكرتير حزب العمال الإسرائيلي التالي: «لا يخفى أن لبنان هي الآن المركز الثقافي الأول في المنطقة، ولكننا بشكل أو بآخر لا بد أن نصبح المركز المصرفي والمالي وربما الوحيد في المنطقة، كما أنه لن يكون هناك حد للتسهيلات التي سنمنحها» [40].

الأهداف الإسرائيلية المعلنة لحربها في لبنان:

هذه الأهداف اقتربت في طبيعتها من كونها مبررات أعلنتها إسرائيل لبدء شن الحرب أكثر من كونها أهدافًا حقيقية، وأهمها:

1. الانتقام لمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي «شلومو أرغوف» على يد بعض المنشقين عن منظمة التحرير الفلسطينية، عن طريق ضرب مخيمات الفلسطينيين في

جنوب لبنان. ومما يوضح أن هذا الهدف مفتعل أو مجرد مبرر أن إسرائيل لم تحقق في محاولة الاغتيال، ولم تهتم بكون من هاجم السفير منشقين عن المنظمة، بل بدأت الهجوم على لبنان من اليوم التالي مباشرة لمحاولة الاغتيال التي تمت في 4 يونيو 1982.

2. تأمين المستوطنات الإسرائيلية في الجليل من الهجمات الفلسطينية التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون عن طريق إيجاد منطقة خالية من منظمة التحرير الفلسطينية مساحتها (25 ميل أو 40كم) من الحدود الشمالية لإسرائيل. ولم يقف التقدم الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية عند هذا الحد، بل وصلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت وحاصرتها، بما يوضح أن الهدف الإسرائيلي المعلن كان مبررات لبدء التنفيذ الإسرائيلي للخطة المعدة سابقًا.

3. مساندة الطائفة المسيحية في لبنان للروابط الدينية بين اليهود والمسيحيين، والتي تتعرض لهجمات من المسلمين الشيعة تعرضهم للخطر [41].

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في حرب 1982:

اعتمدت إسرائيل على استراتيجية هجومية في العمل العسكري في لبنان وهي «استراتيجية الأمر الواقع» [42]، ووفقًا لهذه الاستراتيجية فإن: إسرائيل كانت هي الطرف المتحدي لأنها رغبت في تغيير الوضع القائم، وكانت الأطراف العربية (القوات السورية الموجودة في لبنان، القوات اللبنانية، قوات منظمة التحرير الفلسطينية) هي الطرف المدافع. تغيير الوضع القائم لصالح إسرائيل كان يعني أن تحقق أهدافها غير المعلنة، ولذلك تطلب الأمر افتعال أزمة تكون مبررًا لدخول إسرائيل في لبنان وقيامها بأعمال عسكرية تحقق لها أهدافها. صدور قرار حاسم من إسرائيل (الطرف المتحدي) بتغيير الوضع القائم بسرعة حتى لا تترك للخصم المدافع فرصة للمقاومة والرد؛ وعليه فقد حدد وزير الدفاع الإسرائيلي شارون للولايات المتحدة - أثناء زيارته التي قام بها إليها في مايو 1982 أن إسرائيل قادرة على تحقيق أهدافها في لبنان في ثلاثة أيام [43].

العمليات العسكرية:

لقد بدأت إسرائيل في 4 يونيو 1982 بشن غارات جوية إسرائيلية كثيفة خلفت نحو 150 قتيلًا من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين. وفي 5 يونيو استمرت الغارات الجوية إضافة إلى القصف المدفعي من البر والبحر، وصدر قرار عن الحكومة الإسرائيلية يتضمن النص بأن: قررت الحكومة الإسرائيلية تكليف الجيش الإسرائيلي مهمة إخراج جميع مستعمرات الجليل من مرمى نار الإرهابيين المتمركزين بقياداتهم وقواعدهم في لبنان، اسم العملية «سلامة الجليل»، وخلال تنفيذ هذا القرار لن نهاجم الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا، لا تزال دولة إسرائيل تتطلع إلى توقيع اتفاقية سلام مع لبنان المستقل ضمن المحافظة على سلامة أراضيه [(44)].

ومنذ يوم 6 يونيو بدأ التوغل الإسرائيلي داخل لبنان بمعارك جوية وبرية بين القوات الإسرائيلية والسورية، حيث وصلت القوات الإسرائيلية على طريق بيروت – دمشق في يوم 11 يونيو. وفي يوم 12 يونيو تم التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار بين إسرائيل والقوات السورية في لبنان بناءً على اقتراح المبعوث الأمريكي «فيليب حبيب»، وقد وافقت سوريا على هذا الاقتراح بشرط أن يتم الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي اللبنانية. كذلك فقد أبلغ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام للأمم المتحدة أن المنظمة تؤكد التزامها وقف إطلاق النار بحسب مضموني قراري مجلس الأمن الصادرين بهذا الخصوص رقم 508 و509 لعام 1982.

استمرت إسرائيل في التصعيد بإتمام محاصرة بيروت لمدة تزيد عن 65 يومًا، لم تحقق خلالها كامل خطتها لاحتلال بيروت بسبب المقاومة اللبنانية القوية، ولكنها استطاعت دخول بيروت الغربية. وطول مدة الحصار الإسرائيلي لبيروت أسهم – مع غيره من الأسباب التي سيرد ذكرها – في قبول إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم 518 الصادر يوم 12 أغسطس 1982 لوقف إطلاق النار، وبدءًا من 16 أغسطس تم نشر مراقبي الأمم المتحدة في بيروت والمناطق المحيطة بها لمراقبة تنفيذ القرار.

ورغم قبول إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار فقد استمرت في القيام بعمليات عسكرية ضد المدنيين، خاصة في الفترة 16–18 سبتمبر 1982؛ حيث قامت بعمليات تصفية للفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا [45].

انتهت حرب استعراض القوة ولم تسترد اسرائيل التفوق المنشود

تعرضت إسرائيل في تنفيذها لاستراتيجية الأمر الواقع لمخاطر لم تكن في تخطيطها للحرب وهي: الإدانة الدولية واستنكار ما قامت به من أعمال عسكرية ضد المدنيين أثرت على سمعتها الدولية، خاصة بعد حادثة مخيمي صبرا وشاتيلا، ولكن الموقف الدولي لم يتطور ليتم اتخاذ إجراءات دولية ضد إسرائيل بسبب الفيتو الأمريكي الذي عارض فرض مجلس الأمن العقوبات على إسرائيل. كما بالغت إسرائيل في تقدير قدرتها على فرض الأمر الواقع بشكل سريع وحاسم، إذ أن المقاومة استطاعت الصمود والرد، وإن كان الرد ليس بالقوة الرادعة لإسرائيل، أو الذي يتناسب مع حجم قواتها، لكن المقاومة العربية أسهمت في اختلاف التخطيط الإسرائيلي وامتدت الأزمة لأكثر من عام، وهذا الوقت في حد ذاته كان كفيلًا للتعبير عن عدم قدرة إسرائيل على الحسم وإنهاء الحرب لصالحها عسكريًا أو سياسيًا.

وذلك على الرغم من استخدامها كافة الأسلحة في الأعمال العسكرية، فقد حققت سيطرة مطلقة على الأجواء بسبب غياب الطيران العربي وضعف وسائط الدفاع الجوي المتوفرة لدى القوات المدافعة في بيروت. هذه السيادة الجوية كان لها دور رئيسي في دعم القوات البرية لتدمير شبكة الصواريخ السورية المضادة للطائرات في سهل البقاع، وأسهمت أيضًا في تأمين الهجوم البري المتحرك الذي قامت به إسرائيل من جنوب لبنان حتى وصلت إلى بيروت. وكان للسلاح البحري دوره أيضًا في مهمات الإنزال البرمائي والقصف البحري وحصار الشواطئ اللبنانية.

كانت المساندة الدولية من الولايات المتحدة عاملًا أساسيًا في تدارك الإحراج والارتباك في الأداء العسكري الإسرائيلي في الحرب، فقد كفلت لها تجنب العقوبات الدولية، وحدت من تأثير الإدانة والاستنكار الدوليين لإسرائيل، وأنهت الحرب باتفاق سياسي ضعيف في 17 مايو 1983، عبر رؤية الولايات المتحدة

الأمريكية فقط للموقف في لبنان، ولم يكن مرضي للبنان أو لإسرائيل؛ ولذلك تم إسقاطه في مارس 1984.

تاسعًا: منظومة الأهداف لمواجهة التهديدات العسكرية والسياسية

رغم تراجع التهديد العسكري المباشر الذي مثلته دول المواجهة العربية (مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان) بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973، ودخول مصر في مفاوضات للسلام مع إسرائيل، فإن هذا التراجع لم يمنع ظهور دول المواجهة العربية كتهديد محتمل، أو غير مباشر بالنسبة لإسرائيل. ولم يمنع كذلك من وجود أهداف حددتها السياسة العسكرية الإسرائيلية لمواجهة مثل هذا التهديد المحتمل أو الكامن. وجدير بالذكر أن هذه الأهداف تعتبر أهدافًا استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، قائمة منذ انتهاء حرب 1967، ولكنها تجددت وأصبحت هناك إمكانية أكبر لبلوغها بعد انتهاء حرب 1973 أي خلال تلك المرحلة. وبالنظر لهذه الأهداف يتم ملاحظة أمرين:

الأمر الأول: إن إسرائيل بعد حرب 1973 مباشرة كان الهدف الأساسي للسياسة العسكرية وللدولة كلها هو تجنب الدخول في مواجهة مع الدول العربية، وهذا يتطلب تقويض فرص الدول العربية في زيادة قوتها. وفي الوقت نفسه، إعادة بناء وتقوية الجيش الإسرائيلي. وبعد عدة سنوات، تطورت هذه الأهداف لتصبح كيفية فرض الرؤية الإسرائيلية في أي اتفاق للسلام مع الدول العربية، وهذا يتطلب تحسين الوضع الجيواستراتيجي والتفاوضي لإسرائيل، لزيادة قدرتها على المساومة. ومن هذا يتضح أن هذه الأهداف ليست ثابتة طوال المرحلة، ولكنها تتطور وتتلاءم وفقًا لتغير القوة العسكرية والنظام السياسي في إسرائيل [46] .

الأمر الثاني: هناك قدر واضح من الترابط والتكامل بين هذه الأهداف، فكل منها يزيد من فرص تحقق الأهداف الأخرى. فإذا زادت قوة الجيش الإسرائيلي، زادت قدرته على فرض رؤيته على الدول العربية، خاصة إذا ما حققت إسرائيل تفوقًا عسكريًا يقابله محدودية في تطوير القوات العربية، ولكي يتحقق ذلك يجب

أن تكتسب إسرائيل عمقًا استراتيجيًا يعوضها عما فقدته من أراضي في 1973، ويزيد من قوتها التساومية عند الدخول في أية مفاوضات للسلام مع الدول العربية.

الهدف الأول: منع نشوب حرب جديدة، وهذا يرتبط بتحقيق:

1. إضعاف القدرة العسكرية العربية والمصرية خاصة، لمنعها من بدء حرب شاملة ضد إسرائيل. وهذا الهدف للسياسة العسكرية جزء من هدف أكبر وهو تثبيط الإرادة العربية عن فكرة مهاجمة إسرائيل، سواء بفرض حل عسكري أو بإيجاد نظام سياسي جديد في الشرق الأوسط (47).

2. إقناع الدول العربية بأنه لا سبيل أمامهم إلا التفاوض الثنائي مع إسرائيل، وأن التسوية السياسية بين إسرائيل والدول العربية كل على حدة هي الأمل الوحيد أمام التفوق الإسرائيلي الشامل. وقد عبرت جولدا مائير عن ذلك الهدف بوضوح في مذكراتها فقالت: «على الرغم من أننا لم نرغب في حرب يوم الغفران، ولم نبدأ بها فقد حاربنا وانتصرنا فيها، وكان هدفنا السلام الذي نريده لنا. هذه المرة سيكون العرب مرغمين على الالتقاء معنا، ليس فقط في ميادين القتال، بل أيضًا على مائدة المحادثات لإيجاد حل معنا سويًا للمشكلة التي تكلفت ثمن الآلاف من نفوس شبابهم وشبابنا» (48).

الهدف الثاني: إعادة بناء الجيش الإسرائيلي:

إعادة بناء الجيش الإسرائيلي، أي تجهيزه وإعادة إحساس الثقة بالنفس التي تقوضت في 1973، مع زيادة قدراته وإمكاناته الكمية ثم تحسين قدراته النوعية. وتطلب هذا بعض السياسات التي من شأنها رفع الكفاءة والجاهزية للجيش الإسرائيلي، سيتم توضيحها تفصيلًا في الفصل التالي، لكن يمكن الإشارة لأهم هذه السياسات فيما يلي:

1. **نزع السلاح وترتيبات الإنذار المبكر:** قدرت إسرائيل أن غياب فرصة الإنذار الاستراتيجي بسبب اقتراب قوات الجيش الإسرائيلي من الخطوط السورية والمصرية، كان إحدى نقاط الضعف في الانتشار العسكري الإسرائيلي خلال سنوات 1967 – 1973؛

الأمر الذي زاد من تأثير عنصر المفاجأة عليها. ولهذا استهدفت السياسة الدفاعية توفير الوسائل التي تمنحها إنذارًا مبكرًا لأي هجوم محتمل؛ بما يتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي الوقت الكافي لاستدعاء قوات الاحتياط، ويمكنه من تحسين مواقع الانتشار الدفاعي لقواته، بما يحول دون تعرض إسرائيل لهجوم مفاجئ آخر.

وللمناطق منزوعة السلاح بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية أهمية كبيرة في خدمة هذا الهدف، لأكثر من سبب أهمها: زيادة فترة الإنذار المتاحة لجيش الدفاع الإسرائيلي، للاستعداد للمواجهة وتحصين مواقعه الدفاعية، وبالتالي زيادة قدراته التكتيكية على مسرح العمليات. وإيجاد عقبة سياسية أمام الطرف الذي يخرق اتفاق نزع السلاح، متمثلة في ضرورة إزالة قوات الأمم المتحدة المسئولة عن تأمين المناطق منزوعة السلاح قبل أي هجوم، وفي هذا إشارة كافية لتحذير إسرائيل. وكذلك توفيق الاستراتيجيّات العسكرية التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي ما بين الانتشار الدفاعي والتحرك الهجومي. ففي مقدور المناطق منزوعة السلاح أن تحد من التنافر بين اعتماد التركيز على نظم أسلحة متحركة هجومية وتكتيك هجومي، وبين التركيز على استراتيجية دفاعية. فالتفكير العسكري الإسرائيلي بعد 1967 لم يكن واضحًا بالنسبة إلى دور النظام الدفاعي الذي تم بناؤه في سيناء، في حين أن استعداد وتدريب الجيش الإسرائيلي كان قائمًا على الهجوم. وبالتالي تمكين جيش الدفاع من استخدام تكتيك هجومي، إذا هجم الجيش المصري بفضل المناطق منزوعة السلاح [49].

2. **زيادة القدرات الكمية للجيش الإسرائيلي:** بعد حرب 1973 هدفت السياسة العسكرية لإعادة بناء الجيش الإسرائيلي، ولذا اتجهت لاتخاذ إجراءات من شأنها إيجاد جيش أكبر من الناحية الكمية، من مثيله قبل حرب 1973، بأقصى سرعة ممكنة، بمعنى زيادة القوات البشرية في الجيش وزيادة التسليح. وهناك عدة أسباب أدت للاهتمام الإسرائيلي بالناحية الكمية، أهمها [50]: الحد من الانهيار، أو على الأقل الارتباك إذا تعرضت لهجوم عسكري مفاجئ جديد، وهذا يتطلب وجود جيش كبير له قوة نارية كبيرة. وضرورة الاحتفاظ بقوات أكبر على خطوط الجبهة، وكذلك الاحتفاظ بقوات أكثر في حالة التأهب، وتلبية هذه الضرورة تتطلب

جيشًا كبيرًا؛ لتقليل الفارق النسبي بينها وبين القوات العربية. بالإضافة إلى إنشاء تشكيلات عديدة تكون لديها القوة الكافية لشن هجمات مضادة على جبهتين في آن واحد؛ إذ أنه في حرب 1973 لم يكن يتوفر لإسرائيل ما يكفي من التشكيلات لشن مثل هذا الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية في وقت واحد. وأخيرًا، الاعتماد على الذات في التسليح، ففي حرب 1973 لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من تحسين مواقعه، والقيام بهجمة مضادة على الجبهة دون الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية، وما قدمته من مساعدات، فيما يعرف بالجسر الجوي، لدعم القوات الإسرائيلية.

3. **زيادة الاعتماد على تكنولوجيا السلاح الحديثة لرفع القدرة الدفاعية للجيش الإسرائيلي:** يرتبط هذا الهدف بالاتجاه السائد في أواخر السبعينيات لرفع القدرات النوعية للجيش، بعد أن تمت زيادتها كميًا. فقد هدفت السياسة الدفاعية للحصول على نظم أسلحة دفاعية متطورة لتعزيز القوة النارية لجيشها، لما توفره التكنولوجيا الحديثة من تسليح موجه ودقيق وأكثر تدميرًا، وهذا كفيل بإبطاء حركة القوات العربية إذا ما هاجمت إسرائيل، ويزيد من خسائرها [51]. ويتسق هذا مع الاهتمام بتطوير القدرات النوعية للجيش الإسرائيلي؛ إذ أنها أدركت بلوغها لنهاية حدود قدرتها على التطوير الكمي للجيش. فالطاقة البشرية هي القيد الأساسي عليها، فقد أعلن أرييل شارون (وزير الدفاع في حكومة الليكود التي وصلت السلطة عام 1977): «أن إسرائيل أوقفت سباق التسلح، وأنها لن تتنافس مع الجيوش العربية في معدات التدمير، وهي ستواصل تطوير الأسلحة والحصول عليها، لاستبدال المعدات القديمة فقط» [52].

يرتبط بهذا تدعيم مبدأ المحافظة على الاحتكار النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، الذي تم الإعلان عنه في 9 يونيو 1981 والذي عرف باسم «مبدأ بيجين»، وهو قائم على أساس أن: إسرائيل لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدي العرب، كما أنها لن تسمح لأي دولة عربية أن تطمح في الحصول على السلاح النووي لاستخدامه في تدمير إسرائيل: ولإسرائيل أن تحافظ على ذلك الاحتكار بوسائلها الخاصة، ومنها استخدام القوة العسكرية [53].

4. **العودة إلى الدفاع الإقليمي:** الدفاع الإقليمي هو أحد التدابير التي أهملها الجيش الإسرائيلي بعد حرب 1967، ويقصد بالدفاع الإقليمي إقامة شبكة من المستوطنات المحصنة الهادفة إلى إبطاء هجوم العدو، أو كبح تقدمه حتى يكمل الجيش الإسرائيلي تعبئة قوات الاحتياط، وحشد قواته من أجل الانتقال إلى الهجوم المضاد. ويهدف الدفاع الإقليمي إلى تشكيل عمق استراتيجي اصطناعي (54). ورغم اختلاف الرأي بين قيادات جيش الدفاع الإسرائيلي حول مدى فاعلية نظام الدفاع الإقليمي. هناك من يرى أن المستوطنات لا تشكل رصيدًا استراتيجيًا، بل تشكل عبئًا في ظروف الحرب الحديثة، يقابله رأي عبر عنه إيجال آلون بقوله: «إن الاستيطان حسن التجهيز والتدريب قادر على وقف تقدم العدو بنجاح» (55). وبعد عام 1973 هدفت السياسة الدفاعية الإسرائيلية، لإعداد خطة لتحصين المستوطنات وتزويدها بسلاح مناسب وتدريبها على استخدام المعدات الحديثة. وهذا الهدف العسكري من التوسع في إقامة المستوطنات وتحصيناتها، كان يدعم الهدف السياسي من إقامة المستوطنات، ويحد من الانتقادات الموجهة للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في المناطق فيما وراء الخط الأخضر (56).

5. **الإبقاء على الوضع العسكري الإقليمي القائم في الدول المجاورة:** ظهر هذا الهدف في أواخر السبعينيات، بعد أن تمت عملية إعادة بناء جيش الدفاع الإسرائيلي واستعداده لأية مواجهة عسكرية. وهذا يعني ضمنًا عودة العمل بأسلوب الهجمات المسبقة عن طريق إعلان «الأسباب المبررة للحرب». فقد أعلن أرييل شارون وزير الدفاع أن إسرائيل ملزمة بالرد في الحالات التالية: خرق الترتيبات الأمنية التي تحددها الاتفاقات مع مصر وسوريا، إرسال قوات عراقية إلى الأردن أو إلى جنوب سوريا، أو إرسال قوات سورية إلى الأردن بصورة كثيفة، خرق الوضع الراهن في جنوب لبنان، توجه دول المواجهة العربية نحو السلاح النووي، نشر شبكة صواريخ مضادة للطائرات على امتداد نهر الأردن (57). ويرتبط بهذا ضبط التسلح الإقليمي، في التصور الإسرائيلي، يمكن إسرائيل من الاحتفاظ برد مناسب في حالة قيام طرف واحد بفسخ الاتفاقيات المبرمة، والتصرف بشكل منفرد. أي يضمن استمرار احتفاظ إسرائيل بخيار نووي ما، في ظل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية (58).

6. **الحصول على عمق استراتيجي:** كان هدف الحصول على عمق استراتيجي لتعويض ما فقدته إسرائيل من أراضي في حرب 1973 أحد أهم أهداف السياسة العسكرية الإسرائيلية في هذه المرحلة. وقد سعت السياسة الدفاعية إلى تنفيذه عن طريق تحقيق هدفين، هما: الهدف الأول: الحصول على عمق استراتيجي في الجنوب على الجبهة المصرية عن طريق إبرام معاهدة السلام عام 1979. ومن الجدير بالذكر أن معاهدة السلام لم تكن في صالح إسرائيل من الناحية العسكرية من وجهة نظر العسكريين الإسرائيليين، ومزاياها العسكرية أقل في الأهمية من عيوبها. فإذا كانت هناك ميزة أساسية من الناحية العسكرية، وهي القدرة على التحرك في ظل ظروف الخطوط الداخلية التي تسهل الجهود اللوجستية، بما يسمح بنقل الفرق العسكرية من جبهة لأخرى بسرعة [59]. فإن من أهم عيوبها: تنازل إسرائيل عن مكاسب عسكرية مهمة، مثل: المطارات في سيناء، والميناء البحري في شرم الشيخ، مقابل أوراق أقل أهمية كاتفاق السلام وتطبيع العلاقات مع مصر [60]. وتقليص مجال الإنذار الجوي، وإزالة قواعد إسرائيلية متقدمة، مثل شرم الشيخ، التي كانت توفر لإسرائيل قدرة عملياتية هجومية. وكذلك احتمالية أن تضطر إسرائيل إلى القيام بضربة استباقية لمقتضى الرد على الإخلال بالترتيبات الأمنية الناشئة عن معاهدة السلام مع مصر، مثل: نزع السلاح ببعض المناطق، أو تخفيف القوات - والتي يمكن اعتبارها ذريعة للحرب. لكن مثل هذه الضربة تعد عملًا عدوانيًا إذا ما قامت به إسرائيل من وجهة نظر القانون الدولي؛ لأن هناك اتفاقًا ثنائيًا صريحًا ملزمًا لأطرافه، وعليه ضمانات دولية [61].

أما الهدف الثاني: الحصول على عمق استراتيجي في الشمال على الجبهة اللبنانية والسورية، وقد ظهر هدف الحصول على عمق استراتيجي في الجبهة الشمالية، خاصة في لبنان بوضوح بعد معاهدة السلام مع مصر وذلك لأكثر من سبب، أهمها: رغبة إسرائيل في توقيع معاهدة سلام مع لبنان على غرار معاهدتها مع مصر، وذلك لتوفير ضمانات أمنية على الحدود الشمالية لإسرائيل؛ للحد من قدرة سوريا على مهاجمة إسرائيل، أو بفتح أكثر من جبهة على إسرائيل بعد تحييد الجبهة المصرية. خاصة مع عدم تمكن سوريا من استعادة هضبة الجولان كلها في حرب أكتوبر، فأصبحت هضبة الجولان خطًا

دفاعيًا متقدمًا للمستوطنات الإسرائيلية – في سهل الأردن وسهل حوله – ولا تمثل عمقًا استراتيجيًا. في التقدير الإسرائيلي أن التنازل عن هضبة الجولان في أية تسوية سياسية محتملة مع سوريا، يمثل خطورة عسكرية عملياتية وليس تهديدًا وجوديًا. ولهذا فإن سوريا، ذات النفوذ الواسع في لبنان، تسعى لإرباك إسرائيل بقواتها الموجودة في لبنان، خاصة في ظل الحرب الأهلية اللبنانية في هذه المرحلة. الأمر الذي جعل السياسة الدفاعية الإسرائيلية تستهدف تأمين جبهة لبنان، لتأمين حدودها الشمالية من جهة، ومن جهة أخرى حرمان سوريا من استغلالها ضدها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الحصول على عمق استراتيجي في لبنان – وفقًا لبعض التحليلات – قد يفوق ما اكتسبته إسرائيل من معاهدة السلام مع مصر؛ لأن هذه المعاهدة قاصرة على الأراضي المصرية وحدها، بينما تحقيق معاهدة سلام بين إسرائيل ولبنان يمتد إلى العمق السوري، يشمل المناطق السكنية (دمشق، حمص، منطقة الجهة السورية الإسرائيلية كلها)، وهي مناطق حركة استراتيجية [62].

الهدف الثالث: مواجهة تهديد المقاومة الفلسطينية:

إن التهديد الحقيقي الذي مثلته المقاومة الفلسطينية في تلك المرحلة، كان تطويرها لقدراتها واتجاهها للانتقال من قوات شبه نظامية إلى جيش نظامي في طريقة للترسخ، يمتلك أسلحة بعيدة المدى، وهذا يعد تهديدًا قويًا للمستوطنات الإسرائيلية في الجليل (شمال إسرائيل). وعلى هذا الأساس كان هدف السياسة العسكرية الإسرائيلية لمواجهة هذا التهديد هو: تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، وضرب القيادات والقواعد الفلسطينية في لبنان. **أما أهداف السياسة العسكرية التي تم تحديدها لتنفيذ الهدف السابق فتمثلت في:**

أ. ضرب البنية العسكرية التحتية للمقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان. لقد صاغت السياسة الدفاعية الإسرائيلية عدة أهداف كخطوات تنفيذية لأهداف السياسة العسكرية، من خلال القضاء على المقاومة الفلسطينية ذاتها، وقمع الإرادة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة لمنع العمليات/ الأنشطة

العسكرية ضد القوات الإسرائيلية. وقد تطور هذا الهدف خلال المرحلة على النحو التالي:

- في الفترة (1983-1985): كان الهدف هو تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها أساس المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، سواء بضرب مقارها أو باغتيال قياداتها.
- في الفترة (1987-1990/1991): كان الهدف هو قمع الانتفاضة الفلسطينية الشعبية، والتي كانت معظم نشاطاتها سلمية.

ب. إيجاد منطقة خالية من نشاطات الفدائيين الفلسطينيين مساحتها 25 ميل، أي ما يعادل 40 كم من الحدود الشمالية لإسرائيل.

ج. إيقاف الجهود السورية في مساعدة المقاومة الفلسطينية؛ لخروج جيش سوريا عن الدور المنوط به القيام به. فقد تدخلت سوريا في لبنان بناءً على طلب مسيحي، ولاقى هذا التدخل موافقة وترحيب الولايات المتحدة الأمريكية، واضطرت إسرائيل لقبول وجود الجيش السوري هناك بشرط أن يبقى شمال الزهراني، لكن الجيش السوري حول هدفه من التدخل في لبنان فأصبح مهمته مساعدة العناصر الفلسطينية، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية، وحماية مخيمات اللاجئين، والدفاع عن حدود المنطقة الجنوبية المعروفة باسم «بلد الأرز». الأمر الذي دفع الفلسطينيين لتعزيز قوتهم، وبدأوا في مهاجمة الطوائف المسيحية التي تساعدها إسرائيل [63]. أي أن سوريا من وجهة النظر الإسرائيلية تستخدم وجود جيشها في لبنان، بالإضافة إلى العناصر الفلسطينية، لتهديد المستوطنات الإسرائيلية وتهديد الحدود الشمالية لإسرائيل.

الهدف الرابع: الحد من الخسائر الإسرائيلية أمام المقاومة:

أدركت إسرائيل بعد حرب عام 1982 أن أي عمل عسكري له تكلفة واسعة، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، فهناك الخسائر البشرية (العنصر الأساسي في التأثير على الرأي العام الداخلي)، والخسائر الاقتصادية، والتكلفة السياسية التي تتحملها

الحكومة والحزب الحاكم، والتكلفة الاجتماعية ممثلة في الإجماع أو الانقسام الداخلي حول الوضع العسكري، بالإضافة إلى معنويات السكان. ومحصلة كل هذه الأمور أمر يحمل المخاطرة في تقدير واتخاذ القرار بالعمل العسكري (64). وهذا يتطلب:

1. تأمين الحدود والمدن الإسرائيلية التي تقع في نطاق تهديدات ضربات المقاومة، وقد أُثير هذا الهدف كنتاج لتنشيط عملية السلام، وعقد اتفاقات مع السلطة الفلسطينية 1993، ثم معاهدة السلام مع الأردن عام 1994. وما يهم السياسة العسكرية في هذه الاتفاقات هو كيفية توفير الحدود الآمنة، والعمق الاستراتيجي للدولة، خاصة مع الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للضفة الغربية لدى إسرائيل (65).

2. استحداث نظم تسليح دفاعية تحد من آثار استخدام الصواريخ الموجهة ضد إسرائيل، وقد تمت بلورة هذا الهدف بوضوح بعد حرب الخليج الثانية؛ فمع الانتشار الصاروخي كانت هناك إمكانية وصول هذه الصواريخ إلى تنظيمات المقاومة العربية لإسرائيل، فهذا يعني تزايد التهديدات للعمق الإسرائيلي، وانكشافه أمام احتمال توجه ضربات صاروخية (تقليدية – غير تقليدية) سواء لإحداث خسائر بشرية كبيرة، أو للتأثير السلبي على مراكز التعبئة لقوات الاحتياط، أو لاستهداف القواعد والمطارات الجوية وأسس البنية الاقتصادية للدولة (66).

3. القضاء على المقاومة اللبنانية المسلحة ضد الوجود الإسرائيلي في لبنان، ذلك الوجود الذي طال أمده منذ حرب لبنان 1982، واستمر حتى نهاية هذه المرحلة عام 1988. فقد ارتأت إسرائيل أن جيش لبنان الجنوبي أقل فعالية في القتال من عناصر المقاومة؛ ولذا لم يمكنها الاعتماد عليه لتأمين حدودها الشمالية (67). والأمر اللافت أن هذا الهدف ظل قائمًا منذ بداية المرحلة عام 1983، خاصة بعد إلغاء اتفاق 17 مايو 1983، وظلت إسرائيل معتمدة على أداتها العسكرية في تنفيذه حتى نهاية المرحلة، رغم وجود ضغط للرأي العام الداخلي على الحكومة الإسرائيلية للخروج والانسحاب من لبنان. واستخدام الأداة العسكرية الإسرائيلية هنا كان لهدفين، الأول: تصفية المقاومة اللبنانية ذاتها، وذلك باغتيال الشخصيات الكبيرة بحزب الله أو القادة المحليين واستهدافهم. الهدف الثاني: القيام بعمليات عسكرية كبيرة نسبيًا للرد على أنشطة المقاومة المسلحة.

ختامًا:

كان استرداد القدرة على الردع واسترداد الشعور بالتفوق يسيطران على إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973، ولذلك كانت توجهاتها الرئيسية تهدف لتأكيد التفوق العسكري، خاصة النوعي على المستوى الإقليمي، وتطوير قدرة الردع غير تقليدية (الإعلان عن القدرة النووية)، والاعتماد على الثورة التكنولوجية في الشئون العسكرية، في مختلف المجالات، خاصة القوات الجوية، ومجال الاستخبارات وجمع المعلومات والإنذار المبكر، مع تطوير القدرات البشرية والتسليحية، بما يتلاءم مع تغير طبيعة التهديدات التي تواجه إسرائيل،

وعلى مستوى آخر كان اهتمامها هو تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال إقامة تحالفات وعلاقات عسكرية تعاونية دولية وإقليمية، والهدف هنا هو تعزيز المكانة الإقليمية والدولية لإسرائيل، بغرض تأمين المصالح العسكرية الإسرائيلية، وكسب الدعم الدولي، وزيادة القوة الشاملة نسبيًا. بالاستفادة من مزايا الحليف أو الشريك، ردع الأطراف المعادية. وفي الوقت ذاته العمل على إقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية الأساسية، بجوار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ الثمانينيات كانت إسرائيل تحرص على أن تكون شريكًا، وليس مجرد حليف يتلقى الدعم والمساعدة[68].

قائمة المراجع:

1. רמת בד,השתהה תמחלמ :שולש תומחלמ, ספיר אחד,עדכן אסטרטגי,במה מחקרית, המכון למחקרי ביטחון לאומי, ינואר 2020 https://www.inss.org.il/he/strategic_assessment/tamari

2. ארכיון צה"ל,7/9/2023. https://archives.mod.gov.il/Exhib/Hasbarakipur/Pages/default.aspx

3. (وبعد مرور عقود على اندلاع الحرب سعى المتحدث باسم الجيش إبان الحرب تبرير إخفاقاته في المقابلات الصحفية بمواصلة الترويج بأنهم انتصروا في الحرب وأنه لم يفتقر إلى المصداقية وأن إخفاء المعلومات لم تكن كذبة، فيما لا يريد الرأي العام الإسرائيلي قبول تلك الأعذار ويعتبرها جزء من أسباب الإخفاق وتعميق الصدمة في جيشه. لمزيد من التفصيل، انظر: https:// www.globes.co.il/news/article.aspx?did=100064389010.05.2011

4. وثائق إسرائيلية سرية تكشف: عمق إسرائيل كان في مرمى صواريخ المصريين في الحرب https://www.almasryalyoum.com/news/details/324856 - 02-10-2013

5. רפי מן, פרה קדושה, אגל זהב) https://www.the7eye.org.il/77739 10.09.2013

6. אורן פרסיקו, המחדל הסברתי https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=585554 14.05.2002

7. דב שוורץ,מלחמת יום הכיפורים בתודעה הציונות הדתית https://heb.hartman.org.il/yom-kippur-war-in-the-religious-zionism - 23 בדצמבר 2019

8. ביטחון או החברה? כך הצבענו https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3658716,00.html פורסם: 19.01.09

9. יעל הדר, מבט היסטורי: דעת הקהל על הסכם השלום בין ישראל למצרים, 1978-1982 https://www.idi.org.il/articles/8609 25 במרץ 2009 |

10. استقالت جولدا مائير في 11أبريل 1974 بعد تقرير لجنة اجرانات.

11. علي الدين هلال (مشرف)، المجتمع الإسرائيلي: التطورات الإسرائيلية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1980 ص ص 37-39

12. Ze’ev B. Begin, “The Likud Vision for Israel at Peace”, Foreign Affairs Vol. 70, No.2, Spring 1991. PP 23-25.

13. https://embassies.gov.il/cairo/AboutIsrael/Economy/Pages/ECONOMY-Israel.aspx

14. -------، «هل انهار الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب 1973؟»، اليوم السابع، 11 أكتوبر 2015. https://2u.pw/z8iTR6G

15. دلال محمود، الإدارة الإسرائيلية للأزمات الاستراتيجية في الصراع العربي-الإسرائيلي: أزمة مايو/يونيو1967 وأزمة أكتوبر 1973 وأزمة لبنان1982، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003. ص 119.

16. وهي لجنة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي / شيمون أجرانات، للتحقيق في أسباب الانهيار خلال حرب يوم الغفران «حرب أكتوبر»، وسيتم دراسة أعمال هذه اللجنة تفصيلًا في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

17. دلال محمود، مرجع سابق، ص 79.

18. لمزيد من التفصيل، انظر: دان تشيرجي، مرجع سابق، ص 227- 229.

19. فأزمة لبنان 1982 هي أزمة إستراتيجية مخططة إسرائيليًا، تعود إلى السبعينات وقد حاولت إسرائيل تنفيذها عام 1978 عندما دخلت لبنان للمرة الأولى، ولكنها لم تتمكن من تنفيذها في ذلك الحين. واعتبر يوم 3 نوفمبر1981، يوم الاتفاق الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هو بداية التمهيد لتنفيذ المخطط. وإن كانت هناك بعض الآراء التي تعتبر أن التمهيد لتنفيذ المخطط، بدأ بعد وصول مناحم بيجين للسلطة، وكان معظم أعضاء حكومته من المتشددين الذين سعوا منذ وصولهم للسلطة لتنفيذ الخطة الإسرائيلية في لبنان. فيقول زئيف شيف: «أن بعد تولي «أرييل شارون وزارة الدفاع الإسرائيلية بعشرة شهور فقط أخذ يعد دولته للدخول في حرب، وظل فقط في انتظار اللحظة المناسبة لبداية التنفيذ، التي تمثلت في الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية». في: Ze’ev Schiff and Ehud Ya’ari, Israeli Lebanon War, translated by: Ina Friedman, London: Unwin Paperbacks, 1986. Pp 40-44.

20. وقد تعرض هذا المقر للقصف الجوي من سلاح الجو الإسرائيلي في 1 أكتوبر عام 1985، في عملية أطلق عليها «عملية الساق الخشبية».

21. السيد ياسين (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1987، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1988. ص 94-96.

22. سبق الوجود التنظيمي لحزب الله في لبنان والذي يؤرخ له بعام 1982، وجود فكري عقائدي يسبق هذا التاريخ. هذه البيئة الفكرية كان لمحمد حسين فضل الله دور في تكوينها، من خلال نشاطه العلمي في جنوب لبنان، وكان لقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، دافعًا قويًا لنمو حزب الله، وذلك للارتباط المذهبي والسياسي بين الطرفين. لمزيد من التفصيل حول نشأة حزب الله في لبنان، انظر: الموقع الرسمي لحزب الله: موقع المقاومة الإسلامية في لبنان www.moqawama.org

23. زادت المساندة السورية لحزب الله خاصة بعد عقد اتفاق الطائف الذي تم برعاية سعودية / سورية لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان عام 1990. والذي تم بموجبه نزع أسلحة الفصائل اللبنانية المتصارعة، وحل المليشيات العسكرية، وأبقت على أسلحة

«حزب الله» الذي لم يكن طرفًا في الحرب الأهلية، بل كان مجال نشاطه متمركزًا في منطقة الحزام الأمني الذي أقامته إسرائيل في جنوب لبنان، وأصبح «حزب الله» من أهم حركات أو تنظيمات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

24. استخدمت المقاومة (حزب الله) في عملياتها العسكرية ضد إسرائيل أسلوب العمليات الفدائية، وحرب العصابات التي في الأغلب تستخدم الكمائن، والعبوات الناسفة، وصواريخ الكاتيوشا. لمزيد من التفاصيل حول أساليب المقاومة اللبنانية، انظر: باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992. ص674.

25. وفي الفترة (1989-1991) بلغت 292 عملية عسكرية، وفي الفترة (1992- 1994) كانت 465 عملية عسكرية، أما الفترة (1995-1997) فقد شهدت 936 عملية عسكرية للمقاومة ضد الوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، كان نصيب المقاومة الإسلامية منها -الجناح العسكري لحزب الله- حوالي 736 عملية. الموقع الرسمي لحزب الله: موقع المقاومة الإسلامية في لبنان www.moqawama.org.

26. Gal Luft, "All Quiet on the Eastern Front? Israel's National Security Doctrine After The Fall of Saddam", Washington D.C.: The Saban Centre for Middle East Policy, Analysis Paper, No. 2, March 2004. Pp 7-12. in: www.brookings.edu

27. علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991. ص 124.

28. محمود محمد محمود خليل، الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا: كلية الدفاع الوطني، 1985. ص 366.

29. دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفي غنيم، القاهرة: دار الشروق، 1992. ص228.

30. دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفي غنيم، القاهرة: دار الشروق، 1992. ص228.

31. Aharon Ze'evi, "Israel and the Middle East, 2005: A Strategic Overview", Strategic Assessment, Vol.8, No.3, November 2005. P 21.

32. Harold H. Saunders, "An Israeli-Palestinian Peace", Foreign Affairs, Vol.61, No. 1. Fall 1982 P P 100-102.

33. جريدة معاريف الإسرائيلية، تاريخ 7 أبريل 1981.

34. جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، للتوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة نبيه الجزائري، عمان الجليل، ، ص.

35. Shai Feldman & Heda Rechnitz Kijner, Deception, Consensus and War: Israel in Lebanon, Jerusalem Tel Aviv University, 1984, P 17.

36. جريدة دافار الإسرائيلية، بتاريخ 11 ديسمبر1982.

37. Robert G. Neumann, Assad and The Future of The Middle East". Foreign Affairs, Vol. 62, No 2. Winter 1983/1984, PP. 217-242

38. Shai Feldman, Op.Cit, P. 18.

39. محمد كشك، «الأزمة لبنانية بالأصل»، مجلة شئون فلسطينية، العدد (46)، يوليو، ص.

40. مجموعة مؤلفين، الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988. ص 10-15

41. http://www.Israel.info.gov.org

42. ووفقا لهذه الاستراتيجية يكون الطرف المتحدي على ثقة من أن منافسه لن يدافع عن الوضع القائم، فيقرر اتخاذ إجراء حاسم وسريع لتغيير الوضع القائم. فإذا ما بدل الطرف المدافع موقفه بعد بداية الأزمة يكون على الطرف المتحدي إما أن يترك هذه الاستراتيجية ويتبع أخرى أكثر حذرًا، أو يتخذ قراره الحاسم بتغيير الوضع القائم بسرعة قبل أن يتمكن الطرف المدافع من الرد.

43. Clifford A. Wright, "The Israeli War Machine in Lebanon", Journal of Palestine Studies Vol.12 No. 2, Winter, 1983

44. دان تشرجي، مرجع سابق، ص.

45. آمنون كابيلوك، تحقيق حول مذبحة صابرا وشاتيلا، ترجمة: منى عبد الله، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1984.

46. هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية- الإسرائيلية 1948-1988، مرجع سابق، ص 497.

47. دلال محمود، مرجع سابق، ص 131-133.

48. جولدا مائير، مرجع سابق، ص 310.

49. افرايم انبار، "الاستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب يوم الغفران فصاعدا"، في عدة مؤلفين، الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية، ترجمة: المنار للصحافة والنشر المحدودة، قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ط1، 1986. ص 103.

50. افرايم انبار، مرجع سابق، ص ص 105-107.

51. John Mearsheimeir, "Precision-Guided Munitions and Conventional Deterrence", Survival, No. 21, March/ April 1979. P 71.

52. افرايم انبار، مرجع سابق، ص 123. نقلًا عن جريدة معاريف، 23 مايو 1982. ونفس المعنى وضحه الجنرال رفائيل ايتان (رئيس الأركان في ذلك الوقت) بقوله: «إن التخطيط لا يشمل إضافة وحدات جديدة، لكن الوحدات القائمة ستكمل خططها للحصول

على الأسلحة، وسيحدث نمو صغير فقط في سلاح الجو، وبعد هذه الإضافات سيجرى إدخال السلاح الجديد فقط لاستبدال نظم الأسلحة القديمة».

53. محمد عبد السلام، «الليكود.. ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي»، السياسة الدولية، العدد (127)، يناير 1997، ص 260.
54. داني نيفي،»الدفاع الإقليمي والأمن القومي: نحو صياغة مجددة لمبدأ الدفاع الإقليمي»، في: عدم مؤلفين، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بين الثابت والمتغير، مرجع سابق، ص 211.
55. John Mearsheimeir, Op.Cit, p51.
56. Yigal Ailon, "Israel: The Case for Defensible Borders", Foreign Affairs, No.55, October 1976. P 47.
57. افرايم انبار، مرجع سابق، ص 114. نقلا عن تصريح شارون في جريدة معاريف بتاريخ 30 مارس 1982.
58. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1995، مرجع سابق، ص 216.
59. دان هوروفيتش، مرجع سابق، ص 51.
60. زئيف شيف وآخرين، سنة الحمامة، تل أبيب: زمورابيتان، 1980. ص 62.
61. دان هوروفيتش، مرجع سابق، ص 51.
62. دلال محمود، مرجع سابق، ص 134.
63. ايجال الون، مرجع سابق، ص 24.
64. دان هورفيتش، مرجع سابق، ص 75.
65. طه المجدوب، «دلالات تطوير العقيدة الاستراتيجية -العسكرية الإسرائيلية»، السياسة الدولية، أبريل 1999. ص45.
66. مركز القوات المسلحة للدراسات الاستراتيجية، دولة إسرائيل: الجزء الثاني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا: كلية الدفاع الوطني، 1998. ص ص 157-159.
67. طه المجدوب، مرجع سابق، ص 47.
68. محمد السيد سعيد (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1995، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، 1996. ص 218.

23

كيف خططت إسرائيل لتجنب أكتوبر جديد؟

كانت محاولة منع أي هجوم عربي مفاجئ جديد هدفًا استراتيجيًا لإسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973، لا يقل عن استهدافها استرداد القدرة على الردع وتخطي الشعور بالهزيمة. ولذلك حاولت أن تعمل على مسارين. المسار الأول: اعتمد على إعادة بناء قدراتها العسكرية بما يتلاءم مع اختلاف نمط التهديدات الأمنية والعسكرية التي واجهتها إسرائيل في تلك المرحلة من عام 1974 وحتى عام 1988، ويتسق مع أهداف رؤيتها لكيفية مواجهة تلك التهديدات. ولم يكن لذلك المسار أن يتحقق بدون تنشيط العلاقات العسكرية لإسرائيل مع القوى الكبرى، وتحديدًا الولايات المتحدة، التي أكدت تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل باتفاقية موثقة.

أما المسار الثاني: فهو الاحتفاظ بموطئ قدم في سيناء بما يحقق لها ترويج فكرة استمرار وجودها في سيناء وعدم خروجها التام منها، هذا الترويج كان داخليًا بالأساس بسبب وجود انقسام واضح في الرأي بين النخبة العسكرية والسياسية الإسرائيلية حول معاهدة السلام مع مصر، بين من يرى ضرورة الاحتفاظ بسيناء لتوفير حاجز أمني مع مصر، ومن يرى أن السلام مع مصر سيكون الضمان الأكبر لأمن إسرائيل، ولذلك ماطلت إسرائيل في الخروج من نقطة طابا الحدودية مع مصر، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان هناك رأي بأنه على إسرائيل العودة إلى سيناء بشكل ما، وهذا يتطلب عدم الخروج النهائي منها. ولذلك ادعت إسرائيل أحقيتها بطابا وكأنها تختبر رد الفعل المصري، وهو ما أدى للاتجاه للتحكيم الدولي الذي لم يكن أمام إسرائيل بديل سوى الموافقة عليه وفقًا للمعاهدة مع مصر، وهو ما أكد أن إسرائيل أيقنت بعد حرب أكتوبر ضرورة السلام مع مصر.

إن تحليل هذين المسارين اللذين اتبعتهما إسرائيل خلال المرحلة محل الدراسة في هذا الكتاب يكمل فهم تأثير الحرب في الذاكرة الإسرائيلية، وكيف كانت مصدرًا لخوف مستمر في إسرائيل. ولذا يمكن التركيز على المحاور التالية:

المحور الأول: إعادة بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية.

المحور الثاني: تحالفات مهمة.

المحور الثالث: التحكيم الدولي: اختيار الضرورة.

المحور الرابع: تقييم الإدارة الإسرائيلية لكافة مراحل حرب أكتوبر 1973.

أولًا: إعادة بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية

كانت إسرائيل تسخر من العرب بعد حرب 1967 بداية من المقاتل العربي إلى التسليح العربي، وتستهين بالتصريحات العربية ولطالما اعتبرتها جوفاء. لكنها في حرب 1973 أدركت أن تفوقها التسليحي لا يعني تفوقها العسكري؛ إذ أن هناك عناصر أخرى بالإضافة للأسلحة يجب أن تؤخذ في التقديرات للقوة العسكرية،

وفي مقدمتها القوة البشرية «المقاتلون» أنفسهم وما يؤمنون به ومدى شجاعتهم وكفاءتهم وجهوزيتهم. ويلي ذلك «التدبير»، بمعنى إجادة التصرف في الميزانيات العسكرية، بالتأكيد إن زيادة الميزانيات العسكرية يوفر فرصة أكبر لامتلاك الأسلحة والأهم لتأسيس صناعة عسكرية وعدم الاعتماد التام على الاستيراد، وكان هذا أحد دروس إسرائيل من حرب أكتوبر التي لم يمكنها الاستمرار في القتال والتعافي بعدها بدون المساعدات الأمريكية. ثم يظهر العنصر الثالث في «التسليح»، وكيفية امتلاك المنظومات التسليحية الأنسب لأهداف السياسة العسكرية من حيث توفير القدرة على مواجهة التهديدات العسكرية المختلفة (من الدول ومن جماعات المقاومة على سواء)، وكذلك المنظومات المتطورة التي توفر فارقًا نوعيًا كبيرًا لصالح إسرائيل يناسب انخفاض قدراتها البشرية مقارنة بأعدائها في تلك المرحلة.

ووفقًا لهذا التصور كانت إعادة بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية تهتم بثلاثة عناصر، هي: القوة البشرية، والإنفاق العسكري، ونظم التسليح. وتبنت إسرائيل العديد من السياسات تجاه كل عنصر منهم خلال فترة الدراسة، وهو ما يتم توضيحه فيما يلي.

القوة البشرية لجيش الدفاع الإسرائيلي:

يقصد بالقوة البشرية لجيش الدفاع الإسرائيلي خلال هذه المرحلة: حجم القوات النظامية، وحجم قوات الاحتياط، ثم توزيع هذه الأعداد داخل الأفرع الرئيسية للجيش الإسرائيلي. قبيل حرب أكتوبر كان توزيع القوة البشرية كما هو موضح بالجدول التالي[1]:

الفرع / القوات (بالألف)	البرية	الجوية	البحرية	الإجمالي
النظامية	45.0	1.8	4.5	51.3
الاحتياط	70.0	15.2	3.5	88.7
الإجمالي	115.0	17.0	8.0	140.0

وبالنظر في حجم هذه القوات يمكن التأكيد على عدة أمور، أهمها:

1. كانت القوات البرية النظامية تتشكل من أربعة ألوية مدرعة، أربعة ألوية مشاة، لواء واحد مظليين. يتم زيادة حجمها عند تعبئة الاحتياط إلى عشرة ألوية مدرعة، تسعة ألوية مشاة، أربعة ألوية مظليين.

2. الاعتماد الأساسي على قوات الاحتياط، فالفارق كبير نسبيًا بين حجم القوات النظامية وإجمالي القوات بعد التعبئة. خاصة في القوات الجوية، والقوات البرية؛ إذ أن الزيادة تمثل تقريبًا 60-65٪ من الحجم الإجمالي للقوات. وفي الواقع فإن هذه الزيادة في حجم القوات البرية النظامية، وزيادة حجم القوات الجوية الاحتياطية، قد جاءت اتساقًا مع أهداف إسرائيل بعد حرب عام 1967؛ لفرض السيطرة العسكرية المحكمة على الأراضي التي تم احتلالها وهي أراضٍ واسعة، ولتحقيق التثبيت المؤقت لخطوط المواجهة والدفاع عنها، كضرورة لازمة لتأمين إجراءات التوسع وضم الأراضي المحتلة واستيعابها.

3. إجراء تعبئة جزئية لقوات الاحتياط بنسبة معينة، تعدل تصاعديًا تبعًا لزيادة الأعباء العسكرية، بما لا يؤثر على القوى الإنتاجية؛ ولذلك تمت الاستعانة بالمنظمات شبه العسكرية، خاصّة الناحال، وكذلك جلب المتطوعين من الخارج من العسكريين المحترفين، والفنيين أصحاب الخبرات العالية؛ لتوفير قوة بشرية جاهزة، ومدربة تدريبًا قتاليًا وفنيًا متميزًا، بما يحقق لإسرائيل قدرة عسكرية مرتفعة، وزادت من نسبة المجندين وكذلك وسعت نطاق خدمة المجندات من النساء، وإلحاقهن بالقيادات حتى مستوى الكتيبة.

وقد تذرعت إسرائيل بأن استخدامها لقوات متفاوتة التدريب والتعبئة الجزئية المستمرة للقوات الاحتياطية كان عاملًا من عوامل ضعف الأداء العسكري في حرب أكتوبر؛ ولذلك كان من أهداف السياسة العسكرية بعد الحرب تعويض الفارق الكمي مع الدول العربية -إذا ما أعيد الهجوم العربي على إسرائيل- ثم الاهتمام بتحسين ورفع مستوى الكفاءة القتالية لهذه القوة البشرية في إطار زيادة

المستوى النوعي لها. وتشير التقديرات إلى حجم القوة البشرية خلال هذه المرحلة، في الجدول التالي[2]:

القوات	1973	1976	1982	1985	1988
النظامية	125.0	156.0	179.0	142.0	141.0
الاحتياط	175.0	245.0	251.0	370.0	450.0
الإجمالي	300.0	401.0	430.0	512.0	519.0

اتبعت الحكومة الإسرائيلية عدة إجراءات لتحقيق هذه الزيادات الكمية الواضحة في حجم قواتها البشرية، مثل: خفض مدة الخدمة العسكرية، زيادة قبول المتطوعين، ورفع الرتب التي يمكن أن يصلوا إليها خاصة من الأقليات في إسرائيل كالبدو والشركس، التوسع في قبول مزدوجي الجنسية في الخدمة العسكرية خاصة من حاملي الجنسية الأمريكية. وقد استمر الاتجاه في زيادة أعداد القوات النظامية حتى عام 1982 (حرب لبنان)، ثم اتخذ الاتجاه لتخفيض تلك الأعداد مع زيادة قوات الاحتياط ليكون الإجمالي للقوات في حالة التعبئة الكاملة قريبًا لحجم الجيوش العربية، لكن الزيادة المطلقة في أعداد قواتها البشرية النظامية تجعلها لا تلجأ إلى تعبئة قوات الاحتياط في العمليات العسكرية المحدودة، وهذا الأمر لم يكن قائمًا قبل 1973 [3]، وقد زادت بنسبة 21,6٪ عام 1988 عما كانت عليه عام 1985.

الزيادة الكبيرة في حجم القوة البشرية في تلك المرحلة، توجهت بشكل أساسي للقوات البرية، بينما في الفرعين الأخريين، كان الانتقاء لأفضل العناصر البشرية هو الأساس، وليس مجرد زيادة الأعداد العاملة. فإسرائيل تعتمد على القوات الجوية بشكل مركزي، وتعتمد على أسلحة ذات مستوى تكنولوجي مرتفع، ومن ثم اعتمدت على عناصر بشرية ذات مهارة فنية وكفاءة قتالية مرتفعة. كذلك فإن أغلب هذه الزيادات قد اتجهت لقوات الاحتياط، أو للأعمال الإدارية لتنمية الجهاز الإداري لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ ولذا ظهرت انتقادات لهذا التوجه بزيادة حجم القوة البشرية كميًا في هذه المرحلة لعدة أسباب، أهمها: إن توسيع حجم الجيش النظامي يضر بالطابع المدني، وفلسفة «جيش الشعب أو الشعب المسلح»، ويزيد من إمكانية سيطرة الجيش مباشرة على الدولة. كما أن توسيع الجهاز الإداري للجيش

يعوق التطور النوعي والفعلي له؛ لأن ذلك التوسع يستأثر بمعظم ميزانية الإنفاق العسكري من جانب. ومن جانب آخر، فهو يزيد من نمو مراكز القوى والنفوذ داخل الجيش، أولئك الذين لا علاقة بالضرورة بين قدرتهم على البقاء في الجيش وترقيتهم فيه وبين احتياجات الجيش الفعلية ومتطلبات الدولة [4].

وصول إسرائيل لطاقتها القصوى في زيادة حجم القوات البشرية استمر حتى عام 1983، ثم اعتمدت على رفع مستوى الكفاءة القتالية، والمهارة المهنية خاصة للقوات النظامية، والاعتماد بالضباط المقاتلين أكثر من الجنود من حيث رفع المستوى الخلقي العسكري، ومن حيث المرونة العملياتية في ميدان القتال التي تتيح استخدام الطاقة البشرية في ميدان القتال بصورة مقتصدة - بغض النظر عن الكم[5].

أهم دلالات توزيع القوات البشرية على الأفرع الرئيسية:

تعتمد القوات المسلحة الإسرائيلية على ثلاثة أفرع رئيسية، هي: القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية. تتسم كل منها ببعض السمات العامة التي تميزها، بالإضافة إلى اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، أو ما يعرف بالثورة التكنولوجية في الشئون العسكرية، وذلك اتفاقًا مع العقيدة العسكرية القائمة على ضرورة الحفاظ على التفوق النوعي الإقليمي. ويتم توضيح أبرز هذه السمات فيما يلي[6]:

القوات البرية:

تمثل القوات البرية الجزء الأكبر من حجم القوات المسلحة الإسرائيلية، ويزيد الاعتماد عليها لتحقيق السيطرة الفعلية على الأراضي التي تحتلها إسرائيل، ومن أهم سماتها:

1. تمثل القوة النظامية نسبة لا تزيد على 30٪ في معظم الأحوال من إجمالي القوات البرية؛ ولذا فالاعتماد على قوات الاحتياط أمر أساسي، وهذا يزيد من أهمية نظام التعبئة والاستدعاء.

2. تعتمد القوات البرية على أربعة عناصر أساسية، هي: المدرعات، الميكانيكية، المشاة، المظلات. وهذه العناصر تساعد على سرعة الانتشار في اتجاهات التهديد للصد، وتأمين عملية التعبئة، كما أنها تزيد من القدرة على المناورة الواسعة والعميقة وتسرع من حسم أعمال القتال.

3. الاعتماد على عدم ثبات تنظيم التشكيلات، وعلى توفر عدد كبير من الوحدات المستقلة. مع كثافة القدرة النيرانية للتشكيلات والوحدات، لزيادة قدرتها الهجومية أو القيام بهجوم مضاد إذا ما اضطرت لذلك.

القوات الجوية:

تحظى القوات الجوية بأهمية كبيرة في القوات المسلحة الإسرائيلية؛ لأنها الأكثر ملاءمة في تحقيق الركائز السياسة العسكرية الإسرائيلية، ومن أهم سمات القوات الجوية الإسرائيلية:

1. الاعتماد الرئيسي على القوات النظامية، خاصة من عناصر الخدمة الدائمة غير المجندين، لاعتمادها على الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة ذات الكفاءة والمهارة القتالية، بالإضافة إلى تمتع القوات الجوية بدرجة كبيرة من المرونة العملياتية.

2. ارتفاع مستوى التطور التكنولوجي في كل ما يتعلق بهذا الفرع من القوات المسلحة، سواء في مستوى ونوعية الأسلحة التي يعتمد عليها، أو في النظم المساعدة التي تعتمد عليها القوات الجوية، سواء الرادارات، أو وسائط الحرب الإلكترونية، أو وسائل الإنذار المبكر، أو نظم القيادة، والتوجيه، والسيطرة.

3. مركزية دور الدفاع الجوي بعد انتشار استخدام الصواريخ مختلفة الأمدية كمصدر للتهديد العسكري لإسرائيل، فيما يعرف داخل إسرائيل بمنظومة الدفاع الصاروخي، كما سيتضح لاحقًا.

القوات البحرية:

يختلف مدى الاهتمام الذي تحظى به القوات البحرية الإسرائيلية من مرحلة لأخرى، وبصفة عامة فإن القوات البحرية الإسرائيلية تخضع لإشراف غرفتين للعمليات البحرية، إحداهما لمسرح البحر المتوسط، والأخرى لمسرح البحر الأحمر. ومن أهم السمات التي تميزها:

1. الاعتماد بصفة أساسية على القوات النظامية، ارتباطًا باحتياجات تشغيل الكوادر الفنية المؤهلة، ودور القوات البحرية في أسبقيات التأمين على مستوى الدولة.
2. مهام القوات البحرية تعتمد بدرجة كبيرة على التنسيق مع الأفرع الأخرى، في إطار من العمليات المشتركة، مع محدودية إمكانيات الإبرار البحري.

وقد اتسم توزيع القوات البشرية في هذه الأفرع من بعد حرب أكتوبر وحتى عام 1988، بعدة سمات أبرزها:

1. اتجهت أغلب أعداد القوات البشرية للقوات البرية، فقد كانت القوات البرية النظامية عام 1973 حوالي 65 ألف جندي، ثم أخذت في الزيادة لتصل إلى 135 ألف جندي عام 1975، وظلت على نفس الحجم حتى أوائل الثمانينيات، أي أنها زادت بنسبة 107,7٪ تقريبًا، وزادت بنسبة 200٪ عما قبل حرب أكتوبر مباشرة (45 ألف جندي)، وكان ذلك اتساقًا مع هدف الزيادة الكمية في حجم الجيش في إطار إعادة بناء جيش الدفاع بعد 1973.
2. هناك اعتماد واضح وأساسي على قوات الاحتياط في عمل القوات البرية فهي تمثل 64٪ من إجمالي حجم القوات البرية، أي أن القوات النظامية تمثل تقريبًا ثلث حجم إجمالي القوات البرية. وهذا يوضح أن المهمة الأساسية للقوات النظامية عند التعرض لأية هجوم، هو استيعاب الهجوم حتى يتم تعبئة الاحتياط، ولهذا فإن إسرائيل حريصة على ألا تُفاجَأ.
3. شهدت القوات البشرية العاملة في القوات البرية تخفيضًا واضحًا بعد حرب لبنان حتى أواخر الثمانينيات، حيث انخفضت بنسبة 23٪ تقريبًا، وذلك يتفق

مع عدم الدخول في عمليات عسكرية واسعة بعد 1983. وفي المقابل زادت قوات الاحتياط بنسبة كبيرة بسبب الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الفترة (1987–1991/90) تقريبًا، فقد احتاجت فيها إسرائيل لأعداد بشرية كبيرة، لا يشترط فيها الكفاءة القتالية، أو ارتفاع المستوى المهاري للقيام بأعمال شرطية داخلية، بغرض قمع الانتفاضة الفلسطينية، ولهذا ظلت القوات النظامية على نفس الحجم في 1985 و1990 [7].

4. أن توزيع القوات البشرية في السلاح الجوي يختلف عن مثيلاتها في القوات البرية، فعلى الرغم من اتجاه إسرائيل لزيادة العدد لجيش الدفاع، فإنها اهتمت بالتمييز بين الأفرع الرئيسية والحرص على التفوق الجوي باعتباره من المزايا النسبية لها في مواجهة تهديداتها العسكرية في هذه المرحلة، خاصة لاستهدافها عناصر المقاومة. ولذلك كانت نسبة القوات النظامية مرتفعة، فهي لا تقل عن 80٪ من إجمالي حجم القوة البشرية في القوات الجوية (متوسط 35–39 ألف جندي من إجمالي أعداد القوات البشرية الجوية 44–48 ألف جندي، وهذا يعني مركزية دور القوات الجوية في جيش الدفاع الإسرائيلي. بل قد زادت إلى 90,5٪ في أوائل الثمانينيات، وهذا يدل على وجود دور جديد أو مهمة جديدة ذات طابع مستمر نسبيًا. وبالفعل كان الأمر مرتبطًا بالتدخل الإسرائيلي في لبنان، وزيادة الاعتماد على القوات الجوية لمراقبة الحدود الشمالية، ومساندة جيش لبنان الجنوبي، ومراقبة القوات السورية خاصة بعد أن نشرت سوريا بطاريات لصواريخ أرض – أرض في الحولة جنوب لبنان. وهذه المهمة استدعت وجود قوات جوية دائمة أو مستمرة، ولم يكن هذا ملائمًا لقوات الاحتياط [8].

5. انخفاض نسبة تمثيل قوات الاحتياط في إجمالي القوات الجوية إلى أقل من 20٪ في معظم الفترات، يدل على الرغبة في ثبات مستوى القوات. فرغم التدريب السنوي لقوات الاحتياط، فإن هذا لا يوفر مستوى ثابت ومرتفع من الكفاءة القتالية، والمرونة العملياتية اللتين تتمتع بها القوات النظامية. وهذا أمر أساسي لابد من توافره في عناصر القوات الجوية، يضاف إلى ذلك أنهم أعلى مستوى علمي وفني في عناصر القوات المسلحة الإسرائيلية.

6. تشابهت القوات البحرية مع القوات الجوية في الاعتماد على القوات النظامية بشكل أساسي فقد مثلت 83٪ في السبعينيات في المتوسط (4,2 – 5,3 ألف جندي) من إجمالي القوات البشرية البحرية (5,3 – 6 ألف جندي)، وقد زاد ذلك الإجمالي في الثمانينيات ليتجاوز عدد 10 آلاف جندي، لكن الزيادة الأكبر في القوة البشرية التي شهدتها القوات البحرية كانت من نصيب قوات الاحتياط، الأمر الذي يعني أن تلك الزيادة لم تمثل إضافة كبيرة في الطاقة البشرية للقوات البحرية.

ثانيًا: الإنفاق العسكري الإسرائيلي.. تضخم الميزانية واستمرار التهديدات

إن ميزانية الدفاع الإسرائيلية ظلت منذ قيام دولة إسرائيل في 1948 بمعدلات مرتفعة، وهذا يتفق مع طبيعة نشأتها ككيان احتلال غُرس بالقوة في فلسطين العربية. وهو واقع فرض حالة الحرب بينها وبين الدول العربية المحيطة، بالإضافة إلى مواجهة تنظيمات المقاومة الفلسطينية ثم اللبنانية. وفي الستينيات من القرن الماضي، كان الإنفاق العسكري المباشر لإسرائيل يتراوح ما بين 6–12٪ من إجمالي الناتج القومي. وفقًا لتقديرات عام 1964 كانت نسبة ذلك الإنفاق 6٪، ثم زادت عام 1966 لتصل إلى 6,9٪، ووصلت عام 1967 إلى 10,3٪، ثم أخذت في الارتفاع لتصل إلى حوالي 12,2 في أواخر العقد [9].

ويمكن أن نجد هذا الارتفاع المتزايد طوال عقد الستينيات، وحتى قبيل حرب 1973 تفسيره في القول إن: بعد حرب 1956 والتي لم تتحقق فيها الأهداف العسكرية الإسرائيلية، أدركت إسرائيل أن عليها الاستعداد للهجوم على الأراضي العربية والتوسع فيها قسرًا اعتمادًا على قدراتها العسكرية الذاتية، وكانت التقديرات الإسرائيلية بأن ذلك الاستعداد يحتاج إلى عشرة أعوام تقريبًا؛ ولذا كانت نسبة الإنفاق العسكري مرتفعة بالنسبة إلى دولة في حجم إسرائيل. ثم جاءت حرب 1967 وحققت إسرائيل أهدافها العسكرية، وكان من المفترض أن تنخفض نسبة الإنفاق العسكري، خاصة وأن إسرائيل لاقت خسائر محدودة في هذه الحرب[10]. ولكن العكس كان هو الصحيح؛ بسبب العبء العسكري الذي كان على إسرائيل القيام به

لاستيعاب الأراضي العربية التي احتلتها، فتطلب ذلك زيادة الإنفاق العسكري لتوفير طاقات بشرية وأسلحة تناسب المهام الجديدة.

والجدول التالي يوضح إجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي، خلال هذه المرحلة مكونًا من: قيمة الإنفاق العسكري الإسرائيلي المحددة من ميزانية الدولة وفقًا لأسعار عام 1981، ونسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الناتج القومي، ثم قيمة المساعدات العسكرية الحكومية (المالية) الأمريكية - أي أن قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية الأخرى غير مضافة في هذا الجدول - سيتم توضيحها عند بحث العلاقات العسكرية بين الدولتين خلال كل مرحلة - ونسبة هذه المساعدات لإجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي[11].

العـــام	قيمة الإنفاق العسكري الإسرائيلي بالمليون دولار	نسبة الإنفاق العسكري الإسرائيلي من إجمالي الناتج القومي ٪	قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية (مليون دولار)	نسبة المساعدات الأمريكية من إجمالي الإنفاق العسكري لإسرائيل٪	الإجمالي
1972	2872.0	17.6	300.0	4.9	6086.0
1973	5786.0	34.1	307.5	8.9	6093.5
1974	5140.0	28.6	2482.7	45.0	7622.7
1975	5869.0	31.9	300.0	7.4	6169.0
1976	5999.0	32.7	1700.0	29.4	7699.0
1977	5694.0	30.0	1000.0	19.6	6694.0
1978	4789.0	24.3	1000.0	21.2	5789.0
1979	6232.0	30.8	4000.0	43.3	10232.0
1980	5930.0	29.3	1000.0	15.6	6930.0
1981	4374.0	20.3	1400.0	24.2	5774.0
1982	5507.0	25.5	1400.0	19.3	6907.0
1983	9779.0	22.2	1700.0	14.8	11479.0
1984	10740.0	24.5	1431.0	14.3	12171.0
1985	1114.0	20.3	1250.0	55.6	2364.0
1986	1000.0	17.3	1722.0	63.2	2722.0
1987	8521.0	14.2	1800.0	17.4	10321.0
1988	8399.0	13.6	1800.0	17.6	10199.0

ويمكن توضيح الاتجاه العام للإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال عشر سنوات من قبل حرب أكتوبر بعام 1972 أي عام 1972، وحتى حرب لبنان عام 1982، وذلك لتوضيح تأثير الحرب على الإنفاق العسكري الإسرائيلي، خاصة في السنوات التالية مباشرة للحرب بغرض بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يظهر شدة تأثير المساعدات الأمريكية لتحقيق هذا الهدف.

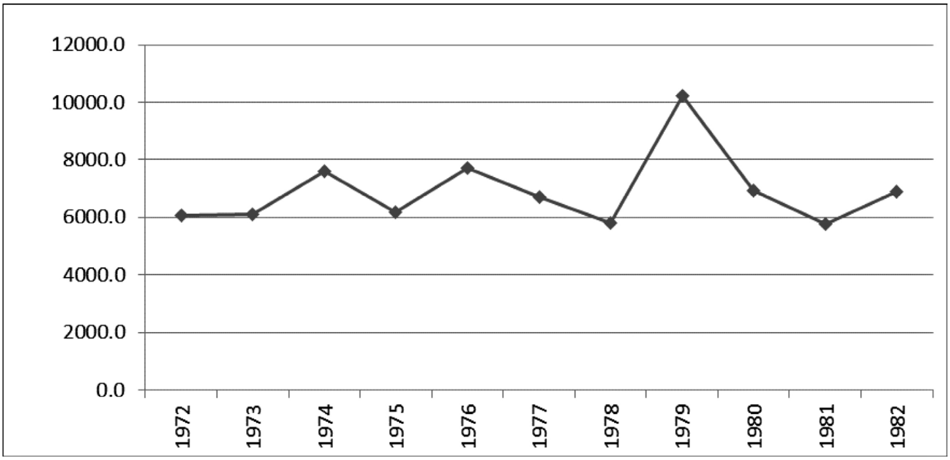

الشكل يوضح اتجاه الإنفاق العسكري الإجمالي لإسرائيل خلال الفترة (1972 – 1982)

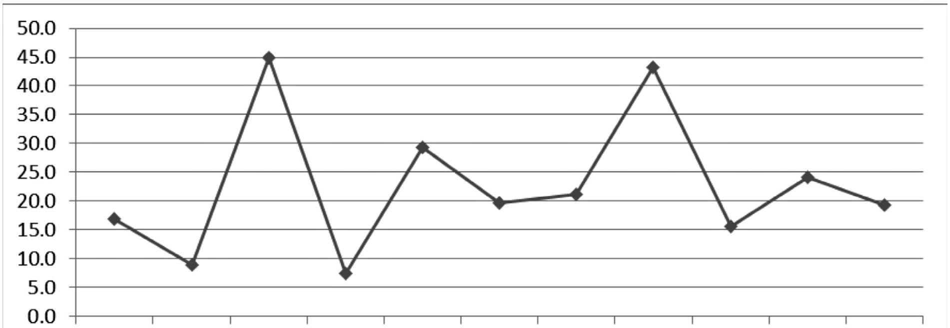

الشكل يوضح نسبة المساعدات الأمريكية لإجمالي الإنفاق العسكري لإسرائيل خلال الفترة (1972–1982)

مثل الإنفاق العسكري الإسرائيلي نسبة مرتفعة نسبيًا من إجمالي الناتج القومي في عام 1972 أي قبل حرب 1973؛ لارتفاع تكلفة تنفيذ متطلبات تأمين الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967 كما سبق التوضيح. كما مثل الإنفاق العسكري الإسرائيلي

نسبة تتزايد باستمرار حتى منتصف السبعينيات، ثم انخفضت نسبيًا وإن ظلت بصورة عامة مرتفعة نسبيًا لتصل في المتوسط إلى 27,2٪ [12]، بما يتفق مع إعادة بناء جيش الدفاع الإسرائيلي وزيادة أعداد قواته، وهذا يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي ظل اقتصاد حرب حتى حرب 1982.

ارتبطت حركة المساعدات الأمريكية لإسرائيل بشكل ما بتطور مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر، فقد ارتفعت عام 1974 لعدة أسباب، منها [13]: جهود إعادة بناء الجيش الإسرائيلي وتقويته، بالإضافة إلى دفع إسرائيل لتوقيع اتفاق فك الاشتباك مع سوريا والذي عُقد في أوائل عام 1974. وفي عام 1975 كان التشدد الأمريكي لدفع إسرائيل لتوقيع فك الاشتباك الثاني مع مصر عام 1975، ثم مكافأة إسرائيل على ذلك عام 1976 بزيادة قيمة المساعدات بنسبة 466٪، لتصبح 1,7 بليون دولار عام 1976، بدلًا من 0,3 بليون دولار عام 1975. وبالمثل خفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها العسكرية (المالية) لإسرائيل في عامي1977 و1978 بنسبة 41,2٪ عن عام 1976، لدفع عملية التفاوض مع مصر، ثم مكافأة إسرائيل برفع المساعدات إلى أقصى معدلاتها إلى 4 بليون دولار، أي ارتفاع بنسبة 300٪ عن عامي 1977، 1978، مكافأة لإسرائيل لتوقيع معاهدة السلام مع مصر عام 1979، ثم عادت للارتفاع بنسبة 40٪ عام 1981 عند تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

انخفضت النسبة التي يمثلها الإنفاق العسكري الإسرائيلي من الموازنة نسبيًا، بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر عامي 1980 و1981 بنسبة 1,5٪ ثم بنسبة 9٪ على التوالي. ثم عادت هذه النسبة للارتفاع بنسبة 4,8٪ من الناتج القومي الإجمالي، وارتفاع قيمتها بنسبة 33,4٪ في عام 1982 عنها عام 1981. وذلك في إطار الإعداد الإسرائيلي لعملية سلامة الجليل (حرب لبنان) عام 1982. مع ملاحظة التحسن النسبي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي بعد معاهدة السلام مع مصر، ففي عام 1979 كانت نسبة 30,8٪ من الناتج القومي الإجمالي تعادل 5,232 بليون دولار أمريكي، بينما انخفضت النسبة عام 1980 إلى 29,3، ولكن القيمة كانت 5,424 بليون دولار أمريكي.

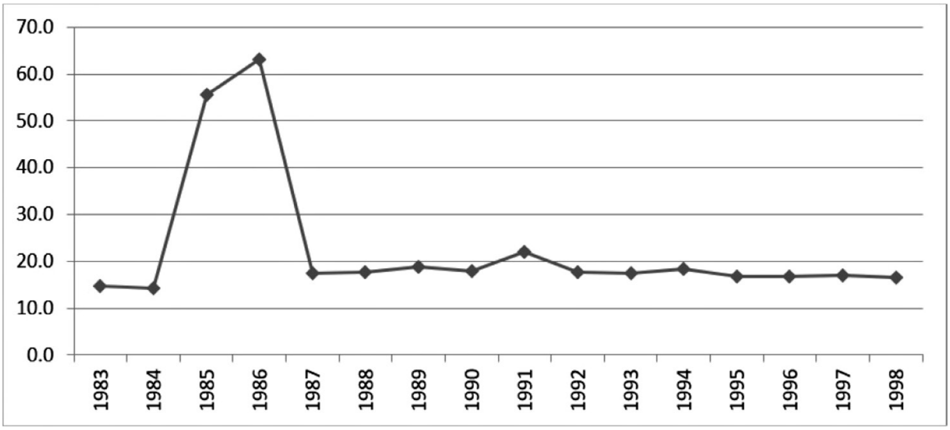

الشكل يوضح نسبة المساعدات الأمريكية لإجمالي الإنفاق العسكري لإسرائيل خلال الفترة (1983-1989)[14]

منذ مطلع الثمانينيات كانت المساعدات الأمريكية لإسرائيل في صورة هبات، مما خفف أعباء ديون إسرائيل الخارجية، وسمح لها بالإبقاء على مستوى مرتفع من الإنفاق العسكري، الذي كان أحيانًا أكبر من 20٪ من ناتجها القومي الإجمالي، على سبيل المثال في عام 1980 بلغ الإنفاق العسكري الإسرائيلي 29,3٪ من إجمالي الناتج القومي واستمر ذلك حتى منتصف الثمانينيات. وقد شهد عاما1984 و1985 تخفيضًا في حجم المساعدات العسكرية الأمريكية بنسبة 15,8٪ و12,6٪ على التوالي، وذلك بعد أن شهدت ارتفاعًا واضحًا عام 1983 بقيمة 1,7 بليون دولار أمريكي، بنسبة زيادة 21,4٪ عن مثيلتها عام 1982، هذا الارتفاع كان بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة - وبصورة أدق تفعيل الاتفاق الاستراتيجي بينهما المنعقد عام 1981 [15].

مثلت المساعدات العسكرية الأمريكية نسبة حوالي 16-18٪ من إجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال الفترة (1989-1983)، مع وجود بعض الاستثناءات، مثل عام 1986 حيث وصلت قيمة المساعدات الأمريكية 63,2٪. ويعد عام 1986 هو ذروة النسبة التي تمثلها المساعدات العسكرية الأمريكية بالنسبة لإجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي، وذلك بسبب انخفاض الإنفاق الإسرائيلي ذاته ليصل لأدنى مستوياته خلال هذه المرحلة، بل وخلال فترة الدراسة كلها؛ إذ أن هذا الإنفاق قد انخفض بنسبة حوالي 89,8٪ و90,6٪ مقارنة بعامي 1983 و1984 على التوالي. ذلك

الانخفاض الناتج عن الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها إسرائيل، تلك الأزمة الناتجة عن انخفاض نمو إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي من 5,5٪ سنويًا إلى حوالي 0,5–1٪، وذلك جراء انتقال الاقتصاد الإسرائيلي من كونه اقتصاد حرب إلى اقتصاد طبيعي نتيجة انتقال المجتمع من مجتمع معسكر «مجتمع جيش»، إلى مجتمع مدني.

وقد بدأت إسرائيل في تنفيذ خطة للإنعاش الاقتصادي عام 1985، ومن أهم بنودها خفض الإنفاق العسكري، وأثيرت انتقادات حادة حول ميزانية الدفاع وعدم العدالة في أوجه إنفاق الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي دفع وزير المالية / يورام أريدور في ذلك الوقت إلى المطالبة ببناء اقتصاد إسرائيل بعد خسائر العقد الضائع -من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات- لكي يسترد عافيته. واستجابة لهذا التردي الاقتصادي، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي «إسحق رابين» على اقتطاع بليون شيكل من ميزانية الدفاع لمساندة الاقتصاد الإسرائيلي. ورغم هذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعوض ذلك الانخفاض في الإنفاق العسكري الإسرائيلي فزادت قيمة مساعدتها العسكرية المالية بنسبة 37,8٪ عن مثيلتها عام 1985، لتدفع إجمالي الإنفاق الإسرائيلي بنسبة 15,1٪ تقريبًا.

حقق الإنفاق العسكري الإسرائيلي ارتفاعًا كبيرًا عام 1987 والأعوام التالية عليه مقارنة بعامي 1985، 1986 فزاد بنسبة 752,1٪، إذ زاد من واحد بليون دولار أمريكي إلى 8,521 بليون دولار أمريكي. هذا الارتفاع في الفترة 1990–1987 يمكن تفسيره باتجاه إسرائيل لمواجهة التهديد الذي مثلته لها المقاومة الفلسطينية، فهدفت لقمع الانتفاضة الفلسطينية. وهو الهدف الذي تطلب زيادة في الإنفاق العسكري لتلبية متطلبات المهام الجديدة للقوات العسكرية، واستدعاء جزئي لقوات الاحتياط، واستنزاف للموارد والطاقات العسكرية الإسرائيلية، من وجهة النظر الإسرائيلية.

ثالثًا: منظومات تسليحية متنوعة للعودة للتفوق والردع

لم تحقق إسرائيل أهدافها العسكرية في حرب 1956، وإن كانت قد حققت بعض المكاسب الاستراتيجية، أهمها: وجود منفذ لها على البحر الأحمر عبر مضايق تيران. وشرعت بعد ذلك في الاستعداد لتحقيق هذه الأهداف مرة أخرى ببناء ترسانة عسكرية

قوية، استخدمتها جيدًا في حرب 1967، وحققت مكاسب عسكرية كبيرة، أهمها: الحصول على عمق استراتيجي بالأراضي الشاسعة التي احتلتها، والتي بلغت ثلاثة أضعاف مساحة دولة إسرائيل. وبقدر هذه المكاسب زادت الأعباء والمهام العسكرية على القوات المسلحة الإسرائيلية لاستيعاب هذه الأراضي وتأمينها؛ ولذلك استمرت في زيادة قدراتها التسليحية، رغم تحقق أهدافها العسكرية في 1967. ولذلك اعتبرت حرب أكتوبر صادمة للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وتمت مراجعتهما بعدها.

واتجهت إسرائيل بعد هزيمتها في حرب أكتوبر إلى إعادة بناء الجيش الإسرائيلي، وخلال الفترة من يناير 1974 إلى عام 1988 يمكن الاعتماد على تقديرين أساسيين لعام 1975، وعام 1980 [16]، وعام 1983 وعام 1985 [17]. حتى يتسنى معرفة مدى استجابة نظم التسليح لأهداف السياسة العسكرية الإسرائيلية في تلك المرحلة. وينبغي التأكيد على أن الدراسة لا تهتم بالتسليح من الناحية الكمية فقط أو بمعرفة التفاصيل العسكرية الدقيقة عن أداء الأسلحة وأنواعها، فهذا الأمر يقع في نطاق الدراسات العسكرية. لكنها تهتم بمعرفة نظم التسليح الأساسية التي تعتمد عليها إسرائيل التي استخدمتها لتحقيق هذه الأهداف.

اعتمدت إسرائيل في تحديث قوات أفرعها على تحديث بعض نظم التسليح الرئيسية، ويمكن توضيح أبرز التطورات فيما يلي [18]:

التصنيف	1973	1975	1980	1983	1985
دبابات القتال الرئيسية	975	2700	3050	3600	3600
المركبات المدرعة	4015	6100	8060	8000	8300
المدفعية	720	1504	2078	2078	+2138
القاذفات:					
المضادة للدبابات	-	-	-	+750	+750
المضادة للطائرات	-	-	+900	+900	+900
أرض / أرض	-	-	-	-	-
أرض / جو	-	-	-	-	-

جدول لتوضيح أهم نظم التسليح الرئيسية في القوات البرية الإسرائيلية [19]

التصنيف	1973	1975	1980	1983	1985
الطائرات المقاتلة	432	475	465	487	532
طائرات استطلاع	6	6	14	14	15
طائرات إنذار مبكر	0	0	4	4	4
طائرات حرب إلكترونية	0	0	-	4	10
مروحيات	65	97	151	160	187
بطاريات الصواريخ:					
بعيدة المدى	-	15	15	15	15
متوسطة المدى	-	90	60	60	60

جدول يوضح نظم التسليح الرئيسية في القوات الجوية الإسرائيلية

التصنيف	1973	1975	1980	1983	1985
الغواصات	3	2	3	3	3
المدمرات	1	0	0	0	6
زوارق صاروخية هجومية	12	18	22	22	24
زوارق دورية وخفر سواحل	8	36	38	40	45
سفن إبرار	0	0	3	3	3

الجدول يوضح نظم التسليح الرئيسية في القوات البحرية الإسرائيلية

هناك العديد من الأمور التي يمكن أن تظهرها هذه الجداول وما ارتبط بتحليلات التسليح الإسرائيلي خلال الفترة موضع الدراسة، أبرزها:

1. هناك اتجاه عام بتحقيق زيادة مطردة كميًا ونوعيًا في نظم التسليح للأفرع الرئيسية خلال هذه المرحلة كانت هذه الزيادة المطردة في أعدادها؛ فقد زادت الدبابات والمدرعات والمدفعية على التوالي بنسب 269,2٪، و100٪، و188,6٪ تقريبًا خلال عشر سنوات، وهذا يؤكد باحتياج إسرائيل لتأمين حدودها بقوات ثابتة، تخوفًا من هجوم عربي آخر، رغم تراجع مساحة الأراضي التي كانت تسيطر عليها بعد 1967. لكن هذه التطور لم يكن فقط زيادة كمية، بل كان هناك تطوير نوعي أيضًا، ليكفل لإسرائيل استرداد تفوقها العسكري على القوى الإقليمية

الأخرى. ومن أمثلة هذه التطورات النوعية: استحداث أنظمة مساعدة أكثر تطورًا في مجال الإنذار المبكر والاستطلاع. والتطور الأهم كان في حصول إسرائيل على أنظمة رادارية للتشويش على بطاريات الصواريخ أرض/جو، والمضادة للدبابات، وقد استخدمتها إسرائيل في حرب 1982 للتشويش على الصواريخ السورية المنشورة في البقاع، عندما بدأت هجومها على لبنان. وكذلك بدأت إسرائيل منذ أوائل الثمانينيات في تجديد شبه كامل لدباباتها، التي شكلت أساس قوتها البرية المدرعة، وذلك بالاستبعاد الكامل لدباباتها من طراز «بن جوريون»، والدبابة «شيرمان»، و«سوبر شيرمان»، لتحل محلها الدبابات الأكثر تطورًا من طرازات M–60، وM–60 A3، وسينتوريون، وميركافا. وعلى مدار المرحلة كانت تقلل الأعداد من الطرازات القديمة، وتزيد أعداد دباباتها الحديثة وخاصة الدبابة ميركافا، وهذا الإحلال والتبديل يزيد في المحصلة من القدرة القتالية للدبابات، ويجعلها أكثر جاهزية وفاعلية [20].

2. حرصت إسرائيل في تشكيل القوات البرية؛ إذ تمثل القوة النظامية حوالي 25–30٪ من إجمالي حجم القوة البشرية، وهذا يجعلها قوة محدودة نسبيًا؛ ولذا يتم تدريبها على سرعة الانتشار في اتجاهات التهديد للصد، وتأمين عملية التعبئة والاستدعاء لقوات الاحتياط. وتشكيل الوحدات البرية بما يعطيها القدرة على نقل المعركة لأرض الخصم سريعًا، لكن هذه الميزة النوعية يتم تحييدها بالتهديد الصاروخي للمدن الإسرائيلية، وهو التهديد الأكثر بروزًا وتأثيرًا منذ الثمانينيات والتسعينيات[21].

3. منذ منتصف الثمانينيات أدخلت إسرائيل ألوية المشاة ضمن تشكيلاتها القتالية بمعدل ثلاثة ألوية في الفرقة، في معظم فترات المرحلة. وذلك لأهمية عنصر المشاة في العمل العسكري، لمواجهة التهديدات العسكرية المحتملة. وهذا التعديل كان يعني أن إسرائيل إذا ما تعرضت لأية هجوم فإنها ستلجأ مباشرة لفرض سيطرتها الجوية، ثم استخدام عناصر المشاة لفرض سيطرتها على الأرض. وهذا التطور قد جاء بالأساس نتيجة حرب أكتوبر عام 1973.

4. اهتمت إسرائيل خلال هذه المرحلة بالقاذفات المضادة للدبابات وللطائرات على سواء، وكان هذا الاتجاه سائدًا في الشرق الأوسط بعد حرب 1973، واستمرت جهود تطوير هذه القاذفات طوال الثمانينيات. وقد عملت إسرائيل على زيادة أعداد الذخائر والقاذفات لديها، ويرتبط بذلك تصنيع أنظمة تسليح محلية من القذائف المضادة للطائرات، بداية من النصف الثاني من الثمانينيات، مثل إدخال تحسينات فنية كبيرة على الصاروخ هوك الأمريكي المضاد للطائرات، من شأنها أن تمكنه من اعتراض الأهداف المعادية المحلقة على ارتفاع 70 ألف قدم، أي أكثر 30 ألف قدم من صاروخ هوك الأمريكي العادي. بالإضافة إلى تزويد هذه الصواريخ بجهاز إلكتروني كاشف، يمكن بواسطته اكتشاف الأهداف المعادية على مدى يتراوح بين 30–40 كم، وتمييز الطائرات المعادية بصورة مطلقة على مدى يتراوح بين 17–25 كم[22]. وتطوير نظام تزود به الصواريخ، لتحديد موقع الطائرة من مسافة 10 كم، وذلك لاستغلال مدى الصاروخ بشكل مناسب[23].

5. اهتمت إسرائيل بتطوير الصواريخ أرض/أرض بشكل أساسي بزيادة المدى الذي يمكن أن تصل إليه، وهذا يناسب التهديدات العسكرية الجديدة التي بدأت تواجه السياسة العسكرية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة. كما طورت إسرائيل إنتاجها من هذه الصواريخ فأنتجت الصاروخ (أريحا–2)، الذي يطلق عليه بالعبرية اسمًا آخر هو اسم «زئيف» بمعنى الذئب، وهو مزود بمحركات توربينية من طراز نفاث إنتاج أمريكي، ويعمل بالوقود السائل، ويمكنه أن يصل إلى العراق، وتركيا، وغرب إيران، وشرق ليبيا، والسعودية، والأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتي [24].

6. زادت نسبة الطائرات المقاتلة بنسبة 100٪ تقريبًا في منتصف السبعينيات عنها قبيل عام 1973، فبعد أن كانت 243 طائرة عام 1972 أصبحت 475 طائرة عام 1975، وكانت تلك الزيادة الكمية في إطار إعادة بناء الجيش الإسرائيلي بعد 1973. ولكن انخفض هذا العدد في أوائل الثمانينيات إلى 465 طائرة، ولا يجب أن يساء تفسير هذا الانخفاض بأنه خفض لمستوى التسليح؛ ولكنه كان تحولًا نوعيًا. فقد قابل هذا التخفيض زيادة في أعداد المروحيات بدرجة كبيرة، فقد زادت في الثمانينيات

بنسبة تزيد حوالي 155,6٪ عن تقديرات عام 1975، وهذا يتسق مع اعتبار إسرائيل أن تنظيمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية أيضًا تهديد عسكري لها خلال الثمانينيات، تجعلها تناسب المساحات المحدودة نسبيًا في مهماتها، وهي مسارح العمليات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية بعملياتها فيها في أغلب الأحوال.

7. زادت أهمية المعلومات والاعتماد عليها، ظهر هذا في زيادة نسبة طائرات الاستطلاع – كأحد الأنظمة الأساسية في القوات الجوية – إلى 233٪، فبعد أن كانت 6 طائرات فقط في الفترة (1972–1975)، أصبحت 14 طائرة عام 1980. ويرتبط بهذا بداية الإنتاج المحلي للطائرات بدون طيار عام 1978 في أكثر من طراز، مثل: سكاوت Scout، ماستيف Mastiff، بايونير Pioneer، شمشون Samson، كالد (إنتاج مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية). وتستخدم هذه الطائرات لتنفيذ العديد من المهام، أهمها: الاستطلاع والإنذار الجوي، أعمال الحرب الإلكترونية المختلفة – استطلاع إلكتروني وإعاقة إلكترونية، قيادة النيران وتوجيه القاذفات، مهام بسيطة في القتال المباشر كإسقاط الألغام والذخائر والمعدات.

8. تمثل الطائرات العمود الفقري للقوات الجوية خاصة الطائرات المقاتلة، التي تزداد أهميتها مع إسرائيل الدولة الأكثر اعتمادًا على الهجوم في عقيدتها العسكرية[25]. وقد عملت إسرائيل من خلال سياستها العسكرية، لتطوير وتحديث طائراتها لتزيد من تفوقها النوعي، على سبيل المثال سعت إسرائيل لإجراء عملية تطوير واسع لقدراتها وتغيير بنيوي شامل، يمس عماد القوة الضاربة فيها، ويعيد بناءها بما يتلاءم مع الظروف المحيطة بها، وكذلك بما يتناسب مع التطور النسبي الذي شهدته القوات الجوية للقوى الإقليمية الأخرى[26]. مع تحديث طرازات الطائرات الموجودة وتحسينها لزيادة قدراتها، ومن أهم الطرازات التي تم تحسينها طراز CDS، طراز (ف–4) فانتوم، بالإضافة إلى الاهتمام بالمروحيات، اهتمت إسرائيل خلال هذه المرحلة بزيادة أعداد وتنوع طرازات المروحيات التي تمتلكها[27]. وفي سياق مواز اتجهت إسرائيل لتطوير الطائرات بدون طيار: تعتبر إسرائيل من الدول المتقدمة في إنتاج هذا النوع من الطائرات، وقد أنتجت منه عدة طرازات في السبعينيات، كما سبق، وأضافت طرازات أخرى خلال هذه المرحلة، مثل: تالد، دليلة، إمباكت،

هلستار، وقد عملت إسرائيل على زيادة القدرات النوعية لهذه الطائرات لتضيف لقوة السلاح الجوي الإسرائيلي. ولا شك أن نظام الطائرة بدون طيار في مجمله وخصائصه يتوافق مع أهداف إسرائيل العسكرية في هذه المرحلة، وعامة في تقليل الخسائر البشرية. وعلى هذا كان استخدام هذا النظام يتزايد على الحدود، خاصة في مناطق نشاط المقاومة العربية. فعلى سبيل المثال في عام 1989، تم تطوير طائرة بدون طيار باسم موسكيتو، وهي طائرة صغيرة تزن 5 كجم، وتستطيع الطيران لمدة 25 دقيقة، وهي مخصصة لتلبية احتياجات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وذلك بحكم الوقت المتاح لها للطيران.

9. قامت إسرائيل بالعمل على إنتاج طائرات مقاتلة بصناعة محلية خلال هذه المرحلة، وقد ظهر أكثر من مشروع لتحقيق هذا الهدف، ففي أوائل الثمانينيات بدأ التخطيط الإسرائيلي لإنتاج طائرة مقاتلة متطورة، باسم Lavi، لتكون أساسًا للترسانة الجوية الإسرائيلية، وتكون مصنعة محليًا بتكنولوجيا أمريكية ومكونات معظمها أمريكي[28]. كما ساهمت إسرائيل في إنتاج قطع غيار وأجزاء من طائرات مقاتلة أمريكية، من طرازات F-15, F-16, F-4 لحساب سلاح الجو الإسرائيلي وسلاح الجو الأمريكي.

10. مثل انتشار الصواريخ في المنطقة تهديدًا عسكريًا مباشرًا لإسرائيل؛ ولذا كانت مواجهة هذا الانتشار والحد منه من أبرز أهداف السياسة العسكرية الإسرائيلية بدءًا من الثمانينيات. وقد حددت السياسة الدفاعية وسائل تنفيذ هذا الهدف عن طريق أمرين: الأمر الأول: تطوير القدرات الصاروخية الهجومية لإسرائيل، هدفت إسرائيل خلال هذه المرحلة إلى الاعتماد على الإنتاج المحلي للصواريخ، مع إدخال زيادة كمية في الطرازات الأمريكية، وإن كانت زيادات محدودة. ومن أهم الأنواع التي أنتجتها إسرائيل خلال هذه المرحلة: الصاروخ أريحا-2 وأريحا-3 (شافيت)، وصاروخ كروز بالتعاون مع كل من جنوب أفريقيا وتايوان، والصاروخ بوباي القابل لتعديل التوجيه بمدى 90 كيلو متر.

والأمر الثاني: تطوير نظم دفاعية مضادة للصواريخ لتمثل غطاءً صاروخيًا مضادًا، مثلت هذه النظم إضافة إلى التفكير العسكري الإسرائيلي، فبعد حرب 1973 وبعد الفشل النسبي لفاعلية العمل العسكري في حرب لبنان 1982، بدأ ظهور العنصر الدفاعي في الفكر العسكري الإسرائيلي، الذي أخذت أهميته تتزايد مع مرور السنوات واستمرار المقاومة لإسرائيل، وتطور نظم التسليح في المنطقة على وجه العموم. تعتمد فكرة الأنظمة الدفاعية للصواريخ على إقامة درع من وسائل إيجابية وإنذارية، تقي المنطقة المطلوب حمايتها من قصف الصواريخ المعادية، وذلك باعتراضها في الفضاء أو في الجو وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها. لذلك تتكون هذه النظم من عدة منظومات فرعية خاصة بالاستطلاع والإنذار المبكر والاتصالات والقيادة والسيطرة والتحكم[29].

ومن أهم الصواريخ الدفاعية التي حازتها إسرائيل خلال هذه المرحلة ما يلي: الصاروخ باراك Barak (البرق) [30]، والصاروخ السهم/Arrow (حيتس)، ففي عام 1987/1988 تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية، يمثلها كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الأمريكي، وبين إسرائيل، يمثلها إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي، تم الاتفاق بينهما على الإنتاج المشترك للصاروخ الإسرائيلي «السهم». تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية 80٪ من تكاليف إنتاجه، بغرض إقامة نظام دفاعي إقليمي مضاد للصواريخ متوسطة أو قصيرة المدى، لتدمير أي صاروخ يطلق من مسافة تقل عن 500 كم، التي أصبحت في حوزة العديد من الدول العربية، ودول منطقة الشرق الأوسط. أما هدف الولايات المتحدة فهو سد الثغرة في شبكة الدفاعات الاستراتيجية الأمريكية - وفقًا لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي- التي شيدت أساسًا في مواجهة الصواريخ السوفيتية، طويلة المدى أكثر من 10,000كم، ووفقًا للتقديرات فإن تكلفة إنتاجه قد تصل إلى 10 مليار دولار[31]. والصاروخ أبوا، وهو مشروع لنظام صاروخي بغرض دعم الصاروخ حيتس، في المراحل الأولى عند فشل تجارب إطلاقه، بغرض اعتراض الصواريخ على الارتفاعات المنخفضة والمتوسطة، ولكن إزاء بعض الصعوبات المادية تم توقف المشروع[32].

11. اهتمت إسرائيل بتطوير النظم المساعدة، وهي النظم التي تزيد من فاعلية القوات الجوية ليس من الناحية النيرانية، ولكن من الناحية المهارية والعملياتية، مثل: نظم الإنذار المبكر، الاستطلاع، جمع المعلومات، الإعاقة الإلكترونية. ومن مظاهر هذا الاهتمام: تطوير إنذار مبكر جديد، صناعة إسرائيلية لأول مرة عام 1988، عُرف باسم فالكون وهو جهاز محمول جوًا، على غرار نظام الأواكس الأمريكي[33]. كما بدأت إسرائيل في الاهتمام بأبحاث الفضاء إلى أن اتخذ هذا الاهتمام إطارًا رسميًا بداية من عام 1983 مع إعلان إنشاء الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء، والتي حددت مسئوليتها بتشييد بنية تحتية، صناعية وعلمية، لاستغلال الفضاء وبالفعل أنتجت إسرائيل خلال هذه المرحلة أربعة أقمار صناعية، هي: أوفيك-1 وتم إطلاقه في عام 1988، وتوالى تحديث هذا النموذج في التسعينيات (أوفيك-2 وقد أطلق في إبريل 1990، ولكنه تفتت في يوليو 1990 بعد أن دار حول الأرض لمدة 97 يومًا، أوفيك-3 الذي أطلق في عام 1993، وهو مخصص للأغراض العسكرية، وأوفيك-4 بدأ العمل به في أواخر التسعينيات)[34].

12. القوات البحرية قد شهدت زيادة في قوتها التسليحية مثل بقية الأفرع في هذه المرحلة، لكنها لم تكن بالحجم نفسه. ففي حين زادت قوة تسليح القوات البرية والقوات الجوية بنسبة تتجاوز 100٪ في معظم الحالات، تراوحت نسب زيادة القوة التسليحية للقوات البحرية ما بين 30-35٪. وهذا يوضح أن إسرائيل لا تعتمد بشكل كبير على قوتها البحرية بقدر اعتمادها على السلاح الجوي وعلى قوتها المدرعة، وكان التركيز على زيادة ما تمتلكه من زوارق هجومية بنسبة 50٪ عام 1975 مقابل عام 1973، ثم زادتها مرة أخرى عام 1980 بنسبة 22,2٪ تقريبًا، أي زيادة خلال المرحلة حوالي 83٪. وهذه الزيادة الكمية في الزوارق الهجومية، مثلت إضافة للقدرة النيرانية لإسرائيل؛ لأنها أكثر ملاءمة للمهام المنوطة بالقوات البحرية القيام بها على السواحل اللبنانية الضيقة خلال هذه المرحلة.

13. على الرغم من أن السلاح البحري هو أحد الأفرع الثلاثة الرئيسية للقوات المسلحة الإسرائيلية، فإنه يقل في أهميته النسبية عن السلاح البري والسلاح

الجوي في مواجهة التهديدات العسكرية، التي تواجهها السياسة الدفاعية لإسرائيل. ولهذا فإن فاعلية القوات البحرية الإسرائيلية لا تكتمل بدون الاشتراك والتنسيق مع السلاح الجوي بالأساس[35]. ولذلك فقد اهتمت إسرائيل بإدخال التحسينات النوعية على سلاحها البحري، أي الاهتمام بالمزايا النوعية للأسلحة التي تملكها، وليس زيادة الأعداد التي تمتلكها من الأسلحة نفسها. ومن أهم التطويرات / التحسينات النوعية التي أدخلتها إسرائيل على قواتها البحرية خلال هذه المرحلة: تطوير الزوارق الصاروخية لتحقق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في مقاومة التهديدات المختلفة، مثل الزوارق من فئة ساعر-4، وساعر-5 في أواخر الثمانينيات، وتوفير درجة حماية عالية للزوارق الصاروخية، أمنتها لها وسائل الحرب الإلكترونية وغيرها من وسائل الاستطلاع الجوية، ووحدات الإنذار المبكر. مع تطوير جهاز للإعاقة الصوتية ضد الغواصات في أواخر الثمانينيات، وذلك لحماية السفن، فهو يبث موجات صوتية بنفس الذبذبات التي تعمل بها مجسات السونار في الطوربيدات الحديثة، وتؤدي بها للانحراف عن مسار الاصطدام بالهدف[36].

14. كانت المقاومة الفلسطينية التي نشطت بعد حرب أكتوبر 1973 تهديدًا أساسيًا لإسرائيل في هذه المرحلة، ورغم أن الهدف العسكري الأساسي لتنظيمات المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها هو إلحاق أكبر الخسائر بأهداف إسرائيلية منتقاة، يكون لها تأثير مباشر على الأمن الإسرائيلي، بما يزيد من ثمن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. بينما يمثل الهدف العسكري الإسرائيلي في القضاء على المقاومة، بما يعني هذا من الحفاظ على الوضع القائم، وتدمير مراكز المقاومة الفلسطينية من خلال ممارسة الردع والقمع [37].

ولذلك طورت إسرائيل استخدام أداتها العسكرية بشكل غير النظامي، واتخذت لذلك أكثر من تكتيك، أهمها: اغتيال رموز المقاومة الفلسطينية، شهدت هذه المرحلة عدة عمليات أبرزها عام 1985، عملية جوية محدودة لتدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. ورغم أن إسرائيل أرادت إظهار قدراتها على مد مجال عملها العسكري إلى مدى كبير، فإن الهدف الأساسي كان التخلص من أهم

تنظيم للمقاومة الفلسطينية تم تصفيته. وكذا الأعمال العسكرية لقمع الانتفاضة الشعبية؛ إذ أن الجيش الإسرائيلي النظامي بعد أن عجز عن وقف هذه الانتفاضة، استعان بقوات حرس الحدود شبه العسكرية[38]. بل اعتمدت على استخدام المستوطنين، خاصة من الجماعات الدينية المتشددة، مثل: حركة كاخ، جيوش أيمونيم، لقمع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، ومساندة نشاطاتهم وأعمالهم العسكرية ضد الفلسطينيين. فقامت سلطات الاحتلال بإنشاء معسكرات لهم، لتدريبهم على الرماية بالذخيرة الحية، والأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بل هناك بعض المصادر التي تضيف قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بتشكيل سرايا جديدة به تسمى "فرق الموت"، تم تدريبها لمواجهة أعمال الانتفاضة بوسائل إضافية تتضمن استخدام مفتوح للقوة دون أية موانع.

وعلى صعيد آخر، قامت القوات الإسرائيلية بتوجيه الصناعة العسكرية المحلية لاستحداث وسائل جديدة تناسب أعمال قمع الانتفاضة الفلسطينية، مع تقليل الخسائر البشرية الإسرائيلية قدر الإمكان، ومن أمثلة هذه الوسائل: قاذف لإطلاق قنابل الغازات المسيلة للدموع؛ لإطلاقها لمسافات بعيدة لتفريق المظاهرات، حيث إن إلقاء القنابل باليد كان يساعد على التقاطها من قبل حشود المتظاهرين وإعادتها ثانية تجاه الجنود الإسرائيليين. وإنتاج سيارة رش مياه لتفريق المظاهرات؛ لمواجهة المظاهرات من مسافة بعيدة نسبيًا، تحتفظ للجنود الإسرائيليين بفاصل يجنبهم حجارة المتظاهرين[39].

مجمل القول، إن عملية إعادة بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية بعد حرب أكتوبر وتداعياتها المختلفة على الأمن الإسرائيلي، هدفت لمنع تكرار ما واجهته في تلك الحرب بما يعني تفعيل قدرتها على الردع. وكانت قناعتها أن زيادة التسليح وأعداد القوات وتحسين القدرات النوعية بشريًا وتسليحيًا كفيل بتحقيق أهداف هذه العملية، لكن هذا لم يتحقق وفقًا لأهدافها؛ إذ أن الردع الإسرائيلي المتحقق لم يمنع من وجود تهديدات عسكرية مختلفة، وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية واللبنانية والتي استمرت في العمل رغم فارق القدرات العسكرية، ليظل معها الردع الإسرائيلي مفقود.

المحور الثاني: تحالفات مهمة

بعد مفاجأة حرب أكتوبر عام 1973 لإسرائيل، راجعت إسرائيل العديد من السياسات والعلاقات تزامنًا مع تحقيقات لجنة أجرانات، وبصفة عامة للعلاقات العسكرية الإسرائيلية. وأسفرت هذه المراجعة عن عدة أمور، أهمها: ضرورة تعميق ومأسسة العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، اكتساب حلفاء إقليميين لمواجهة التهديدات العسكرية التي واجهتها إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات.

رابعًا: مأسسة العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية

تكتسب العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية عامة درجة عالية من الخصوصية والتميز، والعلاقات العسكرية بينهما ليست استثناءً من هذا، بل إنها من عوامل زيادة التقارب بين الدولتين؛ لوجود مصالح استراتيجية وعسكرية مشتركة بينهما في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم هذه المصالح [40]:

1. احتياج إسرائيل الدائم لحليف قوي يساندها دوليًا، وبعد عام 1956 أدركت أن القوة في المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية، وليس للدول الغربية الأوروبية الكبرى. تضافر هذا الإدراك مع غيره من العوامل التي دفعت إسرائيل منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، لتركيز جهودها لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[41].

2. الهدف الأمريكي الدائم لتقويض أية جهود تناهض الوجود الأمريكي في المنطقة، أو تقويض أي نفوذ يتزايد تأثيره في المنطقة، يحتمل أن يحد من هذا الوجود في المنطقة، وتعتبر الولايات المتحدة هذا مظهرًا لعدم الاستقرار الإقليمي، وتتعامل معه بما يعيد المنطقة للاستقرار الذي يتوافق مع مصالحها. قد يظهر عدم الاستقرار الإقليمي، من وجهة النظر الأمريكية، في عدة حالات، مثل: زيادة النفوذ السوفيتي أثناء الحرب الباردة. أو وجود نظام سياسي قومي مثل نظام جمال عبد الناصر. أو في حالة وجود تهديد لأمن إسرائيل. كذلك قد يظهر عدم الاستقرار

في الإقليم بوجود سياسات مخالفة للمصالح الأمريكية؛ ولتحقيق هذا الهدف الأمريكي الدائم لا بد من تقوية إسرائيل وإبقائها الأقوى إقليميًا والاعتماد عليها عسكريًا -من وجهة النظر الأمريكية- للقيام بدورها كنقطة تمركز أو وثوب استراتيجي للمشاركة في أعمال الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة. فيقول وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في إدارة ريجان، مقولة توجز النظرة الأمريكية لإسرائيل: "إننا نعتبر إسرائيل حليفًا مهمًا وضروريًا، ونعتقد أنه من الأهمية بمكان الإبقاء على هذه العلاقة، ومنع أية تهديدات تلحق الضرر بها"(42).

3. حرص الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء إسرائيل الأقوى إقليميًا من الناحية العسكرية، جعلها تحرص على إمدادها بكل ما يلزم من أسلحة، ومعدات، ومعلومات، وتكنولوجيا. وفي المقابل زاد اعتماد إسرائيل العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، وقلل من فرص وجود بديل يوازن هذا الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت المحصلة في الترابط القوي بينهما، حتى وإن اختلفت وتيرة العلاقات من فترة لأخرى، أو شهدت بعض التوترات.

وهذا يعني أن العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت قائمة وقوية منذ الستينيات من القرن الماضي، ولكنها زادت بعد هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر بشكل أكثر وضوحًا وأكثر قوة، واتخذت العديد من المظاهر التي أكدت على قوة هذه العلاقة وقيامها على التعاون، ومن أهم هذه المظاهر:

1. المساعدة العسكرية الأمريكية القوية في بداية المرحلة مع حرب 1973، والتي تمثلت في العديد من المظاهر، أهمها: تعويض إسرائيل عن خسائرها في الأيام الأولى من المعركة، ورغم وجود بعض الاعتراضات داخل الإدارة الأمريكية على هذا الأمر(43)، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمد جسر جوي لإسرائيل على طائرات حربية أمريكية متطورة، وبلغت تلك الإمدادات الأمريكية من القوة والتأثير ما دفع بعض الباحثين للقول إن هناك جنودًا أمريكيين شاركوا بالفعل في العمليات العسكرية أثناء الحرب. واستخدام قدرات أجهزة المعلومات الأمريكية، خاصة الأقمار الصناعية، في معرفة حقيقة الوضع على الجبهة. بالإضافة للضغط

السياسي لتأجيل اتخاذ قرار في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، حتى تتاح فرصة كافية لإسرائيل لتحسين وضعها على الجبهة، الأمر الذي من شأنه أن يحسن في وضعها التساومي في المفاوضات التالية على وقف العمليات. وقد ظهر هذه جليًا في الإصرار الأمريكي على أن ينص قرار وقف إطلاق النار على أن يُسرّى وقف القتال بعد 12 ساعة من إصداره.

وأيضًا تخزين مواد عسكرية أمريكية في مخازن طوارئ على أرض إسرائيل، لصالح الاستخدام العسكري لقوة التدخل السريع الأمريكية. هذا المخزون قيمته 300 مليون دولار، مكون من صواريخ سطح/سطح، وصواريخ باتريوت. ويحق للجانب الإسرائيلي استخدام هذا المخزون في أوقات الطوارئ، الأمر الذي يدفع بإمكانية استعادة الكفاءة القتالية ومواجهة التغيرات الطارئة خلال مراحل أي عملية عسكرية محتملة.

2. الاعتماد الإسرائيلي، شبه الكامل، على الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تسليح الجيش بعد حرب 1973، في إطار تنفيذ هدف إعادة بناء جيش الدفاع الإسرائيلي في هذه المرحلة. وظهر هذا الاعتماد في أمرين أساسيين، هما:

- **زيادة حجم المساعدات العسكرية الأمريكية الموجهة لإسرائيل إلى حوالي 800% بداية من عام** 1974، فبعد أن كانت 306 مليون دولار عام 1973 أصبحت 2482.7 مليون دولار عام 1974، ثم 300 مليون عام 1975، و1700 مليون دولار عام 1976 مع توقيع اتفاق فك الاشتباك الثاني، ثم 1000 مليون دولار في عامي 1977 و1978، ثم4000 مليون دولار في عام 1979 مع توقيع معاهدة السلام مع مصر، ثم1400 مليون دولار عامي 1981 و1982. وقد بلغ حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل حوالي63.3% من إجمالي حجم المساعدات الأمريكية لها في هذه المرحلة. فقد كانت 145.902 مليار دولار من إجمالي 230.611 مليار دولار. ووجهت هذه المساعدات لزيادة القدرات التسليحية لإسرائيل في مختلف الأفرع[44].
- **الدعم الفني والتكنولوجي لإسرائيل**، خاصة في السلاح الجوي الذي شكل جوهر التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في هذه المرحلة[45]. فقد شاركت

الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل برامج صناعة الطائرة الإسرائيلية لافي Lavy في السبعينيات لتكون صناعة إسرائيلية بتكنولوجيا أمريكية، بالإضافة إلى اتفاقات للحصول على تراخيص لنقل تكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية، واستقدام المهندسين والعلماء، والفنيين الأمريكيين مع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50٪ من إجمالي تكلفة مشروع إنتاج الطائرة الإسرائيلية [46]. وكذلك إدخال التحسينات لمختلف الطرازات من الطائرات القتالية، والمروحيات؛ الأمر الذي يؤكد الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية، مستهدفة تحقيق التفوق النوعي الإسرائيلي في المجال الجوي.

3. عقد اتفاقيات رسمية لدعم العلاقات العسكرية بين الدولتين، وتأكيد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، وأهمها:

- **مذكرة تفاهم في 1979:** قامت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتوقيع مذكرة تفاهم في 19 مارس 1979 تعطي الصناعات العسكرية الإسرائيلية، والشركات العاملة في هذا المجال، فرص الدخول في المناقصات الخاصة باحتياجات وزارة الدفاع الأمريكية. بالإضافة إلى العمل المشترك في مجال البحوث، وتطوير الأسلحة، والمعدات. وقد جاءت تلك المذكرة في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لربط دور إسرائيل الاستراتيجي، بالأهداف الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد حدوث العديد من المتغيرات في المنطقة، أهمها: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقيام الثورة الإسلامية في إيران، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، واقترابه من منطقة الخليج العربي، وأيضًا الحرب الأهلية في لبنان منذ عام1976. فكانت تلك المذكرة كحافز تفضيلي لإسرائيل، يؤكد ارتباطها بالولايات المتحدة.
- **اتفاق التعاون الاستراتيجي/ التفاهم الاستراتيجي عام 1981:** قدرت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة توثيق علاقاتها العسكرية بإسرائيل لتدعيمها إقليميًا، ولزيادة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم. ولذا قامت الدولتان في 30 نوفمبر 1981، بتوقيع مذكرة تفاهم أو اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بينهما، وقعها وزيرا الدفاع الإسرائيلي إرييل شارون والأمريكي كاسبار واينبرجر، للتأكيد على الروابط المشتركة بين البلدين والقائمة على علاقات الأمن المتبادل بينهما [47].

ورغم أن الهدف من هذا الاتفاق، كما جاء في نص مادته الأولى، هو هدف دفاعي ضد مصادر التهديد السوفيتية، سواء بقوات سوفيتية أو قوات يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي، وتأتي من خارج المنطقة، فإن الاتفاق لم يقتصر على هذا، بل اشتمل على عدة مواد تؤكد الترابط العسكري القوي بين الدولتين، وأهمها: المادة الثانية التي تنص على: "يجري التعاون الاستراتيجي لمواجهة التهديدات المشتركة التي تهدد أمن المنطقة من خلال التعاون في المجال العسكري، والذي يتضمن المسائل التالية: التخطيط والتعاون لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة. إقامة المنشآت العسكرية لتخزين المعدات الأمريكية وصيانتها. إجراء البحوث العسكرية المشتركة. السماح لإسرائيل بالاتجار في الأسلحة، التي تدخل فيها تكنولوجيا أمريكية"[48].

قيمة هذا الاتفاق في حد ذاته تتمثل فيما يعنيه من تحول إسرائيل من مرتبة الحليف المتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مرتبة الشريك الكامل الذي له حقوق بمقدار ما عليه من واجبات. أي أنه في مقابل أن تحقق إسرائيل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدورها في تهيئة كافة الفرص المواتية والظروف الملائمة لإسرائيل لتغطية أهدافها الحيوية[49].

- **اتفاق التعاون العسكري عام** 1983: يعد هذا الاتفاق تجديدًا في الشكل والمضمون لاتفاق عام 1981، بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية العمل به. ولكن في أعقاب الأعمال الانتحارية التي تلقتها القوات الأمريكية في بيروت، عادت إدارة الرئيس "رونالد ريجان" لتضع فكرة التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل موضع التطبيق. فأعلن الرئيس ريجان في 29 نوفمبر1983، أن بلاده اتفقت مع إسرائيل على تشكيل مجموعة سياسية – عسكرية، لدراسة وسائل تعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين. وقد تناول الاتفاق العديد من المواد التي تنسق التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، في عدة مجالات: المجال الاستراتيجي والعسكري، ومجال التسليح، والمجال الاقتصادي، والمجال السياسي[50].
- **مذكرة التعاون المشترك بين عام** 1987: اشتملت هذه المذكرة على اتفاقيتين، الاتفاقية الأولى: اتفاقية التعاون المشترك في البحث والتطوير، وهذه الاتفاقية

تضع المبادئ الرئيسية التي تحكم التعاون المشترك في مجال بحث وتطوير معدات الدفاع التقليدية، ليكون من اختصاص المسئولين عن الدفاع في كل من الدولتين، الحصول على المعلومات الخاصة بالأبحاث، والتطوير في الدولة الأخرى. الاتفاقية الثانية: اتفاقية تبادل المعلومات الدفاعية بين وزارتي الدفاع الإسرائيلية والأمريكية، وتضمنت الشروط والمراحل التي وافقت عليها الدولتان، عند تبادل المعلومات حول موضوع يهم الجانبين. والملاحق الخاصة بهذه الاتفاقية توضح المعلومات التي ينبغي تبادلها، ويتم تحديث هذه الملاحق سنويًا، ومن أهم الأسلحة التي يتم تبادل المعلومات عنها: أنظمة الدبابات، الصواريخ والأنظمة المدفعية، الأنظمة العسكرية الخاصة بالدفاع الجوي، والأنظمة الصاروخية، وأجهزة الاتصالات التكتيكية، ومختلف مجالات الطب العسكري، وطرق تطوير الأسلحة المختلفة وتقنياتها والأدوات المستخدمة في ذلك[51].

خامسًا: اكتساب حلفاء إقليميين لمواجهة التهديدات العسكرية

أسست السياسة العسكرية الإسرائيلية منذ منتصف الخمسينيات رؤيتها للقوى الإقليمية غير العربية، وفقًا لمبدأ "شد الأطراف"، حيث صاغ ديفيد بن جوريون وزير الدفاع في ذلك الوقت هذا المبدأ كمقاربة استراتيجية في الشرق الأوسط مستمدة من التصور القائل بأن: إسرائيل محاطة بسور من الدول العربية المسلحة والمعادية لإسرائيل بقيادة مصر، وهذه الدول تسعى إلى تدمير إسرائيل تمامًا. ولهذا يجب على إسرائيل إقامة علاقات وتحالفات مع الدول غير العربية التي تتقاسم الحدود مع الدول العربية في الشرق الأوسط، مثل: تركيا، وإيران، وإثيوبيا. وكذلك تحالفات مع "العرب والسنة" في كل من: المغرب، وسلطنة عمان اللتان تقعا على أطراف المنطقة، وروابط أخرى مع "الأطراف العربية" للأقليات غير المسلمة داخل الشرق الأوسط، مثل: الموارنة في لبنان، السودانيين في الجنوب. وبالتالي فقد اعتبرت إسرائيل أنها بهذه الاستراتيجية يمكنها تطويق الحدود العربية على نطاق واسع، خاصة وأن شعوب دول الأطراف متقبلة بشرعية إسرائيل، كدولة يهودية، في قلب الشرق الأوسط [52].

شكل مبدأ شد الأطراف، الرؤية الإسرائيلية لدول الجوار الإقليمي الجغرافي، أي: تركيا، وإيران، وإثيوبيا. وتركز الدراسة على العلاقات العسكرية لإسرائيل بكل من تركيا وإيران، فإيران مثلت تهديدًا بالنسبة لإسرائيل في تلك المرحلة، كذلك كان ارتباط تركيا بالغرب من خلال حلف شمال الأطلنطي سببًا في الاهتمام الإسرائيلي بالحفاظ على علاقات جيدة معها. تقوم استراتيجية "تطويق الدول العربية" أو "شد أطراف الدول العربية"، على تدعيم العلاقات مع الدول المحيطة بالدول العربية، ولكن تكتسب العلاقات العسكرية أهمية كبيرة في تلك الاستراتيجية. فغلبة التعاون العسكري بين إسرائيل وهذه الدول له أهمية عسكرية كبيرة؛ إذ أنه يسمح بكشف الوحدات العربية، التي يتم نشرها لمواجهة إسرائيل، كما أنه يمكّن إسرائيل من تطويق القوات العربية المواجهة لها أو على الأقل تقييد حركتها.

العلاقات العسكرية الإسرائيلية-التركية:

تركيا أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بإسرائيل عام 1949، ومنذ ذلك الحين وتركيا تحرص على وجود علاقات طبيعية مع إسرائيل. ورغم المساندة التركية للحقوق العربية خلال هذه المرحلة [53]، فإنها كانت حريصة كذلك على وجود نوع من التعاون العسكري المحدد بينها وبين إسرائيل، فهناك العديد من المصالح المتبادلة بينهما. فمن أهم مصالح تركيا: الحصول على مساعدة إسرائيل في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتدعيم الموقف الاستراتيجي والعسكري التركي تجاه اليونان، والاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي خاصة في المجال العسكري، بالإضافة إلى تقوية تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الدائم لإسرائيل. بالنسبة لإسرائيل فإن أهم مصالحها من تركيا، تتمثل في: أنها ترى في تركيا الوسيلة المثلى للنفوذ إلى وسط آسيا، والاستفادة من الإمكانيات المائية لتركيا، وتحجيم النفوذ الإيراني في العراق، ودعم موقف إسرائيل في المنطقة، وكسر عزلة إسرائيل في المنطقة، بالإضافة إلى الاعتماد الأمريكي على الدور التركي في العديد من القضايا الإقليمية. هناك عدة عوامل دفعت في اتجاه تقوية التنسيق والتعاون العسكري بين كل من إسرائيل وتركيا خلال هذه المرحلة [54]، ولذلك تعددت أوجه التعاون العسكري بينهما، ومن أهمها[55]:

1. عقد صفقة أسلحة ومعدات عسكرية مع إسرائيل عام 1974 قبل وأثناء الغزو التركي لجزيرة قبرص. اشتملت الصفقة على صواريخ للقوات الجوية، ودبابات وأسلحة خفيفة للقوات البرية، هذا في الوقت الذي فرض فيه الغرب الحظر على توريد السلاح لتركيا، رغم كونها عضوًا في حلف شمال الأطلنطي.

2. تعيين مستشار عسكري تركي في إسرائيل، لمتابعة تنفيذ هذه الصفقات.

3. أرسلت إسرائيل فريقًا عسكريًا من الخبراء، لتسليم هذه المعدات إلى تركيا، وتدريب القوات التركية عليها.

4. التعاون الأمني في مجال "مكافحة الإرهاب"، فرغم احتجاج تركيا على الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فقد أظهرت إسرائيل وثائق حصلت عليها خلال ذلك الغزو، تُدين الكثير من الأكراد والأرمن الذين اتخذوا من لبنان مجالًا لهم للعمل ضد تركيا. وقد سمحت إسرائيل لخبراء أمن من الأتراك الاطلاع على الوثائق لتدعيم تعاونها العسكري والأمني مع تركيا.

5. تنوعت مبيعات الأسلحة إلى تركيا، فمنها الأسلحة الخفيفة، مثل: بنادق من نوع جليل، والرشاش عوزي. والأسلحة الثقيلة، مثل: قذائف الهاون. بالإضافة إلى نظم تسليحية تضمها القوات التركية: القوات البرية بالأساس الدبابة ميركافا لتكون أساس سير المدرعات التركية. والقوات البحرية، مثل: الصواريخ الدفاعية باراك كنظام دفاع صاروخي. بالإضافة إلى القوات الجوية، مثل: الطائرات بدون طيار، المروحيات الهجومية، طائرات الإنذار المبكر، صواريخ هجومية كالصاروخ بوباي-2. والأمر الجدير بالملاحظة أن عملية بيع إسرائيل لمثل تلك الأنواع من الأنظمة التسليحية يتطلب موافقة أمريكية على ذلك، والولايات المتحدة وافقت.

العلاقات العسكرية الإسرائيلية - الإيرانية:

استمرت العلاقات العسكرية الإسرائيلية تعاونية مع إيران حتى عام 1979، فمع قيام الثورة الإسلامية بدأ تغير العلاقات بين الدولتين. فهناك رفض فكري من النظام الثوري الإسلامي في إيران لوجود دولة يهودية في المنطقة، ولكن ظلت

العلاقات ثابتة وليست تعاونية؛ إذ أن انشغال إيران بحربها مع العراق في نهاية هذه المرحلة، لم يوضح الملامح الأساسية للسياسة الإيرانية تجاه إسرائيل. وعلى ذلك يمكن القول، إن من أبرز مظاهر التعاون بينهما، في الفترة (1973-1979)، تمثلت في:

6. وجود تعاون استخباراتي بينهما، فمنذ الخمسينيات أقيم تحالف استخباراتي إيراني- إسرائيلي- تركي مشترك، عرف باسم الرمح الثلاثي الشعب Trident وكان موجهًا ضد العرب والسوفييت؛ فإيران في عهد الشاه كانت حليفة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، واستمر هذا التعاون قويًا لعدة سنوات.

7. حاولت إيران منع وصول القوات العراقية إلى الجبهة السورية في حرب 1973، لكن الضغوط السوفيتية منعت تلك المحاولات، لتخفيف الضغط على القوات السورية[56].

وبعد الثورة الإسلامية في إيران تحولت العلاقات العسكرية بين إسرائيل وإيران من التعاون إلى التهديد، إذ تعتبرها إسرائيل من أهم القوى الإقليمية المؤثرة في التفاعلات العسكرية لدائرة الصراع العربي- الإسرائيلي، لكن بشكل غير مباشر. وذلك التأثير بحكم اقترابها الاستراتيجي وعلاقاتها بأكثر من طرف من الأطراف العربية المعادية لإسرائيل في هذا الصراع. بعبارة أخرى تعتبر إسرائيل أن إيران من أهم مصادر التهديد العسكري لأمنها، وذلك لتطوير إيران لبرنامج صاروخي متقدم أثناء حربها ضد العراق، ثم قيامها بإعادة بناء وتسليح جيشها، ومن ثَمّ امتلاك صواريخ أرض / أرض قادرة على الوصول إلى إسرائيل، وهذا في حد ذاته تهديد واضح لإسرائيل، خاصة إذا تم تركيب أسلحة غير تقليدية في الرءوس الحربية لهذه الصواريخ هذا من جانب. ومن جانب آخر ارتباط إيران بعلاقات قوية مع سوريا، مع دعمها لعناصر حزب الله الممثلة للمقاومة اللبنانية الموجهة ضد إسرائيل في جنوب لبنان[57].

أي أن التهديد الذي تمثله إيران بالنسبة لإسرائيل، والعداء المطلق الذي أعلنته إيران الإسلامية بالنسبة لإسرائيل- رغم وجود بعض الدلالات لوجود اتصالات ومصالح بينهما أثناء حرب إيران مع العراق- من التهديد والعداء جعل العلاقات العسكرية بينهما عدائية، لم تصل إلى مستوى الاستخدام المباشر للأداة العسكرية

بأي شكل من الأشكال بينهما، ولذلك كانت هناك حملة إسرائيلية ضد التسليح الإيراني والتي عملت على خطين متوازيين هما، الأول: الدفع باتجاه ممارسة ضغوط أمريكية أقوى على روسيا؛ لمنعها عن تقديم مساعدات تكنولوجية إلى إيران، وكذلك فرض عقوبات على الشركات التي يثبت أو يتوفر اعتقاد قوي في أنها تتعاون مع إيران. وذلك بعد تقديم المعلومات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مصادرها المتطورة للمعلومات. الثاني: تدعيم العلاقات بين إسرائيل والنظام الروسي، للحصول على مزيد من الضمانات الرسمية بشأن عدم بيع أي تكنولوجيا صاروخية إلى إيران. وهنا واجهت إسرائيل مشكلة أن الحكومة الروسية لا تسيطر بالكامل على تجارة الأسلحة، أو الخبرات العسكرية مع إيران.

يمكن القول إن إسرائيل استفادت من علاقاتها العسكرية الوطيدة مع الولايات المتحدة، والتي تعد الحليف الأهم عسكريًا وسياسيًا لها، ووظفت العلاقات العسكرية القوية مع القوى الإقليمية غير العربية في تدعيم قوتها العسكرية، وتحقق لها هذا مع تركيا طوال فترة الدراسة الممتدة من بعد حرب أكتوبر 1973 وحتى عام 1988، بينما كان تعاونها مع إيران واضحًا حتى عام 1979، ومن بعده تحولت إيران لتهديد عسكري لإسرائيل.

سادسًا: اختيار الضرورة.. الطريق إلى التحكيم

لقد ارتفع علم مصر على أرض طابا ولن يُنتكس أبدًا... سيظل شامخًا خفاقًا على بركة الله، هكذا تحدث الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في 19 مارس 1989 عن رفعه العلم المصري بعدما استعاد مدينة طابا، آخر مناطق النزاع المصري مع إسرائيل، إلى السيادة المصرية بعد سنوات من النزاع القانوني في المحاكم الدولية. وقال خلال كلمته في ذلك اليوم: إن «الذين يعيشون بعقيدة أن الحرب هي التي تصون مصالحهم ووجودهم، لا يستلهمون حكمة التاريخ، ولا يُعبِّرون عن نبض شعوبهم أبدًا». وكان هذا المشهد لأول تسوية من نوعها في الشرق الأوسط، حول نزاع حدودي بين إسرائيل ودولة عربية عن طريق التحكيم الدولي، هو آخر مشهد

لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973؛ إذ اضطرت للخروج من آخر نقطة على الأراضي المصرية التي سبق لها احتلالها عام 1967.

وفي مقابل مقولة الرئيس المصري آنذاك كانت مقولة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير بعد الحكم حينما سُئل كيف تحضر التحكيم الدولي في قضية موقفكم فيها ضعيف وموقف مصر قوي جدًا، رد قائلًا: «كنت أظن أن المصريين سيخطئون قانونيًا أو يهملون القضية كالعادة، ولكن لم يحدث هذا»، وبذلك نرى أن إسرائيل تكسب بعض المواقف لا عن شطارة، ولكنها تستفيد من أخطاء العرب، وهو ما يوضح أن إسرائيل كانت تدرك أنه لا حق لها في طابا المصرية.

وبداية هذه القضية كانت بعد سنوات من حرب أكتوبر1973، ومع دخول النزاع العسكري بين مصر وإسرائيل إلى مرحلة المفاوضات تمهيدًا لإقرار السلام بين البلدين، فبعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين برعاية أمريكية، في مارس1979، والتي نصت في مادتها الأولى على أن تنسحب إسرائيل من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، سعت إسرائيل لتوسيع الأقاليم التي تحيط بميناء إيلات على خليج العقبة، وبدأت في المراوغة في تسليم آخر مناطق سيناء «طابا» إلى مصر، ومن هنا بدأ خلاف حول الحدود خاصة عند علامة الحدود رقم 91 بمنطقة طابا.

إن أهمية طابا بالنسبة للإسرائيليين كانت تكمن في أنها المنفذ على خليج العقبة والممتدة على شاطئ طابا بين سلسلة الجبال الشرقية وربوة جرانيتية قليلة الارتفاع ملاصقة لمياه الخليج، وهي لهذا ذات أهمية بالغة لمدينة إيلات، حيث تعتبر «إيلات» أضيق جبهة إسرائيلية في المنطقة، والتي تطل على خليج العقبة فتمتد 5 أميال محصورة بين ميناء العقبة الأردني ووادي طابا المصري، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان احتفاظ إسرائيل بها يعني وجود موطئ لإسرائيل في سيناء. ولهذا كانت إسرائيل تسعى بكل الوسائل إلى حل يحقق لها أطماعها الإقليمية في طابا، بينما كان موقف مصر ثابتًا لرفض أي حلول وسط فيما يتعلق بقضية السيادة مع استعداداها فقط لتقديم تسهيلات لزيارة منطقة طابا. أما الولايات المتحدة التي

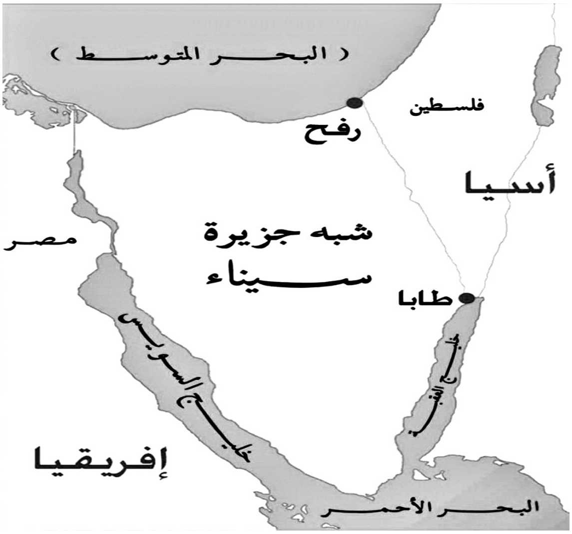

كانت تقوم بالوساطة في النزاع، فقد كانت تحبذ الوصول إلى تسوية عن طريق التوفيق أكثر من التحكيم.

وفي أكتوبر 1981، وعند تدقيق أعمدة الحدود الشرقية اكتشفت اللجنة المصرية بعض مخالفات إسرائيلية حول 13 علامة حدودية أخرى (من أصل 91 علامة حدودية ممتدة من رفح شمالًا إلى طابا جنوبًا)؛ إذ أرادت إسرائيل أن تدخلها ضمن أراضيها، وأعلنت مصر بأنها لن تتنازل أو تفرط في سنتيمتر واحد من أراضيها، وأن الحفاظ على وحدة التراب الوطني المصري هدف أساسي وركيزة لكل تحرك.

وفي مارس 1982، وقبل شهر من الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء، أعلن اللواء بحري محسن حمدي، رئيس الجانب العسكري المصري في اللجنة العسكرية المشتركة المشكلة لإتمام الانسحاب الإسرائيلي، أن هناك خلافًا بين الجانبين حول بعض النقاط الحدودية وخاصة العلامة «91».

رفض إسرائيل الخروج من طابا والاتفاق على تفعيل المعاهدة:

أثير النزاع مرة أخرى يوم إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في 25 أبريل1982، وبطريقة بناءة ووقعت مع إسرائيل اتفاقًا لحل المسائل الفنية المتبقية المتعلقة بالحدود الدولية يتضمن ما يلي[58]:

أ. توافق مصر وإسرائيل على أن تلك المسائل سيتم تناولها من خلال إجراء متفق عليه للوصول إلى تسوية نهائية وكاملة لها طبقًا للمادة السابعة من معاهدة السلام. ولحين إبرام أي اتفاق، فإن كل طرف يوافق على الانسحاب وراء الخطوط التي يبنيها الطرف الآخر.

ب. يوافق الطرفان على أن يطلبا من القوة متعددة الجنسيات والمراقبين المحافظة على الأمن في هذه المناطق.

ج. استمرار النشاطات التي بدأت في المنطقة وعدم البدء خلال المرحلة الانتقالية في أي مشروعات إنشائية جديدة في تلك المناطق.

د. عقد اجتماعات بين مصر وإسرائيل لوضع الترتيبات التي ستطبق في تلك المناطق إلى حين التسوية النهائية لمسألة تعليم الحدود.

لقد فجرت مشكلة طابا معركة سياسية دبلوماسية حادة بين مصر وإسرائيل دامت قرابة الأعوام الأربعة، دار رحاها على صعيدين رئيسيين: صعيد ميداني أي في الأرض ذاتها محل النزاع، ثم في الميدان الدبلوماسي على موائد المباحثات الرسمية بين ممثلي الحكومتين المصرية والإسرائيلية في عدد من الاجتماعات التي تمت في مدن مصرية وإسرائيلية (القاهرة – الاسماعيلية – بئرسبع – هرتزيليا).

على الصعيد الميداني لأرض النزاع في طابا، انطلقت الحركة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق إبريل المذكور في سلسلة من التطبيقات على الطبيعة، الحجة التي أعلنتها إسرائيل آنذاك هي ضرورات تسيير الحياة اليومية في المنطقة حتى يتم البت في أمرها، تلك الحجة التي كان قوامها الحقيقي هي الإرادة الإسرائيلية في خلق واقع جديد، أو فرض الأمر الواقع، وترسيخ وجودها الفعلي في طابا بما يحقق المصلحة الإسرائيلية الذاتية وحدها.

وساعد على الانتهاكات الإسرائيلية المباشرة والسافرة للأحكام الواردة في ورقة الإجراء المبدئي، توقف المحادثات تمامًا قرابة العام تحت وطأة الغزو الإسرائيلي لأرض لبنان، ثم منابع صبرا وشاتيلا، وسحب مصر لسفيرها في تل أبيب، وقيامها بتجميد كافة صور التطبيع في علاقاتها ومعاملاتها مع إسرائيل، مما أطلق عليه المراقبون تعبير «السلام البارد». هذا وإن كانت الانتهاكات الإسرائيلية استمرت في أرض طابا حتى في ظل جولات المحادثات الرسمية بين مصر وإسرائيل بشأن هذا النزاع.

تمثلت أهم مظاهر الانتهاكات الإسرائيلية الخارقة لأحكام اتفاق الإجراء المبدئي بشأن طابا في الإجراءات الواقعية عسكريًا ومدنيًا وإنشائيًا، التالية(59):

1. على الجانب العسكري استمر الوجود الإسرائيلي العسكري في المنطقة محل خلاف وعلى مختلف المستويات، البحري والبري والجوي، كما دخلت شرطة إيلات المدنية الإسرائيلية المنطقة بصفة منتظمة في صورة دوريات أمنية اعتيادية، كما أقام أفراد منها على مقربة من البوابة المصرية المواجهة للمنطقة محل النزاع، بصفة دائمة.

2. دخول سيارات الجيش الإسرائيلي حاملة الجنود في المنطقة ثم القدوم المستمر للقيادات الإسرائيلية مثل قائد المنطقة الجنوبية لإسرائيل ونائبه اللذين تعددت زياراتهما للمنطقة، ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الذي قام بزيارتها في يناير عام 1983، ثم كانت قمة ذلك القدوم العسكري الإسرائيلي الرسمي في أرض طابا، هي زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إرييل شارون في ديسمبر سنة 1982، حيث أدلى بتصريحات لأجهزة الإعلام الإسرائيلية بأن بلاده لن تقدم حلًا وسطًا أو تنازلًا عن «سيادتها» على منطقة طابا.

3. إقدام إسرائيل على رفع علمها على أماكن متفرقة داخل المنطقة محل النزاع – وهكذا خالفت إسرائيل مخالفة صريحة كل ما ورد في ورقة الإجراء المبدئي، في الجوانب العسكرية والأجنبية والسيادية.

4. وفي الجوانب المدنية انتهكت إسرائيل أيضًا أحكام اتفاق 26أبريل 1982 وذلك عندما قامت السلطات الإسرائيلية بمنع الصحفيين المصريين، بل وضباط لجنة

الاتصال المصرية من دخول منطقة النزاع، بحجة حتمية الحصول على تصريحات رسمية إسرائيلية مسبقة.

5. على المستوى الإنشائي والخدمي المرفقي قامت إسرائيل بالسماح باستكمال بناء فندق سونستا داخل المنطقة محل النزاع وافتتحته رسميًا وعلنًا، بعد بناء ملحقات جديدة للفندق، بالإضافة إلى بناء قرية سياحية جديدة باسم صاحبها رافي نيلسون.

وهكذا خالفت إسرائيل ما ورد من ترتيبات وإجراءات مؤقتة لتنظيم الشئون المدنية والإنشائية والمرفقية داخل طابا، في ورقة الإجراء المبدئي كما سبق ذكره سلفًا، وحاولت استفزاز مصر ليكون التفاوض هو البديل، لكن لم تستجب الحكومة المصرية لأية استفزازات إسرائيلية تحاول تفجير الموقف في المنطقة وإفساد الخطة المصرية الدبلوماسية المحكمة للوصول بإسرائيل إلى محكمة التحكيم الدولي.

فشل جهود ما قبل التحكيم:

طبقا للمادة السابعة من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية «تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق التفاوض، إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة، فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم. والتزم الطرفان بالمعاهدة في تسلسل حل هذا النزاع.

لم تكن إسرائيل ترفض الانسحاب من طابا فقط، بل كانت ترفض أيضًا اللجوء للتحكيم الدولي. وسعت لأن يكون حسم مصير الخلاف حول طابا من خلال التفاوض الهادف للتوفيق. وفي أثناء نظر القضية أمام المحكمة، تركز الخلاف حول موضع علامة الحدود رقم 91 وكان هدف إسرائيل هو إما أن تأخذ المحكمة بأحد الموقعين اللذين تقدمت بهما، وأما أن تعجز عن التوصل إلى قرار محدد، وهو ما يتيح لها إبقاء الوضع على ما هو عليه، وتظل المنطقة المتنازع عليها تحت السيطرة الإسرائيلية ريثما يتم التوصل إلى اتفاق من طريق التفاوض، وبالفعل بدأت المفاوضات.

استمرت المفاوضات المباشرة بين الجانبين لأكثر من أربع سنوات، ومع فشل المفاوضات صدر قرار من مجلس الوزراء المصري، في 13 مايو 1985، بتشكيل اللجنة

القوميـة العليـا لطابـا لتكـون هيئـة الدفـاع المصريـة في التحكيـم الـدولي[60]، ثـم تدخلـت الولايـات المتحـدة بين الطـرفين. وقـد أصـرت إسـرائيل علـى حصـر التحكيـم في إطـار الخلاف علـى تحديد بعض مواقـع الحدود، فيما يعـرف بـ «تخطيـط الحدود»، ورفضـت مصـر وأصـرت علـى توقيـع اتفـاق حـول صيغـة «مشـارطة التحكيـم»، علـى أن يطلـب مـن المحكمـة تقرير مواضـع علامات الحـدود الدولية المعـترف بها بين مصر وفلسـطين تحـت الانتـداب. ومـع ذلـك، تـرك البـاب مفتوحًـا للتوفيـق، وتـم تضـمين المشـارطة احتمـال لجـوء الطـرفين إليـه في مرحلـة من مراحـل التحكيـم بالنـص في المادة التاسـعة علـى تكويـن غرفـة ثلاثيـة مـن أعضـاء المحكمـة (المحكـمين الوطـنيين ومحكـم محايـد) للنظـر في المقترحـات التي يتقـدم بهـا أي من أعضـاء الغرفة بشـأن تسـوية النزاع، وأنه في حالـة إبلاغ الطـرفين المحكمة كتابـة أنهما قررا قبـول توصية من الغرفـة الثلاثيـة وأنهما قـررا وقـف عمليـة التحكيـم، فـإن عمليـة التحكيـم تتوقـف.

وفي سبتمبر 1986 وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة شيمون بيريز على اللجوء للتحكيـم الـدولي حول السـيادة على طابا بعـد ضغط الولايـات المتحدة، وتنفيـذًا للمادة السـابعة مـن معاهـدة كامـب ديفيـد للـسلام بين مصـر وإسـرائيل، وتـم الاتفـاق في 11 سـبتمبر 1986 إلى اللجـوء لهيئـة تحكيـم دوليـة تعقـد في جنيـف بسويسـرا، حيـث يحقـق هدفين أساسـيين أصر عليهما الجانب المصري ضمن مشـارطة التحكيم، وهما أن تلتزم إسـرائيل بالتحكيم وفـق جدول زمني محدد بدقـة، وأن تحدد مهمـة المحكمة بدقة بحيـث تكـون مهمتهـا الوحيـدة والمسـندة إليها هـي تثبيت الموقـع الذي تـراه صحيحًـا، وترفض الموقـع الـذي اقترحـه الطرف الآخر مع اعتبـار الحكـم نهائيًـا، يلـزم تنفيـذه دون تراجع.

حكمت المحكمة.. طابا مصرية:

حاولـت إسـرائيل تضليل الـرأي العام المصـري والعـالمي، للتأثير على تسـوية أزمة طابـا، بالقـول إن العلامـات التي تم الاتفـاق عليها في 1906 تـم تعديلها في 1915 بواسـطة تومـاس إدوارد لورانـس الضابـط البريطـاني الـذي كان لـه دور في الثـورات العربيـة علـى الدولـة العثمانيـة، وقامـت بإزالـة معالـم العلامـة 90 بعـد أن تركتهـا في موقعهـا لإيهـام مصـر بأنهـا العلامة 91. ويقـول نبيـل العـربي، وكيل لجنة الدفـاع المصرية أمـام التحكيم الـدولي: «إن إسـرائيل أخفـت عـن عمـد مـا قامـت بـه مـن إزالـة جـزء مـن هضبـة شـرق

وادي طابا سرًا لتشق طريقًا يربط طابا بميناء إيلات على الجانب الإسرائيلي من الحدود مع مصر، رغم علم مصر بقيام إسرائيل بشق هذا الطريق وبناء فندق هناك، فهي لم تكن تعلم بمسألة إزالة العلامة، غير أن التحكيم في النهاية، شمل إلى جانب العلامة 91 اثنتي عشرة علامة أخرى» [61].

استمر التحكيم الدولي، على مدار عامين قبل أن يعلن القاضي السويدي «جونار لاجرجرين»، رئيس هيئة التحكيم الدولي، حكمه التاريخي في التاسع والعشرين من سبتمبر 1988 بقاعة البرلمان بجنيف، بأغلبية 4 أصوات واعتراض صوت وحيد (القاضية الإسرائيلية)، حيث تضمن منطوق الحكم، «أن وادي طابا بأكمله وبما عليه من إنشاءات سياحية ومدنية هي أرض مصرية خالصة»، وأقرت حيثيات الحكم بأن إسرائيل أضمرت سوء النية طيلة مرحلة التحكيم، وفي 15 مارس 1989 استعادت مصر طابا إلى سيادتها، وتم رفع العلم المصري عليها في 19 مارس 1989.

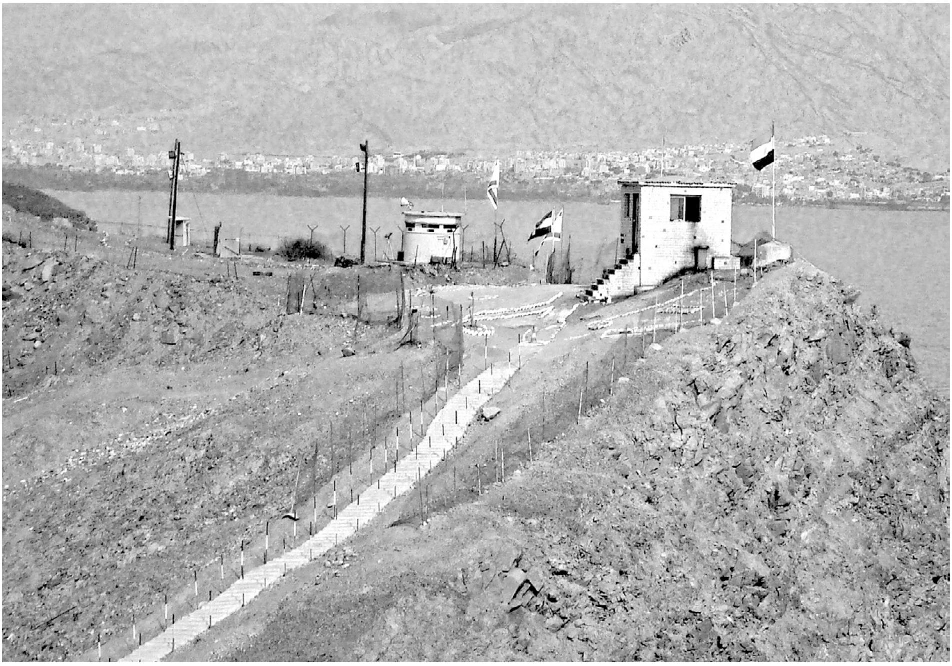

العلامة 91 على الحدود المصرية الإسرائيلية

ولما كان حكم هيئة التحكيم ملزمًا ونهائيًا، فقد كان من المفروض أن تنفذ إسرائيل الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية، ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة، فقد اتجه الطرفان لاستكمال المفاوضات مع التسويف الإسرائيلي حول بعض المسائل المتبقية فيما يتعلق بطابا، والمحاذير المصرية التي تمثلت فيما يلي:

1. ألا تكون هناك علاقة تعاقدية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التي تنظمها قوانين وقواعد وقرارات سيادية، مثل: موضوعات الجوازات، والتأشيرات، والجمارك، والصحة.

2. بالنسبة للترتيبات الإجرائية التي تتطلب موافقة كل من الدولتين مثل ترتيبات مد ساعات فتح منفذ طابا لفترة إضافية، وترتيبات استبدال العملة، فهي ترتيبات يتحتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

3. عدم خلق وضع خاص لمنطقة طابا يختلف عن وضع منطقة جنوب سيناء.

4. عدم السماح بالمساس بأي مظهر من مظاهر السيادة المصرية الكاملة على منطقة طابا.

5. مراعاة التوازن في تبادل التسهيلات السياحية من خلال تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

في 13 يناير 1989، وجه السفير الدكتور نبيل العربي، وكيل مصر في قضية طابا، خطابًا إلى رئيس المحكمة أكد فيه تصميم مصر على مواصلة المفاوضات مع إسرائيل لتنفيذ الحكم واتفاق الطرفين على بدء محادثات لهذا الغرض في طابا يوم 19 يناير 1989، ووعد بإبلاغ المحكمة بما تحققه المفاوضات من تقدم في هذا الصدد. وطلب في الوقت نفسه توضيحين من هيئة المحكمة بشأن نقطتين أساسيتين بهدف تسهيل التنفيذ الكامل للحكم: هل يجوز لإسرائيل رفض إعطاء موافقتها على تاريخ لإتمام تنفيذها للحكم؟ وهل تنفيذ الحكم طبقًا لمعاهدة السلام بأسرع ما يمكن وبنية طيبة يتطلب من إسرائيل الانسحاب من منطقة وادي طابا جنوب غربي حاف الجبل؟

مجمل القول، إن إسرائيل كانت تدرك أنه لا حق لها في طابا لكنها اتبعت التضليل والمناورة للاحتفاظ بها، لكن الوصول إلى الحق المصري من خلال التحكيم الدولي، لم يكن مقتصرًا على تجميع الخرائط والمستندات السليمة وحسب، ولكنه ارتبط بتقديم ملف مصري محكم الصياغة وقوى الحجة ومدعم بالأدلة الكاملة، التي تمكنت من دحض الحجج الإسرائيلية والمحاولات الأميركية لاختراق عمل المحكمة الدولية من خلال تقديم عروض سياسية توفيقية بين الموقفين المصري والإسرائيلي رفضتها مصر على الفور، كما رفضت عروضًا إسرائيلية طرحت في مراحل مختلفة أن تشترك إسرائيل مع مصر في إقامة مشروعات مشتركة في المنطقة، من بينها بناء مستشفيات متخصصة ومنشآت سياحية تدر دخلًا كبيرًا للدولتين. وقبل كل هذا كان الانتصار الدبلوماسي المصري مرتكزًا على أرض صلبة من الانتصار العسكري المصري المتحقق في حرب أكتوبر 1973، والذي كان أيضًا استردادًا لحق مصر في سيناء.

سابعًا: تقييم الإدارة الإسرائيلية لكافة مراحل حرب أكتوبر 1973

اعتقدت إسرائيل أن احتفاظها بالأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 سيحقق لها الشعور بالأمن، ويزيد من قدرتها على الردع العسكري الناتج عن تفوقها النوعي عسكريًا، خصوصًا مع تصورها المُضلل وإدراكها الخاطئ عن مصر والدول العربية. ولكنها عجزت عن الاحتفاظ بهذا الشعور الآمن الذي استيقظت منه بشكل مفاجئ بتخطيط استراتيجي دقيق لاسترداد الأراضي المحتلة من مصر وسوريا، وتجرعت الهزيمة العسكرية والسياسية أيضًا حينما اضطرت تسليم الأراضي المصرية كاملة بداية من شرق القناة بعد فض الاشتباك عام 1974، ثم الانسحاب من أغلب سيناء عام 1982، وأخيرًا تسليم طابا في معركة قانونية ودبلوماسية لم تقل عن الحرب العسكرية وذلك عام 1988 / 1989.

وظلت الإشكالية الأساسية التي حاولت التحقيقات والمراجعات القانونية والعسكرية والسياسية التي أجرتها إسرائيل بعد الحرب أن تجيب عليها، هي: لماذا هزمت إسرائيل في 1973؟ ولماذا عجزت عن الإحساس بالأمن؟ ولماذا فشل الردع الإسرائيلي في ردع مصر وسوريا من مهاجمتها في 1973؟ ولماذا حفزت الحرب

تنظيمات المقاومة الفلسطينية لمهاجمة إسرائيل؟ ولماذا فشلت إسرائيل بعد تلك الحرب على استرداد الردع والتفوق الذي أحاطها قبلها؟

وفي واقع الأمر إن احتفاظ إسرائيل بالتفوق النوعي عسكريًا هو نجاح لإحدى ركائز سياستها العسكرية، لكن نجاحها أو فشلها في تحقيق بقية الركائز، وبالتالي نجاحها أو فشلها في تحقيق أهداف سياساتها العسكرية لا يتوقف على هذا التفوق العسكري، رغم استمرار التفوق النوعي الإسرائيلي عسكريًا، ومع استمرار علاقاتها التعاونية والتحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية (إحدى القوتين العظميين طوال فترة الدراسة).

وهذا يعني أن العوامل التي ترتب عليها مدى نجاح إسرائيل في إدارة المراحل المختلفة لحرب أكتوبر 1973، كانت خارج نطاق القوة العسكرية الإسرائيلية وتفوقها المستمر، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه العوامل، أهمها:

1. ارتباك القرار الإسرائيلي، ففي كافة المراحل منذ ما بعد 1967 هناك خلافات وانقسامات في الرأي داخل النخبة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، وفي كل المراحل تظل الحسابات الحزبية قيدًا على الحكومات الإسرائيلية في التعامل بموضوعية مع متطلبات إدارة المرحلة. حتى في مرحلة الحرب ذاتها التي لم تكن هناك مجال للاختلاف حول أهدافها، انعكست خلافات الجنرالات وتشكيل مجموعة القرار الصغيرة المحيطة برئيسة الوزراء على إدارة إسرائيل للمرحلة في مرحلة الهجوم المضاد على الجبهتين السورية والمصرية. كذلك ظهر هذا الارتباك مرة أخرى في العمل العسكري الإسرائيلي تجاه لبنان في عملية نهر الليطاني عام 1978 وفي حرب لبنان عام 1982؛ حيث كان هناك اختلافات حول تعريف الهدف العسكري والهدف السياسي فيهما. وظل هذا الارتباك واضحًا تجاه عملية السلام مع مصر في كافة مراحلها.

2. القصور الإسرائيلي في التعامل مع نقاط ضعف الأداء العسكري الإسرائيلي أثناء تلك المراحل، وأبرزها: تبني استراتيجيات دفاعية للحفاظ على الأراضي التي احتلتها في عام 1967، وهي غير مدربة عليها وغير مؤهلة للانتشار الميداني في منطقة متسعة مثل سيناء. فما أنشأته من تحصينات مكثفة فرضت عليها

الاحتفاظ بقوات كثيرة لحمايتها. ورغم وجود خطط لديها لإجراء الهجوم المضاد في حال مهاجمة مصر وسوريا لها، فإن قواتها لم تتدرب عليها تحت تأثير غطرسة القوة التي امتلكتها بعد 1967. كذلك كان هناك قصور في القوة البشرية من حيث الأعداد والتدريب أيضًا، لأن إسرائيل اضطرت لتعبئة قوات الاحتياط عدة مرات طوال فترة الدراسة، وهذا يمثل عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا بالنسبة لها، كذلك فإن هناك اعتمادًا مفرطًا على التكنولوجيا العسكرية والآليات، وهو ما مثل نقطة ضعف في ميادين المواجهة المباشرة مع المقاتلين المصريين والسوريين أثناء الحرب، ثم مع عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية. واعتادت إسرائيل على الإفراط في استخدام القوة لتعويض هذه الفوارق البشرية في كثير من الحالات.

3. البحث عن الأمن المطلق وليس النسبي، ظلت إسرائيل أسيرة لمخاوفها من تكرار هجوم عربي مشابه لحرب أكتوبر خلال السبعينيات والثمانينيات، ولذا كانت جهودها لبناء قدرات جيشها من جديد ترتكز على تضخيم تلك القدرات كميًا وتحسينها نوعيًا، ولكن ظل الفكر العسكري الإسرائيلي مقيدًا بضرورة تحقيق التفوق العسكري والوصول للأمن المطلق، ومحاولة تصفية التهديدات العسكرية التي واجهتها خلال تلك المرحلة، وحال هذا الفكر دون قبول فكرة احتواء التهديدات ومناقشة سبل أخرى لمواجهتها، كالتسوية الجادة والبحث عن حلول موضوعية.

4. هناك مشكلة واجهت أجهزة المعلومات الإسرائيلية أثناء مراحل إدارة حرب أكتوبر الثلاث، وهي الخطأ في تحليل المعلومات وليس القصور في تجميع المعلومات. كان هذا الخطأ واضحًا في إدراك الاستعدادات المصرية والسورية في الهجوم على الجبهتين الشمالية والجنوبية، كما تكرر الخطأ في إدراك قدرة مدينة بيروت على الصمود رغم حصار إسرائيل لها لأكثر من خمسة شهور أثناء حرب 1982. وتكرر الخطأ أيضًا في مواجهة التهديد الذي مثلته المقاومة الفلسطينية، خاصة أثناء الانتفاضة عام 1987.

5. تُمثل المفاجأة عنصر ضعف كبير بالنسبة للأداء العسكري الإسرائيلي رغم تبنيها نظمًا متقدمة للإنذار المبكر، ولذلك فإن تبني خطة الخداع الاستراتيجي المصرية

في حرب أكتوبر كان لها أثر بالغ في تحقيق الانتصار العسكري. كذلك فإن مخالفة التطورات في لبنان عام 1982 للتخطيط الإسرائيلي ساهم أيضًا في عدم تحقيقها نتائج إيجابية منها، بل ربما ازداد تأثر موقفها الدولي سلبًا منها، وكذلك كان الحال إزاء أدائها العسكري ضد الانتفاضة الفلسطينية.

6. استفادت إسرائيل بلا شك من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا وسياسيًا ودعائيًا، لكنها أدركت بعد الحرب أنها يجب أن تتحول تلك العلاقة من المساعدة إلى الشراكة، بمعنى أن تلتزم الولايات المتحدة بتقديم الدعم لإسرائيل، ولا يكون هذا أمرًا اختياريًا يتوقف على الموقف داخل الإدارة الأمريكية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أن يزداد اعتماد إسرائيل على قدراتها الذاتية في المقام الأول. فقد اعتبرت أن انتظارها للمساعدات الأمريكية أبطأ من قدرتها على القيام بالهجوم المضاد، وكذلك تعرضت لضغوط أمريكية لتقبل بقرار وقف إطلاق النار قبل أن تحقق كل أهدافها من الهجوم المضاد، وذلك بسبب الأزمة التي نشبت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لهذا السبب. ولذلك كان من أهداف بناء قدراتها العسكرية بعد الحرب أن يكون هناك صناعة عسكرية إسرائيلية ذاتية ومشتركة مع الولايات المتحدة وغيرها.

إن القوة المعنوية المرتبطة بالدفاع عن الحقوق المشروعة تكاد تكون مفتقدة بالنسبة لإسرائيل في مراحل حرب أكتوبر الثلاث، وربما منذ اختراقها للمنطقة العربية في عام 1948؛ ففي كثير من التقديرات يشار إلى أن السبب الرئيسي في هذا هو امتزاج الشعور بالاستعلاء والعنصرية ضد العرب، مع شعور المغتصب لحقوق الغير الذي يدرك في أعماقه أنه يسلب الآخرين حقوقهم ويتمسك بادعاء أحقيته فيها. إن فارق القوة العسكرية نسبيًا لصالح إسرائيل لم يمنحها قوة القتال للدفاع عن حقوقها، فهي ليست لها حقوق من البداية، حينما احتلت سيناء والجولان بسهولة وبدون قتال في 1967 أقامت التحصينات والخطوط الدفاعية لأنها تدرك أن أصحاب الأرض سيقاتلون لاسترداد حقوقهم المشروعة، ولذلك أدارت شئون هذه المناطق بالحكم العسكري طوال ست سنوات، ولم تجرؤ على استبعاد فكرة أنها ستحارب من جديد، وأخفقت في الاستعداد لهذه الحرب العادلة لأصحابها.

قائمة المراجع:

1. طه المجدوب، "التطورات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية"، السياسة الدولية، أبريل 1972. نقلًا عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن.

2. 2تم الاعتماد على المصادر التالية في البيانات:

- Anthony H. Cordesman and others, The Arab-Israeli Military Balance: Conventional Realities and Asymmetric Challenges, Washington: Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 2010. In: www.csis.org
- Military Balance, various editions, London: International Institute for Strategic Studies (IISS).
- Richard Gabriel, Operation Peace for Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon, New York: Hill and Wang, 1984. Pp 76-81.

3. هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية 1948-1988، مرجع سابق، ص 494.

4. لمزيد من التفصيل حول هذه الانتقادات، انظر:

شلومو أهرونسون، «نظرية الأمن التقليدي: الإفلاس والبديل»، في: إيجال ألون وآخرون، الثابت والمتغير في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص 165-168.

5. دان اهورفيتش، مرجع سابق، ص ص 41-43.

6. تم الاستعانة بعدة مصادر لتوضيح أهم هذه السمات، أهمها:

أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مرجع سابق، ص ص 54-65.

إيجال ألون، مرجع سابق.

أهارون إبراموفيتش، مرجع سابق.

إرائييل لفيتا، مرجع سابق، ص ص 23-56.

7. Anthony H. Cordesman, Op.Cit, p 217.

8. تم الاستعانة بالمصادر التالية في بيانات القوات البحرية في هذه المرحلة:

- Military Balance in The Middle East, Various Editions, IISS, Op.Cit,
- Anthony H. Cordesman, Military Balance in the Middle, Various Editions, CSIS, Op.Cit,
- Middle East Military Balance Project, In: www.inss.org.il/weapons.php?cat=283.

9. عبد الغفار دويك، مرجع سابق، ص244.

10. Imri Tov, "The Defense Budget Debate, Yet Once More", Strategic Assessment, Vol. 8, No. 3, November 2005. P 2. In: www.tau.ac.il/jcss/sa/

11. مصدر هذه البيانات:

- Military Balance in The Middle East, Various editions, IISS.
- World Military Expenditures and Arms Transfers (1972-1982), Washington: ACDA (Arms Control and Disarmament Agency), April 1984. In: www.state.gov/documents/organization/185658.
- Martin Sherman, "Trends in Israel's Defence Budget: The Growing Threat Potential vs. the Diminishing Response Capacity", Policy Paper, No.10, July 1997.

12. المجلة العسكرية الفلسطينية، أبريل 1990.

13. شهد عام 1974 خفضًا نسبيًا في الإنفاق الإسرائيلي (من الموازنة)، دون أن يؤثر على إجمالي الإنفاق الإسرائيلي. في المقابل ارتفعت قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية، بما رفع إجمالي الإنفاق الإسرائيلي. فقد انخفض الإنفاق الإسرائيلي بنسبة 3.3% عن عام 1973، لكن زادت المساعدات الأمريكية في العام نفسه بنسبة 7.7%، بما يعادل 45% من إجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي للعام نفسه.

14. المساعدات العسكرية الأمريكية الواردة في هذا الجدول هي المساعدات المالية فقط، بينما تتسع المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل لتضم تمويل المشروعات، الاتفاقات العسكرية، الصادرات التجارية العسكرية وغيرها.

15. Anthony H. Cordesman, The Military Balance in The Middle East in 1998. op.cit, P.13.

16. مصادر البيانات المستخدمة في هذه المرحلة، هي:

- Military Balance in The Middle East, Various Editions, IISS, Op.Cit,

- Anthony H. Cordesman, Military Balance in the Middle, Various Editions, CSIS, Op.Cit,

17. تم الاعتماد في البيانات المستخدمة في هذه المرحلة على عدة مصادر، أهمها:

- Military Balance in The Middle East, Various Editions, IISS, Op.Cit,
- Anthony H. Cordesman, Military Balance in the Middle, Various Editions, CSIS, Op.Cit,
- Middle East Military Balance Project, In: www.inss.org.il/weapons.php?cat=283.
- Strategic Survey for Israel 2010, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2010.
- Shlomo Brom and Yiftah Shapir (eds.), The Middle East Military Balance 2001-2002, Cambridge: Harvard University, The Belfer Center for Science and International Affaires, 2002. In: www.books.google.com.eg/books?id=TEmpseAGX_sC&PG=pa322
- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ص 123-168.
- ---، «الميزان العسكري في الصراع العربي-الإسرائيلي»، التقرير الاستراتيجي العربي، أعداد السنوات من 1984 إلى 1999، مرجع سابق.
- مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، إسرائيليات، أكاديمية ناصر العسكرية العليا: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أعداد الفترة من 1988-1997.

18. نظم التسليح الرئيسة في القوات البرية، هي: دبابات القتال الرئيسية، ومركبات قتال مدرعة أخرى وهي تضم: الدبابات الخفيفة وناقلات الجنود المدرعة ومركبات الاستطلاع، والمدفعية، وهي تضم: المدفعية المقطورة والمدفعية ذاتية الحركة المدفعية الصاروخية وقذائف الهاون، والقاذفات، وهي تضم: قاذفات موجهة مضادة للدبابات وقاذفات مضادة للطائرات وقاذفات صواريخ: صواريخ أرض - أرض وصواريخ أرض - جو.

ونظم التسليح في القوات الجوية، هي: الطائرات المقاتلة: وهي الطائرات المقاتلة ومقاتلات الهجوم الأرضي وطائرات الاستطلاع ووحدات الإنذار المبكر المحمولة جوًا، وطائرات الحرب الإلكترونية، والمروحيات، وهي تضم: المهاجمة، والمسلحة، وطائرات البحث والإنقاذ، وطائرات النقل، وبطاريات الصواريخ لكل من: الصواريخ بعيدة المدى، ومتوسطة المدى.

ونظم التسليح في القوات البحرية هي: الغواصات والمدمرات (الفرقاطات) والزوارق الصاروخية الهجومية، وزوارق الدوريات وخفر السواحل وسفن الإبرار (سفن الإنزال والمساندة).

19. هناك العديد من البيانات التي لم يتمكن الباحث من الوصول إليها، سواء في مصادر البيانات المستخدمة أو في الدراسات الإسرائيلية المختلفة.

20. ------------، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1986، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1987، ص 118.

21. أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مرجع سابق، ص ص 55-58.

22. A.H. Cordesman, Military Balance in 1995, Op.Cit, p 73.

23. Anthony H. Cordesman, Military Balance in 1995, 1998, Op.Cit, and:
    Michael Raska, Op.Cit,

24. دورية إسرائيليات، مرجع سابق.

25. Chris C. Demchak, "Technology's Knowledge Burden, the RAM, and the IDF: Organizing the Hypertext Organization for Future, Wars of Disruption?", in: Uri Bar Joseph (ed.), Op.Cit, pp 77-80.

26. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1996، مرجع سابق، ص 139.

27. Yiftah Shapir, "Trends in Military Balance....", Op.Cit, p 96.

28. تمثلت الاعتراضات الإسرائيلية، حتى داخل جيش الدفاع الإسرائيلي، في القول بإن: الطائرة المقاتلة «لافي»، والتي يمول تصنيعها من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ليست حيوية للدفاع الإسرائيلي؛ لأن إسرائيل غير قادرة على دعم هذا المشروع وحدها سواء ماديًا أو تكنولوجيًا. أما الاعتراضات الأمريكية فقامت على عدة اعتبارات، أهمها: ارتفاع تكلفة المشروع؛ إذ تبلغ نحو ثلاثين مليار دولار، بواقع 2 مليار دولار سنويًا تتحمل الولايات المتحدة 50٪ من تكلفة إنتاج الطائرة لافي. وهذه التكلفة المرتفعة لن تستفيد منها الولايات المتحدة ذاتها من جانب، وهي استنزاف للإمكانيات الإسرائيلية المحدودة من جانب آخر.

وتمثلت الاعتراضات الأمريكية في القول بإن الطائرة «لافي» بالخصائص المطلوبة فيها تمثل تجاوزًا إسرائيليًا من موقف الادعاء إلى الحاجة للأمن والدفاع، إلى موقف إنتاج طائرة مقاتلة هجومية، بما يصعد من سباق التسلح في الشرق الأوسط. كما إن إنتاج هذه الطائرة في إسرائيل يشكل عنصر منافسة تسويقية - بأموال أمريكية - لصناعة الطائرات الأمريكية ذاتها، في الاستحواذ =

= على أسواقها خاصة في دول العالم الثالث. لمزيد من التفصيل حول هذه الاعتراضات، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص ص 161-168.

29. Gabriel Siboni, "The Changing Threat", Military and Strategic Affairs, Vol.2, No.1, June 2010. P 6.

30. بدأ إنتاجه في النصف الثاني من الثمانينيات، وتمت تجربته في التصدي لصاروخ مضاد للدبابات. ومع أوائل التسعينيات تم تطويره ليصبح صاروخًا مضاد للصواريخ البحرية. ومع عام 1992 بدأ الإعلان عن بدء خطة الإنتاج الفعلي للنظام الصاروخي المعد للدفاع عن السفن في مواجهة الهجمات الصاروخية والجوية. وبدأ في دخوله للخدمة الفعلية منذ عام 1993، وخضع للتطوير والتحديث بعد ذلك ليظهر الصاروخ باراك-2. ومن أهم خصائصه التي أكسبته الفعالية، وجعلته إضافة نوعية جديدة للقوة العسكرية الإسرائيلية. لمزيد من التفصيل، انظر: دورية إسرائيليات، مركز القوات المسلحة للدراسات الاستراتيجية، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، عددي أبريل 1994، وأغسطس 1994.
31. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، مرجع سابق، ص 203.
32. Sharon Sadeh, Op.Cit, P17.
33. M. Raska, Op.Cit,
34. Anthony H. Cordesman, Op.Cit, p 14.
35. A. H. Cordesman, Military Balance in 1995, Op.Cit, p 105.
36. A. H. Cordesman, Op.Cit, P 48.
37. شموئيل بار وآخرون، «ردع الإرهاب الفلسطيني - التجربة الإسرائيلية: تحليل نقدي:، في: مجموعة من المشاركين، وثائق مؤتمر هرتزيليا الثامن، مرجع سابق، ص ص 224-232.
38. دورية إسرائيليات، مرجع سابق، ص ص 84-90.
39. التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1992، مرجع سابق، ص 133.
40. لمزيد من التفصيل حول أسباب قوة وخصوصية هذه العلاقات، انظر:

برنارد رايك، «الولايات المتحدة وإسرائيل: طبيعة العلاقة الخاصة»، في: ديفيد دابليوليش (محرر)، مرجع سابق، ص ص 363-367. وأيضا: دلال محمود، مرجع سابق، ص ص 89-95.

41. Mitchell Bard, "U.S. Aid to Israel 1949-2009", in: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/foriegn_aid.html
42. الملف الوثائقي للصراع العربي- الإسرائيلي، جريدة الأهرام، القاهرة: مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، المجلد الثالث، الأهرام: 1982/9/20، ص 301.
43. William Quintet(ed.), The Middle East: Ten Years after Camp David, Washington: The Brookings Institution, 1988. P 365
44. مصدر هذه البيانات: المجلة العسكرية الفلسطينية، أبريل، 1990. ص ص 41-43.
45. Mitchell Bard, Op.Cit,
46. لمزيد من التفصيل حول مشروع الطائرة لافي، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص ص 159-162.
47. Caspar W. Weinberger (15th Secretary of Defense- Reagan Administration), 21 January 1981 – 23 November 1987. In: www.defense.gov/specials/secdef_histories/bios/weinberger.htm
48. نص اتفاق التفاهم الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، في:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec03.doc_cvt.htm

49. لمزيد من التفصيل حول هذه التوترات، انظر: برنارد رايك، مرجع سابق، ص ص 365-369. وص 388-390.
50. من أهم ما اشتمل عليه الاتفاق في المجال العسكري: في المجال الاستراتيجي والعسكري، تم النص على: التعاون والتنسيق المشترك بين وكالة الاستخبارات المركزية، ومثيلتها في إسرائيل؛ من أجل تبادل المعلومات، وفي هذا استفادة لإسرائيل من الإمكانيات الواسعة للأجهزة الأمريكية. والتعاون في مجال التخطيط الأمني لكلا البلدين. وإجراء التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة سنوية ونصف سنوية، في إطار خطط أمنية مشتركة لرفع مستوى التدريب والتنسيق، للاستعداد لتنفيذ أي مهام عسكرية مشتركة بالمنطقة. مع حق استخدام القوات الأمريكية للقواعد العسكرية الإسرائيلية، كنوع من التسهيلات العسكرية. وقيام إسرائيل بسحب المعدات العسكرية المطلوبة شراؤها من مخازن ومستودعات الجيش الأمريكي، وليس من فائض المعدات العسكرية الأمريكية. وهذا يعني امتلاك أسلحة ذات كفاءة قتالية وفنية مرتفعة. وكذلك معاملة إسرائيل كإحدى دول حلف شمال الأطلنطي، عند شرائها معدات عسكرية أمريكية، أي أسعار تشجيعية ونوعيات متطورة من التسليح.

في مجال التسليح والتصنيع، نص الاتفاق على: زيادة حجم المشتريات الأمريكية للإنتاج الحربي الإسرائيلي، بما يصل إلى 3 مليارات دولار سنويًا، لصالح معدلات الاقتصاد الإسرائيلي. والسماح بنقل التكنولوجيا الأمريكية إلى الصناعات الحربية الإسرائيلية.

رفع القيود المفروضة على إسرائيل من جانب الولايات المتحدة، الخاصة بعدم بيع أسلحة ومعدات عسكرية إسرائيلية تدخل في صناعتها أجزاء أمريكية إلى أي طرف ثالث (دول أفريقية - دول لاتينية).

للمزيد من نصوص الاتفاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في هذه المرحلة، متاحة على الموقع:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec03.doc_cvt.htm and:

www.globalsecurity.org/military/world/israel/army_equipment.htm

51. المرجع السابق.
52. لمزيد من التفصيل حول مبدأ « شد الأطراف »، انظر:

Yossi Alpher, "Israel's Troubled Relationship with Turkey and Iran: The Periphery Dimension", Norwegian Peace Building center, December 2010.

53. فقد رفضت تركيا عام 1973 السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد الناتو الموجودة بها، لتقديم الدعم العسكري لإسرائيل، وفي عام 1975 أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية، كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وسمحت لها بفتح مكتب في أنقره، واحتجت رسميًا على غزو إسرائيل للبنان عام 1982.

محمود صافي محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة(1996 - 2006)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008. ص 9.

54. لمزيد من التفصيل حول هذه العوامل، انظر:

- سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، «العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام»، كراسات إستراتيجية، العدد رقم (212)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.
- افرايم انبار، «إقامة علاقات مع دول إسلامية تؤدي إلى تمييع البعد الديني للصراع»، أورشليم بوست، بتاريخ 13 مايو2002. نقلا عن: مختارات إسرائيلية، يونيو 2002.
- M. Hakan Yavus, "Turkish-Israeli Relations through the Lens of the Turkish Identity Debate", Journal of Palestine Studies, Vol.27, No.1, Autumn 1997. P 29. In:
- www.jstor.org/stable/2537804
- Sandro D'Angelo and Andrea Martire Grisorio, "The Eroding Military Relations between Turkey and Israel", The Policy Briefing, Policy Department Directorate Polices, September 2012. Pp 40-45. In: www.poldep.expo.europar/europa.eu

55. تم الاستعانة بعدة مصادر:

- محمود سعيد عبد الظاهر،«التعاون الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي في ضوء المتغيرات المعاصرة»، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005. ص 158.
- محمود صافي محمود، مرجع سابق، ص ص 8-10.

56. التقرير الاستراتيجي العربي عام 1987، مرجع سابق، ص 231.
57. لمزيد من التفصيل حول هذه العلاقات، انظر: التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1997، مرجع سابق، ص ص 178-193.
58. أحمد عصمت عبد المجيد، «الافتتاحية: رؤية عامة للأزمة»، في: أحمد حسن الرشيدي (محرر)، الإدارة المصرية لأزمة طابا، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990. ص 5
59. نازلي معوض، «إشكاليات التسوية السلمية في قضية طابا ما بين مصر وإسرائيل»، في أحمد الرشيدي (محرر)، مرجع سابق، ص ص 87-89.
60. ضمت كفاءات قانونية وتاريخية وجغرافية، منهم وحيد رأفت، نائب رئيس حزب الوفد، ومفيد شهاب، أستاذ القانون الدولي، والمؤرخ يونان لبيب رزق، فضلًا عن عدد من الدبلوماسيين، على رأسهم نبيل العربي، وعدد من الخبراء العسكريين بينهم اللواء عبد الفتاح محسن مدير المساحة العسكرية آنذاك.
61. نبيل العربي، طابا.. كامب ديفيد.. والجدار العازل ـ صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، القاهرة: دار الشروق، 2011.

الخاتمة

مر نصف قرن على الانتصار المصري العربي في حرب أكتوبر 1973. ومع الاحتفال باليوبيل الذهبي لهذا الانتصار الملحمي، تصدر موسوعة «**خمسون عامًا على حرب أكتوبر 1973: حرب أكتوبر.. كيف حققت مصر الانتصار؟**»، والتي تهدف إلى تقديم صورة بانورامية تفصيلية لمراحل الحرب، ليتمكن القارئ من الإمعان في تفاصيل الإنجاز التاريخي الذي حققته هذه الحرب، ويدرك أنه لم يكن ليتحقق بالعمل العسكري فقط، بل إن تكاتف كافة الجهود الوطنية والتلاحم بين الشعب والجيش جعل من المصريين جميعًا مقاتلين، وأضافت الجهود العربية لهذه الجهود قوة دعم لا محدود، ليسجل التاريخ في صفحاته أن إخلاص الجهود الوطنية وقوة التضامن العربي هما مفتاحا النصر والسبيل لتحقيق الإنجازات ومواجهة الهزائم والتحديات.

قدمت الموسوعة هذه الصورة من خلال مجلداتها الثلاثة التي يركز كل منها على مرحلة من مراحل نصر أكتوبر. يهتم **المجلد الأول** بالمرحلة الممتدة من عام 1967 وحتى قبيل حرب أكتوبر 1973، أما **المجلد الثاني** فاتجهت تحليلاته لأيام حرب أكتوبر ذاتها التي امتدت من السادس من أكتوبر 1973 حتى اتفاق فك الاشتباك الأول في يناير 1974، بينما يركز **المجلد الثالث** على مرحلة ما بعد العمل العسكري وبداية عملية السلام وصولًا إلى عام 1988 الذي استردت فيه مصر طابا لتحرر كامل أراضيها.

وعبر فصول هذه الموسوعة يتم تقديم تحليل تفصيلي في كل مرحلة من المراحل الثلاث للاستراتيجيات المصرية والعربية من جهة، واستراتيجيات إسرائيل من جهة أخرى، ليتضح للقارئ الكريم تفاصيل كل مرحلة ليصل إلى فهم أعمق للأبعاد الاستراتيجية والعسكرية والسياسية التي شكلتها، ويحلل الديناميات الداخلية والخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي التي أثرت في تطورات المرحلة وانعكست على تطورات الموقف العسكري والتوازنات السياسية. كما يُسلط هذا العمل الضوء أيضًا على البعد الإنساني للحرب، مع التركيز على تأثيراتها على الأفراد والمجتمعات، وكيف أثرت على خريطة العلاقات والتفاعلات الدولية في المنطقة.

أوضحت الدراسة التحليلية لحرب أكتوبر المجيدة بمراحلها الثلاث جملة من الاستخلاصات والدروس المستفادة، ليس فقط من النصر بل من الهزيمة أيضًا. فقد قدمت الهزيمة الجائرة في 1967 العديد من الدروس التي قادت إلى النصر فيما بعد. ويمكن استعراض أبرز الدروس المستفادة من حرب أكتوبر كالتالي:

الدروس المستفادة على المستوى العسكري:

1. ثقة المقاتل سلاح قوي للنصر لا يقل في أهميته عن السلاح الحقيقي الذي يحارب به، وقد أكدت الدراسة رفض الهزيمة وتجاوز الحاجز النفسي بفضل حرب الاستنزاف؛ حيث تمكن الجندي المصري من قتال الجندي الإسرائيلي، بل وأسره، الأمر الذي أعاد له ثقته في نفسه وسلاحه وقادته. وحين أدرك المقاتل المصري أنه قادر على هدم أسطورة «الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر»، تيقن من قدرته على تحقيق الانتصار، وكان هذا الدرس واحدًا من أعظم الدروس العسكرية المستفادة بصفة عامة، وهو الإيمان بأن القتال لاسترداد حق مشروع يوفر الشعور بالقوة التي تضيف لقوة الأسلحة، وهذا الإيمان لا يتوافر لدى إسرائيل التي تدرك أنها اغتصبت أرضًا ليست من حقها، ودافعت عنها من وراء التحصينات لأنها لا تمتلك الحق.

2. يعد تطوير أساليب القتال المصرية بالأسلحة المتاحة لتقليل الفارق النوعي بعد 1967، أحد الدروس التي استخلصتها مصر من خبرة حرب 1973؛ إذ إن

إسرائيل كانت تنظر للفوارق النوعية بينها وبين مصر كأحد العوامل الرئيسية التي ستُجبر مصر على التراجع عن شن هجوم شامل ضد إسرائيل، فكانت التقديرات الإسرائيلية تدور حول فرضية أن مصر لن تقرر الحرب إلا إذا تحقق لها إحداث تغيير جوهري في ميزان القوى الجوي، والذي كانت إسرائيل تتمتع فيه بتفوق مطلق. وكذلك أهمية امتلاك مصر سلاح ردع للدفاع الجوي يساعدها على الحيلولة دون استهداف إسرائيل للعمق المصري. وقد أصبح هذا التطوير مكونًا أساسيًا من تطوير الفكر الاستراتيجي والعسكري المصري، لإيجاد حلول لمواجهة التحديات على صعيد التوازن أو التفوق العسكري الإسرائيلي وغير الإسرائيلي، للوصول إلى معادلة مقبولة للتوازن الدفاعي العسكري المصري.

3. في الحروب والأزمات الدولية المعقدة كالتي مرت بمصر بعد نكسة يونيو، تلعب المعلومات دورًا أساسيًا، وفي حرب أكتوبر كان هذا الأمر واضحًا، حيث أجادت مصر استخدام المعلومات في تنفيذ خطتها العبقرية لخداع العدو ومفاجأته، والتي تمت على كافة المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية. في حين كانت المعلومات وعدم إدراكها بوضوح نتيجة للخطة المصرية عاملًا مؤثرًا في هزيمة إسرائيل في الحرب.

4. طريقة وأسلوب قتال الجيش المصري واستبسال المصريين في مدن القناة، والتي كانت مفاجِئة وفوق القدرات البشرية المتعارف عليها، بالإضافة إلى الوسائل والمعدات المبتكرة التي استُخدمت؛ هو ما أحدث تغييرًا في الفكر الاستراتيجي العسكري ونظريًا. فقد أصبحت معارك الأسلحة المشتركة الحديثة هي السائدة، والتي يشترك فيها جميع عناصر القوات المسلحة بأفرعها الرئيسية، علاوة على الفكر الاستراتيجي المتبع في خطط الخداع الاستراتيجي وربطه بالمستوى التعبوي.

5. من الأهمية بمكان اتباع سياسة تنويع مصادر السلاح؛ لأن هذه السياسة لها العديد من المكاسب، أبرزها عدم احتكار أي دولة مُصدرة للسلاح للدولة المستوردة له، مما يمنع الدولة المستوردة من أن تكون صاحبة القرار بنسبة

كاملـة، أمـا إذا تعـددت الـدول الموردة للـسلاح إلى الدولـة المستوردة فإنهـا تكـون صاحبـة قـرار كامـل في الحـرب.

6. البحـث عـن الأمـن المطلـق وليـس النسـبي أحـد نقـاط الخلـل في الأداء العسـكري الإسـرائيلي. فقـد ظلـت إسـرائيل أسـيرة لمخاوفهـا مـن تكـرار هجـوم عـربي مشـابه لحـرب أكتوبر خـلال السـبعينيات والثمانينيـات، ولـذا كانـت جهودها لبنـاء قدرات جيشـها مـن جديـد ترتكز علـى تضخيم تلـك القـدرات كميًا وتحسـينها نوعيًـا، ولكن ظل الفكر العسـكري الإسـرائيلي مقيدًا بضـرورة تحقيق التفوق العسـكري والوصول للأمـن المطلـق، ومحاولـة تصفيـة التهديـدات العسـكرية الـتي واجهتهـا خـلال تلـك المرحلـة، وحـال هـذا الفكـرُ دون قبول فكرة احتواء التهديدات، ومناقشـة سـبل أخرى لمواجهتهـا، كالتسـوية الجـادة والبحـث عـن حلـول موضوعيـة.

7. أن قـرار الحـرب ليـس قـرارًا هينًـا، ويجـب أن يتـم اللجوء للحرب كآخـر البدائل المتاحة لتحقيـق أهـداف الدولـة، وهـذه رشـادة في اتخـاذ القـرار لـدى الـدول المعتدلـة، ولذلـك كان القـرار المصري باللجوء للحرب لاسـترجاع أرضها التي احتلتها إسـرائيل والحفاظ علـى وحدتهـا وسـلامتها وكذلـك الحفـاظ علـى الكرامـة الوطنيـة، كان قـرارًا صعبًـا، لأن أي حـرب لهـا خسـائرها من دمـاء وأرواح أبنائها ومـن مقدراتها وأمن شـعبها، ولم تجـد مصـر بديلًا عن الحـرب بعـد انحياز المجتمـع الـدولي لإسـرائيل، وعـدم رد عدوانه في 1967، وبعـد إدراك واقعهـا وواقـع التوازنـات السياسـية والعسـكرية القائمـة، ولذلـك لـم تكـن لتبـدأ الحـرب بـدون تعزيـز توازناتـه الإقليميـة. وفي مقابـل الموقـف المصـري، تظهـر إسـرائيل بأنهـا تبـادر بالهجـوم والعـدوان، بـل إنه جـزء من سياسـاتها العسـكرية لتحقيـق أهـداف سياسـية أو اقتصاديـة، ومـا فعلتـه في 1967 وفي مرحلـة مـا بعد أكتوبر سـواء عدوانهـا على لبنـان عـام 1982 أو عملياتها الموسـعة ضد حركات المقاومـة العربيـة، يؤكـد أن إسـرائيل تعتمـد علـى هـذا النهـج، والحـرب بالنسـبة لها هـي البديـل الأول للفعـل وتحقيـق أهدافهـا، ورغـم قوتهـا العسـكرية فهـي لا تديـر الحـروب برشـادة، وغالبًـا مـا ينفصـل القـرار السـياسي عـن العسـكري في العمليـات العسـكرية الإسـرائيلية، وتُدلـل الصراعـات والاختلافـات بـين قادتهـا العسـكريين أثنـاء حـرب الاسـتنزاف بـل وأثنـاء حـرب أكتوبـر وبعدهـا علـى هـذا الأمر.

الدروس المستفادة على المستوى السياسي:

1. لم يكن الصراع العربي-الإسرائيلي صراعًا إقليميًا في أي مرحلة من مراحله، لكنه صراع دولي تنخرط القوى العظمى فيه مباشرة، وهناك كثير من المفكرين الذين يعتبرونه يقدم نمطًا للحروب بالوكالة التي سادت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. وهو ما ظهر بوضوح في حرب أكتوبر؛ إذ إنه على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان حريصًا على التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل بعد 1967 حفاظًا على استمرار حالة الوفاق بينه وبين الولايات المتحدة، ورغم توتر علاقته بمصر بعد قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر؛ فإنه دعم الموقف المصري والسوري أثناء الحرب، ومارس العديد من الضغوط في سبيل وقف إطلاق النار رغم عرقلة الولايات المتحدة إصدار مثل هذا القرار من مجلس الأمن قبل أن تحسن إسرائيل من الموقف الميداني لقواتها.

2. الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، داعم دائم ومستمر في كافة المحافل وعلى كافة المستويات، وفي حرب أكتوبر ظهر هذا التحالف وانحيازها الكامل لإسرائيل واضحًا جليًا، سواء باستمرار الضغوط على مصر أثناء حرب الاستنزاف ومساعدة إسرائيل عسكريًا ومعلوماتيًا أثناءها وأثناء الحرب ذاتها، ثم رعاية جهود التسوية السياسية بينها وبين مصر للوصول لمعاهدة السلام. وهذا التحالف القوي لم يمنع من اهتمام الولايات المتحدة بمصر بعد انتصارها على إسرائيل، والعمل على التقارب معها، لتقويض النفوذ السوفيتي من جهة، ولتأمين إسرائيل من أكبر دول المنطقة من جهة أخرى. وواقع الأمر فإن الانتصار في حرب أكتوبر أجبر الولايات المتحدة على مراجعة سياستها تجاه مصر والدول العربية بعد أن كانت ترتكز على ثلاث مسلمات، هي: القدرة العسكرية الإسرائيلية التي لا تقهر، والعجز العسكري العربي، والانقسام السياسي العربي.

3. استفادت إسرائيل بلا شك من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا وسياسيًا ودعائيًا، لكنها أدركت بعد الحرب أن تلك العلاقة يجب أن تتحول من المساعدة إلى الشراكة، بمعنى أن تلتزم الولايات المتحدة بتقديم الدعم لإسرائيل،

ولا يكون هذا أمرًا اختياريًا يتوقف على الموقف داخل الإدارة الأمريكية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أن يزداد اعتماد إسرائيل على قدراتها الذاتية في المقام الأول. فقد اعتبرت أن انتظارها للمساعدات الأمريكية أبطأ من قدرتها على القيام بالهجوم المضاد، وكذلك تعرضت لضغوط أمريكية لتقبل بقرار وقف إطلاق النار قبل أن تحقق كل أهدافها من الهجوم المضاد، وذلك بسبب الأزمة التي نشبت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لهذا السبب. ولذلك كان من أهداف بناء قدراتها العسكرية بعد الحرب أن تكون هناك صناعة عسكرية إسرائيلية ذاتية ومشتركة مع الولايات المتحدة وغيرها.

4. حرصت مصر على توثيق علاقاتها مع كافة الدول العربية بغض النظر عن رواسب المرحلة السابقة، وتجلى ذلك في الإعداد السياسي للحشد العسكري العربي، بِمعنى تشكيل آليات سياسية يُمكن من خلالها تحقيق مشاركة عربية عسكرية قائِمة على التخطيط والتنسيق المسبق؛ الأمر الذي تطلب جهودًا مضنية اضطلعت بها القيادتان السياسية والعسكرية، وهذا لتيقن مصر من أن الأمن القومي المصري لا ينفصل عن الأمن القومي العربي، وأن التنسيق العربي ضروري ولازم لتحقيق الانتصار واستكمال الإعداد المصري للحرب. وبالفعل، قدمت خبرة العمل الأمني المشترك بين الدول العربية في حرب أكتوبر سابقة فريدة لتوحد الموقف العربي والمساندة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وكانت عاملًا من عوامل الانتصار في الحرب، وكانت السيطرة على الاختلافات التي ظهرت بين بعض الدول وعدم تصعيدها هدفًا حرصت عليه كافة الدول العربية خلال الحرب.

5. التنسيق الكامل بين مؤسسات الدولة بقطاعيها العسكري والمدني وتوزيع الاختصاصات بوضوح يعد عاملًا من عوامل النصر والنجاح في الحروب، كما ظهر في الإدارة المصرية لحرب أكتوبر. وواقع الأمر أن هذه السمة تُعد وسيلة أساسية لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها حتى في أوقات السلم.

6. استطاعت إسرائيل أن تحقق إنجازًا كبيرًا عسكريًا وسياسيًا في حرب 1967، لكنها لم تتمكن من الحفاظ عليه بشكل مطلق كما كانت تأمل. والاستراتيجيات التي أدارت بها المرحلة لم تمكنها من تحقيق أهدافها منها، ومثلت في كثير من الأحيان تحديًا أمام ذاتها لإنجاح العمل بها؛ إذ إن تفوقها العسكري والدعم الدولي والاستقرار الاقتصادي الذي حظيت به في هذه المرحلة لم يمنع استمرار الأعمال القتالية المصرية في حرب الاستنزاف، ولم يمنع الدول العربية من التنسيق بينهم والاستعداد لحرب شاملة جديدة تُهزم فيها إسرائيل هزيمة لا يمكنها محوها، ويستردون بها الأراضي التي احتلتها إسرائيل، والأهم يكسرون فيها نظرية الأمن الإسرائيلي ودعاية الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر.

7. إسرائيل تراوغ دائمًا في المفاوضات وتحاول فرض الأمر الواقع الموافق لمصالحها بدون اعتبارات إلا للقوة، هذا ما أكدته خبرة التفاوض المصري مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر، ثم اللجوء للتحكيم الدولي. فقد اتخذت القاهرة موقفًا ثابتًا طوال الوقت، وهو أنه لا حلول وسطى فيما يتعلق بقضية السيادة على الأرض، والتزامًا بتحرير كامل التراب المصري لم تقبل مصر كل الادعاءات الإسرائيلية، حيث قام المفاوضون المصريون بتفنيدها عمليًا وقانونيًا، من خلال الوثائق والبيانات التاريخية والخرائط والصور وشهادات أشخاص دوليين أعضاء في قوات الأمم المتحدة، حيث عملوا في سيناء وفي جنوبها تحديدًا، وقدموا المعلومات التي تثبت صحة الموقف المصري وحقه في طابا كاملة. في المقابل، ظل الطرف الآخر على أسلوبه المراوغ، متمسكًا بأطروحاته التي أخذ يعدلها مرة بعد أخرى، وهو ما رفضته مصر، وكشف عن عجز الأطروحات الإسرائيلية في تغيير صلابة الموقف المصري، إلى أن انتهى الأمر بقبول التحكيم الدولي، والذي كان قرارًا تاريخيًا عكس الثقة المصرية في صلابة الموقف المصري.

الدروس المستفادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

1. كان البعد الاقتصادي حاضرًا وبقوة في حرب أكتوبر بكافة مراحلها، فلقد تسببت حرب 1967 في خسائر للاقتصاد المصري، مما دفع مصر لتبني اقتصاد حرب لإدارة هذه المرحلة، خاصة مع اندلاع حرب الاستنزاف والتوجه لإعداد الدولة للحرب، وكان الصمود المصري هو الدافع لتحمل الصعوبات الاقتصادية. وما أكدته الدراسة أن هناك بعض الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد المصري خلال تلك المرحلة. وعلى الجانب الإسرائيلي، كانت لديها دوافع اقتصادية لعدوانها في 1967، أبرزها التخلص من أزمتها الاقتصادية المحلية. وبالفعل استغلت إسرائيل الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي التي احتلتها، لكنها تكبدت تكلفة باهظة فيما أقامته من شبكات للتحصينات لهذه الأراضي، وتكبدت الخسائر الجسيمة في حرب أكتوبر. وواقع الأمر أن الاقتصاد يعد محددًا أساسيًا في القرارات الاستراتيجية التي تتبناها الدول، خاصة في الدول التي تواجه مشكلة اقتصادية.

2. كان للدعم الشعبي دور مؤثر في تحقيق انتصارات حرب أكتوبر، ذلك أن تضامن ودعم الشعب المصري مع القوات المسلحة أثر بشكل كبير على قوة وروح المقاتلين. فتلك الحرب لم تكن مجرد صراع عسكري، بل حرب أفراد المجتمع بفئاته المختلفة؛ حيث شكل هذا التأثير الشامل للدعم الشعبي مفتاح النجاح في حرب أكتوبر.

3. يقوم الإعلام بدور رئيسي في أوقات الأزمات والحروب، ليس كمصدر للمعلومات ومتابعة تطورات الموقف على الجبهة فحسب، بل في تأكيد الوحدة الوطنية، وتعزيز الوعي العام، ورفع الروح المعنوية، وتأكيد الترابط بين الدولة والمجتمع. وكان الدور الذي أدّاه الإعلام المصري والعربي مثاليًا في حرب أكتوبر؛ إذ كانت رسائله للجماهير تُحقق تلك الأهداف، خاصة مع توخي الدقة في الحصول على الأخبار التي يتم إذاعتها للجماهير من المصادر المسئولة، وعدم التناقض بين ما تقدمه وسائل الإعلام الوطنية المختلفة.

ويثير هذا الدور في الوقت الحالي الكثير من الجدل، خاصة مع اتساع انتشار وسائل الإعلام غير الرسمية عبر الفضاء الافتراضي، سواء على القنوات الفضائية أو

وسائل التواصل الاجتماعي الجديد؛ وهو ما يجعل من الإعلام تحديًا محتملًا في أوقات الأزمات والحروب، لكن الأمر المؤكد أن المسئولية الإنسانية والوطنية والإعلامية تتطلب الشفافية وإعلاء المصالح العامة دون غيرها في مثل هذه الأوقات أكثر من غيرها.

4. تتجه إسرائيل لمراجعة سياستها العسكرية في كل مواجهة تفشل فيها في تحقيق أهدافها، وهذا ما حدث بعد حرب أكتوبر. ورغم قسوة الهزيمة وتقرير لجنة أجرانات فهي لم تحدث تغييرًا جوهريًا في السياسة العسكرية الإسرائيلية بقدر ما أعادتها لمبادئها التقليدية قبل 1967 من هجوم وضرورة التفوق والردع واعتماد الضربات الاستباقية. غير أنّه من الملاحظ مع كل حالات المراجعة بعد الفشل العسكري لإسرائيل يستيقظ هاجس فناء دولة إسرائيل الوافد من التراث الديني اليهودي ومن التوراة والتلمود، فهو سيطر على عقول الإسرائيليين أثناء حرب أكتوبر، حيث وضعت الحرب إسرائيل وللمرة الأولى في موقف غير مألوف وغير مسبوق لمجتمع تتميز شخصيته بالهشاشة النفسية والعدوانية المتأصلة، والتكوين الديموغرافي غير المتجانس، وفي الوقت نفسه يتميز بالاستعلاء والغطرسة والاعتقاد في التفوق المطلق، ووجود ما يسمونه العبقرية اليهودية. هذا التكوين المتناقض الذي يجمع بين الخوف من الفناء والزوال وبين الاستعلاء وغطرسة القوة هو ما أفضى بالمجتمع الإسرائيلي إلى حالة الذعر والسخط والشك في المستقبل.

ختامًا، ارتبطت حرب أكتوبر بالهوية الوطنية، فالشعور بالمساس بهذه الهوية في 1967 دفع لشحذ الهمم والاتجاه للمقاومة في حرب الاستنزاف وتوفر إرادة الانتصار في 1973. فقد كانت هذه الحرب تجسيدًا للإرادة القوية للشعب والجيش المصري في الدفاع عن أرضهم وحماية حقوقهم، وتعززت الروح المعنوية للجنود والمدنيين بفضل الانتماء القوي للوطن والشعور بالولاء للبلاد.

وتسبب النصر في الحرب في الاعتزاز والفخر بالهوية المصرية، واسترداد كامل الأراضي المصرية بالقوة ثم بالسلام المرتكز على أساس ثابت على الأرض أكد قدرة المصريين على «الفعل»؛ لتظل هذه الصورة الذهنية لمصر هي الأبقى في الذاكرة الإسرائيلية والعربية والدولية، والأهم في ذاكرة التاريخ.

الْوَثَائِقُ وَالْمُرْفَقَات

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

February 14, 1977

Dear Mr. President:

I have asked Secretary Vance to bring you my warm personal greetings and to express to you, on my behalf and on behalf of the American people, the deep admiration and respect we hold for the courageous and farsighted vision you have brought to the search for peace in the Middle East.

I count heavily on your advice as we begin to find ways to make significant progress this year toward a just and lasting peace in the Middle East. This is why I considered it important that you be the first head of state in the Arab world with whom Secretary Vance will meet. I look forward to hearing his report of his talks with you.

Secretary Vance's visit will be the first step in what I am confident will be a searching and intimate dialogue. I look forward to meeting with you personally at the earliest opportunity. I have asked Secretary Vance to discuss when and how our first meeting might be arranged. In view of the importance of Egypt in our common pursuit of peace, I want to take your own preference into account when working out dates with other leaders with whom I meet.

DECLASSIFIED
E.O. 12958, SEC. 3.5(b)
WHITE HOUSE GUIDELINES, FEB. 24, 1983
BY ________ NARS DATE 10/3/97

نص رسالة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 14 فبراير 1977، والتي عبر خلالها عن تقديره بالزعيم المصري، وأبدى رغبته في لقائه في أقرب فرصة ممكنة.

- 2 -

The growing friendship and cooperation between Egypt and the United States have already brought us some steps along the path to peace. I am eager to join personally with you in finding ways to move ahead in the months to come.

With warmest regards,

Sincerely,

Jimmy Carter

His Excellency
Anwar al-Sadat
President of the Arab Republic of Egypt
Cairo

DECLASSIFIED
E.O.12958, Sec.3.6
PER 4/30/84 NSC ltr RE NLC-84-
BY [illegible] NARS, DATE 7/14/9[illegible]

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

October 21, 1977

Dear President Sadat,

When we met privately in The White House, I was deeply impressed and grateful for your promise to me that, at a crucial moment, I could count on your support when obstacles arose in our common search for peace in the Middle East. We have reached such a moment, and I need your help.

Secretary Vance has provided clarifications to many of your questions regarding the procedures outlined in the United States working paper. There is adequate flexibility in the language to accommodate your concerns.

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

The time has now come to move forward, and your early public endorsement of our approach is extremely important – perhaps vital – in advancing all parties to Geneva.

This is a personal appeal for your support.

My very best wishes to you and your family.

Your friend,

Jimmy Carter

نص رسالة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 21 أكتوبر 1977، والتي عبر فيها تقديره لدعم الرئيس السادات، وناشده أن يؤيد علنًا دور الولايات المتحدة في مسار السلام بين مصر وإسرائيل.

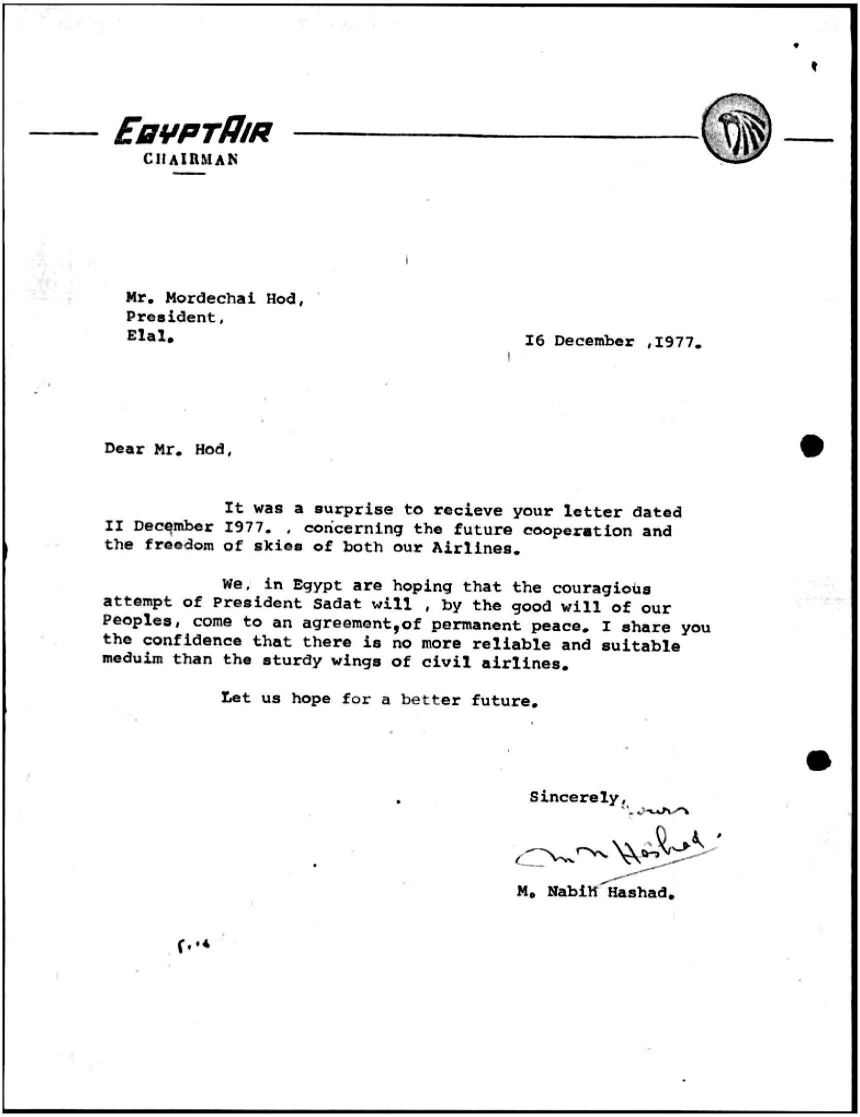

EGYPTAIR
CHAIRMAN

Mr. Mordechai Hod,
President,
Elal.

I6 December ,I977.

Dear Mr. Hod,

It was a surprise to recieve your letter dated II December I977. , concerning the future cooperation and the freedom of skies of both our Airlines.

We, in Egypt are hoping that the couragious attempt of President Sadat will , by the good will of our Peoples, come to an agreement,of permanent peace. I share you the confidence that there is no more reliable and suitable meduim than the sturdy wings of civil airlines.

Let us hope for a better future.

Sincerely,

M. Nabih Hashad.

خطاب من رئيس شركة مصر للطيران، في 16 ديسمبر 1977، ردًا على الخطاب الإسرائيلي بشأن تدشين خط جوي بين البلدين.

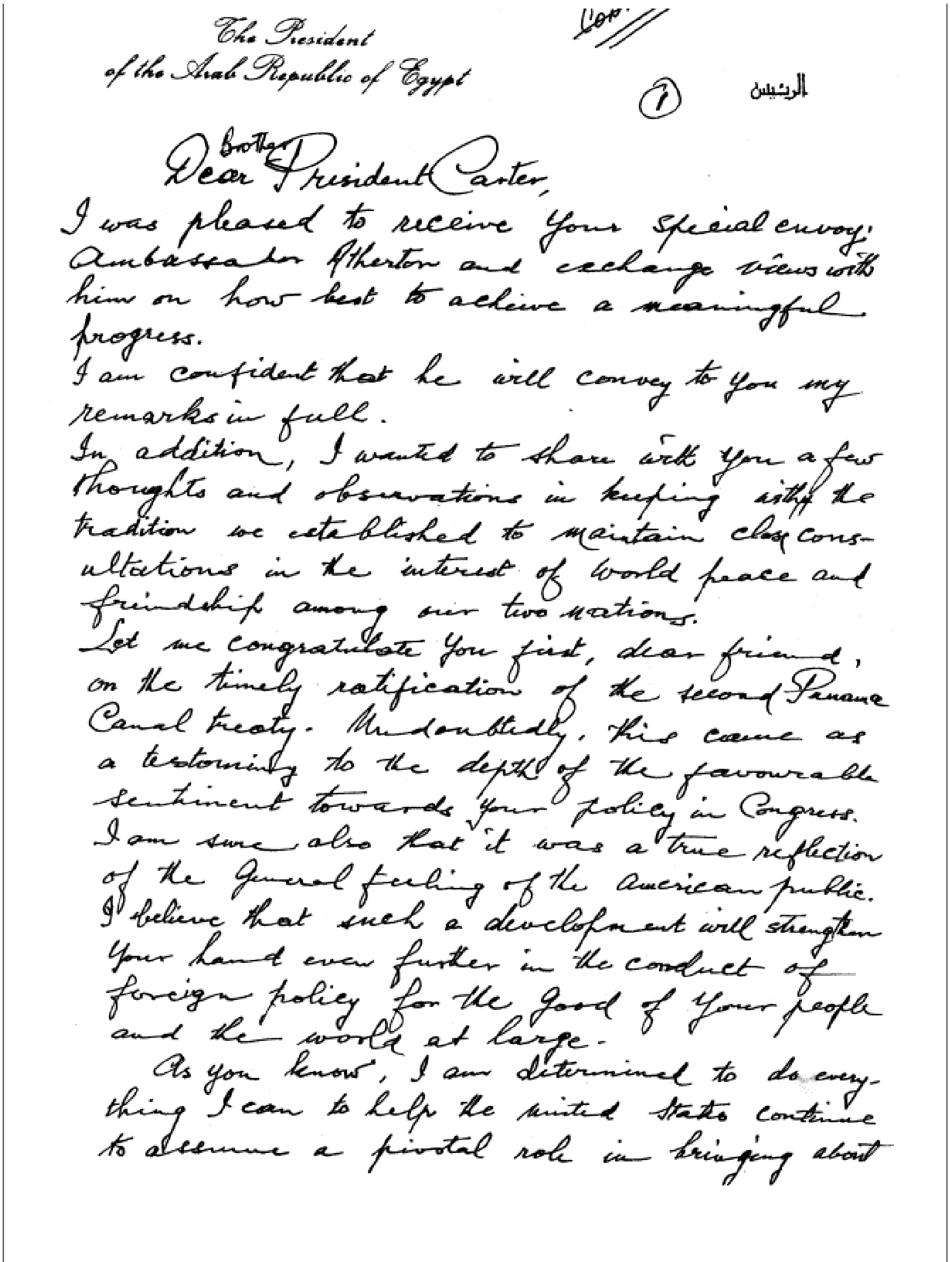
The President
of the Arab Republic of Egypt

(1)

الرئيس

Dear Brother President Carter,

I was pleased to receive your special envoy, Ambassador Atherton and exchange views with him on how best to achieve a meaningful progress.

I am confident that he will convey to you my remarks in full.

In addition, I wanted to share with you a few thoughts and observations in keeping with the tradition we established to maintain close consultations in the interest of world peace and friendship among our two nations.

Let me congratulate you first, dear friend, on the timely ratification of the second Panama Canal treaty. Undoubtedly, this came as a testimony to the depth of the favourable sentiment towards your policy in Congress. I am sure also that it was a true reflection of the general feeling of the american public. I believe that such a development will strengthen your hand even further in the conduct of foreign policy for the good of your people and the world at large.

As you know, I am determined to do everything I can to help the United States continue to assume a pivotal role in bringing about

الصفحة الأولى من نص رسالة الرئيس محمد أنور السادات إلى الرئيس جيمي كارتر، في 24 أبريل 1978، والتي حملت تهنئة للرئيس كارتر بشأن التفاوض على معاهدة قناة بنما، كما حث الرئيس السادات نظيره الأمريكي بالحفاظ على موقفه المتوازن تجاه عملية السلام المصرية الإسرائيلية، وأوصى كذلك بإشراك أكبر عدد ممكن من الدول العربية في المفاوضات.

WASHINGTON

August 3, 1978

To President Sadat

I would appreciate your honoring the Confidentiality of this letter, which is private and personal. I want to express myself frankly and directly.

Because of your dramatic and Courageous visit to Jerusalem and its accompanying actions and statements, remarkable progress has been made toward peace in the Middle East. The strong leadership qualities exhibited by you and Prime Minister Begin Contributed to a better understanding between Egypt and Israel, and opened up the prospect for success in the peace negotiations. In my opinion, you are the leader who, in the foreseeable future, can and must Continue this progress.

الصفحة الأولى من رسالة الرئيس جيمي كارتر إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 3 أغسطس 1978، والتي أشاد فيها بشجاعة الرئيس السادات في قيامه بزيارة الكنيست الإسرائيلي، واقترح الاجتماع معه ومع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن في كامب ديفيد.

September 28, 1978

His Excellency
Menachem Begin
Prime Minister of the
State of Israel
Jerusalem

Dear Mr. Prime Minister:

Once again, let me express my deep admiration for the courage and statesmanship you showed at Camp David. I am naturally gratified by the overwhelming approval given to the Camp David Agreements by the Government of Israel and by the Knesset.

The task we now face is to translate the framework documents into a negotiating process which can quickly resolve the remaining issues in Sinai, while also setting in motion the first stages of the agreement on the West Bank and Gaza. I want to assure you, as I have President Sadat, that I remain ready to lend my full support to the successful conclusion of the Israeli-Egyptian Peace Treaty. To this end, I believe every effort should be made to begin the talks on Sinai without delay following the Knesset vote. Now that the Knesset has acted, it would be desirable for Minister Weizman to meet with General Gamasy in Washington to explore the issues regarding Sinai security arrangements and withdrawal. Could you please give me your thoughts on this?

We will also want to move as rapidly as possible to initiate talks to implement the provisions of the West Bank and Gaza portion of the framework agreement. Ambassador Atherton will fill you in fully on Secretary Vance's talks with King Hussein,

نص رسالة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن في 28 سبتمبر 1978.

Jerusalem, October 29, 1978

Dear Mr. President,

Thank you for your most heartwarming congratulations. As I said, I am only the address for this award: the real recipient is the people of Israel. No nation on earth wants peace more than, or even as much as, they do.

The pro-Munich "Times" of London wrote that I do not "deserve the prize". In humility, I am ready to say that perhaps I do not, but our nation does; and I am the address.

I telephoned President Sadat and told him that the real prize is peace itself; he agreed. We said to each other that you will honor us with your signature as a witness of the peace treaty, which we hope to conclude, notwithstanding the difficulties and differences that we still face.

Yours respectfully and sincerely,

Menachem Begin

The Honorable
Jimmy Carter
The President of the United States
The White House
Washington, D.C.

رد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن على خطاب التهنئة الذي أرسله الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بمناسبة فوزه بجائزة نوبل للسلام، 29 أكتوبر 1978.

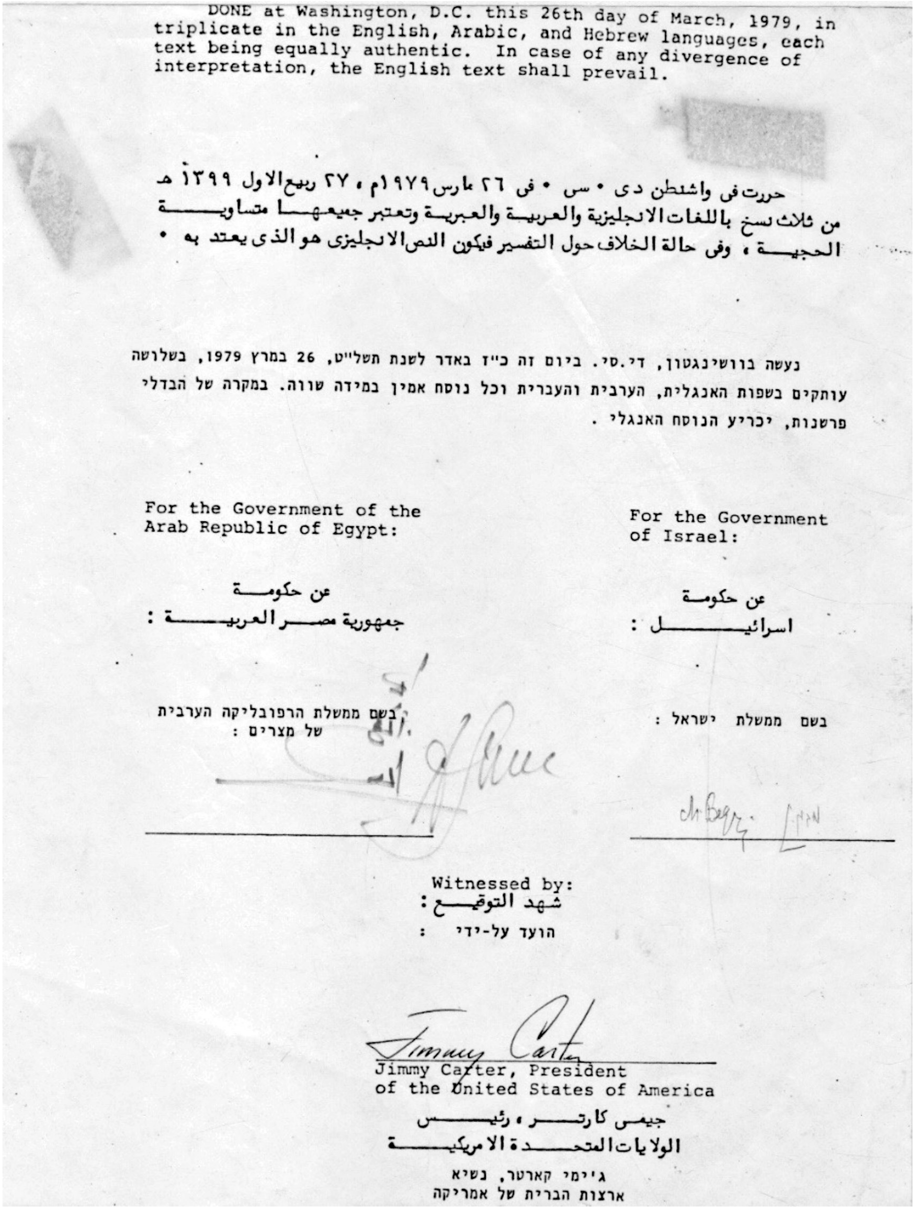

DONE at Washington, D.C. this 26th day of March, 1979, in triplicate in the English, Arabic, and Hebrew languages, each text being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

حررت فى واشنطن د ى • س • فى ٢٦ مارس ١٩٧٩م ، ٢٧ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ
من ثلاث نسخ باللغات الانجليزية والعربية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية
الحجية ، وفى حالة الخلاف حول التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به •

נעשה בוושינגטון, די.סי. ביום זה כ״ז באדר לשנת תשל״ט, 26 במרץ 1979, בשלושה
עותקים בשפות האנגלית, הערבית והעברית וכל נוסח אמין במידה שווה. במקרה של הבדלי
פרשנות, יכריע הנוסח האנגלי .

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

عن حكومة
جمهورية مصر العربية :

בשם ממשלת הרפובליקה הערבית
של מצרים :

For the Government of Israel:

عن حكومة
اسرائيل :

בשם ממשלת ישראל :

Witnessed by:
شهد التوقيع :
הועד על-ידי :

Jimmy Carter, President
of the United States of America

جيمى كارتر ، رئيس
الولايات المتحدة الامريكية

ג׳ימי קארטר, נשיא
ארצות הברית של אמריקה

التوقيع على معاهدة السلام في 26 مارس 1979 من قبل الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن، وشهدها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

214

UNITED NATIONS: SECURITY COUNCIL RESOLUTION ON ISRAELI OCCUPATION OF THE GOLAN HEIGHTS*

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL

S/RES/497 (1981)
17 December 1981

RESOLUTION 497 (1981)

Adopted by the Security Council at its 2319th meeting, on 17 December 1981

The Security Council,

Having considered the letter of 14 December 1981 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic contained in document S/14791,

Reaffirming that the acquisition of territory by force is inadmissible, in accordance with the United Nations Charter, the principles of international law, and relevant Security Council resolutions,

1. Decides that the Israeli decision to impose its laws, jurisdiction and administration in the occupied Syrian Golan Heights is null and void and without international legal effect;

2. Demands that Israel, the occupying Power, should rescind forthwith its decision;

3. Determines that all the provisions of the Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949 continue to apply to the Syrian territory occupied by Israel since June 1967;

4. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the implementation of this resolution within two weeks and decides that in the event of non-compliance by Israel, the Security Council would meet urgently, and not later than 5 January 1982, to consider taking appropriate measures in accordance with the Charter of the United Nations.

*[U.N. Security Council Resolution 497 (1981) was adopted unanimously on December 17, 1981. The draft resolution submitted by Jordan on January 19, 1982, at I.L.M. page 215, was reproduced from U.N. Document S/14832/Rev.1. It was vetoed by the United States. There were 9 votes in favor, plus 5 abstentions (France, Ireland, Japan, Panama, U.K.). On January 28, 1982, the Security Council adopted a resolution calling for an emergency special session of the General Assembly to deal with the Israeli decision concerning the Golan Heights. The vote was 13 in favor to none against, with 2 abstentions (U.K., U.S.).

[The Israeli Law on Golan Heights appears at I.L.M. page 163.]

قرار مجلس الأمن 497، الصادر في 17 ديسمبر 1981، بشأن الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان.

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وبناء على ماعرضه وزير الخارجية ،

قرر

(المادة الأولى)

تشكل لجنة بوزارة الخارجية تضم ممثلين عن وزارات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجامعات والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية يختار كل منهم الوزير المختص أو رئيس الجهة المعنية حسب الأحوال .

ولوزير الخارجية ضم من يرى الاستعانة بهم فى أعمال اللجنة من الخبراء والمختصين .

(المادة الثانية)

تتولى اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة اعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمة لتقديم وتعزيز وجهة نظر مصر حول مشكلة طابا، أمام هيئة التحكيم من جميع النواحى القانونية والتاريخية والفنية .

(المادة الثالثة)

تقوم اللجنة بأعمالها تحت أشراف وزير الخارجية أو من يفوضه ، وتقدم لها الوزارات والجهات المعنية كافة التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها، على الوجه الكامل

وتنتهى اللجنة من عملها فى أسرع وقت ممكن وترفع الى وزير الخارجية تقريرا بنتيجة أعمالها وما أنتهت اليه من توصيات .

(المادة الرابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٣ شعبان سنة ١٤٠٥ هـ (١٣ مايو سنة ١٩٨٥)

(كمال حسن على)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 641 لسنة 1985، أسماء اللجنة وهيئة الدفاع بقضية طابا

(وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض فى قضية طابا، القاهرة، 1989).

ARBITRATION COMPROMIS

Egypt and Israel,

Reaffirming their adherence to the provisions of the Treaty of Peace of 26 March 1979, and their respect for the inviolability and sanctity of the recognized international boundary between Egypt and the former mandated territory of Palestine,

Recognizing that a dispute has arisen, as defined in Article II of this Compromis, on the location of fourteen boundary pillars of the recognized international boundary between Egypt and the former mandated territory of Palestine as stipulated in accordance with the Annex, which the parties wish to resolve fully and finally,

Recalling their obligation under the United Nations Charter to settle disputes by peaceful means,

Considering the conclusion and implementation of this agreement as an integral part of the process of furthering peaceful and good relations between them,

Affirming their intention to fulfill in good faith their obligations, including their obligations under this Compromis,

Recalling their obligation to settle disputes in accordance with Article VII of the Treaty of Peace,

Confirming their commitment to the provisions of the agreement of 25 April 1982, between them,

Having resolved to establish an arbitration tribunal,

Have agreed to submit the dispute to binding arbitration, in accordance with the following procedures:

الصفحة الأولى من مشارطة التحكيم الموقعة في 11 سبتمبر 1986 بشأن قضية طابا
(وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض عن قضية طابا، القاهرة، 1989).

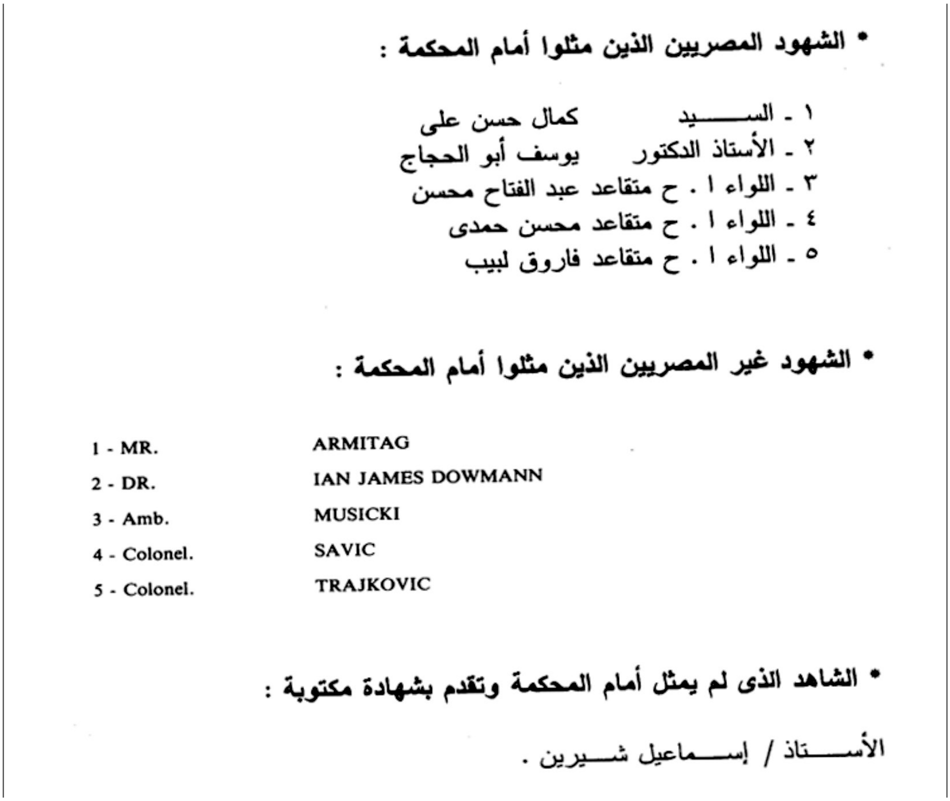

- **الشهود المصريين الذين مثلوا أمام المحكمة :**

١ - السـيد كمال حسن على
٢ - الأستاذ الدكتور يوسف أبو الحجاج
٣ - اللواء ا . ح متقاعد عبد الفتاح محسن
٤ - اللواء ا . ح متقاعد محسن حمدى
٥ - اللواء ا . ح متقاعد فاروق لبيب

- **الشهود غير المصريين الذين مثلوا أمام المحكمة :**

1 - MR.	ARMITAG
2 - DR.	IAN JAMES DOWMANN
3 - Amb.	MUSICKI
4 - Colonel.	SAVIC
5 - Colonel.	TRAJKOVIC

- **الشاهد الذى لم يمثل أمام المحكمة وتقدم بشهادة مكتوبة :**

الأسـتاذ / إسـماعيل شـيرين .

٢

قائمة بأسماء الشهود الذين قدمتهم مصر فى قضية طابا (وزارة الخارجية المصرية،
الكتاب الأبيض عن قضية طابا، القاهرة، 1989).

The Governments of Egypt and Israel,

Reaffirming their adherence to the provisions of the Treaty of Peace of 26 March 1979, and their respect for the inviolability and sanctity of the permanent boundary between Egypt and Israel, which is the recognized international boundary between Egypt and the former mandated territory of Palestine,

Recognizing as final and binding upon them the Award of 29 September 1988 of the Arbitral Tribunal established by the Compromis of 10 September 1986,

Having mutually located the recognized international boundary between boundary Pillar 91 and the Gulf of Aqaba,

Have agreed as follows:

1. The permanent boundary between Egypt and Israel, as defined in Article II of the Treaty of Peace, meets the Gulf of Aqaba at the point marked by the two governments on the ground, as recorded in Annex A.

2. On or before noon, March 15, 1989, Israel will withdraw behind the recognized international boundary.

For the Government of Egypt　　For the Government of Israel

Witnessed by:

For the Government of the United States of America

Dated February 26, 1989

وثيقة إتمام تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر في 29 سبتمبر 1988 بشأن قضية طابا
(وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض عن قضية طابا، القاهرة، 1989).

أثناء زيارة الرئيس محمد أنور السادات التاريخية للقدس في نوفمبر 1977.

الرئيس محمد أنور السادات يتحدث مع جولدا مائير أثناء زيارته التاريخية للقدس، 21 نوفمبر 1977.

الرئيس محمد أنور السادات والرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن يجتمعون لمناقشة سبل المضي قدماً نحو السلام في الشرق الأوسط (نيويورك في مقاطعة فريدريك، ميريلاند، 6 سبتمبر 1978).

الرئيس محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن في مسار بناء تفاهمات السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يجلس بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن خلال محادثات القمة في البيت الأبيض.

الرئيس محمد أنور السادات والرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن يوقعون اتفاقيات كامب ديفيد في الغرفة الشرقية للبيت الأبيض بواشنطن العاصمة، 17 سبتمبر 1978.

لقاء خلال مفاوضات كامب ديفيد للسلام في 1979 يضم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس محمد أنور السادات ووزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس والدبلوماسي المصري أسامة الباز.

المفاوضات حول طابا.

المعركة الدبلوماسية لاسترداد طابا.

حفل توقيع اتفاق حل النزاع المصري الإسرائيلي حول جيب طابا الحدودي في سيناء، داخل فندق سونستا.

الرئيس محمد حسنى مبارك بعد تحرير الأرض يرفع العلم المصرى فى طابا.

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES